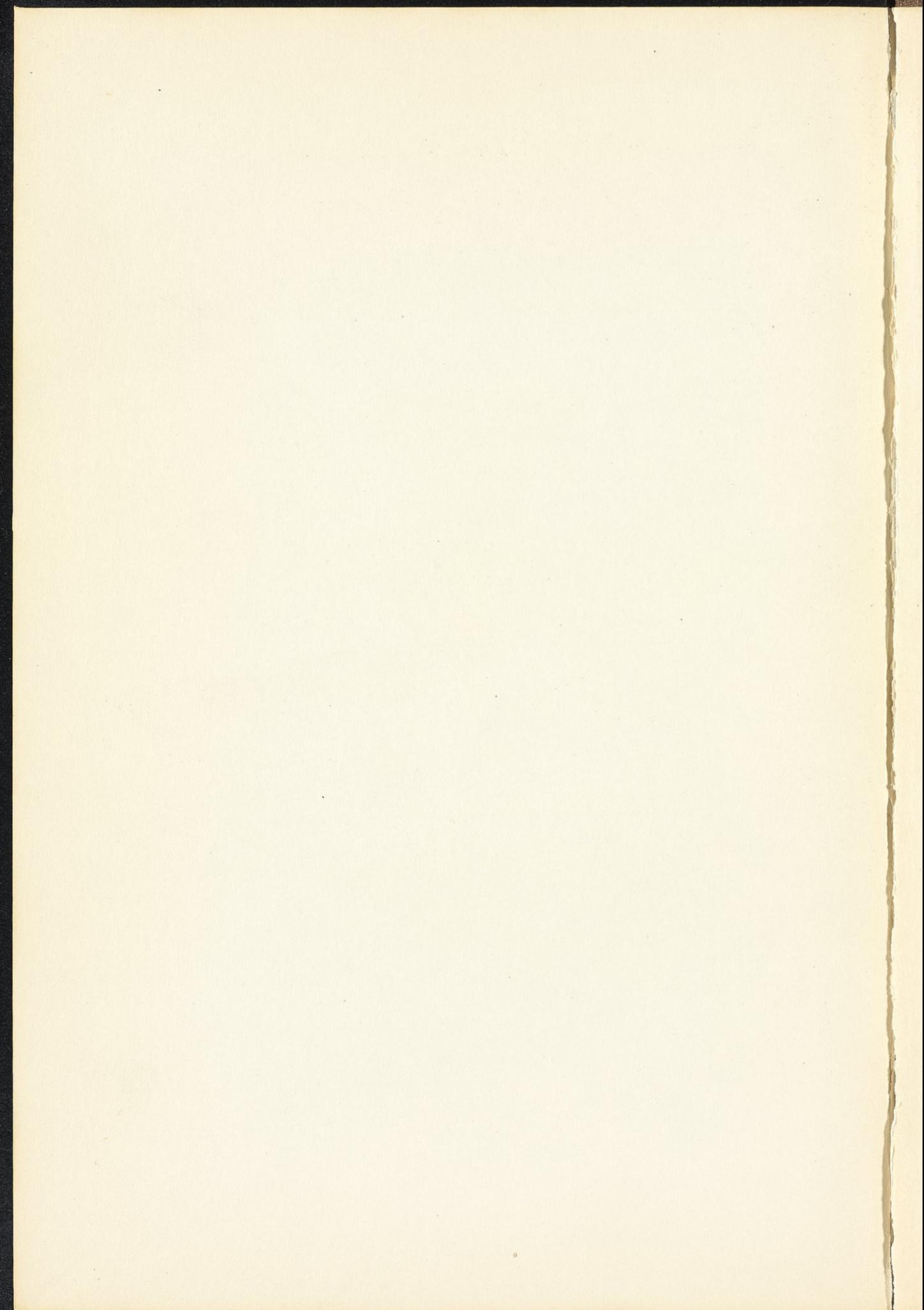
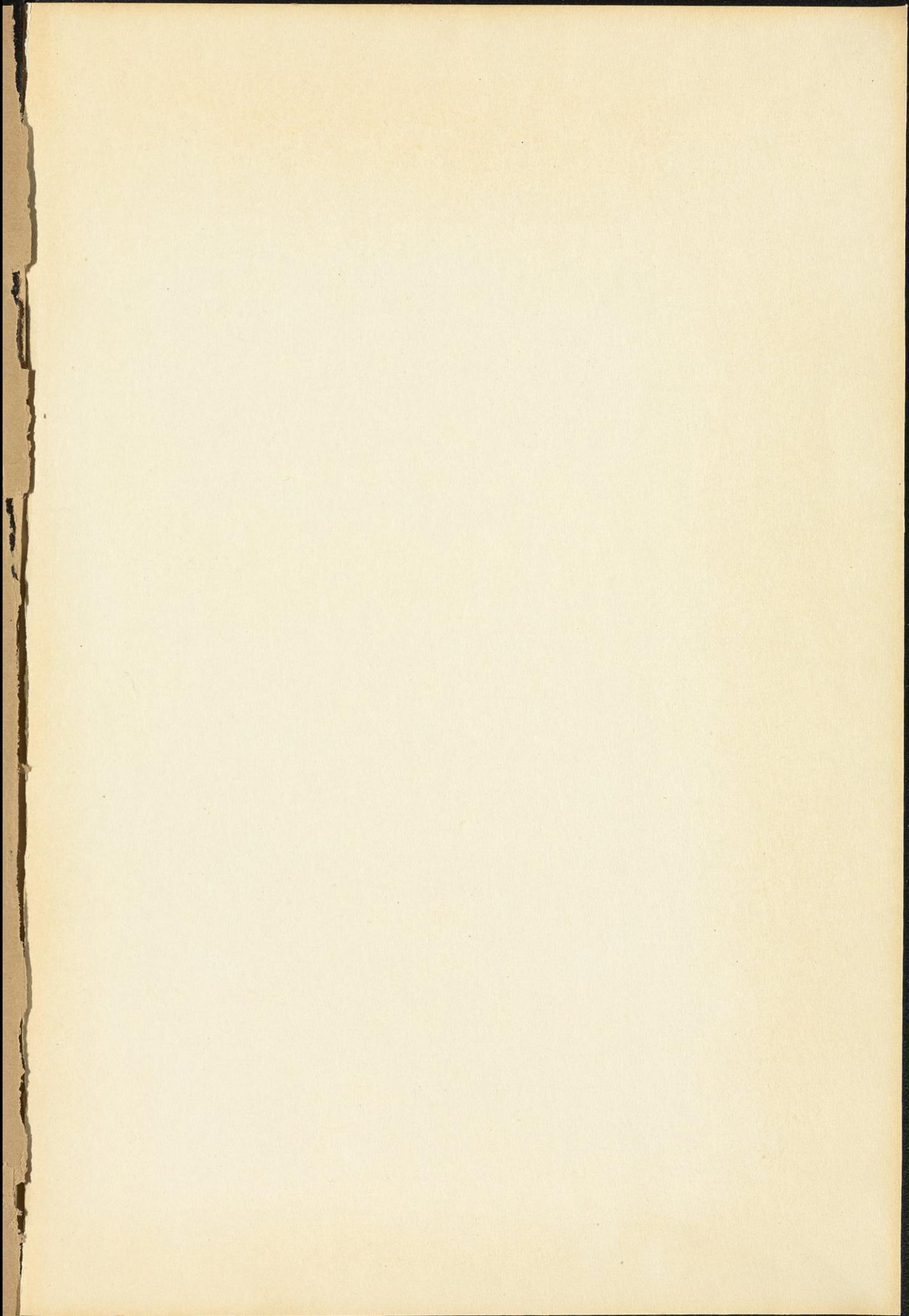


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







دراسات في السياسة والاقتصاد

حرب البروليتار
في
الشرف الأوسط

بقلم

دكتور راشد البراوي

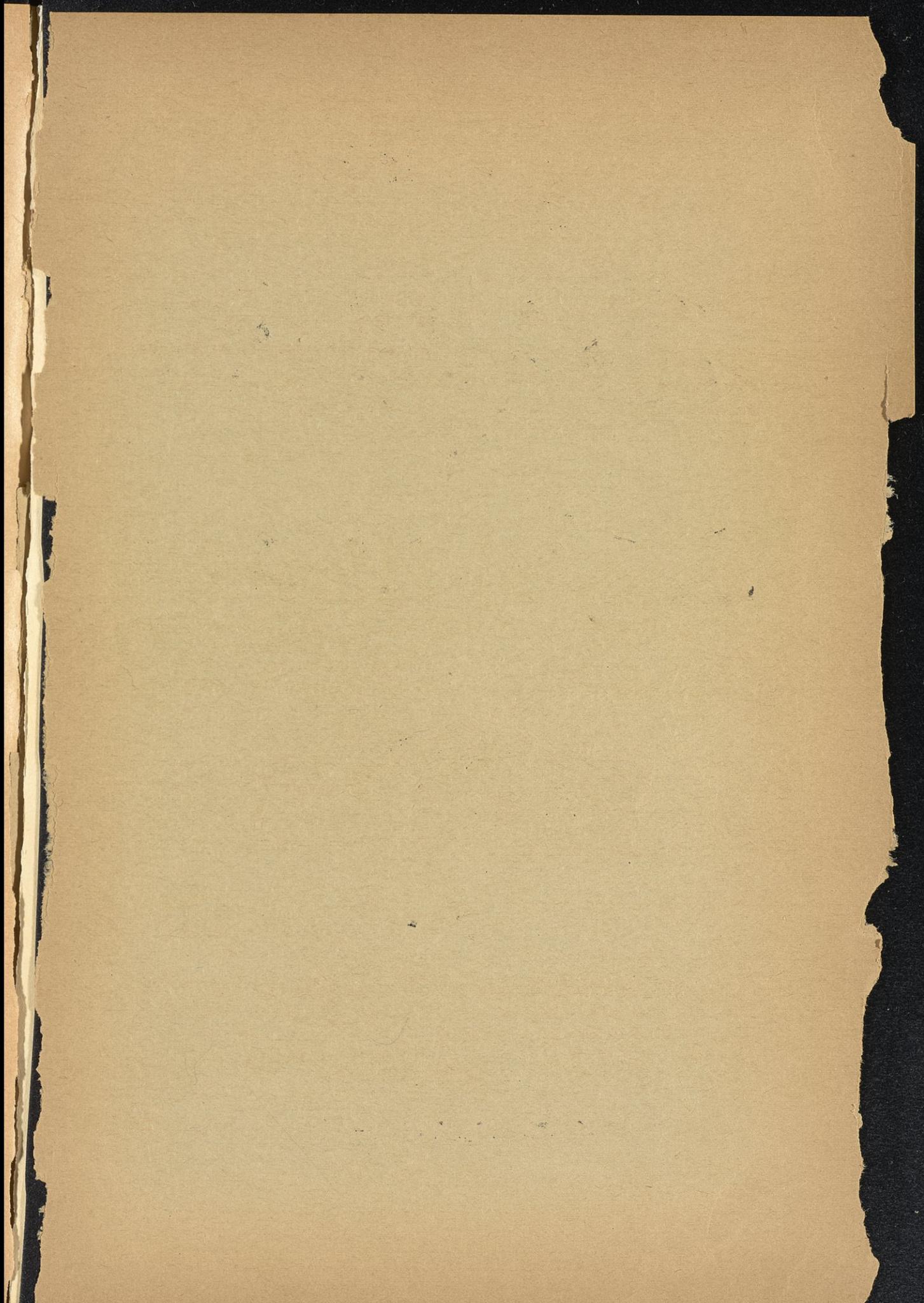
كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول
وعضو المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القوى

الطبعة الرابعة

١٩٥٣

ملتزمـة النـشر والـطبـيع

مكتبة الخصـة المصـرـية
٩ شـارع عـبدـي باـشـاـ العـاصـمة



دراسات في السياسة أو رسمخاربة

حَرْبُ البِرْوَانَ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ

بِقلم

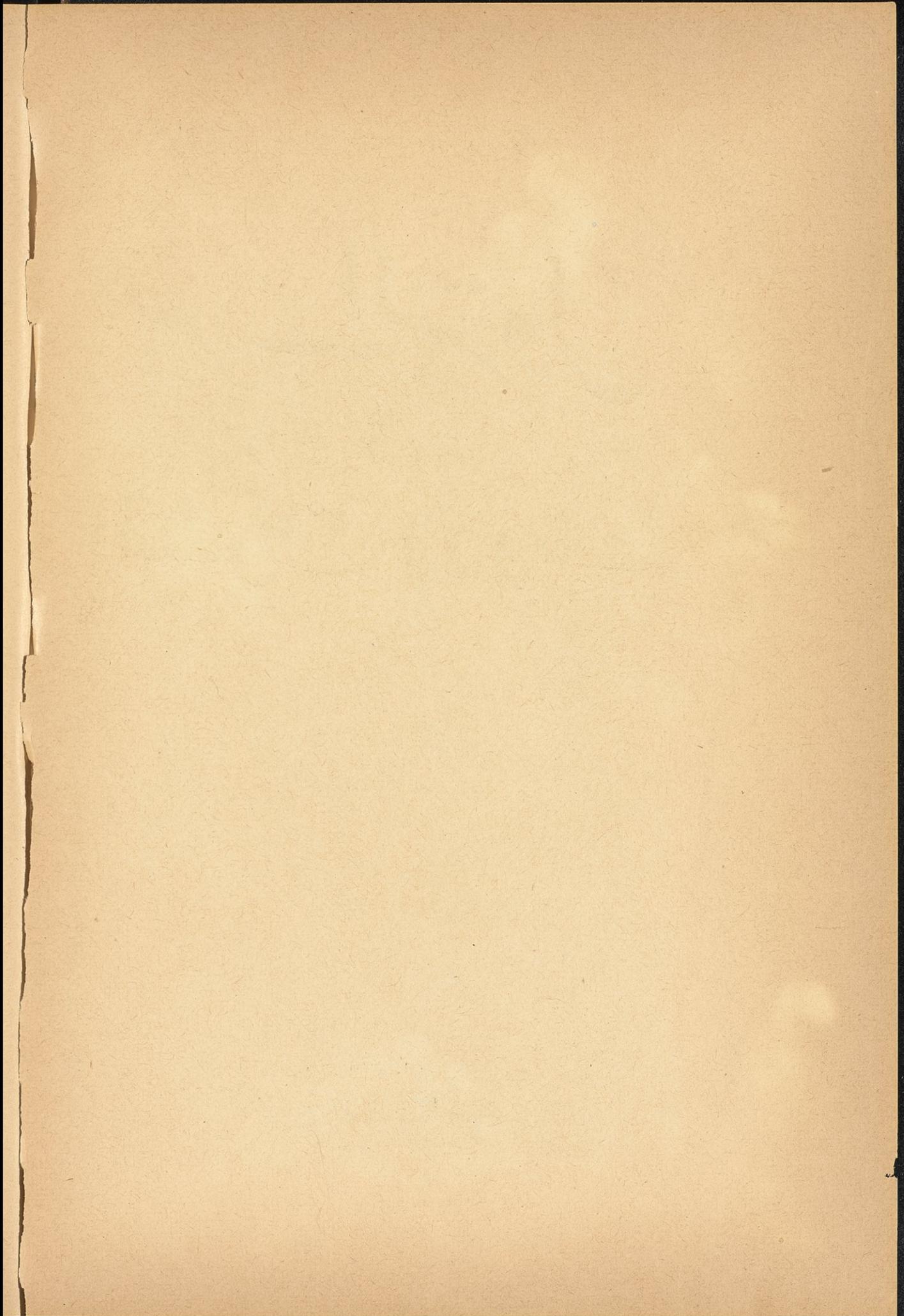
دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول
وعضو المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي

الطبعة الرابعة

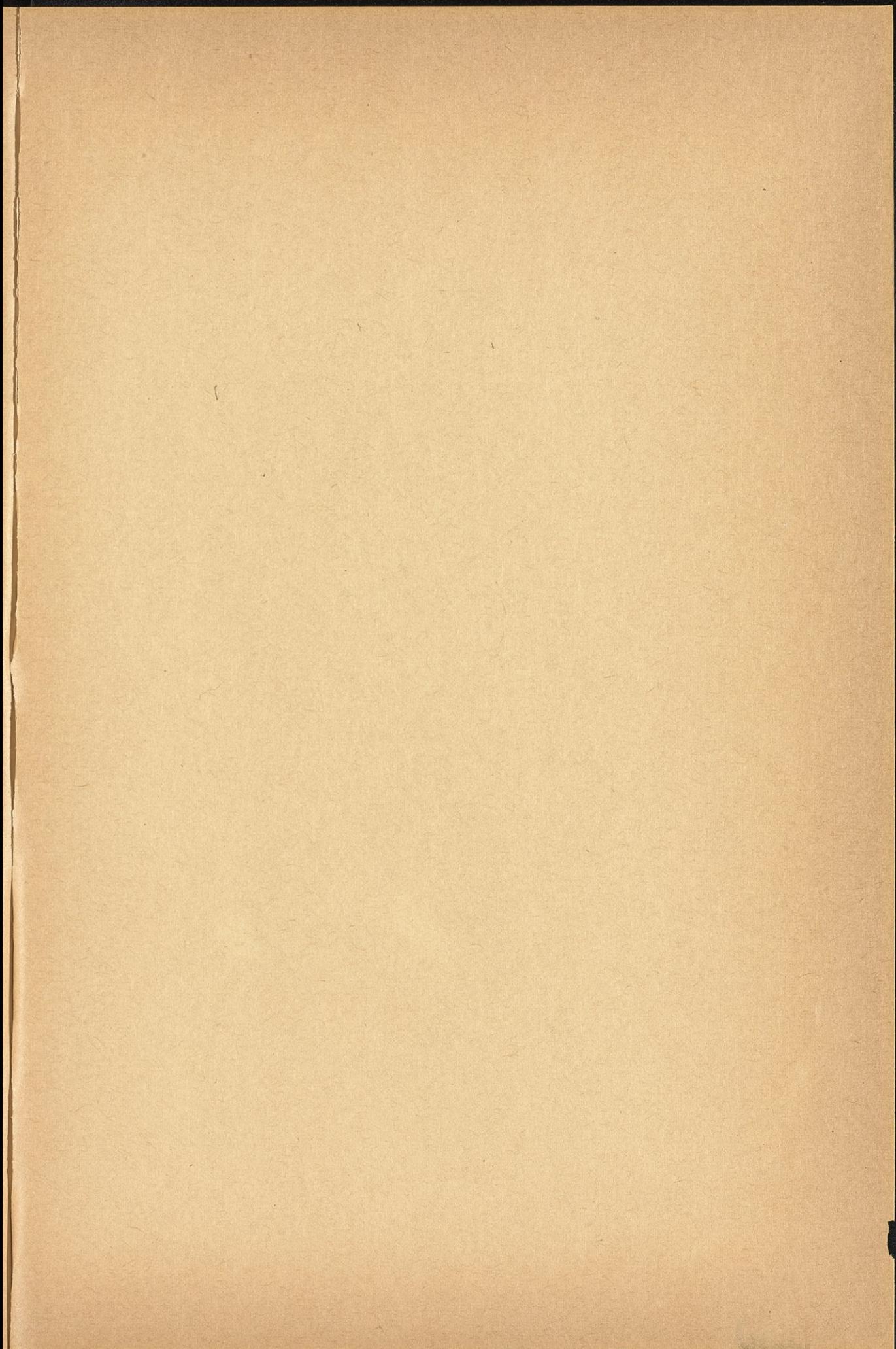
١٩٥٣

مُلتَزِمَةُ النَّسْرِ وَالظَّبْعِ
مَكْتَبَةُ النَّهْضَةِ الْمُصْرِيَّةِ
شَارِعُ عَدْلَى بَاشَا - الْقَاهْرَةُ



الاِنْدَاد

إلى الجماهير الكادحة ...
التي تئن من الفقر والجهل والمرض،
بسيد الاحتكارات الاستعمارية.



أروع ما كتب عن الشرق الأوسط

الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط

تأليف	ترجمة	العنوان
إ. بوئيه	دكتور راشد البراوي	شرح تطور الأحوال السياسية والاقتصادية، ويوضح إمكانيات التقدم الكبيرة أمام بلدان هذا الإقليم ، ويرسم الطريق الذي ينبغي لها السير فيه . إنه برنامج مرسوم مدعم بأدق الإحصائيات وأصدق البيانات . ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير

الثمن ٤٥

ملاحظة هامة : تباع النسخة الإنجليزية بـ ١٢٥ قرشاً ، وتتباع الترجمة العربية
 الكاملة بما يقرب من ثلث هذا الثمن .

956
B23

حقيقة الانقلاب بالآخر عنوان في مصر

تأليف

الدكتور راتب البراوي

نُفِّذَتْ طبعته الأولى في أيام ، وصدرت الثانية فريدة شكلًا وموضوعاً : وترجم
إلى اللغة الإنجليزية ، ورحبَتْ به الصحافة والدوائر العلمية في مصر والخارج .
أول وأدق تحليل علمي لثورة مصر وأهدافها ، مع بيان الكثير مما تحقق
منذ نشوبها .

مَوْضِعَاتُ الْيَوْمِ ... وَكُلِّ يَوْمٍ

يعالجها

الدكتور راتب البراوي

ص.
١٠
١٠
٨
١٠

- ١ - النقطة الرابعة في الميزان
- ٢ - مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط
- ٣ - الكتلة الإسلامية
- ٤ - آراء حرة

26574F

مقدمة الطبعة الرابعة

منذ أصدرنا الطبعة الثالثة من هذا الكتاب حدثت تطورات على أكبر قدر من الخطورة والأهمية ، مما سبق أن دعونا إليه وتوقعناه على وجه التأكيد . فزاد إنتاج منطقة الخليج بصورة واضحة وبسرعة كبيرة نتيجة الكشف المتنامي ، ومدت أنابيب جديدة ، كما زادت التقديرات الحديثة بشأن احتياطي إقليم الشرق الأوسط . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أقدمت إيران على تأمين الصناعة البترولية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بإنجلترا ، وعدلت الامتيازات البترولية لصالح البلاد المفتوحة الأخرى في منطقة الخليج .

ومن هنا صار لزاماً علينا أن نتناول هذه الأحداث والتطورات بالشرح والتحليل بحيث نقدم صورة واقعية لعالم البترول اليوم في الشرق الأوسط . وإلى جانب ما أوردناه من آخر الإحصائيات والبيانات ، أضفنا عدداً من الملحق الوافية في نهاية الكثير من الفصول ، تتناول الشركات والامتيازات والاتفاقيات وبعض الوثائق السياسية الخطيرة .

وترتب على هذه الإضافات الوافرة تضخم واضح في عدد صفحات البحث . وهذا نحن أولاء نقدم كتابنا الجديد هذا إلى أصدقائنا وقراءنا ، وإن كان الحرص على عدم تغيير الإسم وهو « حرب البترول في الشرق الأوسط » جعلنا نقدمه باسم « الطبعة الرابعة » وإن اختلفت اختلافاً بيننا وجوهرياً عن ميزاتها الثلاث السابقة .

١٥ ابريل ١٩٥٣

المؤلف

مقدمة الطبعة الثالثة

حين أخرجنا هذا البحث لأول مرة ، كان هدفنا أن نكشف بصورة وافية نوعا ، عن مصدر من مصادر الثروة الطبيعية في الشرق الأوسط ، وأن نبرز أهميته كعامل له أثره الكبير في مجرى السياسة الدولية وأحداثها بالنسبة إلى هذا الإقليم . وكذلك قصدنا أن تثير الاهتمام بالموضوع ، عسى أن يحفز ذلك الشعوب العربية إلى الالتفات صوب هذه الثروة الضخمة والعمل على استغلالها بنفسها ما وسع الجهد ، أو على الأقل السعي إلى تعديل الامتيازات بما يكفل رعاية مصالح البلدان التي تضم هذه المادة التي يتحدث عنها الكتاب بأنها « الذهب الأسود » .

ولقد استقبل جهور القراء في مصر والشرق العربي كتابنا استقبالا طيباً نعم عن قوة الوعي من جهة ، وعن الحاجة إلى أمثال هذه الدراسات من جهة أخرى ، حتى أعدنا طبعه ولم يمض على صدور الطبعة الأولى سوى أسبوعين قلائل .

والى اليوم ، عاد الحديث يتعدد قوياً عن البترول ، فما ثرنا أن نخرج هذه الطبعة الثالثة وقدتناولنا البحث فيها بالتعديل في موضع ، والإضافات الوافرة في موضع آخر ، فأمسينا بقدر مايسعح الحيز في الحديث عن البترول وإنتاجه في كل قطر على حدة ، ذاكرين أحدث الإحصائيات حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٥٠ . وأوردنا الجداول المفصلة عن أنابيب البترول ومعامل تكرره وطاقتها ، كما عقدنا فصلا آخر نحمل فيه نواحي الخلاف الذي نشأ في مستهل هذا العام بين الحكومة البريطانية وشركات البترول الأمريكية . . . هذا قليل من الإضافات التي تشهد لها هذه الطبعة الجديدة ، وإنما لرجو أن تكون قد وفقنا إلى تقديم صورة جلية لمصادر البترول بالشرق الأوسط ، والقاء قدر كاف من الضوء على الصراع الناشب حولها ومن أجلها .

نوفمبر ١٩٥٠

المؤلف

مقدمة الطبعة الأولى

أصبح زيت البتروл وبخاصة في السنوات الأخيرة ، ذا أهمية بالغة في السياسات الدولية ، وصار التساقط على امتلاك موارده أو السيطرة عليها طابع العصر . وهو تسابق تستخدم فيه كافة الأسلحة والأساليب النزية وغير النزية من ضغط سياسي واقتصادي ، وتغلغل باسم التجارة وإجراء البحث العلمي ، ومحاولات تقرب للأمم مالكة هذا المعدن ، وسعى لнейل الامتيازات ، واقتسام المناطق الفنية تحت ستار الانتداب أو الوصاية أو المشاركة أو معاهدات الصداقة المؤبدة ، وتنافس خفي أو علني بين الدول العظمى التي يعنينا الأمر ، بحيث نستطيع القول في ثقة واطمئنان إننا نشاهد منذ بداية القرن الحالي بوجه عام ، وفي العقود الأخيرين منه بوجه خاص ، حرباً عنيفة من أجل زيت البتروл . ولا شك إلا أن الحرب ستشتد في الأعوام القادمة ، وستتمزج بطابع القسوة والعنف ، وليس بعيد أن يكون البتروл - مضافة إلى غيره من الظروف - عاملاً من العوامل الحاسمة في وقوع انفجار عالمي ثالث ، وإن كنا لا يخالفنا ريب أن محظى الانفجار سيلقى مسكون له أسباباً ليس الجرى وراء البتروл واحداً منها .

وإذ كان الشرق الأوسط إقلينا عظيم الشأن من حيث إنتاج البتروл الحالى واحتياطيه الذى لم يستغل بعد ، لهذا اكتسب أهمية لا معنى للمبالغة في بيانها وأوضحة بذاتها . وستزداد هذه الأهمية عاماً بعد آخر ، وسيشتد التنافس على موارد هذه المنطقة ، وسيتغير توازن الدول والهيئات الرأسمالية الاحتكارية .

والغاية التي نرمى إليها من هذا الكتاب أن نقدم للقارئ العربي صورة واضحة لذلك العراق الشديد الذى مازال ناشباً حول بترول بلاده منذ مطلع القرن العشرين ، وهو العراق الذى جر عليه أكبر التكبيبات منذ انتهاء الحرب الاستعمارية الأولى ، والذى لا يزال يجعلنا مطمئناً للجميع وموضعنا للاستغلال من جانب الدول الاستعمارية ومحلاً للمساومة فيما بينها . ولقد حرصنا أن نبرز مختلف مظاهر هذا العراق وأدواته وأسلحته العلمية والسرية ، وأن نوضح الأخطار التى اكتنفتنا ولا تزال تحقيق بنا ،

وأن ننبه إليها عسى أن تكون على بيضة مما يحاك من دسائس وأن نبذل غاية جهدنا متعاونين متساندين ، لا متفرقين متباذبين .

وقد جعلناا غايتنا أن ندعم البحث بالبيانات والإحصائيات الرسمية المفصلة عن كل ما نعرض له تشيما مع الروح العالمية في البحث والاستقصاء ، ولهذا أوردنا في حيز معقول كل ما وقع تحت أيدينا بقصد عقود الامتيازات وشروطها ونصوصها، وشركات البترول ورؤوس أموالها وأرباحها والمساهمين فيها ، والاتفاقيات والمعاهدات بين الشركات والحكومات بشأن اقتسام مناطق النفوذ في بلدان الزيت المعدني الذي صار أعظم شأنًا من دم الإنسان الذي يستبيطه من باطن الأرض ، وما أرخص الإنسان في نظر الاستعمار (!) وقد عقدنا فصولاً على حدة لتحليل سياسات بعض الدول العظمى كالولايات المتحدة وروسيا الاشتراكية ، وأهدافها وغاياتها إزاء الشرق الأوسط ونروته السامة بمعنى أدق وأقرب إلى الواقع حتى تعرف حقيقة موقف هذه الأمم وبجواهر أعمالها .

وإنا لنرجو أن يجد القارئ العربي فيما نقدمه له حافزاً على العمل والنشاط ، وأن يكون كتابنا المتواضع هذا فاتحة لسلسلة باللغة العربية في موضوع « أدب حرب البترول » والله سبحانه وتعالى نسأل أن يلهمنا السداد ويوفقنا إلى النجاة من شرور الأطماع الاستعمارية ما دمنا عاقدى العزم على إدراك هذه الغاية .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

رائد البراوي

كلية التجارة
جامعة فؤاد الأول

محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمات

الفصل الأول : زيت البترول والشركات الكبرى	٩
» الثاني : بترول الشرق الأوسط	٣٥
» الثالث : الامتيازات البترولية وابتداء الصراع	٦٩
» الرابع : البترول في مصر	٨٥
» الخامس : الموصل بين إنجلترا وفرنسا	١١٨
» السادس : عودة الموصل إلى العراق	١٢٦
» السابع : سيطرة بريطانيا على بترول العراق	١٣٤
» الثامن : إيران والحد من الاحتكار الإنجليزي	١٦٢
» التاسع : الشركات الأمريكية تنزل إلى الميدان	١٨٦
» العاشر : تخليل الامتيازات والإنتاج في منطقة الخليج	١٩٣
» الحادى عشر : إطراد الزحف الأمريكي	٢٢٤
» الثاني عشر : المحور وبترول الشرق الأوسط	٢٥٠
» الثالث عشر : صراع حول بترول شمال إيران	٢٥٨
» الرابع عشر : الحرب العالمية الثانية وسياسة الرؤساء نحو بترول إيران	٢٦٢
» الخامس عشر : خلاف بين بريطانيا وشركات البترول الأمريكية	٢٧٧
» السادس عشر : إيران وتأمين البترول	٢٨٤
الخاتمة : أهداف وواجبات	٣١٠

ملاحق الكتاب

صفحة

الملاحق

- | | |
|-----|---|
| ٤٦ | ١ ملحق رقم الشركات العاملة في الشرق الأوسط عام ١٩٥١ |
| ٥١ | » ٢ تاريخ امتيازات البترول في الشرق الأوسط |
| ٩٨ | » ٣ الشركات العاملة في مصر |
| ١١٤ | » ٤ محاولة قدمة الحكومة المصرية |
| ١٦١ | » ٥ المدفوعات إلى الحكومة العراقية |
| ٢١٨ | » ٦ مقتيسات من اتفاقية الحكومة السعودية |
| ٢٣٩ | » ٧ اتفاقية المفط |
| ٢٤٤ | » ٨ اتفاقية البترول الأميركية - البريطانية المعدلة |
| ٣٠٤ | » ٩ من مصدق إلى السفير البريطاني |

الفصل الأول

زيت البترول والشركات الكبرى

١ — مقدمة جغرافية

أصل البترول ومناطقه ومسقطاته :

زيت البترول مادة قابلة للاشتعال مصدرها باطن الأرض ، وت تكون كلمة بترول في الأصل من كلمتين لاتينيتين هما *Petra* أي الصخر ، *Oleum* ومعناه الزيت ، فكان هذه المادة ذات الشأن الخطير في السلم وال الحرب ، عبارة عن زيت يستنبط من الصخر . وينذهب الثقات والخبراء إلى أن أصل البترول اتحاد من عنصرين وهو الأيدروجين والكربون . وتفاوت الحالة التي يوجد عليها ، فيكون إما صلبا أو سائلا أو على هيئة الغاز . ولا يتفق العلماء كذلك بتصدد نشأته ، ففريق يراه ناجما من تحلل النبات أو الحيوان ، بينما تعتقد جماعة أخرى أنه ولد عمليات من التفاعل الكيميائي بين ما ينطوى عليه جوف القشرة الأرضية من الماء وكربورات الماء . وقد كشف العلماء عن زيت البترول في الصخور الطباقية ، غير أن الغالب توافره بين طيات الصخور التي ترجع إلى الزمن الرابع الجيولوجي ، وكذلك كل من الزمنين الأول والثاني . وما تجدر الإشارة إليه أيضا غلبة وجود هذه المادة على مقربة من الصخور أو الطبقات التي يتواجد فيها معدن الفحم الحجري . ولكن هناك فارقا نسبيا بين توزيع كل من الفحم والبترول على سطح القشرة الأرضية ، ذلك أن الثاني يكاد يكون متكررا في مناطق أربع محدودة وهي :

١ — القارة الأمريكية في شمال وجنوب وشرق بحر الأنتيل ، بين كنساس وبيرو ، وهذه أغنى المناطق جمِيعاً ، وأهم الجهات المنتجة للبترول هي الولايات المتحدة وفنزويلا والمكسيك وبيرو والأرجنتين .

٢ — وتليها في الأهمية آسيا الغربية وببلاد العرب وإقليم القوقاز .

٣ — المنطقة الواقعة في جنوب شرق آسيا .

٤ — إقليم السكرابات في القارة الأوربية .

وليس كشف منابع البترول من الأمور السهلة الميسورة ، بل إنه عملية شاقة كثيرة النفقات . وقد تقوم شركة ما بأبحاث طويلة ثم يتضح لها أن الإنتاج لن يكون مجزياً . وفضلاً عن هذا ، لابد من القيام بدراسات عالمية واسعة النطاق ، واستخدام عدد من الأجهزة الدقيقة للغاية ، وإذا ما كشف البترول بدأ عملي خطيرة الشأن وهي نقله إلى موطن أو معامل التكرير ، وإلى الموانئ التي يتصرف إصداره منها .

وقد وجد من الأرخص والأفضل مد الأنابيب لهذا الغرض . وإن المشتقات المختلفة التي تحصل عليها من زيت البترول تلقى ضوءاً على أهمية هذا المعدن أو هذه القوة وعلى مدى استعمالاته الكثيرة في شتى الأغراض العسكرية والاقتصادية والعمانية .

ونرى إنما المفادة أن نورد هنا بياناً بهذه المشتقات وأهميتها في الحياة العملية^(١) .

(١) محمد سيد نصر : جغرافية المعادن والقوى ص ١٢٥ — ١٢٦

غازات سائلة — لقطع المعادن وانطهري
إثير — للحركات
سناج — للجمر والطلاء
البوتاجاز — للوقود
نفتالين خفيف

١ — غازات أيدرو كربونية

نفتالين
كيروسين
زيوت الإضاءة

٣ — التقطيرات البيضاء

زيت الغاز
زيوت الامتصاص

٣ — التقطيرات الوسطى

الزيوت الثقيلة
الشمع
زيوت التشحيم

٤ — التقطيرات الثقيلة

زيوت التشحيم
جلسرین وشیم
مخلفات زيت الوقود
قار وزيوت الطريق
کوك

٥ — المخلفات

٢ - العلم والبترول في العصر الحديث

بره استخراج البترول في الأضاءة :

ظل العالم لا يدرك أهمية البترول وإمكانياته حتى إذا كانت سنة ١٨٤٧ قام ينبع الإنجليزي بتجارب أراد منها تقطير الزيت من الفحم فكان النجاح حليفه دون أن يدرك الأهمية العملية المترتبة على هذا الكشف العلمي الجديد.

في هذا الوقت وفق ألماني من رجال الصناعة ويدعى ستوفاسر Stohwasser إلى صناعة مصباح جديد لللأضاءة يمكن أن يستخدم فيه نوع من الزيت أخف وأكثر سiolة من الأنواع المألوفة في عهده . ما لبث الألماني أن استحوذ على مزار تجارب ينبع النظرية وطبقها . وكان هذا انقلاباً خطيراً في صناعة البترول لأول مرة في التاريخ ، وفتحاً جديداً في ميدان ثبتت الأيام أهميته ، وببداية العصر البترولي الجديد . أخذ مصباح « البرافين » (كما كان يعرف إزدراك) ينتشر على نطاق واسع في جهات كثيرة من القارة الأوروبية . واشتد الاهتمام باستنطاط زيت البترول من المواطن القليلة المعروفة . ولكن الاستغلال الكبير مع بساطة الأساليب والأدوات المستعملة هدد بتحطم الآمال قبل ازدهارها ، وبقتل هذه الصناعة الناشئة قبل أن تثبت دعائهما . وفي هذا الوقت العصيب جاء الإنقاذ من ناحية الولايات المتحدة التي قدر لها فيما بعد أن تكون على رأس أعظم الدول إنتاجاً للبترول .

استخراج البترول من الآبار :

كان الأميركيون يعرفون البترول ويستخدمونه في أغراض شتى كدواء لشفاء الأمراض ، كما استعمل في بعض الجهات لتشحيم المجلات ، وقد استعان أحد التصلين بهذه الصناعة بأحد الأساتذة الجامعيين الذي ثبت إمكان استخراج مواد كثيرة بتكرير الزيت . وقام الأستاذ سليمان بجامعة ييل Yale بإجراء تحليل خصل على الغاز والبارافين وزيت التشحيم منه بعمليات بسيطة قليلة الكلفة وبدون تبذيد جانب له أهميته من المادة الأولية .

هكذا ثبت بالطرق العلمية أن في الإمكان استخدام هذه المادة لأغراض تجارية مجزية ، فأخذ ينتشر بسرعة مزازدة ، وسار التقدم خطوة أخرى حين أقام صمويل كير Samuel Kier أول معمل لتكريير هذا المعden في مدينة بتسرج . غير أنه كانت هناك عقبة وهي أن المشغلين بهذه الصناعة الجديدة إنما اقتربوا على استنباط المادة الخام من المتابع الميسورة المنال ، أي الطافية على سطح الأرض أو القرية منه كثيراً ، ومثل هذا الأسلوب لم يكن يبشر بامكانيات واسعة ، ذلك أن المتابع التي من هذا القبيل قليل إنتاجها من جهة ، ومحظوظ نفادها السريع من جهة أخرى .

وهنا لعبت الصدفة أو المهارة الإنسانية دوراً حاسماً فـ كانت النتيجة اتفلاباً بعيد المدى ، تأثرت به حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حد لا يقتضي المبالغة ، وبخاصة اليوم . . . حدث أن استرعى نظر جورج بيسيل George Bissell وهو مدرس متخصص ، ما ينطوي عليه هذا السائل من أهمية كمادة للأضاءة فقرر أن ينزل إلى ميدان هذه الصناعة بنفسه ، ولما كان المعروف أن البرول يؤتي به من الأرض لهذا نراه يأمل الحصول على نتائج أوفى عن طريق حفر آبار المناطق المعروفة ، وسرعان ما بعث بمن يدعى الكوليوني دريك Edwiu Lawrence Drake إلى بلدة تتسفيلي Titsville لهذا الغرض . وبالرغم مما أصاب الأخير من نسب وما أنفق من جهود وما فيه من زملائه من روح الائـس ، فقد واصل العمل إلى أن نجح أخيراً وتفجر الزيت لأول مرة في ٢٣ أغسطس من عام ١٨٥٩ ، وظلت هذه البئر الأولى تنتجه ٤٠٠٠ لتر يومياً خلال أسابيع عدة ، ومن حسن الطالع وقوع هذا الكشف الرائع في الوقت الذي أخذ فيه المصباح الألماني ينتشر في الولايات المتحدة . ويعد هذا الكشف الذي وفق إليه دريك البداية الفعلية لصناعة زيت البرول الحديثة ، وقد اعترف له مواطنه بالفضل ، فأقاموا له عملاً بالبلدة التي كانت موضع تجاربه وميدان نجاحه . . ولكن ماذا كان مصيره ؟ لقد اضطرته المنافسة القاتلة من جانب المكثرين إلى الخروج من الميدان ، وأخيراً مات الرجل عام ١٨٨٤ وهو يشكو من الألم والفقر .. وهذا كان الجزء في حياته !!

أخذت أعمال التنقيب تنتقل إلى المناطق المجاورة ، وفي أقل من خمسة وعشرين عاماً وجدت آبار جديدة في غرب بنسلفانيا وغربي فرجينيا وكنتوكى وأهيو وغيرها من الولايات ، وأمكن التأكيد من وجود البترول في ولايات كنساس وكاليفورنيا وتكساس وإنديانا وكولورادو وغيرها ، ولكن ظلت بنسلفانيا تشغّل المقام الأول .

مطر يهدى صناعة الزيت :

كانت أهمية الزيت حتى ذلك الحين راجعة إلى استخدامه في أغراض الإضاءة ، ولكن نشأ ما هدد هذا الاستعمال وبالتالي كاد يقضي على الصناعة الناشئة ، ذلك أنه في عام ١٨٨١ رأى زارُو معرض باريس اختراعاً عجيناً هو المصباح الكهربائي الذي ابتدعه أديسن ، وأخذ العالم بعد ذلك يقبل على هذا الأسلوب الجيد من أساليب الإضاءة بسبب ما توافر له من قوة وما امتاز به من نظافة وانتظام لهيب . صار من المتوقع فعلاً أن تحمل الكهرباء محل زيت البترول ، وإذاً يكون الخراب نصيب الشركات المشغولة بإنتاجه واستغلاله ؛ ولكن جاءت النجدة حين وفق المهندس الألماني جوتليب Gottlieb إلى اختراع محرك سهل صالح للاستعمال ، ويدور بقوة البنزين

بهذا الاختراع الخطير الشأن ، والذى جاء فاتحة لسلسلة من تجارب يراد من ورائها إدارة العجلات بالقوة الآلية ، نجحت صناعة البترول .

٣ — تطور الإنتاج منذ منتصف القرن التاسع عشر

ظلت الولايات المتحدة تشغل المركز الأول بصفة كونها منتجًا ومصدراً لزيت البترول ، ولكن سرعان ما امتدت الأعمال إلى أقاليم أخرى فأمكن إنتاج البترول في رومانيا حوالي عام ١٨٦٠ ، وفي روسيا عام ١٨٦٣ ، وفي بورما عام ١٨٨٩ ، وفي جزر الهند الهولندية عام ١٨٩٣ ، وأخذ الإنتاج العالمي يقفز بخطوات كبيرة وسريعة كما يستدل من البيان التالي :

الإنتاج العالمي حتى سنة ١٩٠٠
(مقدراً بالأطنان المترية)

المقادير	السنة
٧١٠٠٠	١٨٦٠ - ١٨٥٧
٣٧٠٠٠	١٨٦٥
٧٨٦٠٠٠	١٨٧٠
١٣٦٥٠٠٠	١٨٧٥
٤٢١٠٤٠٠٠	١٨٨٠
٥٠٥٧٠٠٠	١٨٨٥
١٠٢٦٠٠٠	١٨٩٠
١٤٥٦٩٠٠٠	١٨٩٥
١٩٨٥٧٠٠٠	١٩٠٠

التقدّم في القرن العشرين.

كان رقم ١٩٨٥٧٠٠٠ الخاص بسنة ١٩٠٠ قياسياً، ولكنه يبدو ضئيلاً بالقياس إلى الإنتاج السنوي اليوم كما يتضح من البيان التالي (بالأطنان المترية) .

الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة
٢٩٤٨٠٠٠٠٠	١٩٤٠	٢٩٤٤٧٢٠٠٠	١٩٠٥
٣٦٧٨٣٩٠٠٠	١٩٤٥	٤٤٩٩٣٢٠٠٠	١٩١٠
٣٧٠٧٥١٠٠٠	١٩٤٦	٥٩٥٥٦٠٠٠	١٩١٥
٤٣٢٢١٠٠٠٠	١٩٤٧	٩٦٩١٠٠٠	١٩٢٠
٤٨٩٤٥٠٠٠٠	١٩٤٨	١٤٨٣٧٠٠٠	١٩٢٥
٤٨٧٥٥٠٠٠٠	١٩٤٩	١٩٦٤٧٥٠٠٠	١٩٣٠
٥٣٩٦٠٠٠٠	١٩٥٠	٢٢٦٨٠٠٠	١٩٣٥
٦١٠٠٠٠٠٠	١٩٥١	٢٨٠٥٠٠٠	١٩٣٨

ومعنى هذا أن الإنتاج العالمي من الزيت الخام زاد أكثر من ثلاثة ضعف خلال الفترة (١٩٠٠ - ١٩٥١) أي في نصف قرن . الواقع أن هذه الفترة شهدت أهم الكشوف البترولية في مختلف بقاع العالم ، كما يتضح من البيان التالي :

<u>تاريخ الكشف</u>	<u>المنطقة</u>
	(ا) العالم الجديد (ماعدا الولايات المتحدة)
١٩٠١	إقليم البحر الكاريبي والمكسيك
١٩٠٩	جزيرة ترينيداد
١٩١٣	فنزويلا
	(ب) الولايات المتحدة الأمريكية
١٩١٠	منطقة الخليج (بدء الإنتاج)
١٩٣٠	تكساس الشرقية
١٩٣٧	حقل ولنجلتون في كاليفورنيا
	(ج) الشرق الأقصى
١٩١٣	القسم البريطاني من جزيرة بورنيو
	(د) الشرق الأوسط
١٩٠٩	إيران
١٩٢٧	العراق
١٩٣٢	البحرين
١٩٣٨	الكويت والمملكة العربية السعودية
١٩٤٠	قطر
١٩٤٣	مصر

وزاد الإنتاج فيما بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٥١ من ١٧٢٦٥٠٠ إلى ٣٧٢٢٠٠٠ (بألف البراميل) فكان نسبه الزيادة في هذه الفترة القصيرة بلغت نحو ٤٣٪ في المائة .

والأسباب التي يعزى إليها هذا التقدم الهائل خلال النصف الأول من القرن الحالي متعددة.

لقد سبق أن أشرنا إلى الاختراع الذي وفق إليه « جوتليب » الألماني فأنقذ الصناعة البترولية ، ولكن سرعان ما وضحت أمامها إمكانيات وافرة من حيث الازدهار والتوسيع ، بفضل تعدد الاستعمالات المختلفة لهذا المعدن بمشتقاته المختلفة كاستخدامه في الأغراض الحرارية بعد أن أصبحت الحرب ذات صبغة آلية ، وفي الأغراض المدنية مثل الزراعة والصناعة والنقل .

وفيما يختص بالأمر الأخير يكفي أن نضرب مثلاً عن اتساع نطاق صناعة السيارات وعظام استخدام هذه الوسيلة في النقل والاتصال . فقد كان عدد السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتعدي ٦٠٠ سيارة في سنة ١٨٩٩ فإذا به يقفز إلى مليون في هذا البلد بعد انقضاء سنوات عشر من ذلك التاريخ . والبيان التالي يلقي ضوءاً على هذه الحقيقة بالنسبة إلى العالم بوجه عام^(١) (بآلاف الوحدات) :

نهاية سنة	سيارات الركاب	الlorries والأتوبيسات	جميع الأنواع
١٩٤٠	٣٧١٨٤	٨٩٧٤	٤٦١٥٨
١٩٤٨	٤٢٨٤٣	١٥٠٣٨	٥٧٨٨١
١٩٤٩	٤٧٥٨٢	١٦٥٠٢	٦٣٥٨٤
١٩٥٠	٥٢٥٨٨	١٧٠٤٧	٦٩٠٣٥
١٩٥١	٥٦٠٠١	١٨٠١٨	(٢) ٧٤٠١٩

والواقع أنه في العقد الأخير زادت السيارات في العالم بنسبة ٦٠ في المائة . أما

(١) راجع مجلة Petroleum Press Service عدد نوفمبر سنة ١٩٥٢ ص ٣٩٣ .

(٢) من هذا الرقم ٥٠٠٠٠٠٠٥ سيارة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، والمتوسط ٣٣ سيارة لكل ١٠٠ من السكان (بما في ذلك ٢٨ سيارة ركوب خاصة) .

سيارات النقل ونقل الركاب فقد تضاعف عددها ، بينما تبلغ الزيادة ٥٠ في المائة في
حالة سيارات الركوب الخاصة .

وكذلك ينبغي ألا ننسى الزيادة المطردة السريعة في اعتماد السفن على البترول
ومشتقاته كما يتضح من الجدول التالي (النسبة المئوية) :

١٩٤٩	١٩٣٨	١٩٣٠	١٩١٤	الاعتماد على ...
١	١٤	٢٣	٨	الشّرّاع
٢	٢٢٥	١١٦	٥	زيت الديزل
٥	٢٩٦	٢٨٥	٢٦	زيت الوقود
٢٠٩	٤٦٥	٥٧٦	٨٨٩	الفحم
٨٠	٦٦	٦٥	٤٥	المُحولة بـ علابين الأطنان

أما عن زيادة الإنتاج فيما بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٥١ فهناك أسباب كثيرة لهذه
الظاهرة منها :

- ١ — مطالب الحرب العالمية الثانية ثم عظم استخدام البترول في الأغراض
المدنية وبخاصة الصناعة .
- ٢ — التحسين المستمر في وسائل استخراج البترول ، وأساليب الكشف عن
الاحتياطي .
- ٣ — ازدياد إنتاج الشرق الأوسط بنسبة ٥٨١ في المائة خلال هذه
الفترة (١) .
- ٤ — عظم التوسيع في الإنتاج في سنة ١٩٥١ بالقياس إلى السنة السابقة لها نظراً
لرغبة الدول الغربية في سد المطلب الناشئة عن برامج التسلح الجديدة ،
ولتعويض النقص الذي تتجزء عن الأزمة بين إيران والشركة البريطانية السابقة

(١) راجع هذه الناحية في الفصل التالي حيث نعالجها بالتفصيل .

وقدره ٦٨٠٠٠ برميل يومياً؛ ولهذا نلاحظ أن متوسط الإنتاج اليومي في عام ١٩٥١ زاد بقدر ١٢٠٠٠ برميل في اليوم عنده في عام ١٩٥٠.

ولعل مما يلقى ضوءاً كافياً على ازدياد أهمية البترول أن نقدم النسب المئوية التالية (١).

أهم موارد الطاقة في العام

١٩٤٩	١٩٣٨	١٩٢٠	
٦	٥	٢	الكهرباء الميدروليكية
١١	٦	٣	الغاز الطبيعي
٣٢	٢٤	١٢	الزيت الخام
٥١	٦٥	٨٣	الفحم

ولا يسعنا أن نختتم هذا القسم دون أن نقدم البيان التالي عن توزيع الإنتاج (مقدراً بالآلاف الأطنان المترية) في نهاية عام ١٩٥١ (٢).

(١) هذا الجدول منشور في أحد المطبوعات التي أصدرتها شركة شل، وعنوانه A Pictorial Survey of the Petroleum Industry.

(٢) راجع عدد أكتوبر ١٩٥٢ من «الأهرام في خدمة التجارة والصناعة»، ومصدر هذه الأرقام «مكتب الاستعلامات عن البترول» في لندن.

الولايات المتحدة	الإنتاج	الدولة	الإنتاج	الولايات المتحدة
٣٢٤٠٠٠	بورنيو	٥٠٠٠		
٩٠٠٠	رومانيا	٤٠٠٠	(تقريباً)	قزوينيا
٤٢٠٠٠	الأرجنتين	٣٦٠٠		الاتحاد السوفيتي وسخالين
٣٧١٠٠	ترنيداد	٣٠٠٠		المملكة العربية السعودية
٢٨٨٠٠	قطر	٢٤٠٠		الكويت
١٦٤٠٠	مصر	٢٤٠٠		إيران
١١٠٠٠	بيرو	٢٢٠٠		المكسيك
٨٧٠٠	النمسا	٢١٠٠		العراق
٧٦٠٠	البحرين	١٥٠٠		إندونيسيا
٦٤٠٠	ألمانيا الغربية	١٤٠٠		كندا
٥٦٠٠				كولومبيا

البترول والسياسة الدولية:

أشرنا إلى الأسباب التي أدت إلى تقدم الصناعة البترولية منذ بداية القرن الحالي ولكن لعل أهمها من وجهة نظر الموضوع الذي نعالجه في هذا البحث أنه أصبحت للبترول أهمية سياسية بسبب الاستعمال الجديد له في الأغراض العسكرية أولاً والاقتصادية ثانياً. أصبح هم الدول البحرية والصناعية الكبرى أن تتحكم في منابع البترول التي لا وجود لها في بلادها وراحت تعمل على نيل الامتيازات في كل مكان. وكان السباق من جانب الدول التي لا بترول في أرضها . وهكذا صار البترول عنصرآ جديداً هاماً في السياسة الدولية ، وباعثنا جديداً على الخلاف بين الأمم . كل هذه الاحتمالات والتتابع وضحت قليلاً في السنوات القلائل السابقة للحرب العالمية الأولى ، ولكن السباق من أجل موارد البترول اشتركت فيه أولى الشركات الكبرى ولكنها كانت تلقى التأييد من حكوماتها ومتبنليها الرسميين . ولكن بمرور الوقت وزادت أهمية البترول واستعمالاته أخذت الحكومات تستخدم نفوذها في هذا الصدد وتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسوق بين شركاتها المختلفة ؟ واقسمت الأرض ذات الموارد والاحتياطيات الكبيرة من البترول .

٤ - التركز واحتياكات في صناعة البترول

من الظاهرات البارزة التي يتميز بها العصر الحديث ، ذلك التقدم البالغ الذي حققه
الصناعة ، وتلك السرعة الكبيرة التي سارت بها عملية تركز الإنتاج في المشروعات
التي يعظم حجمها باطراد ؛ وهذا التركز هو الطريق المؤدى إلى الاحتكار الذى
يعد بحق الظاهرة البارزة التي يتميز بها النظام الصناعى الحديث ، ولعل هذه الظاهرة
أشد وضوحاً في الصناعة البترولية منها في أية صناعة أخرى . وحدث هذا سراعاً
حتى أنه في عام ١٩٥٥ ولم يكن الإنتاج العالمى من البترول يبلغ أكثر من
٢٩٤٧٢ رر من الأطنان المترية ، كانت السوق العالمية قسمة في الغالب بين
مجموعتين ماليتين عظيمتين ، هما : شركة استاندارد أوپل التابعة لروكفلر ، وأرباب
المصالح المسيطرة على آبار الزيت الروسية وهم روتشيلد ونوبل ، والمجموعتان في
تحالف وثيق العرى . حقيقة نلقى عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهى
ذات طابع محلى أو عمارس عمليات خاصة ، ولكنها جمیعاً تسير في فلك المشروعات
الضخمة .

والحق إنه من العسير ، إن لم يكن من المستحيل ، منافسة هذه الأخيرة ،
والمثال التالي الذى نورده مصدق لهذه الحقيقة . أشرنا إلى المجموعتين السالفتين
الذكر ، ولكن احتكارها ظل معرضاً خلال سنوات عدة للتهديد من جانب
أعداء خمسة :

- ١ — خطر نفاد آبار الزيت الأمريكية .

٢ — منافسة شركة مانشاوف ياكو .

٣ — آبار الزيت بالهنسا .

٤ — الآبار الروسية .

٥ — آبار الزيت فيما وراء البحار ، وبخاصة في المستعمرات الهولندية (وهي شركات صمويل وشل والتي لها اتصال برأس المال البريطاني) . وللحجاءات الثلاث الأخيرة اتصال بالمصارف الألمانية وفي مقدمتها البنك الألماني ...

وقد سعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى تنمية صناعة الزيت برومانيا حتى تملك موضعًا لها فيها ، وقد بلغ رأس المال المستثمر في صناعة الزيت الرومانية ١٨٥٠٠٠٠٠ روبل فرنك في سنة ١٩٠٧ منها ٧٧ مليوناً من الملايين . ويعلق لينين على هذه الحقائق بأن العالم شهد بعد ذلك صراعاً عنيفاً بين المصالح البترولية في سبيل اقتسام العالم ، فمن جهة كونت شركة رووكفلر شركة تابعة لها في هولندا ذاتها واشترت آباراً في الهند الهولندية . ومن جهة أخرى سعى البنك الألماني ومعه المصارف الألمانية الأخرى نحو «الاحتفاظ» برومانيا لرأس المال الألماني ، وإلى الاتحاد مع الروسيا ضد رووكفلر . ولما كان الأخير أغني مورداً وأفضل أسلوباً في النقل والتوزيع انتهت المعركة سنة ١٩٠٧ بهزيمة البنك الألماني الذي وجد نفسه حيال أحد أمرين : تصفية نشاطه في صناعة الزيت وخسارة الملايين ، أو الرضوخ لخصميه ، واختيار الحل الأخير ، وعقد اتفاقاً — ليس في صالحه — مع إتحاد الشركات الأمريكية الموحدة ، تعهد فيه بالامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل الاتفاق تحفظاً يقضى بالغالىه حالة قيام احتكار حكومى في الصناعة البترولية بألمانيا .

وحاول البنك الألماني بطريق غير مباشر استئناف المعركة ، وأخذت الصحافة تدعو إلى هذا الاحتياط الحكومى . ووافق البرلمان على أن يطلب من الحكومة الألمانية تقديم مشروع كهذا ، ولكن الأخيرة لم تفعل إذ خشيت مغبة النزاع مع رووكفلر إذ كان من المشكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (١) . وما من شك أن هذا المثال الذى ذكرناه إنما يدل دلالة واضحة على عظم سطوة الاحتياطات البترولية الضخمة ، حتى أن الحكومات ذاتها تخشاها وتعمل لها حساباً .

قلنا إن الطابع الاحتكاري أوضح في صناعة البترول منه في غيرها ، وفضلاً عن الاعتبارات العامة التي تفسر قيام النظام الاحتكاري ، فإن هناك أسباباً وظروف خاصة بهذه الصناعة ، وقد تحدثها مجلة Statist في ملحق عددها الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل

(١) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية : صفحة ٧٤ — ٧٥ .

سنة ١٩٥٢^(١) ، ورئ لزاماً علينا أن نشير إليها وفاء للبحث والدراسة .

وأول سبب لتحليل الظاهرة مستمد من طبيعة المواد الأساسية ذاتها التي يتكون منها البترول ، الأمر الذي يتطلب مواصلة العمليات دون توقف . وكلما زادت الطاقة لأحدى الوسائل المستخدمة ، أدى ذلك إلى خفض في نفقات الوحدة الواحدة . وصناعة البترول تتطلب درجة عالية من التنسيق في كل من الميدانين الفنى والتجارى حتى يتسمى إمداد الأسواق بالمنتجات المختلفة وبالمقادير التي تتفق مع المطالب ، وهذا التنسيق الدقيق إنما يساعد عليه هذا التركيز أو هذا الارتباط بين المشروعات .

و ثمت عامل آخر وهو الطابع الدولى فالمعروف أن زيت البترول موزع بين أقطار الأرض توزيعا لا يتساوى ، وإذا استثنينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ألمينا أن باقى الإنتاج العالمى من البترول مكانه أقاليم متقدمة أو متخلفة وإذن فالدول التي تستطيع توفير المال اللازم والخبرة الفنية الضرورية إنما هي الدول التي بلغت شأواً بعيداً في التقدم الصناعى والتجمعى الرأسمالى .

ولما كانت السوق التي تختص الإنتاج سوقاً عالمية واسعة ، تعين العمل على أن يتمشى ما تخرجه الأقاليم المتقدمة مع مطالب البلدان المستوردة والمستهلكة .

وهذا الطابع الدولى يزيد من الأخطار ومن المطالب على رأس المال ، فلا بد للشركة التي تعزم استغلالاً في منطقة معينة أن تدخل في مفاوضات مع البلد الذى سيصبح ميداناً لنشاطها للاتفاق على شروط الامتياز من حيث مدته والخصص التي من نصيب هذا البلد ، كما يتعين عليها إحضار الفنيين والآلات من الخارج فضلاً عن أنها - وبخاصة في المناطق المتقدمة اقتصادياً - تقوم بتبديد الطرق وإنشاء معامل التكرير والخطوط الحديدية والجوية وتمد الأنابيب وتوفير الموارى الصالحة وأماكن السكنى

لرجالها من الفنانين والإداريين والعمال وهذه مسائل لا بد منها ولكنها كثيرة
الكلفة مما يستدعي رؤوس أموال ضخمة.

وعملية التقييب والحفر ذاتها محفوفة بالمخاطر وتنطوى على نفقات باهظة ، فقد تستغرق زمناً طويلاً ، وقد لا تسفر عن إنتاج بالمرة أو إنتاج تافه القدر ، وربما يكون أيضاً كثير النفقات مما يجعل من الصعب تسويقه بالاسعار العالمية ، وقد ينفق ضي وقت طويل قبل أن يتمكن المشروع من دفع ربح للمساهمين .

فشركة دارسي قضاي أربع سنوات في إيران تبحث عن البترول دون الوصول إلى نتيجة وانتهى الأمر بأن باع امتيازها إلى شركة بورما التي ظلت توافق العمل ثلاثة سنوات قبل أن تتعثر على الزيت . وانقضت فترة قدرها أربعة عشر عاماً قبل أن يظهر البترول في إندونيسيا .

وقد ذكرت المجلة التي أسلفنا الإشارة إليها أن إحدى الشركات العاملة في فنزويلا أنفقت فيما بين عامي ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ مبلغاً قدره إثنى عشر مليوناً من الجنيهات قبل أن تتمكن من تسويق الإنتاج ، كما أنفقت شركة أخرى أربعة عشر مليوناً من الجنيهات خلال الفترة المتدة من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٣٩ قبل أن تحصل على ربح .

وفي سنة ١٩٥١ أنفقت شركة ستاندارد أوويل أوف كاليفورنيا أكثر من ١١٣ مليون دولاراً للتقييب عن البترول في العالم كله . ويلاحظ أن الوسائل الفنية ، مهما كانت دقتها ، لا تؤدي إلى النجاح دائماً ، وقد زادت نسبة التقييب غير المثمر على ٣٠٪ سننة ١٩٤٥ ، ٣٩٪ سننة ١٩٥١ . وذكر رئيس شركة بروالباكستان بقصد عمليات الحفر أنه إذا كلف حفر البئر الواحدة في الولايات المتحدة ما يزيد على ١٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠ دولار ، فإن المبلغ يتراوح بين نصف مليون ومليون دولار في الباكستان . وقد يزيد عن هذه الأرقام في إندونيسيا والمطاطق الصحراوية (١) .

(١) الاهرام في خدمة التجارة والصناعة ، عدد أكتوبر ١٩٥٢ ص ٢١

وإذا كنا قد عرضنا لهذا الميل إلى التركز ، وأشارنا إلى دوافعه ، وضررها أمثلة عنه من فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، فإن في الأرقام التالية ما يوضح الأمر توضيحاً كافياً بالنسبة إلى الوقت الحاضر ، ويبيّن لنا ضخامة الأموال المستثمرة في هذه الصناعة (١) :

١ — بلغت الاستثمارات الأمريكية في صناعة البترول بكافة البلاد الأجنبية بما في ذلك بيع الناقلات ، ٤٥٥ مليوناً من الدولارات عام ١٩٤٧ ، وهذا يعادل ٧٠٪ من الاستثمارات الأمريكية المباشرة بالخارج في تلك السنة .

٢ — بلغت استثمارات الشركات البترولية التي يسيطر عليها رأس المال البريطاني ٧٣ مليوناً من الجنيهات (١٩٤٧) و٩٢ مليوناً (١٩٤٨) و١١٥ مليوناً (١٩٤٩) وقدر المستثمر منها فيها وراء البحار بالبالغ التالية ٦٦ و٩١ و٨٣ على التوالي . وتبلغ الاستثمارات في الشرق الأوسط الآن ١٩٠٠ مليون دولار مثلاً .

٣ — كانت تكاليف إنشاء أنبوبة تتد من الخليج الفارسي إلى ساحل البحر المتوسط تقدر بخمسين مليوناً من الجنيهات (وذلك قبل تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في ١٩ سبتمبر ١٩٤٩) . وقد تكلف إنشاء خط الأنابيب من كيركوك إلى بانياس ٣٤ مليوناً من الجنيهات . وتذكر المصادر أن إنشاء معامل للتكريير بدلاً من معامل عبادان يكلف ٣٢٠ مليون جنيه ، ويقدر مبلغ ٣٧٥ مليوناً لصنفاته فولي Fowley بإنجلترا .

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى بعض الشركات العالمية .

١ - شركة ستاندارد أوويل : Standard Oil

في عام ١٨٦٢ بدأ جون دايفيسون روكتلر يشتغل بشئون صناعة الزيت ، واشترك مع غيره ، وجني أرباحاً وفيرة . ثم انضم إليه أخوه وليم وبعض كبار الماليين ، فأسسوا شركة ستاندارد أوويل سنة ١٨٧٠ برأسم مال قدره مليون دولار .

نجحت أعمال الشركة وزيد رأس مالها إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون بعد سنوات أربع من إنشائها ، ثم أخذت تعمل على سحق من ينافسها ، وبدأت تعقد الاتفاقيات مع شركات النقل وغير ذلك من المؤسسات والصناعات التي تعاونها في أعمالها ، أو تتضمنها إليها أو تسيطر عليها سيطرة كاملة .

وفي سنة ١٨٨٢ انضمت جميع هذه الشركات لتأليف شركة موحدة ضخمة رأس مالها ٧٠ مليوناً من الدولارات ، على رأسها مجلس إدارة مكون من تسعة أفراد ، ولكن كان روكتلر الحاكم المطلق بلا نزاع . وليس ثمت داع لأن تعجب من الإنضمام إذا ذكرنا أن شركة ستاندارد أوويل في ذلك العام ، أى بعد مضي نحو ١٢ عاماً على تأسيسها المتواضع ، صارت تسيطر على تسعية أعشار إنتاج البترول في الولايات المتحدة ، وقد قدرت أرباح الشركة فيما بين عامي ١٩٠٧ ، ١٩٠٠ بالنسبة المئوية التالية :

٤٨ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٣٦ ومجموع هذه الأرباح ٣٦٧ مليوناً من الدولارات ، مع أن رأس مالها المرخص به سنة ١٩٠٠ كان ١٠٠ مليون دولار ، كما أصدرت ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الأسهم العاديّة و ١٠٦ مليون من الأسهم الممتازة .

٤ - شركة شل الهولندية المالكية Royal Dutch Shell

تأسست شركة الزيت الهولندية الملكية^(١) بإلهای في ١٦ يونيو من عام ١٨٩٠ برأس مال قدره ٣٠٠٠٠ روبل فلورین لاستئثار البترول في جزر الهند الهولندية حيث منحتها حكومة هولندا الكثير من الامتيازات، ثم زيد رأس المال إلى ٥٠٠٠ روبل فلورین حتى يتسنى إنشاء معمل تكرير في باتavia. وبعد صعوبات عده أمكن التغلب عليها سارت الشركة في طريق النجاح، وزوّدت ربحاً قدره ٨٪ سنّة ١٨٩٤، ثم ٤٤٪ في العام التالي مع أن رأس المال لم يزد عن ٣٠٠٠ روبل، وزيد الأخير مرة أخرى إلى ٥ ملايين ووزوّدت الشركة ربحاً قدره ٥٢٪ سنّة ١٨٩٧.

وإذاء هذا التقدّم الرائع بدأت شركة ستاندارد أویل تستخدم أساليبها المألوفة لسحق هذا المنافس الخطير، فأخذت تبيع البترول في غرب أوروبا بأقل من نفقة إنتاجه في الولايات المتحدة ذاتها، وأُكِنَ المنافس ظل صامداً للهجوم العنيف حتى اضطرت مجموعة روكيفلر إلى التسلّم بالواقع بعد عامين من ابتداء تلك الحرب.

ولعل في مقدمة أسباب ثبات مركز الشركة الهولندية ارتباطها بالكثير من أرباب المصالح في أوروبا وعلى رأسهم آل روتشيلد. وثبتت عامل آخر يعزى إليه نجاحها، ذلك ما امتاز به مديرها هنري ديترينج Henry Deterding من عبقرية ذهنية وكفاية في المسائل المالية، والذي ولّى منصبه هذا عام ١٩٠١، وكان من الأعمال الهامة التي قام بها، الاتفاق مع «شركة شل للنقل والتجارة^(٢)»

(١) كان اسمها الشركة الهولندية الملكية لاستغلال آبار البترول بجزر الهند الشرقية الهولندية، ولقب "الملكية"، منحه لها الملك وليم الثالث كرمز تأييده الأدبي للشركة.

(٢) عين سنة ١٩٠١ في وظيفة العضو المنتدب بمجلس الإدارة، وقد خدم الشركة مدة ٣٥ عاماً حيث اعتزل سنة ١٩٣٦.

(٣) كانت حينذاك تشغّل بانتاج الزيت في جزر الهند الشرقية ولكن كان معظم تشاطها في النقل البحري.

Shell Transport and Trading Company التي تسيطر على نقل البترول في المحيط الهندي ويرأسها ماركوس صمويل أحد رجال الأعمال بلندن. وبعقتضى هذا الاتفاق (١٩٠٢) أنشئت شركة بيع البترول الآسيوية لتتولى نقل وبيع إنتاج الجميع، وقسم رأس المال إلى ثلاثة أقسام بين رويداً دتش وشل وآل روتشيلد. وأخيراً اندمجت الشركة الكاتان الأساسية عام ١٩٠٧ وصار اسمهما « رويداً دتش وشل » Royal Dutch & Shell وكذلك تكونت في العام نفسه شركة شرکتان تابعتان وذلك حسب نظام القبض المعروف، وها شركة البترول الانجليو-مسكوصونية وشركة بتافيا.

ولقد أقدمت ترتديج على عمل امتياز بالجزء والحكمة، ذلك أنه اشتري عام ١٩١٢ عدداً من آبار الزيت في أمريكا الغربية، وأنشأ شركة جديدة باسم « شركة آبار زيوت كاليفورنيا المحدودة » California Oilfields Ltd. وأعقبتها شركات أخرى في أمريكا مثل روكتسانا، شل بكاليفورنيا، ثم نالت الشركة امتيازات في المكسيك وفنزويلا وترينيداد، إلا أنها أقدمت على عمل بالغ الأهمية والدلاله؛ ففي عام ١٩١٦ عرض مديرها ٧٥٠٠٠ سهم في سوق نيويورك وترتب على هذا العمل نتائجتان: أولاهما أنه حصل على أربعة ملايين من الجنيهات زاد بها رأس مال الشركة، وثانيهما أنه ضمن تأييد الأميركيين واهتمامهم بأعمال الشركة ما يكفل لها مركزاً ثابتاً إزاء شركة ستاندارد أو일.

ومما تجدر الإشارة أن رأس المال الإنجلزي يساهم بدرجة كبيرة في هذه الشركة، وزاد إشراف البريطانيين وتدخلهم إلى حد كبير بابتداء الحرب العالمية الأولى حيث اعتمدت عليها الحكومة البريطانية اعتماداً واضحاً بقصد الحصول على حاجتها من البترول.

ومما يدل على تقدم أعمال الشركة أن القيمة الإسمية لرأس مالها الحر بلغت أكثر من ٩٠٠ مليون فلورين، وكانت أرباحها الصافية ٢٦١٠٦٠٩٠٨٣ فلورين عام ١٩٣٨، ٩٨/٩٨٢٦٤٣٩٥٦ سنة ١٩٤٩، وزوّدت ربحاً قدره ٩٪ على

الأسهم العاديّة التي تبلغ قيمتها ٩٠٨٥٢٣٠ فلورين . وارتفع إنتاج الشركة إلى ٣٥٢ مليون طنّاً سنة ١٩٤٩ بزيادة قدرها ٨٪ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ (١) .

٤ - شركة بور ما للزيت :

تأسست سنة ١٩٠٢ لاستثمار آبار الزيت في كل من بورما وآسام ، وأنشأت لها معملان للتكرير في رانجون كما كان لها عدد من ناقلات البترول . ولكن لامرأة أنها كانت دون الشركات سالفى الله كر من حيث الموارد والإنتاج وتشعب العمليات .

٥ - أهمية البترول في الحياة الحديثة

عرف الأقدمون البترول ، فقد تحدث بلوتارك عن وجوده في بلاد فارس ، وذكر لنا هيرودوت منبعاً في جزيرة زانق ، وأشار إليه الجغرافيون والرحالة العرب في العصور الوسطى ، إلا أن معرفة العالم في العصرين القديم والوسطي لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية ، وظل الناس حتى أوائل القرن الماضي ينظرون إليه على أنه ظاهرة طبيعية غريبة يخaron في تعليلها وإدراك أهميتها ، ولذلك كان أهل فارس يدخلونه في تقاليدهم الدينية ، كما اعتقاد البعض في أوروبا أن له فائدة طبية . وكان لا بد أن ينتظرون ذلك الزيت المعدني عهد التقدم الصناعي الحديث ليبرز فيتخذ مقامه الكبير في حياتنا ، وفي أكثر من ناحية .

أثر البترول في الحياة الاقتصادية :

لعل أوسع منتجات البترول انتشاراً « الكروسين » الذي يستخدمه فريق كبير من الناس ، وبخاصة في آسيا وإفريقيا ، في الأغراض المنزلية والاستعمالات اليومية . ولكن تقدمنا الاقتصادي مدين إلى البترول بقدر صالح ، ففي الصناعة نراه يستخدم في إدارة الآلات بالمصانع ، وزيوت التشحيم ضرورة لازمة لختلف أجزاء الآلات ،

(١) من التقرير الرسمي للشركة عن أعمالها خلال سنة ١٩٤٩ ، ثم راجع أيضاً العدد الخاص عن هولندا وصناعاتها ، والذي أصدرته الاهرام في خدمة التجارة والصناعة في ديسمبر ١٩٥٢ .

وهناك زيوت خاصة تستغل في صناعة المنسوجات لتشخيصها وإكسابها قدرأً من التغومه ، كما يستعمل سواها في صناعة الأخذية لتحمل محل الزيوت الطبيعية التي تفقد أثناء عملية دبغ الجلود .

وإذ ننتقل إلى وسائل النقل نلقى الأثر بارزاً في القاطرات الحديدية والسيارات والطائرات . وقد أصبحت الأخيرة تلعب دوراً خطيراً فيربط مختلف أجزاء البلدان والممالك والقارات . وأكثر من هذا فنادة الأسفال ، وهي من مشتقات البترول ، لاغنى عنها عند إنشاء الطرق وإقامة المطارات .

ولا يقل أثر البترول في الزراعة أهمية عنده في نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى . فاستخدامه في إدارة الآلات الزراعية ساعد على أن تتحول الزراعة إلى عملية ميكانيكية مما نلقاء واضحاً في كثير من الأقاليم وخاصة تلك التي قد لا توافر بها الأيدي العاملة الكافية ، وهذا كله يتربّ عليه بلا ريب ازدياد الإنتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك الداخلي أو للصناعة . وأكثر من هذا فمن البترول نستخلص المواد التي تستخدم في التبييض وعمل المخصبات ومبيدات الحشرات ، وكل هذا يزيد من غلة الأرض من جهة ومقدار الإنتاج من جهة أخرى . وليس أدل على عظم هذا الدور الذي يلعبه البترول في تنمية الاقتصاد الزراعي من هذا البيان عن عدد الجرارات في مختلف بقاع العالم ، وهي مظهر الطابع الميكانيكي للزراعة الحديثة :

١٩٤٩/١٩٤٨ ١٩٣٩/١٩٣٨ الإقليم

(مقدراً بآلاف الوحدات)

٣٧٠٠	١٥٨٧	أمريكا الشمالية
٢٨٨	٦٠	المملكة المتحدة
٥٠١	٢٩٥	أوروبا (عدا المملكة المتحدة)
٧٠	٣٥	أمريكا اللاتينية
١٣	٥	الشرق الأدنى
١٣	٣	الشرق الأقصى
٤٠	١٧	إفريقيا
١٠١	٥٣	الأقيانوسية
٥٠٠	٥٢٣	الاتحاد السوفيتي

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد استطاعت المعامل البترولية بأمريكا الالاتينية عامة والبرازيل خاصة ، أن تخرج طائفة من المشتقات منها ما يقلل من قيمة المادة اللازمة لتمكين أنواع من الحيوان بمقدار النصف ، ومنها ما يقضى على العيوب التي تسببها الحشرات في جلود الحيوانات حتى يتسمى بيعها في حالة جيدة ، وهذا فضلاً عن إبادة الحشرات والآفات التي تفتكت بالماشية ، وخاصة صغارها . ولقد نجم عن هذا كله ازدياد الثروة الحيوانية وزيادة دخول الزراع وارتفاع مستوى المعيشة ؛ وهذه الكشوف التي ثبت نجاحها عملياً يمكن استخدامها في مناطق أخرى لتحقيق نتائج مماثلة .

البترول وال الحرب الحديثة :

في ٢١ نوفمبر من عام ١٩١٨ أقامت الحكومة الإنجليزية حفل عشاء لأعضاء « هيئة البترول المتحالف » في قصر لانكستر هاوس ، وألق اللورد كرزون خطاباً ذا دلالة باللغة نقتطف منه ما يأنى :

« كان الزيت حتى قبل الحرب معتبراً من أهم الصناعات والموارد القومية ، وتزايد استعماله في الأغراض الاقتصادية والنقل ، ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت ومستخرجاته في مصاف العوامل الرئيسية التي يتسمى بواسطتها موصلة الحرب وكسوها . كيف كان في استطاعتهم بدون الزيت أن يحققوا سرعة انتقال الأسطول وحركته ونقل الجنود أو صناعة المفرقعات . . . لقد لعبت كافة مستخرجات الزيت والغاز وبنزول الطائرات وسيارات النقل الخ دوراً متساوياً من حيث أهميته في الحرب ، وفي الحقيقة يجوز لنا القول بأنَّ الحلفاء قد طافوا على موجة من الزيت نحو النصر .

لقد كان معيناً على الحكومة أن تنظم موارد إمداده في مختلف أنحاء العالم وأن

ـ حفظ عقادر منه ، وأن تعمل على توزيعها بالعدل وأن تتخذ التنظيمات التي تكفل نقله وحجزه في مراكب الزيت وأنابيبه » .

وإذا كانت هذه العبارات إلى أولى بها اللورد كرزون تلقي الضوء على أهمية البترول في إحراز النصر خلال الحرب العالمية الأولى . فإن هذه المادة أصبحت تلعب دوراً حيوياً في الحرب الثانية كما يدل على ذلك قول المستر H. C. Weiss رئيس إحدى شركات البترول والتكرير بالولايات المتحدة : « إننا بحاجة إلى الزيت ليكونوقوداً للسفن والطائرات والدبابات والجرارات التي تنقل الإمدادات وتحمل القنابل ، والتي تهيء تلك القوة التي لا بد منها للحرب الحديثة ، وكذلك يستخدم الزيت لإنتاج التولين المفرقعات ، ومادة أولية للمطاط الصناعي والكميات ، وغير ذلك كثیر من الأغراض الأخرى » .

وإذا رجعنا إلى الحرب العالمية الأولى ألمانيا تحيل رومانيا سنة ١٩١٦ إلى تستفيد من آبارها وحقولها البترولية ولكن لم يمض وقت قصير حتى يمكن للحلفاء من تدمير أغلبية الآبار والأنباب ومعامل التكرير ، وحالوا دون انتفاع القيصرية الألمانية بتلك الموارد . ولقد حذر المارشال جوفر Joffre قائلاً إن الحلفاء سيفقدون الحرب إن لم يحافظوا على إنتاجها في مستوى عال ، ولم يحل عام ١٩١٨ حتى اعترفت الولايات المتحدة بأهمية هذه المادة في ينابير عين الرئيس ولسون المستر ماركل . روك رئيساً لقسم البترول في وزارة الوقود . وصرح المارشال لودنورف الألماني أن عدم كفاية الموارد البترولية أرغم القيادة العليا على طلب المددنة في نوفمبر من عام ١٩١٨ ، إذ بينما استطاعت ناقلات الزيت الأمريكية إمداد الحلفاء بحاجتهم من البترول لم يتمكن الألمان من الحصول على شيء من الخارج ، وفي الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ازدادت أهمية البترول في أغراض العسكرية بعد أن أخذ الطابع الميكانيكي يغلب تدريجاً على أساليب القتال وأدواته .

وحتى يتسعى لنا إدراك أحد الأسباب الجوهرية في المجزعة التي أحاقت بدول
المحور نذكر البيانات التالية :

قدر المسؤولون الألمان موارد بلادهم بالصورة التالية :

١ - ٧٥٠٠٠ طن من ألمانيا .

٢ - ٣٥٠٠٠ طن من النمسا .

٣ - ١٨٠٠٠ طن من تشيكوسلوفاكيا .

وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام احتمال حصولهم على ١٥٠٠٠ طن من رومانيا ٤٠١٠٠ طن من بولندا ، كان الجموع الكلى ٨١٧٩٠٠٠ من الأطنان .

وكان استهلاك إيطاليا في وقت السلم ٨٣٠٠٠ طن متري أى ما يعادل نصف استهلاكها خلال الحرب . وإذا كان إنتاجها لا يزيد على ١٥٠٠٠ طن فقد كان في تقديرها أن تحصل على ٩٠٠٠ من ألبانيا . وبهذا لم تكن موارد الدولتين تزيد في حالة الحرب عن ٨٢٨٤٠٠٠ طنا بينما حاجتها تبلغ ١٦٧١٠٠٠ طن .

أما اليابان فقد كانت قبل الحرب الثانية تستورد من العالم الجديد أكثر من ٨٥٪ من مطالبها البترولية ، فلما حدث اعتداؤها على بيرل هاربر Pearl Harbour فقدت ذلك المورد .

ويبدو ضعف ذلك المركز إذ ذكرنا أن إنتاج الولايات المتحدة كان ١٧٣٠٠٠ طن ، وإنتاج المكسيك وبلاد أمريكا الجنوبية ٢٠٠٠٠ طن . وحتى لو كانت الدول المتحالفه بحاجة إلى مقدار إضافية ينبغي أن نذكر أنها كانت تسيطر على الإنتاج البترولي في الشرق الأوسط وتستطيع العمل على زيادته ، الأمر الذي يكفل لها الغلبة والتفوق في هذا الميدان ، ومن هنا نفهم سرًا من أسرار انهايار كتلة المحور . وللهذا على عظم استهلاك البترول خلال الحرب الأخيرة نذكر أن ما كانت تستهلكه القوات

البحرية الأمريكية بلغ ٩٠٠٠ طن في اليوم الواحد ، وخلال الغارات التي شنها السلاح الجوى البريطانى على ولهلمسباchen ودسلدورف فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ استهلك ذلك السلاح ما يقرب من ١٧٠٠٠ طن خلال أربع وعشرين ساعة .

ومن ناحية أخرى توضح لنا القيمة الحيوية للبترول ، ذلك أن اليابان غزت مناطق مختلفة بالشرق الأقصى يبلغ إنتاجها من المطاط الطبيعي أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج العالمى ، وتعين على الحلفاء أن يجدوا بديلاً لهذه المادة الأخيرة ، وهنا ساهم البترول بالدور الأكبر في إنتاج المطاط الصناعى حتى بلغ ما كانت تنتجه أمريكا أكثر من ٩٠٠٠ طن سنوياً في أواخر الحرب .

الفصل الثاني

بترول الشرق الأوسط

دولة داخل دولة

الشرق الأوسط هو المنطقة الثانية في العالم من حيث الأهمية في إنتاج البترول والأول من حيث الاحتياطي الثابت . إنه الإقليم الذي جاهدت وتجاهد فيه مختلف الشركات ، سواء بجهودها الذاتية أو بتائيد من حكوماتها ، في سبيل نيل الامتيازات . وعلى حسابه تمت وتم الاتفاques العلنية والسرية بين الدول والهيئات التي يعندها الأمر . وإذا اقتربت من مدينة بترولية شعرت كأنك موضع الارتياب والمراقبة وتحس كذلك في وسط غريب وبيئة غير مألوفة . وهو نقطـة الخطر في محـيط السياسـات والأطـماع الدوليـة ، وموضع المـافـسـات والـخـلاـفـات ومـعـمـلـ الـبـارـوـدـ الـذـي قد يـتفـجـرـ يومـاـ منـ الأـيـامـ فإذا بالـعـالـمـ وـقـدـ انـغـمـرـ فيـ حـرـبـ ثـالـثـةـ لاـ يـسـطـعـ التـكـونـ بـأـخـطـارـهاـ وـنـكـبـانـهاـ ، وـأـخـيرـاـ فـهـوـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ الـعـرـيقـ بـعـدـ نـيـاهـ ، وـالـغـيـرـ بـأـعـانـ أـهـلـهـ وـقـومـيـهـ وـحـمـاسـهـ ، وـهـىـ كـلـهـ عـوـاـمـ نـرـجـوـ أـنـ يـعـرـفـ هـؤـلـاءـ كـيـفـ يـسـتـغـلـوـنـهـ لـاصـحـاحـهـ وـلـتـحـقـيقـ اـسـتـقـلـالـهـ وـلـخـرـيـرـ بـلـدـانـهـ مـنـ السـيـطـرـةـ مـهـاـكـانـ الـلـوـنـ الـذـيـ تـبـدوـ بـهـ ، أـوـ الـثـوـبـ الـذـيـ تـرـتـدـيـهـ ، أـوـ الدـوـلـةـ الـتـىـ تـتـحـمـلـ فـيـهـ هـذـهـ التـرـزـعـةـ .

كانت للشرق الأوسط ولا تزال أهمية عسكرية كبيرة لأنـهـ الطـرـيقـ بـيـنـ أـورـباـ وـآـسـيـاـ ، وـهـوـ عـلـىـ طـرـيقـ موـاصـلـاتـ إـنـجـلـتراـ إـلـىـ اـمـبرـاطـوريـةـهاـ وـأـمـلـاكـهاـ الـآـسـيـوـيـةـ . وـلـهـذـاـ حـارـبـتـ هـذـهـ الدـوـلـةـ أـطـمـاعـ رـوـسـيـاـ الـقـيـصـرـيـةـ فـيـ تـرـكـياـ وـإـيـرانـ وـأـفـغـانـسـتـانـ ، وـحـارـبـتـ أـطـمـاعـ أـلـمـانـيـاـ الـإـمـبرـاطـورـيـةـ فـيـ تـرـكـياـ وـمـشـرـوـعـاتـهاـ الـخـلـفـةـ فـيـ الشـرـقـ الـأـدـنـيـ ، وـلـكـنـ فـتـحـ مـجـالـ جـدـيدـ للـأـسـمـالـيـةـ الـأـورـيـةـ وـالـأـمـريـكـيـةـ بـفـضـلـ اـكـتـشـافـ مـوـارـدـ الـبـرـوـلـ .

وقد أدى وجود البترول إلى شبكة من خطوط الأنابيب تتدبر قارات بأكملها وإلى إقامة معامل تكرير تبدو كأنها قلاع المستقبل . ولا يمكن عقد الموازنة بين الأنابيب وامتيازات الخطوط الحديدية التي كانت تمنع في الأيام الماضية ، فالأنابيب تمثل طريقة من التغلغل والتوغل ذات طابع أقل صلحية منه في حالة السكك الحديدية ولا ريب أن السكك الحديدية كانت هي الأخرى موضع الحماية ، كما كان موظفوها من الأجانب . . . ولكن الخطوط الحديدية كانت هناك ليستخدمة كل إنسان ، وللاتراك والسورين وأهل بلاد الجزيرة أن يسافروا بواسطتها ولكن من جهة أخرى يجري الزيت في الأنابيب من أجل الدول العظمى فقط — فنـ المـوـصـلـ إـلـىـ طـرـابـلسـ وـحـيـفـاـ لـلـأـنـجـلـيـزـ وـالـفـرـنـسـيـنـ وـالـأـمـرـيـكـيـنـ لـلـعـراـقـيـنـ أوـ السـورـيـنـ ، وـمـنـ الـأـهـواـزـ إـلـىـ عـبـادـانـ مـنـ أـجـلـ الإـمـرـيـالـيـةـ الـبـرـيطـانـيـةـ لـإـيـرـانـ ، وـمـنـ الـبـحـرـيـنـ إـلـىـ سـتـرـاـ لـلـأـمـرـيـكـيـنـ لـلـعـربـ — إنـ كـلـ مـنـ يـخـتـاطـ بـالـسـورـيـنـ لـيـدـهـشـهـ أـنـ يـجـدـ اـسـمـ شـرـكـةـ الـبـتـرـوـلـ الـعـرـاقـيـةـ عـلـىـ أـلـسـنـ الـجـمـيعـ فـيـ مـحـادـنـهـمـ وـأـقـوـالـهـمـ ، سـوـاءـ تـكـلـمـواـ بـالـفـرـنـسـيـةـ أـوـ الـعـرـيـةـ أـوـ الـأـنـجـلـيـزـيـةـ (١)ـ .

لقد أصبحت دولة داخل دولة وهي متباينة بالدول الأخرى وإن كانت منفصلة عنها ، إذ لها إرادتها الخاصة بها ، وأسطولها الجوى . وجيشها الصغير . إننا لا نجد لها ذكرآ كدولة في كتاب الأمم ولكنها حقيقة لها وجود كيان ، وترسل بعثاتها إلى الأراضي غير المعروفة أو المطروفة ، وبالمثل نجد أن شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية (السابقة) هي الأخرى دولة صغيرة لها أموالها ومستشفياتها وسينماتها ومحال بيع الطباق (٢) .

(١) كتبت المؤلفة هذا الكلام منذ سنوات ، وقد أخذت الأحوال أخيراً في التحسن من ناحية حرص حكومات البلدان المنتجة وزادت نسبتها كثيراً عمما كانت عليه ، مما سنوضحه فيما بعد (الطبعة الرابعة) .

Margret Boveri , Minaret and Pipe - Line p.p. 185—187. (٢)

تطور الإنتاج من البترول الخام

الزيادة السبعة المطردة :

شهد عالم البترول في السنوات الأخيرة ظاهرة بالغة الدلالة ، وهي ازدياد أهمية الشرق الأوسط كأحد الأقاليم الرئيسية المنتجة لهذا المعدن في العالم ؛ كما يتضح من البيانات التالية :

(١) ١ - إنتاج البترول (١٩٢٨ - ١٩٥٠)

« بألف الأطنان المترية »

البلد	١٩٢٨	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
البحرين	—	١١٣٨	١٤٩٦	١٥٠٨	١٥١٢	١٥٠٠
مصر	٢٦٨	٢٢٦	١٨٨٦	٢٢٤٥	٢٤٠٠	٢٤٠٠
إيران	٥٧٩١	١٠٣٥٩	٢٥٢٧٠	٢٧٢٣٧	٣٢٢٥٩	١٦٤٠٠
العراق	٩٤	٤٢٩٨	٣٤٢٧	٤٣٢٦	٦٦٠٠	٨٢٥٧
الكويت	—	—	٦٤٠٠	١٢٣٧٨	١٧٢٨٠	٢٨٢٢٦
المملكة العربية السعودية	٦٧	—	١٩٢٦٠	٢٣٤٦١	٢٦٩٠٥	٣٦٩١٢
قطر	—	—	—	١٥٦٠٠	١٥٦٠٠	٢٣٦٢

أما عن سنة ١٩٥٢ فلم تعلن الأرقام النهائية بها حتى كتابة هذه السطور (٢) ،

Review of Economic Conditions in the Middle East (١)

(A United Nations Publication) p. 60.

أما الأرقام الخاصة بسنة ١٩٥١ فأخذوها من «الأهرام في خدمة التجارة والصناعة» عدد أكتوبر سنة ١٩٥٢

(٢) سنضيف ملحقاً في ختام الكتاب باخر الأرقام ، وذلك حين وقت الفراغ من طبعه .

ولكنا نعلم أن الإنتاج الذى كان يزيد قليلاً عن ٥١ مليوناً من الأطنان (ينابر - يونيه) قد ارتفع خلال المصف الثاني من السنة بحيث تقدر الدوائر البترولية الإنتاج السنوى من الزيت الخام بـ١١٠ مليون طن . فالمملكة العربية السعودية من المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٥٠ مليوناً بفضل الآبار الجديدة في «عين دار» ، «العنانية» ، كما قفز إنتاج الكويت إلى ١٨٧ مليوناً خلال المدة من ينابر إلى آخر يونيو .

ومن أبرز المعالم في الإقليم كله ازدياد الإنتاج في العراق اذ بلغ ١٤٥٠٠٠ طنًا في المدة من يناير حتى أكتوبر^(١) وكان أعلى رقم في شهر سبتمبر اذ وصل إلى ١٩٦٠٠ طن وبهذا يمكن القول أن الإنتاج العراقي لن يقل عن ١٧ مليوناً في نهاية العام . ولذلك أسباب عدة ففي إبريل الماضي افتتح خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى بانياس . وبدأ الإنتاج من حقل «الزيير» الذي افتتح في أواخر سنة ١٩٥١ ويربو على مليوني طن ومن المتضرر أن يصل إلى ثمانية ملايين في نهاية سنة ١٩٥٣ .

وخلال النصف الأول من سنة ١٩٥٢ أنتجت بئر «نفط خانة» بالعراق ٢٣٠٠٠٠ طن ، ويبلغ إنتاج قطر ثلاثة ملايين طن ، ولم يحدث تغيير حالة مصر والبحريين ، أما إنتاج ايران (يناير - يونيو ١٩٥٢) فلم يتعد ٧٠٠٠٠ طن للاستهلاك المحلي

ومن الجدول سالف الذكر نستطيع أن نتبين عظم الزيادة في إنتاج البترول بوجه عام وبخاصة منذ عام ١٩٣٨ ، كما نلاحظ أن الزيادة التي تلقت النظر بشكل واضح إنما تلقاها في حالة كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران ثم العراق أخيراً ، غير أن النقص الذي أصاب الإنتاج الإيراني ابتداء من منتصف

(١) راجم مجلة Petroleum Press Service ، عدد يناير ١٩٥٣.

سنة ١٩٥١ فراجع إلى الأزمة التي نشأت إثر تأميم تلك الصناعة هناك
والجدول التالي يلقي ضوءاً واضحاً على حدة وسرعة التقدم في الإنتاج بالنسبة
إلى أقاليم العالم الأخرى : (١)

الإقليم	الإنتاج بآلاف البراميل	سنة ١٩٤٠	سنة ١٩٥١	نسبة الزيادة في المائة
الشرق الأوسط	١٠٣٠٠٠	٧٠٢٠٠٠	٥٨١	
كندا	٨٥٦٠٠	٤٧٠٠٠	٤٤٧	
فنزويلا	١٨٦٠٠٠	٦٢٢٠٠٠	٢٢٥	
الولايات المتحدة	١٣٥٣٠٠٠	٢٥٢٤٤٠٠٠	٦٥	
إندونيسيا	٦٢٥٠٠	٥٥٥٠٠٠	(نقص قدره ١١%)	
بقية الشرق الأقصى	٢٤٠٠٠	٥٢٠٠٠	١١٦	

ومن هذا نرى أن أعظم الزيادة كانت في حالة الشرق الأوسط فهى ٥٨١٪ ، وقد تزيد عن ذلك إذاماً أعلنت الأرقام الخاصة بالإنتاج في عام ١٩٥٢ . ولقد ترتب على ذلك التقدم أن زادت نسبة إنتاج الأقليم إلى الإنتاج العالمي ، فبعد أن كانت ٣٦٪ سنة ١٩٢٨ ارتفعت إلى ٤٤٪ سنة ١٩٣٨ ثم ٤٨٪ سنة ١٩٤٠ . ولكنها هبطت إلى ١٧٪ سنة ١٩٥١ بسبب التوقف في استغلال الآبار الكبرى في إيران .

أسباب الزيادة :

ويرجع هذا التقدم إلى عوامل متباينة . وفي خلال الحرب العالمية الثانية تم إنشاء التسهيلات اللازمة في عبادان (إيران) ، كما أقيم معمل تكرير في «راس تنورا» (المملكة العربية السعودية) .

(١) راجع عدد أكتوبر ١٩٥٢ من مجلة World Petroleum ص ٤٨ .

وفي السنوات التالية للحرب قامت المصالح البترولية بإنشاء مجموعة من أنابيب نقل البترول من أهمها الخط الممتد من كركوك إلى بانياس لصالح البترول العراقي ، وخط التابلين لخدمة البترول السعودي ، وذلك فضلاً عما سبق لشركة العراق أن مدتته من كركوك إلى طرابلس سنة ١٩٣٤ .

وتوسعت الشركات في التنقيب عن البترول ، فكشف آبار جديدة في المملكة العربية السعودية والكويت والعراق ومصر ، ومن الأمثلة على ذلك في السنوات الأخيرة إنه في سنة ١٩٥٠ زادت المساحة الثابت وجود المعدن فيها بعمران ٦٠٧٠٠ فدان في المملكة العربية السعودية ، وبعمران ١٨٠٠٠ في إيران ، وحدث الأمر نفسه بالنسبة إلى مصر وال العراق والكويت . وببدأ استغلال آبار جديدة عام ١٩٥٢ مثل عين دار والعثمانية بالملكة العربية السعودية ، والزبير في العراق ، كما أدت عمليات التنقيب التي قامت بها الحكومات الخالصة خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٢ إلى كشف حقول جديدة على مقربة من « قسم » (إيران) ، وفي « جزiran » (تركيا الشرقية) . وفي سنة ١٩٥٠ زيد عدد الآبار بعمران ١٩٠ (المملكة السعودية) بالعراق ، ١٣٣ في الكويت ، ٦ في إيران (١) .

از دیدار اعْمَادِ الْعَالَمِ عَلَى الْأَفَالِمِ :

وُعِّت عامل له أهميته في إحداث هذا التوسيع الكبير ، وتنقصه بذلك ازدياد اعتماد العالم على بترول الشرق الأوسط . في عام ١٩٣٨ كانت أوروبا تستورد ٧٦٪ من حاجياتها البترولية من العالم الأمريكي مقابل ٢٣٪ من الشرق الأوسط ، ولكن النسب تغيرت سنة ١٩٥١ فأصبحت ١٨٪ ، ٧٢٪ (أو ما يزيد على ذلك قليلاً) على التوالي^(٢) . وفي سنة ١٩٥٠ حل الشرق الأوسط محل إقليم البحر الأكاري

Summary of Recent Economic Developments in the Middle(1)

١٨ East p. (وهو ملحق التقرير الاقتصادي عن العالم لعام ١٩٥٠ وال الصادر من هيئة الأمم المتحدة)

(٢) من مقال للأستاذ فؤاد صروف في العدد الرابع الصادر في ١٩٥٢/٥ من Middle East Weekly Review

كالمصدر الأول للبترول الخام والمكرر . ولم يقف الأمر عند حد أوروبا الغربية ، بل تعدد إلى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين والشرق الأقصى . ويرجع تزايد الإصدار إلى أن ضعف الاستهلاك بالنسبة إلى الفرد الواحد بالشرق الأوسط يجعل هناك فائضاً كبيراً .

والواقع أن الفائض المعد للإصدار يتزايد من سنة إلى أخرى كما يتضح من البيانات التالية :

١ - ارتفع رقم الفائض من حوالي ٢٦ مليون طناً سنة ١٩٤٦ إلى حوالي ٧٣ مليوناً عام ١٩٥٠ .

٢ - زادت صادرات الزيت الخام إلى أوروبا ٥٠ % سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى سنة ١٩٤٩ وارتفعت نسبة ١٩٥١ إلى السنة التي قبلها مباشرة بمقدار ٤ % . ويلاحظ أن الزيادة واضحة أكثر من غيرها في حالة الزيت الخام بسبب تقدم صناعة التكرير في أوروبا .

وأعظم الدول إصداراً لليزيت الخام سنة ١٩٥٠ هي السويد والمملكة العربية السعودية وإيران والعراق وقطر . أما الصادرات من المنتجات المكررة فزادت من حوالي ٣٧٥ مليون طناً سنة ١٩٤٩ إلى ٢٨٥ مليوناً في السنة التالية وكانت إيران على رأس الدول المصدرة للنوع الأخير وذلك قبل توقف العمل في عبادان . والبيان التالي يوضح مركز الدول من حيث استيرادها من الشرق الأوسط :

(بيان الأطنان المترية)

١٩٤٩	١٩٥٠	
١٠	١٢٧	فرنسا
٥٢	١٠٨	المملكة المتحدة
٦٣	٥١	إيطاليا
٥٧	٥١	الأراضي الواقعة
١٢	١٦	السويد
٥٢	٦٣	الولايات المتحدة
٢٧	٢٨	المملكة
٤٢	٤٦	استراليا
(منتجات الوقود)		

مِرْأَةُ ظَرْفِ الْإِسْتِغْلَالِ :

وظروف الاستغلال البترولي في إقليم الشرق الأوسط أفضل منها في سواه.

في كل جهة تجد كل شركة واحدة تتولى هذه العملية ، ونظراً لأنعدام المنافسين لها فإنها لا تتعرض للأخطر والنفقات التي تترتب على التنافس بين مشروعات عدة في المنطقة الواحدة . كذلك يلاحظ أن كل شركة تعالج الحقل الذي تستغله على أنه وحدة قائمة بذاتها ومتصلة الحلقات ، مما يؤدي إلى القصد في النفقات المتعلقة بعمليات التنقيب والحفر والاستخراج . وفضلاً عن هذا فقول البترول هذه في أصلح الموضع للاستغلال بصورة تتناسب معها المصروفات التي لا داعي إليها . فإذا أضفنا إلى هذه العوامل غيرها من حيث انخفاض أجور العمال الوطنيين نسبياً ، وضالة الشخص التي كانت تؤديها الشركات إلى الحكومات في البلدان المنتجة ، بما أمر على جانب كبير من الأهمية ، وتقصد به إنخفاض نفقات استثبات البترول في الشرق الأوسط وفي هذا يقول التقرير الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة عن « عرض للاحوال الاقتصادية في الشرق الأوسط » (ص ٢٦ - ٢٧) :

« وهناك دلائل على أن نفقات إنتاج البترول الخام في الشرق الأوسط منخفضة إنخفاضاً بالغاً عنها في الإقاليم الأخرى الرئيسية المنتجة ، وذلك بالرغم من الأموال الكبيرة التي يتبعين استثمارها في الاستثبات والنقل .. وسرعة الإنتاج في . الآبار التي بلغ عددها الإجمالي ٣٩٦ في نهاية ١٩٤٩ عالية ، ومتوسطها اليومي كان حوالي ٣٧٢٨ برميلاً (متوسط البئر الواحدة) مقابل ١١ برميلاً في حالة ٤٥٠٠٠ برئاً في الولايات المتحدة ٢١ ، برميلاً في العالم .. وترواحت الحصص وغيرها من المدفوعات عن البرميل الواحد في سنة ١٩٤٨ ما بين ٣٥ ، ١٣ سنتاً أمريكياً بينما المتوسط في فنزويلا بالنسبة إلى ١٢ من الشركات الكبرى ٨٦ سنتاً للبرميل . ولقد رفعت الحصص أخيراً أو مع ذلك فمستواها مازال أقل منه في فنزويلا .. وفي ختام عام ١٩٤٧ قدرت نفقة إنتاج البرميل الواحد من الزيت الخام في المملكة العربية السعودية بمبلغ ٢٤ سنتاً .. بخلاف الحصة الحكومية وتعادل ٢١ سنتاً ، كما أن نفقة النقل إلى معمل التكرير ٥٢ سنتاً .. وفي

فيرويلا سنة ١٩٤٨ كان متوسط نفقة إنتاج البرميل ، في حالة الشركات الإنثى عشر الكبرى ، ٦٨ سنتاً بخلاف الضرائب والخمسن التي تدفع للحكومة ١) .

وبالرغم من الزيادات التي تقررت أخيراً (مما سنشير إليه بعد قليل) بشأن الحصص التي تؤديها الشركات للحكومات في الشرق الأوسط ، فإن تكاليف الإنتاج ما زالت منخفضة ، فهي متلازمة مع نصف أو ثلث مثيلتها في إندونيسيا ٢) .

ولاريب أن النفقات عامل يؤدى إلى زيادة الأرباح التي تحصل عليها الشركات ، بينما تشعر الحكومات أن المبالغ التي تحصل عليها أقل مما ينبغي أداؤه إليها . ولهذه الاعتبارات أقدمت إيران على تأمين صناعة البترول في بلادها ، كما ترتفع الدعوات في بلاد الشرق الأوسط المنتجة الأخرى مطالبة بزيادة نصيبها من الأرباح .

نسبة الاحتياطي المتاحة

ولا تتفق أهمية الشرق الأوسط عند هذا الحد من الزيادة المطردة والسرعة في الإنتاج ، وإنما تتعدها إلى الاحتياطيات الضخمة التي ينطوى عليها باطن الأرض . فطبقاً للتقديرات التي عملت في أوائل عام ١٩٥١ يقدر الاحتياطي بحوالي ٤٨٢٠٠ مليون برميل (أي ما يقرب من ٦٥٥٠٠ مليون طن متري) مقابل ٤٠٠٠ مليون برميل (٣٨٠٠ مليون طناً) سنة ١٩٤٦ أي أن التقدير بالنسبة إلى الاحتياطي العالمي ارتفع من ٣٧٪ إلى ٥٠٪ خلال هذه السنوات القلائل ٣) .

وتدنى مجلة « بترول العالم » (عدد فبراير ١٩٥٢ ص ٣٥) ببيانات التالية عن احتياطيات البترول في مختلف مناطق العالم .

(١) راجع عدد أكتوبر سنة ١٩٥ من مجلة World Petroleum ص ٤٨ .

(٢) تقرير هيئة الأمم (الملحق المشار إليه قبل) ص ١٨ . وبالرغم من أن الاستاذ فؤاد صروف (مصدر سابق) يقدر الاحتياطي بنحو ٤٣ مليوناً من البراميل إلا أنه يعطيها النسبة المئوية نفسها .

النسبة المئوية	المنطقة
١٠٠	العالم أجمع
٢٧٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٣٢	بقية أمريكا الشمالية
٩٢	فنزويلا
١٢	بقية أمريكا الجنوبية
٥٠٥	الشرق الأوسط
٦٨	إمبراطورية الروسية
١٦	الشرق الأقصى

ومعنى هذا أن الشرق الأوسط ، بالنسبة إلى المستقبل ، يقف على رأس الأقاليم البترولية ومن هنا نلقي هذا الاهتمام به من جانب الدول الكبرى بصفة خاصة .

مناطق إنتاج الرئيسية

في هذه الفقرة نعرض لمناطق إنتاج البترول بصورة إجمالية على أن نعود إلى العرض المفصل حين نعالج كل دولة من دول الشرق الأوسط على حدة . فإذا بدأنا من الشرق وجدنا إيران حيث تتركز الحقوق الكبيرة الرئيسية عند سفوح جبال زاجروس على هيئة قوس قطره ١٨٠ ميلاً من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب في الخليج الفارسي ، ويتولى استغلال هذه النابع «شركة البترول الإنجليزية الإيرانية» السابقة . وفي الطرف الشمالي الغربي من الخليج الفارسي تتولى الأمر شركة الكويت وتقاسم رأسها شركة البترول الإنجليزية – الإيرانية وشركة الخليج الأمريكية . وإلى الجنوب من مشيخة الكويت تقع حقوق الزيت بالمملكة العربية السعودية وهي امتياز «شركة الزيت العربية الأمريكية» المعروفة اختصاراً باسم «أرامكو» ، والآبار الرئيسية القاعدة بالإنتاج فعلاً الآن تقع بجوار الخليج الفارسي وهناك كذلك شركة البحرين ، وهاتان الشركتان الأخيرتان انشأتهما مجموعة كالتكس Caltex

(المكونة من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس) ، ومنذ عامين اشتراكت في عملية الاستغلال شهر كتا ستاندارد أويل (نيوچرسى) وسوكوني فاكوم ، ومعنى هذا أن شركة أرامكو فرع تابع للشركات الأمريكية الأربع الكبرى التي تزاول نشاطها خارج الولايات المتحدة.

أما العراق فتولى استئثار موارده شركة البترول العراقية التي تمثل رأس المال البريطاني والأمريكي والهولندي والفرنسي بصورة غالبة ، وهو في أيدي الشركة الإيرانية الإنجليزية ، رویال دتش شل ، الشركة الفرنسية للبترول ، وهيئة تنمية الشرق الأدنى وهذه الأخيرة شركة تابعة كونتها شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسى وسوكوني فاكوم . أمام مصر فأعظم الامتيازات في أيدي شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية ولكل من شل وشركة البترول الإيرانية الإنجليزية والحكومة المصرية مصالح فيها . وإلى جانب هذه المشروعات الرئيسية تجد شركات تابعة أو متفرعة عنها ، تزاول أعمالها في قطر وشرق الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، والمجدول التالي فيه ذكر لأهم الامتيازات والشركات القائمة باستغلالها .

الشركات العاملة في الشرق الأوسط

عام ١٩٥١

(ملحق رقم ١)

١ - شركة نفط العراق المحدودة :

ومنة امتيازها ٧٥ سنة تبدأ من ١٤ مارس ١٩٢٥ . ويشمل امتيازها
لواء بغداد ولواء الموصل إلى الشرق من نهر دجلة (باستثناء امتياز خاقان) ،
ومساحة الامتياز تقرب من ٣٤٠٠٠ ميل مربع . وبذلك ينتهي الامتياز
عام ٢٠٠٠ .

وأنهم الشركة المملوكة على النحو الآتي:

٠/٠٢٣٧٥ شركة النفط الأنجلو - سكسونية المحدودة

(من توابع مجموعة شل)

٠/٠٢٣٧٥ شركة دارسي للتنقيب

(من توابع الأنجلو - إيرانيان)

٠/٠٢٣٧٥ الشركة الفرنسية للبترول (حكومة فرنسية)

٠/٠٢٣٧٥ شركة التنمية بالشرق الأدنى

(أ) ستاندارد أويل أوف نيوجرسى ٠/٠٥٠

(ب) سوكوني فاكوم ٠/٠٥٠ .

٠/٠٥ شركة الاشتراكات والاستثمارات المحدودة

(جلينكيان)

المجموع ٠/٠١٠٠

٢ — شركة نفط البصرة المحدودة :

ويبدأ امتيازها من ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ لمدة ٧٥ عاماً، ويشمل جميع أراضي العراق غير الدخلة في امتياز شركة خاقانين والموصى وكذلك شركة النفط العراقية وينتهي الامتياز في عام ٢٠١٣. ولملكية أسهم الشركة مثلها في حالة شرق العراق.

٣ — شركة نفط الموصل المحدودة:

ومدة الامتياز ٧٥ سنة من ٢٥ مايو ١٩٣٢، وتعمل في جميع الأراضي العراقية الواقعة غربي نهر دجلة وخط طول ٣٣°، والمساحة التقريبية ٤٠٠٠٠ ميل مربع، وينتهي سنة ٢٠٠٧. ولملكية للاسهم مثل شركة نفط العراق.

٤ — شركة نفط الأردن المحدودة :^(١)

وهي من توابع «امتيازات النفط المحدودة» ومدة الامتياز ٧٥ عاماً ابتداء من ١٠ مايو ١٩٤٩.

٥ — امتيازات النفط المحدودة:

حضرموت وعدن ولها رخصة بالكشف فقط.

٦ — شركة استثمار النفط المحدودة بعمان Oman :

وهي من توابع شركة «امتيازات النفط المحدودة».

٧ — شركة استثمار النفط في قطر :

ومدة امتيازها خمسة وسبعين عاماً ابتداء من ١٧ مايو ١٩٣٥، ويشمل كل

(١) ألغي امتيازها في عام ١٩٥٢، وسنعرض لذلك في موضعه المناسب.

قطر (٤١٠٠ ميل مربع تقريرياً) وينتهي سنة ٢٠١٠ وهي من توابع «شركة امتيازات النفط المحدودة».

ويلاحظ أن الشركات الأربع الأخيرة (٤ و ٥ و ٦ و ٧) تملكها شركة «نفط العراق المحدودة».

٨ - شركة النفط الإنجليزية الإيرانية (أنجلو - إيرانيان)^(١):

ومدة الامتياز ٦٠ عاماً ابتداء من ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ ، والمساحة التي يشملها الامتياز ١٠٠٠٠ ميل مربع.

وملكيّة أسم الشركة موزعة كالتالي:

٠.٥٦	الحكومة البريطانية
٠.٢٢	شركة بورما للنفط
٠.٢٢	آخرون (أفراد)

٩ - شركة نقط خارقين:

وتملكها شركة الأنجلو - إيرانيان.

١٠ - شركة نفط سنكلير:

ويشمل امتيازها أثيوبيا كلها وهي ملك لجنة سنكلير للزيت.

١١ - شركة الزيت العربية الأمريكية:

ومدة الامتياز الأصلية ٦٦ عاماً ابتداء من ١٥ يوليه سنة ١٩٣٣ ، والمدة الإضافية لمدة ٩٩ سنة ابتداء من ٢١ يوليه ١٩٣٩ . ومساحة الامتياز الكلية ٣٤٠٠٠ ميل مربع . وينتهي الامتياز سنة ١٩٩٩ .

(١) ألغت الحكومة الإيرانية امتيازها (اقر الفصل الخاص بذلك فيما بعد)

وملكية الأسهم كالتالي:

٠/٠ ٣٠	ستاندارد أوف كاليفورنيا
٠/٠ ٣٠	شركة تكساس
٠/٠ ٣٠	ستاندارد أوف نيوچرسى
٠/٠ ١٠	سوكوني فاكوم
٠/٠ ١٠٠	

١٢ — شركة نفط البحرين المحدودة :

ومدة الامتياز ٥٥ عاماً ابتداء من ١٩ يونيو ١٩٤٠ . والمساحة عبارة عن البحرين كلها إلى جانب المياه الإقليمية .

وملكية الأسهم كالتالي:

٠/٠ ٥٠	ستاندارد أوف كاليفورنيا
٠/٠ ٥٠	شركة تكساس
٠/٠ ١٠٠	

١٣ — شركة نفط الكويت المحدودة :

ومدة الامتياز ٧٥ سنة ابتداء من ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ والمساحة تشمل الكويت كلها (تقريباً ٦٥٠٠ ميل مربع) وينتهي في سنة ٢٠٠٩ . والملكية موزعة كالتالي:

٠/٠ ٥٠	شركة دارسي للتنقيب (من توابع الأنجلو - إيرانيان)
٠/٠ ٥٠	شركة التنقيب بالخليج (من توابع هيئة نفط الخليج)
٠/٠ ١٠٠	

١٤ — شركة النفط الأمريكية المستقلة :

والأمتياز يبدأ من ٢٨ يونيو ١٩٤٨ لمدة ٦٠ عاماً، ويشمل ما لمشيخة الكويت من المنطقة المحيطة بما ذلك الجزر والمياه الإقليمية، وكذلك الجزء من المنطقة التابع للملكة العربية السعودية. ومساحة الأمتياز ١٩٥٠ ميلاً مربعاً.

والأسهم يملكونها :

ج . س . ابركرومبي

شركة اشلاند للزيت والتكرير

رافل . دافيز

شركة الزيت الصخري

شركة هانكوك للزيت

شركة نفط فيلبس

شركة سينجال للزيت والغاز .

شركة سزاي للزيت

١٥ — شركة نفط الباسفيك الغربي :

ومدة الأمتياز ٦٠ عاماً ابتداء من ٢٠ فبراير ١٩٤٩ ويشمل الجزء التابع للملكة العربية السعودية من المنطقة المحيطة بما في ذلك الجزر والمياه الإقليمية.

والأسهم ملك لصالح ج . بول جي J. Paul Getty

١٦ — شركة النفط البحرية الدولية المحدودة :

والأمتياز يشمل المناطق الواقعة خارج عن الشاطئ حول شبه جزيرة قطر .

والأسهم مملوكة على الوضع الآتي :

% .٥٠

% .٥٠

% .١٠٠

شركة سويرير أوف كاليفورنيا

شركة المركزية للتعددين والاستثمار

تاریخ امتیازات البترول

فی الشرق الأوسط

ملحق (٢)

وفي هذا القسم نقدم بما تاریخياً لتطور امتیازات البترول في إقليم الشرق الأوسط .

أول : الفترة ١٩٠٥ — ١٩١٥

(١) ٢٨ مايو ١٩٠١ : امتیاز دارسي ويشمل إيران كلها ماعدا المقاطعات الشمالية الشمالية الحمس (أذربيجان ، جيلان ، مازانداران ، أسترباد ، خراسان) .

(٢) ٥ مارس ١٩٠٣ شرکة سکه حديد الأناضول العثمانية . إيجار حقوق التعدين لمدة ٩٩ سنة ، ويشمل مسافة على جانبي السکة الحديدية المقترحة (٢٠ كيلو متراً على كل من الجانبيين) .

(٣) ١٩٠٥ امتیاز لشرکة Algemeene Exploratie Maatschappij لمدة ٦٠ سنة في وسط وشمال غرب إيران (الحدود المضبوطة غير معروفة) وتم التنازل عن الامتیاز سنة ١٩٤٤ .

(٤) ١٤ أبريل ١٩٠٩ شرکة الزيت الانجليزية — الفارسية
(انتقل إليها امتیاز دارسي)

(٥) ١٩١٠ الهيئة الموحدة لبترول قبرص
(تمت تصفيتها سنة ١٩٣٠)

(٦) ١٩١٤ شركة البترول التركية

و لها امتيازها في ولائي الموصل وبغداد

(٧) ١٩١٤ شركة بترول ستاندارد أوف نيويورك

و امتيازها في فلسطين ، ولكنها تركته نتيجة للحرب العالمية الأولى .

ثانياً : الفترة ١٩١٥ - ١٩٢٥

الامتيازات المستمرة :

(الإنجليزية الفارسية ، التركية ، الجميين ، قبرص ، سوكوني فا كوم)

١٩١٥ امتياز باغدا ساريان *Baghdassarian* في أتيوبيا لشركة الزيت الإنجلزية الأمريكية (من تابع شركة ستاندارد أوف نيوجرنسى)

٩ مارس ١٩١٦ كشتاريا

لمدة ٧٠ سنة في فارس (جilan ، مازانداران ، استراباد)

١٩٢٣ النقابة الشرقية والوسطى المحدودة

إقليم الحسا (المملكة العربية السعودية) والمنطقة المحايدة وقد

أضيفت سنة ١٩٢٤ .

٢٩ أبريل ١٩٢٣ شركة الاستثمار العثمانية الأمريكية .

(امتياز شتر) لمدة ٩٩ سنة ، حقوق التعدين لمسافة ١٢٥ ميلاً على

كل من جانبي الخط الحديدي الممتد من سيواس إلى وان ، ومن هاربوت إلى يورمور تاليك ، ومن خط « سيواس - وان » إلى السليمانية بطريق الموصل وكركوك

٢٠ ديسمبر ١٩٢٣ شركة سنكلير للتنقيب

لمدة ٥٠ سنة في فارس (اذريجان ، خراسان ، استراباد ، مزانداران)

وعلى الشركة خلال ٨ سنوات أن تختار مساحات تقل عن ١٥٪ من الولايات المذكورة (انتهى الامتياز بعدم تنفيذه)

ثانياً : الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٥

الامتيازات السارية :

(الجمين ، سنكلير ، الانجليزية الفارسية)

١٤ مارس ١٩٢٥ شركة البترول العراقية

وامتيازها لمدة ٧٥ سنة في جميع العراق عدا لواء البصرة

٣٠ أغسطس ١٩٢٥ شركة نفط خانقين

٢ ديسمبر ١٩٢٥ النقابة الشرقية والوسطى المحدودة

وامتد امتيازها إلى البحرين

١٤ مارس ١٩٢٧ الشركة الصناعية لاسفلت والبترول في اللاذقية وامتيازها

في شمال شرق سوريا واللاذقية (وانتقل إلى شركة نفط سوريا في

(١٩٣٦/١٢/١٦)

٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ امتياز البحرين

ووقلته النقابة الشرقية وال العامة إلى شركة الخليج الشرقي

٢٨ ديسمبر ١٩٢٨ امتياز البحرين

خصوص لشركة ستاندارد أوف كاليفورنيا

١٩٣٠ الشركة الفرنسية الإبرانية للإيجاث

في مازانداران وسمنان (ثم هجرته بعد ذلك)

٢٤ مارس ١٩٣١ شركة النفط التركية

أعيد النظر في الإمتياز ، والمساحة الجديدة في ٣٢٠٠٠ ميل مربع

في ولايتي الموصل وبغداد (الجانب الشرقي من دجلة ، وتركيا وفارس

ما عدا مساحة منحت لشركة النفط الانجليزية الفارسية سنة ١٩٢٥

« نفط في خانة الأصل بايران والآن في العراق بعد تعديل الحدود » .

٢٥ مايو ١٩٣٢ شركة استثمار البترول البريطانية
٧٥ سنة في العراق ، ويشمل الأراضي الواقعة غرب الدجلة وشمال خط
عرض ٣٣° (حوالي ٢٠ ميلا جنوب بغداد) .

٢٩ مايو ١٩٣٣ شركة النفط الانجليزية - الإيرانية
أعيد النظر في الإمتياز وصار ٢٠٠٠ ميل مربع ، على أن تصبح
المساحة ١٠٠٠٠ ميل مربع في ١٢/٣١ ١٩٣٨
٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ : شركة نفط الكويت
لمدة ٧٥ سنة في الكويت كلها .
١٥ يوليو ١٩٣٣ : شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا
٦٦ سنة في شرق المملكة العربية السعودية

رابعاً - الفترة ١٩٣٥ - ١٩٤٥

الإمتيازات السارية :
(الجين ، البحرين ، شركة البترول العراقية ، الشركة الصناعية ، شركة
الإنجليزية ، شركة الاستثمار البريطانية (الموصى في ديسمبر ١٩٤٢) ،
الكويت .

١٩٣٥ شركة الاستثمار والتقيب الإفريقية .
(من توابع شركة ستاندارد - فاكوم) ولمدة ٧٥ سنة في شرق
إثيوبيا (تنازلت عنه سنة ١٩٣٥) .

١٧ مايو ١٩٣٥ : شركة الأنجلو - إيرانية .
٧٥ سنة في قطر (٤١٠٠ ميل مربع) والإمتياز مخصص لشركة استثمار
النفط بقطر في ٢/٥ ١٩٣٧ (المالك شركة نفط العراق) .

٣٠ يوليه ١٩٣٦ : استثمار النفط (في غرب المملكة العربية السعودية) والمالك
شركة نفط العراق والإمتياز لمدة ٦٠ سنة في مساحة قدرها ٥٠٠٠٠

ميل مربع (وتركته الشركة في ٢٠ مارس ١٩٤١) .

٢٢ مايو ١٩٣٧ شركة استثمار نفط (ساحل المشيخات العربية) والإمتياز لمدة ٧٥ سنة ، وتاريخ الإمتياز تقع فيما بين ١٩٣٧/٥/٢٢ ، ١٩٤٥/٦/٢١ ، ١٩٤٥/٦/٢١ ، ١٩٣٧/٥/٢٢ .

٣ يناير ١٩٣٧ شركة أميرانيان المحدودة .
(وتنازلت عنه سنة ١٩٣٨)

٢٤ يونيو ١٩٣٧ شركة استثمار النفط في عمان .
والامتياز يشمل عمان Oman كلها لمدة ٧٥ سنة .

١٢ يناير ١٩٣٨ شركة امتيازات النفط المحدودة .
لمدة ٤ سنوات (ويجدد الإمتياز كل عامين في محمية عدن وحضرموت .

٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ شركة نفط البصرة .
(وتملكها شركة النفط العراقية) والإمتياز لمدة ٧٥ سنة ويشمل أراضي العراق الخارجية عن امتيازات الشركة العراقية ، وشركة الموصل والشركة الأنجلو - إيرانية .

٢١ يوليه ١٩٣٩ شركة كاليفورنيا ستاندارد العربية .
٦٦ سنة في المملكة العربية السعودية ويشمل المناطق المحايدة الكويتية
والعراقية والمياه الإقليمية .

١٩٣٨ - ١٩٣٩ إستثمار النفط :
في لبنان ولها رخصة بالتنقيب فقط ويبدأ في ٧ مارس ١٩٣٨ ويجدد كل أربع سنوات وزال الإمتياز ثم تجدد في ١٩٤٨/٤/٢٩ (كل أربع سنوات) وفي فلسطين ٤٢/٢/٢١ ، ١٩٣٩/٩/٢١ ، ١٩٣٩/٩/٢١ ، ١٩٤٢ ويجدد كل ٤ سنوات ، وفي قبرص ١٩٣٨/٤/٢٣ ويجدد كل أربع سنوات ثم سنويًا بعد سنة ١٩٤٢ .

خامساً — الفترة ١٩٤٥ — ١٩٥١ :

الإمتيازات السارية :

وتشمل شركات البحرين ، العراق ، سوريا ، الإنجلو - إيرانية ، خانقين ، الموصل ، الكويت ، قطر ، أرامكو ، لبنان ، فلسطين ، وساحل المشيخات العربية ، وعمان وظفر ، امتيازات البترول ، وقبرص .

١٩٤٥ شركة نفط سنكلير :

والمساحة المخصصة لها في إثيوبيا

٢٦ مارس ١٩٤٦ شركة نفط سوريا :

ومدة الإمتياز ٧٥ سنة في المنطقة الواقعة شمالي دمشق .

١٠ مايو ١٩٤٧ شركة نفط الأردن :

لمدة ٧٥ عاماً في الأردن كلها .

٢٨ يونيو ١٩٤٨ شركة النفط الأمريكية المستقلة :

في القسم الكويتي من المنطقة المحايدة .

أول أكتوبر ١٩٤٨ شركة النفط العربية الأمريكية :

تأكيد الحقوق بالتنقيب في المملكة العربية السعودية مع التنازل عن

مثلها في المنطقة المحايدة التابعة للكويت .

٢٠ فبراير ١٩٤٩ شركة نفط الباسفيك الغربي :

في الجزء السعودي من المنطقة المحايدة .

٧ أغسطس ١٩٤٥ شركة النفط البحرية الدولية .

حول شبه جزيرة قطر وتملكها شركة سويفير أوف كاليفورنيا وشركة

التعدين والاستثمار المركزية المحدودة .

معاصل التكبير :

تقدمت عملية التكرير البترولى في الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب توسيع نطاق مصافي عبادان وحيفا والبحرين والسويس ، وإنشاء أخرى في راس تنورا وطرابلس والكويت . وفي نهاية سنة ١٩٤٨ كان بالإقليم إثنى عشر معملًا طاقتها اليومية ٩٤٠٠٠ برميل مقابل ٨٣٠٠٠ برميل في سنة ١٩٤٧ وهذا الرقم الأخير ضعف مثيله قبل نشوب الحرب العالمية الأخيرة . وفي سنة ١٩٤٩ أنشئت مصفاة في ميناء الأحمدى بالكويت ، واتسع نطاق العمل في معمل التكرير الحكومي بالسويس في مصر ، كما تم في أواخر سنة ١٩٥٢ إنشاء معمل باليجي الذي عمل كه الحكومة العراقية . وهناك مشروعات لإنشاء مصافي تماثلة في سوريا وشرق الأردن لتكرير المقادير التي تسلم إلى حكومات هذين البلدين بقصد الإستهلاك المحلي . وقد ذكرت وكالة الأنباء العربية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٣ أنه قد بدأ فعلاً في المشروع الخاص بإنشاء مصفاة في شبه جزيرة عدن وذلك لتكرير خمسة ملايين طن من الزيت الخام في السنة . وتتولى شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية الإشراف على تنفيذ المشروع الذي تقدر تكلفته بخمسين مليوناً من الجنيهات .

وبالرغم من هذا التوسع المطرد فإن الإقليم يقصر عن تكثير المقادير الكبيرة التي يتوجهها، ولهذا يرسل الباقي، الذي يربو على طاقة مصافيه، إلى أوروبا والولايات المتحدة لتكثيرها. ولقد تقدمت فعلا صناعة التكثير في أوروبا الغربية لأن هذا ينطوي على وفر له قيمته، ويؤدي إلى تنشيط صناعة لها أهميتها.

والجدول التالي يوضح حالة التكرير في نهاية منة ١٩٤٩ وما ينتظر أن تكون

١٩٥٣ عام عليه

الطاقة المومية بالراميل
عام ١٩٥٣
عام ١٩٤٩

الشركة القائمة باستئنافه

موقع المعمل

إيراد

عبايان
كرمنشاه

شركة الزيت الإنجليزية - الإيرانية (السابقة)
شركة كرمنشاه للزيت (قوع من الأولى)

٠٠٠٠٠٨٤
٠٣٢
٠٥٩٥٦٥ (١)

العراق

كركوك

شركة النفط العراقية

٠٥٠٠٠٣
-

علوان

السيكلو - ٣

٠٠٠٠٠٣
٠٠٠٠٠١
٠٥٠٠٠١
-

الحادية

شركة خانقين

٠٠٠٠٠٣
٠٠٠٠٠١
٠٥٠٠٠١
-

بابجي

المملكة العربية السعودية

٠٠٠٠٠٣
-

المملكة العربية السعودية

أوزاكو

٠٠٠٠٠٤١
٠٠٠٠٠١
٠٥٠٠٠١

رأس تنورا

٠٠٠٠٠٤١
٠٠٠٠٠١
٠٥٠٠٠١

(المعروف المكان بعد)

(١) هذا التقدير كان من مشروعات الشركة قبل إلقاء امتيازها.

سوريا

شركة نفط الكويت

الكتاب
لغاية

السويس

۳۶۰

شوكوكا أبار الزبوب الإنجليزية المصرية
المكونة من الصبر

اسراءيل

二

شـرـكـةـ نـفـطـ الـبـحـرـيـن

◆ ◆ ◆ ◆ ◆

100

أنايبب البترول

وعدلت المصالح البترولية إلى مد الأنابيب من مراكز الاتساع إلى مواني الإصدار وذلك توفيراً للنفقات ، كما يؤدي ذلك إلى زيادة التوسع في استنباط الزيت . وأهم الموانئ التي يصدر منها الزيت ، أى التي تعدد نهاية خطوط الأنابيب هي حيفا (معطلة الآن بسبب حالة الحرب بين العرب وإسرائيل) وصيدا وطرابلس (لبنان) وعبادان وبندر مشهور (إيران ، وتوقف العمل فيها بسبب الأزمة التي أشرنا إليها) وراس تنورا (المملكة العربية السعودية) ، وميناء الأحمدى (الكويت) ، وأم سعيد (قطر) والبحرين .

والجدول التالي يبين أهم خطوط الأنابيب ، على أن نعود إلى تفصيل أمرها في الفصول القادمة .

الطول بالميل نصف القطر بالبوصة الطاقة اليومية بالبرميل

<u>العدد</u>	<u>من</u>	<u>إلى</u>	<u>الملك</u>
٧٦٠٠	٣٥٥٠	٨ - ٢٢	١٠٢٢
٠٠٠٤٦٩	٣٦٣ - ٣٧٠	(مشروع)	٧٧٠

(١) في إيران
شركة الأنجلو-إيرانية
شركة أنابيب الشرق الأوسط

الآبار
آبار إيران
والكويت

عيidan وبندر مشهور
ساحل سوريا

(٢) في العراق
شركة البترول العراقية

٦٢	٦٢	جيما (متوقف)	كركوك
٥٣٠	٦٢	طرابلس	كركوك
٣٥٠	٦٢	طرابلس	كركوك
٦٢٠	٦٢	جيما (لم يتم)	كركوك
٥٥٠	٦٢	باناس فاو	كركوك
٧٧	٦٢	الزيتون	الزيتون

(تم سنة ١٩٥٣)

(٣) المملكة العربية السعودية

شركة الأرامكو
شركة الثابلين

٢٣٣	٢٢	الآبار
١٠٦٨	٣١ - ٣٢	الآبار صيدا

رأس المال:

وقد زاد مقدار رأس المال المستثمر في عمليات البترول في الشرق الأوسط كا يتضح من البيان التالي في نهاية عام ١٩٥١ (مقدراً بالدولارات قبل الخفض) .

السنوات	المبالغ (بالملايين)
١٩١٥	٢٠
١٩٢٥	١٠٠
١٩٣٥	٣٥٠
١٩٤٥	١٠٠٠
١٩٥١	١٢٩٠٠

ومما يوضح اطراد الزيادة السريعة أن نوازن بين رقم كل من عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥١ فهى تبلغ في ست سنوات ٩٠٪ . ولا ريب أن اتساع نطاق عمليات البترول من إنتاج وغيره في المستقبل سيتلوه بطبيعة الحال توسيع كبير في مقدار رأس المال .

مشروع أنابيب الغاز الطبيعي

عند ما يزداد العمق عند استنطاق البترول ستنشأ مشكلة لها أهميتها وهى الخاصة بالغاز الطبيعي الذى يصاحب الزيت الخام . إن كمية هذا الغاز الآن صغيرة نسبياً بالشرق الأوسط ، ولكن سيجيء الوقت الذى يصبح فيه ١٥٪ من وزن السائل المستخرج عبارة عن غاز طبيعى ، ومن الممكن أن يصل إنتاج الأخير إلى ٥٠٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم الواحد .

ونظراً لعدم وجود أسواق بالإقليم تستطيع استهلاك هذا المقدار ، فإن البعض يرى إمكان تحويل الغاز إلى سائل على مقربة من الساحل ثم ينقل إلى العالم الخارجى

في ناقلات خاصة . ولكن هناك اقتراح آخر ينطوي على صورته الأصلية إلى أوروبا حيث الطلب عليه شديد مما يؤدي إلى خفض ثمنه كثيراً بها .

وقد تحدث الشيخ الديمقراطي الأمريكي روبرتسون A. Willis Robertson أيام المؤتمر البرلماني المنعقد في باريس (١٩٥٢) فقال إن من الممكن عملياً إنشاء أنبوب طوله ٢٥٠٠ ميل لنقل الغاز الطبيعي ، بحيث يبدأ من كركوك أو الموصل في العراق ويخترق سوريا وتركيا واليونان ويوغوسلافيا وترستا وشمال إيطاليا والخمس وألمانيا ومن ثم إلى باريس . وكذلك يمكن مد أنبوب آخر (أو بدلًا عن الأول) من أ比利ق في المملكة العربية السعودية ويسير عبر شمال إفريقيا ومنها إلى إسبانيا ثم ينتهي إلى باريس .

ولا ريب أن هذا المشروع الضخم ينطوي على نفقات باهظة ، ويقترب تفدينه بالميزانية الاقتصادية التي تنجم منه ، كما أنه يتوقف على الحالة التي يتزايد فيها مقدار الغاز الطبيعي في حقول بترول الشرق الأوسط .

رفع نسبة البلدان المنتجة من الأرباح

كان من أثر ارتفاع أسعار البترول في السنوات التالية لانتهاء الحرب ، إلى جانب انخفاض نفقات الإنتاج ، أن تدفقت الأرباح الوفيرة على خزائن الشركات ، ومن هناأخذت الحكومات في البلاد المنتجة للبترول تطالب بزيادة المبالغ التي تحصل عليها لقاء مامنحته من امتيازات الاستغلال ، وكذلك كان لإقدام الحكومة الإيرانية على تأميم صناعة البترول رد فعل واضح ، قوى الأثر ، في بلاد الشرق الأوسط .

المملكة العربية السعودية :

في ٢٠ فبراير من عام ١٩٤٩ عقدت حكومة المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع شركة البانسيفيك الغربية التي نبط بها الاستغلال في القسم السعودي من منطقة

الحياد ، تضمن نصوصاً بشأن الحصص واقتسام الأرباح بحيث يكون نصيب الحكومة ضعف ما جرت الشركات الأخرى على منحه في بقية بلاد الإقليم .

وبعد ذلك دارت مفاوضات مع شركة الأرامكو وانتهت إلى اتفاق في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وبمقتضاه تحصل الحكومة السعودية (على هيئة حصة واشتراك في الأرباح) على مبلغ يعادل ٥٠٪ من صافي الإيرادات العاملة (أي بعد خصم نفقات التشغيل والاملاك ونفقات التقييد والاستخراج وضرائب الحكومات الأجنبية بما في ذلك ضرائب الدخل التي تدفع لحكومة الولايات المتحدة) ؛ وينبغي ألا تقل مدفوعات الشركة عما كانت تؤديه حتى ذلك الحين من الحصص والضرائب .. وهناك نص آخر ويقضي بأن العمليات النقدية بين الطرفين تجرى على أساس سعر القطع العام ، وأن تدفع الشركة المبالغ المستحقة للحكومة بأية عملية تحصل عليها الأولى . وطبقاً لهذا الاتفاق يقال إن الحكومة مستحصل على ٥٥ سنتاً عن البرميل الواحد ، ولهذا قدرت أنها في عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ بمبلغ ١١٠ مليون دولار ، ١٥٥ مليوناً على التوالي (وحسب الاتفاق القديم لم تكن هذه الحكومة لتصيب سوى ٥٥ مليون دولاراً في عام ١٩٥١) .

العراق

حتى ١٩٥٠ كانت الحكومة العراقية تحصل من شركة البترول العراقية على حصة قدرها أربعة شلنات ذهبياً عن كل طن يصدر إلى الخارج ، وبذلك بلغت الحصة ٢٢ سنتاً للبرميل . وعقد اتفاق في أغسطس من عام ١٩٥٠ وبمقتضاه زيدت النسبة إلى ست شلنات ذهبياً (أي ٣٣ سنتاً للبرميل . وفي ١٣ أغسطس ١٩٥١ أعلن بناً توقيع اتفاق جديد ، وينص على نوع من اقتسام الربح قبل دفع الضرائب الأجنبية ، ويقدر الربح بعد أن تخصم من قيمة البترول الخام عند الحدود العراقية مصروفات الإنتاج والنقل إلى الحدود وما إليها ، بحيث لا يقل ما تحصل عليه الحكومة العراقية عن قيمة ريع الزيت الخام الذي تتولى إنتاجه ونقله شركتنا

العراق والموصـل عند موانيـ شرق الـبحر المتوسط ، ثـلثـ الزـيتـ الخامـ النـى تـنـتجـهـ وـتـنـقلـهـ شـرـكـةـ الـبـصـرةـ عـنـ مـيـنـاءـ فـاوـ الـوـاقـعـ عـلـىـ الـخـلـيجـ الـفـارـسـىـ ، وـالـحـكـومـةـ الـعـرـاقـيةـ أـنـ تـحـصـلـ عـيـنـاـ عـلـىـ ١٢٥ـ٪ـ مـنـ الـبـرـولـ الـخـامـ طـبـقـاـ لـأـسـعـارـ مـقـرـرـةـ ؛ـ وـبـهـذـاـ تـحـصـلـ عـلـىـ مـبـلـغـ ٦٦ـ سـمـتـاـ عـنـ الـبـرـمـيلـ الـوـاحـدـ (١)ـ .ـ وـمـعـنـ هـذـاـ أـنـ إـيرـادـاتـ الـعـرـاقـ الـبـالـغـةـ ٨٧ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـاـ سـنـةـ ١٩٤٩ـ ،ـ حـوـالـىـ ٢٠ـ مـلـيـونـ فـيـ السـنـةـ التـالـيـةـ ،ـ أـصـبـحـتـ تـقـدـرـ بـمـلـغـ ٤٠ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـاـ لـسـنـةـ ١٩٥١ـ وـسـتـظـلـ الـزـيـادـةـ مـطـرـدـةـ حـقـ يـصـلـ إـيرـادـ فـيـ عـامـ ١٩٥٥ـ إـلـىـ ١٦٥ـ مـلـيـونـاـ (١)ـ .ـ

الـكـوـيـتـ :

ظـلـتـ الـكـوـيـتـ حـقـ عـامـ ١٩٥١ـ تـحـصـلـ عـلـىـ أـقـلـ حـصـةـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ بلـادـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ الـأـخـرـىـ ،ـ وـفـيـ ٣ـ دـيـسـمـبـرـ مـنـ تـلـكـ السـنـةـ وـقـعـ اـتـفـاقـ جـدـيدـ لـزـيـادـةـ إـيرـادـاتـ الـمـشـيخـةـ وـذـلـكـ بـأـنـ تـفـرـضـ عـلـىـ أـرـبـاحـهـ ضـرـبـةـ دـخـلـ قـبـلـ اـقـطـاعـ الضـرـائبـ الـأـجـنبـيةـ بـحـيـثـ يـؤـدـيـ ذـلـكـ إـلـىـ أـنـ تـكـوـنـ الـأـرـبـاحـ مـنـاصـفـةـ بـيـنـ الـفـرـيقـيـنـ ،ـ وـبـهـذـاـ تـصـلـ حـصـةـ الـكـوـيـتـ إـلـىـ ٤٩ـ ـ٥٠ـ سـمـتـاـ عـنـ الـبـرـمـيلـ الـوـاحـدـ طـبـقـاـ لـتـكـالـيفـ وـأـسـعـارـ سـنـةـ ١٩٥١ـ .ـ وـمـعـنـ هـذـاـ أـنـ دـخـلـهـ السـنـوـيـ تـزـايـدـ بـدـرـجـةـ كـبـيرـةـ حـقـ أـنـ يـقـدـرـ بـمـلـغـ ١٤٠ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـاـ (ـيـساـوىـ ٤ـ مـلـيـونـاـ مـنـ الـجـنـيـهـاتـ الـإـنـجـلـيزـيـةــ)ـ فـيـ عـامـ ١٩٥٢ـ مـقـابـلـ ٣٠ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـاـ (ـ١٩٥١ـ)،ـ ٣٩ـ رـ٢ـ ٢ـ٨ـ (ـ١٩٤٩ـ)ـ .ـ إـلـأـنـهـ يـبـغـىـ أـنـ تـأـخـذـ فـيـ الـحـسـبـانـ أـنـ إـنـتـاجـ تـلـكـ المـنـطـقـةـ مـنـ الـزـيـتـ الـخـامـ قـدـ زـادـ مـنـ ١٢ـ٣ـ٧ـ٨ـ٠ـ٠ـ٠ـ طـنـاـ سـنـةـ ١٩٤٩ـ إـلـىـ ٢٨ـ٢ـ٢ـ٦ـ٠ـ٠ـ طـنـاـ سـنـةـ ١٩٥١ـ ،ـ كـمـاـ أـنـهـ .ـ عـلـىـ مـاـ أـشـرـنـاـ مـنـ قـبـلـ .ـ وـصـلـ إـلـىـ ١٨ـ٧ـ مـلـيـونـ طـنـاـ خـلـالـ النـصـفـ الـأـوـلـ مـنـ عـامـ ١٩٥٢ـ ،ـ وـهـذـاـ يـفـسـرـ اـرـتـفاعـ الـكـبـيرـ فـيـ الدـخـلـ .ـ

(١) سـتـحـدـثـ عـنـ بـقـيـةـ عـنـاصـرـ تـلـكـ الـاـتـفـاقـاتـ فـيـ مـوـضـعـ آخـرـ .ـ

البحرين

في سنة ١٩٥٠ زيد ما تدفعه الشركة صاحبة الامتياز إلى حوالي ٢٩ سنتاً عن البرميل الواحد على أن تسرى الزيادة إبتداء من يناير ، وفي سنة ١٩٥١ عقد اتفاق جديد ينص على زيادة أخرى جديدة . وقد ارتفعت إيرادات البحرين من ١٦ مليون دولار سنة ١٩٤٨ إلى ٢٣ مليوناً سنة ١٩٥٠ .

ويقدر الأستاذ « فؤاد صروف » أن ما تستحصل عليه الدول المنتجة للبترول من الأموال سنة ١٩٥٦ لن يقل عن ٥٠٠ مليون ريال ، مما يعاون في تنمية أحوالها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة فيها .

أثر البترول في اقتصadiات الشرق الأوسط وسياسته

هذه الثرود الضخمة ، من حيث الإنفاق في الحاضر والمستقبل ، والتي ينطوى عليها باطن الأرض في الشرق الأوسط لها أثر واضح قوى في حياة الإقليم الاقتصادية والسياسية . فإذا استثنينا مصر فإن الصناعة البترولية تمثل عنصراً هاماً من عناصر الدخل القومي . وعملت شركات البترول على القيام بكثير من المشروعات العمرانية المتصلة بإنشاء الطرق وتوفير وسائل النقل كما تفعل مثلاً شركة الأرامكو بالمملكة العربية السعودية . والأموال التي تحصل عليها البلدان المنتجة تعاون على تفزيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما نلقي في العراق .

وفضلاً عن هذا فإن « شركات البترول تلعب دوراً هاماً في ميزان المدفوعات لبلاد الشرق الأوسط المنتجة للبترول ، ذلك أنها تقدم موارد طيبة من العملات الأجنبية إلى الاقتصاد القومي على هيئة مدفوعات مباشرة للحكومات ، والاتفاق

(١) مصدر سابق ، وهذه البلاد هي المملكة العربية السعودية وال伊拉克 والكويت والبحرين وقطر .

المحل على الإنتاج والإنشاءات ، والفرض التي تقدمها إلى الحكومات بضمان الدخل
الذي تحصل عليه الأخيرة فيما بعد^(١) .

وأكثـر من هذا فـالـمعـروـف أن الشـرقـ الـأـوـسـطـ آخـذـ في التـقـدـمـ الـاـقـتـصـادـيـ مـثـلـاـ
في الصـنـاعـةـ وـالـنـقـلـ بـصـفـةـ خـاصـةـ ، وـهـنـاـ تـسـتـطـيـعـ أـنـ تـحـصـلـ مـنـ إـنـتـاجـ عـلـىـ المـقـادـيرـ
الـلـازـمـةـ مـنـ وـقـودـ بـشـمـنـ يـقـلـ عـنـ السـعـرـ السـائـنـ ، وـإـنـ الـكـثـيرـ مـنـ عـقـودـ الـامـتـيـازـ
وـالـاـقـفـاقـاتـ الـلـاحـقـةـ تـنـصـ عـلـىـ إـمـادـ الـبـلـادـ بـحـاجـاتـهـ مـنـ الزـيـتـ .

ولـكـنـاـ نـلـاحـظـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ أـنـ بـالـرـغـمـ مـنـ زـيـادـاتـ الـقـيـاسـ الـتـيـ حـصـلـتـ عـلـىـ الـحـكـومـاتـ
أـخـيرـاـ فـإـنـ نـصـيـبـ الـأـخـيرـ مـازـالـ قـلـيلـاـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ مـاـ يـجـرـىـ عـلـىـ مـاـ يـجـرـىـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـبـرـوـلـيـةـ
أـخـرىـ مـثـلـ فـرـزـيـلاـ .

وـكـذـالـكـ نـلـقـيـ الـشـرـكـاتـ حـرـةـ فـيـ التـصـرـفـ فـيـاـ تـحـصـلـ عـلـىـ أـربـاحـ بـالـعـمـلـاتـ
الـأـجـنبـيةـ ، وـلـدـالـكـ فـإـنـ مـاـ تـحـصـلـ عـلـىـ الـشـرـكـاتـ مـنـ الـعـمـلـاتـ الـأـجـنبـيةـ لـقـاءـ الـمـقـادـيرـ الـتـيـ
تـتـوـلـيـ إـصـدـارـهـاـ لـيـسـ تـحـتـ رـقـابـةـ الـحـكـومـاتـ ، وـإـنـ جـزـءـاـ بـالـغـ الـقـدـرـ مـنـ أـربـاحـ
شـرـكـاتـ الـبـرـوـلـ لاـ يـعـودـ إـلـىـ الـبـلـادـ الـمـنـتـجـةـ إـلـاـ عـلـىـ صـورـةـ اـسـتـهـارـاتـ^(٢) .

غـيرـ أـنـ النـاحـيـةـ السـيـاسـيـةـ أـعـظـمـ أـهـمـيـةـ ، فـانـ الدـوـلـ الـتـيـ تـقـوـمـ شـرـكـاتـهاـ باـسـتـغـلـالـ
موـارـدـ إـقـلـيمـ الـبـرـوـلـيـةـ تـحـاـوـلـ أـنـ تـفـرـضـ عـلـىـ سـيـاسـهـاـ أوـ سـلـطـانـهـاـ ؟ـ فـالـاحتـلـالـ
الـبـرـيـطـانـيـ لـلـعـرـاقـ مـثـلـاـ يـسـتـهـدـفـ حـيـاةـ مـنـابـعـ الـبـرـوـلـ .

وـنـظـرـاـ لـأـهـمـيـةـ الـبـرـوـلـ فـيـ الـحـرـوبـ الـحـدـيـثـةـ ، نـسـتـطـيـعـ أـنـ يـقـولـ إـنـ مـنـ
الـعـوـامـلـ الـكـامـنةـ وـرـاءـ مـشـرـوـعـاتـ الـدـفـاعـ عـنـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ إـقـامـةـ نـظـامـ يـكـفـلـ حـيـاةـ
منـابـعـ الـبـرـوـلـ وـأـنـابـيبـ نـقلـهـ وـمـعـاـمـلـ تـسـكـرـيـهـ ، أـيـ إـقـلـيمـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ بـأـسـرهـ .
وـفـيـ هـذـاـ الـمـعـنىـ يـتـحدـثـ أـلـافـ كـارـوـ فـيـ كـتـابـ «ـيـنـابـعـ الـقـوـةـ»ـ وـفـيـ عـالـيـ الـمـؤـلـفـ
مـوـضـوـعـ الـمـوـارـدـ الـبـرـوـلـيـةـ الرـئـيـسـيـةـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـخـلـيجـ الـفـارـسـيـ وـهـىـ مـوـارـدـ تـسيـطـرـ

عليها بدرجات متفاوتة دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هولندا ، وأشار إلى
الضرورة التي تحيط على هذه الدول حماية المنابع البترولية عن طريق نظام دفاعي ،
ولكنه يرى أن هذا النظام يجب أن يشمل كذلك الأنابيب التي تنقل البترول إلى
ساحل البحر المتوسط الشرقي وكذلك الشريان المائي الذي يستخدم لهذا الغرض .
أى البحر الأحمر وقناة السويس .

ولقد تحدث الكثيرون عن مشكلة فلسطين وتقسيم ذلك البلد وأوردو أسبابا
متباينة الصبغة والطابع ، ولكن البعض يشتم من وراء تلك السياسة رائحة البترول ،
ذلك أن حيفا التي دخلت في نطاق دولة إسرائيل هي نهاية أحد خطوط الأنابيب
الممتدة من العراق كما أنها تحتوى على مصفاة كبيرة تملكها المصالح الأجنبية .

ويرى هذا الفريق من الكتاب والباحثين أن الصلة الوثيقة بين الصهيونية
والاحتلالات المالية تفسر إلى حد ذلك الحماس الذي لقيه مشروع إنشاء
دولة إسرائيل .

وأكثر من هذا ، وإن لم تتوافر الأدلة الرسمية الحاسمة ، يعتقد البعض أن
بعض الانقلابات السورية في العهد الأخير والتي بدأت بحركة حسني الزعيم ، تحفيز
وراءها المناورات المتصلة بمشروع الثابلين والذي تراوح المسافة السوريون في موقفهم
منه ، ما بين مجد ومعارض ، سواء من ناحية المبدأ أو من حيث التفاصيل .

وعلاوة على ذلك فإننا نجد البترول وراء أحداث أخرى بالإقليم ، فإن التوتر
بين إيران وإنجلترا والتي أدى إلى قطع العلاقات السياسية بينهما راجع إلى سياسة
الحكومة الإيرانية من حيث تأميم الصناعة البترولية والإصرار عليها .

وفي المدة التي سبقت الأضرابات التي وقعت بالعراق في النصف الثاني من
نوفمبر ١٩٥٢ كنا نجد حملة قوية ضد شركة البترول العراقية .

الفصل الثالث

الامتيازات البترولية وابتداء الصراع

(أولاً) القبض على إيران

الأهمية البترولية الإيرانية :

كانت إيران في ختام ١٩٥٠ أى قبل صدور قانون التأمين ، تعداد رابع دول العالم وأولى دول الشرق الأوسط في إنتاج البترول الخام كا يتضح من البيان التالي الخاص بسنة ١٩٤٩ :

الدولة	الإنتاج بالأطنان المترية
الولايات المتحدة	٢٦٩٤٤٠٠٠٠
فنزويلا	٦٩٩٦٠٠٠٠
الاتحاد السوفيتي (بما فيه جزيرة سخالين)	٣٤٦١٠٠٠٠
إيران	٢٧٢٤٠٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٣٢١٠٠٠٠

ويزداد الأمروضوحاً إذا ذكرنا أن ذلك البلد كانت تمثل فيه أكبر المصالح البترولية البريطانية ، ومنه مدت شركة البترول الإيرانية الأنجلوأمريكية سلطانها لتسسيطر أو تشرك في السيطرة على موارد البترول في مناطق أخرى من الشرق الأوسط . وتعظم الأهمية إذا علمنا أن الحكومة البريطانية مشتركة عالماً في الشركة وبالتالي في توابعها ، ومن هنا تسند لها بكل ما تملك من قوة ، وهذا علاوة على أن الحقوق الإيرانية عظيمة الأهمية بالنسبة إلى مطالب إنجلترا وبمحりتها وأسواقها . وأكثر من

هذا، فلو طرحتنا جانبها خطر المركب الجغرافي لإيران ، فإن لبرولها أهميته الاستراتيجية، فأنجلترا وأحلافها في حرص شديد عليه وما من شك أنه موضع الرغبة من جانب الاتحاد السوفيتي الذي لا يربو إنتاجه عنه في إيران إلا قليلاً . وفضلاً عن الانتاج الحالي الذي يعظم باطراد سنة بعد أخرى ، فهنالك ما يضمه باطن الأرض من احتياطي ، سواء في منطقة الامتياز البريطاني ، أو في القسم الشمالي من البلاد حيث يقال بوجود مقادير وافرة تنتظر التنقيب والاستغلال .

دولة البرول :

ولكنك لا تستطيع أن تحكم على عظمة دولة البرول داخل الدولة الإيرانية إلا إذا اتصلت بها عن كثب . . . فقبل قيام الصناعة البترولية لم تزد عبادات عن كونها جزيرة رسوبية مستوية لا شأن لها ككثيرات غيرها مما يتوافر وجوده عند شط العرب وعلى رأس الخليج الفارسي ، ثم أقامت شركة البرول مصنعاً للتسكير فإذا بالقرية تقلب إلى مدينة ضخمة تضم نحو من ١٤٠٠٠٠ نسمة . وكنت إذا أقربت من المدينة ليلاً رأيت أحمراراً وتوهجاً في الأفق كما لو أن ناراً هائلة قد انعكست عليه ؟ أما أثناء النهار فيطغى على النار ضوء شمس إقليم الخليج ، القوى التوهج ، ويعلو الدخان في الجو سجيناً كشيبة من مائة وخمسين مدخنة . وفيها بين المداخن تشاهد أشكالاً من الصلب ذات أنابيب ملتوية براقة وفي وسطها جيماً مكاتب الإدارية والخطوط الحديدية الإضافية ورافعات الأنفاق . وعند حافة المدينة تمتد صفوف لاعدها من الصهاريج التي تلمع تحت أشعة الشمس . ويقع الحى الوطنى بينها وبين ابنية العمل العالية ، ولكن في الجهة الشمالية حيث تقل الأبحرة والدخان ترى الحدائق والبيوت والأندية والملاعب والمساكن المعدة لإقامة المديرين والمهندسين والموظفين الانجليز .

في هذه المدينة كنت ترى السيطرة البترولية في أتم صورها ، وتلمس عالاً يتحمل الشك أنك في دولة مستقلة لها مواردها وميزانيتها وشعبها ونظمها وجيشه وأسطولها وجهازها الفنى والإدارى . هنا ترى الصورة المسادية الحجمية للجري

وراء البترول ، أو الذهب الأسود وهو أثمن وأعظم من قيمة من الذهب الأصفر ،
والتتحكم في موارده .

ولعل بعض الأرقام والحقائق كفيلة أن يلقي بعض الضوء على قوة دولة البترول ،
فأحدث الإحصائيات (قبل التأمين) تحدثنا أن شركة «البترول الإيرانية-الأنجليزية»
كانت تستخدم ٦٦٠٠٠ شخصاً منهم ٦٠٠٠٠ من الإيرانيين ، وتدفع أجوراً
وروابن قدرها مليون جنيه في الشهر الواحد وذلك علاوة على ٢٠٠٠٠ من
الإيرانيين يستخدمهم المقاولون الذين يعملون من أجل الشركة خاصة في عبادان .
ويقدر البعض أن ما أنفقته الشركة على المساكن وغيرها من التسهيلات لموظفيها
يعادل تقريباً ما استثمروه في الآبار والمعدات الصناعية .

إيران وبترولها :

غير أن للبترول بالرغم من هذه الصورة أثره في الحياة الداخلية لإيران ،
فالمعروف أن موارد ذلك البلد من الفحم ضئيلة القدر الأمر الذي يعرقل أية محاولة
لتصنيع البلاد .

ومن هنا تبدو أهمية ذلك الزيت الذي يرى «جزءاً من القوة الحركية التي تساهم
في النهضة الصناعية ، وكانت الشركة تدفع حصة منوية للحكومة الإيرانية تدخل
في باب الإيرادات العامة . ويرى البعض أن الحرص على عدم انفراد دولة واحدة
بالبترول الإيراني ، إنتاجه واحتياطيه ، في البلاد بأسرها من العوامل التي كان لها
الأثر - إلى جانب أسباب أخرى - في احتفاظ البلاد باستقلالها السياسي .

والآن فلنرجع إلى الوراء ، إلى بداية القرن الحالي . لنرى كيف بدأت الامتيازات
الأولى في الشرق الأوسط تسعى نحو هذه المادة الثمينة .

الامتياز الأول في بلاد فارس (إيرانه الاره) :

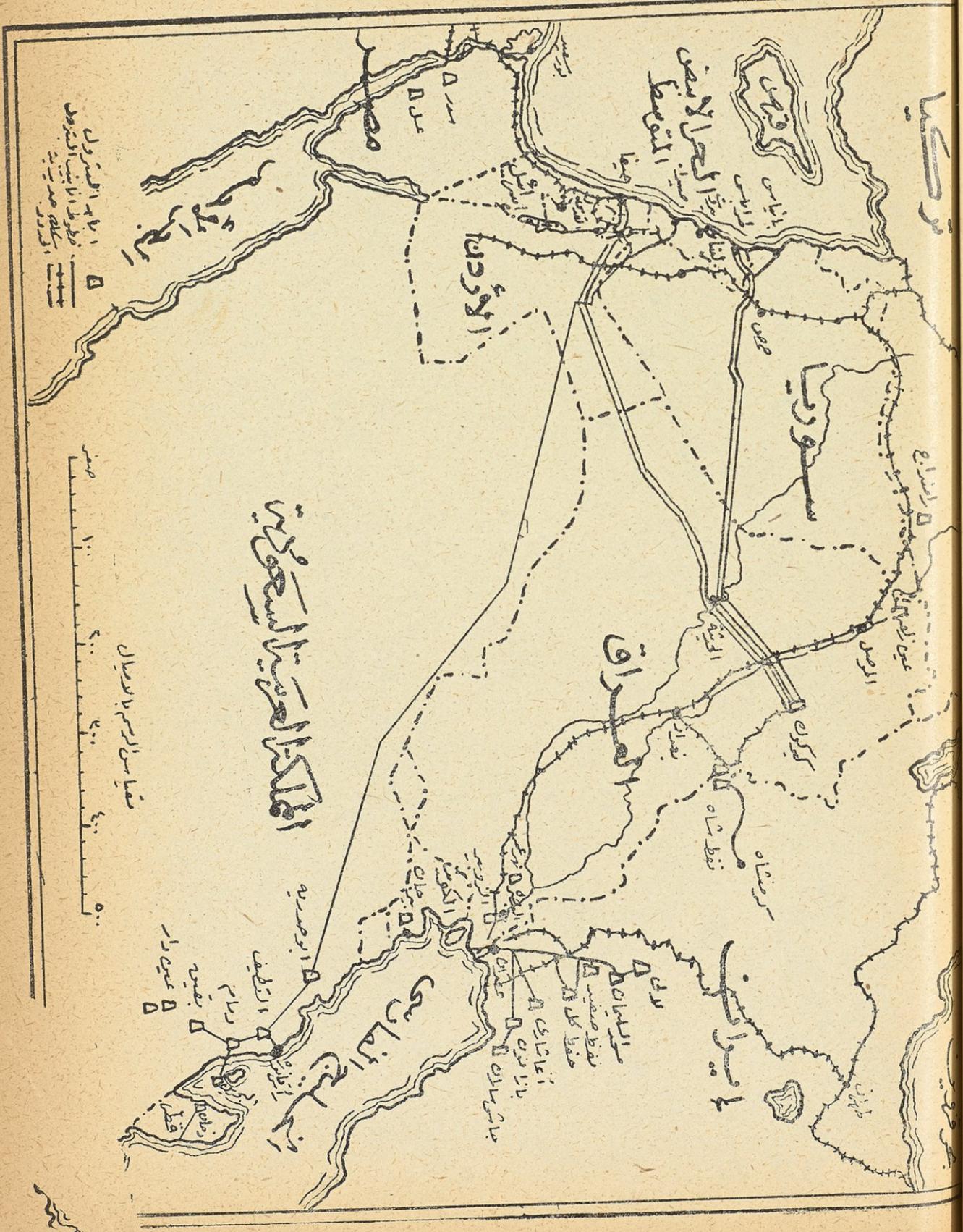
ولد وليم دارسي (William D'Arcy) في ديفونشير بإنجلترا ثم رحل عن وطنه إلى استراليا في سن مبكرة، وما لبث أن ذاع صيته كمحام في مدينة ركمهمبان بولاية كويزيلند الواقعة على الجانب الشرقي من القارة. وحدث أن علم من صديقين له هما الأخوان مورجان، بوجود جبل منعزل حيث يمكن البحث عن الذهب في صخوره فما كان من ثلاثتهم إلا أن كونوا ما يشبه شركة توافرت على إجراء التجارب اللازمة بعد أن انضم إليهم آخرون.

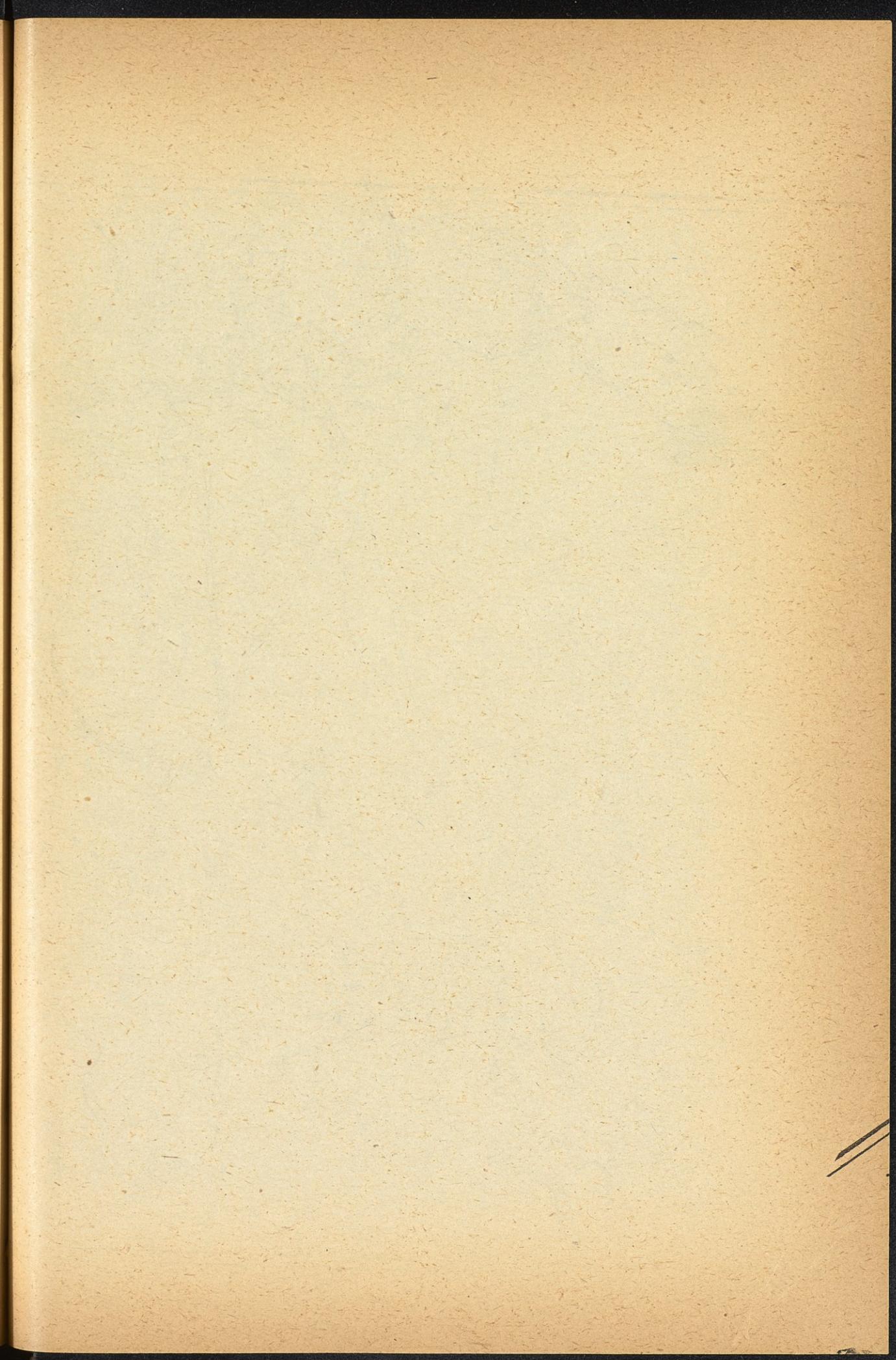
وانتهت الأبحاث بالنجاح. وجمع دارسي ثروة طيبة، فغادر استراليا إلى وطنه الأصلي مكتفيا بما وفق إليه.

في هذا الوقت كان العالم الفرنسي دى مورجان مكتباً على دراسات أثرية وحفريات في سوس، فلم يلبث أن أيقن بتواجد زيت البترول في الأرضي القرية من الحدود الفاصلة بين بلاد فارس والعراق. فاتح الرجل مواطنه كوت وأشترك الأثنان فارسياً يدعى كيتابكي، واستقر رأى الثلاثة على وجوب استغلال هذه الثروة السامة. ولكن وقفت في وجههم عقبة ليس من السهل اجتيازها وهي عدم توافر المال اللازم ليحصلوا أولاً على الامتياز، وثانياً للبدء بالعمليات وهي شاقة كثيرة النفقات. وإذاء هذا فكروا في عرض الأمر على ذلك الغني الإنجليزي دارسي فلقي المشروع منه قبولاً وأمكنه الحصول على امتياز من الشاه مظفر الدين إذ ذاك لقاء مبلغ قدره عشرون ألفاً من الجنيهات (ويقال مائتا ألف فرنك) وذلك في ٢٨ مايو

عام ١٩٠١.

ويلاحظ أنه لم يكن هناك حكومة دستورية في البلاد.





أهتم نصوص الامتياز :

نذكر هنا النصوص الرئيسية التي اشتمل عليها امتياز دارسي .

١ — لصاحب الامتياز الحق في التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحًا للأغراض التجارية في كافة أرجاء البلاد لفترة قدرها ٦٠ عاماً ، غير أن المادة السادسة استثنى مقاطعات أذربيجان وجبالان ومازاندaran واسترباد وخراسان . ومعنى هذا أنه من الوجهة الجغرافية شمل الامتياز أربعة أحاسيس البلاد .

٢ — لصاحب الامتياز وحده الحق في مد أنابيب البترول من بلاد فارس بما في ذلك المقاطعات الخمس المشار إليها ، إلى الأنهار الجنوبية أو الساحل الجنوبي على أن يكون ذلك على عاته . ووافقت الحكومة على أن تضع تحت تصرفه بلا مقابل الأراضي الحكومية المحددة الازمة وغيرها من الأراضي التي تنتسب إليها الحكومة أو الأفراد بأجور معتدلة .

٣ — تعهدت الحكومة بإعفاء أراضي ومنتجات الشركة من أي نوع من الضرائب أو غيرها من الرسوم ، وأن تعفي آلات ومهامات التنقيب والاستكشاف والاستخراج ومد أنابيب الزيت من الرسوم الجمركية . وكذلك فإنها تتخذه كافة وأى الاجراءات الالزمة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز ، وصيانة المنشآت والأجهزة التي تقام لهذا الغرض ، وحماية ممثلي الشركة التي يرثها ووكالاتها وخدمتها .

٤ — السماح لصاحب الإمتياز أن يكون شركة أو أكثر على أن تخطر الحكومة الفارسية عن قانونها ورأس مالها وموطن مكاتبها ، وينتول هذه الشركات نفس الحقوق التي كانت لصاحب الامتياز ، وتتخضع لنفس المسئولية والإلتزامات .

٥ - يكون عمال الشركة أو الشركات ، باستثناء الفنيين منهم ، من رعايا الدولة الفارسية .

٦ - للحكومة الحق في القيام بأى تفتيش تراه لازماً للمحافظة على حقوقها في موطن الامتياز .

٧ - تصبح كل ملكية الشركة للحكومة الفارسية عند انتصاع مدة الامتياز .

٨ - وتنص المادة ١٧ من العقد على أنه في حالة نشوء أى خلاف أو اختلاف بين الحكومة والشركات بشأن تفسير العقد أو بشأن حقوق أو مسئوليات أى من الطرفين المتعاقدرين ، يحال الأمر على حكمين بظاهران يختار كل طرف واحداً منها ؛ ويعين هذان الحكمان ثالثاً لهما قبل البدء في التحكيم ، ويكون حكم الرجلين أو العضو الثالث في حالة اختلافهما نهائياً .

٩ - ومقابل هذا كله تحصل الحكومة على حصة سنوية قدرها ١٦٪ من صافي أرباح أية شركة أو شركات قد تكون بقصد تنفيذ شروط هذا الامتياز (المادنان ٩ ، ١٠) .

ولسنا نرتاب لحظة أن نظرة واحدة سريعة إلى هذه النصوص التي أوردنها كافية أن تبين لنا بجلاء مبلغ الغبن الذي وقع على الدولة الفارسية من هذا الامتياز المحفوظ الذي يذكرنا به شيل له في القرن الماضي ونقصد به امتياز حفر قناة السويس الذي منحه إلى مصر إذا ذاك محمد سعيد إلى صديقه الفرنسي فرديناند دلسبيس . والحق ، إن غرابة نصوص امتياز دارسي حملت كتاباً محايدها هو « أنطون موهر » على أن يصفه بأنه أغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة .

لقد أقدم الشاه المطلق السلطان ، لقاء مبلغ تافه ، على أن يمنع احتكاراً كاملاً شاملاً لشركة أو شركات أجنبية لعهد طويل الأمد ، وبذا شلل يد الدولة في المستقبل عن استغلال مثل هذا المورد الضخم ، بل إنه حال دون الاستفادة من عامل المنافسة

بين الميادين المشغولة باستنبط النفط . ولا عبرة باستثناء المقاطعات الشمالية الجمس لأن استبعادها راجع إلى وجودها على مقربة من الدولة الروسية القيصرية .

وليس من شك أيضاً أن ذلك الاحتكار الضخم جعل للدولة البريطانية مصلحة اقتصادية وعسكرية كبيرة في فارس ووضع ذلك البلد تحت وصاية أجنبية من الوجهة العملية . ومهد الطريق لاتفاق عام ١٩٠٧ الذي قسمت به فارس إلى منطقتي نفوذ بين بريطانيا وروسيا .

لقد أقر الاتفاق الأخير جعل جنوب البلاد منطقة نفوذ لبريطانيا وهي المنطقة التي كان المعتقد توافر البترول فيها . وهكذا تجد أن مصالح إنجلترا لم تعد مقصورة على ما لساحل الخليج الفارسي من أهمية عسكرية بالنسبة إلى الأسطول البريطاني وسيادته في المحيط الهندي وتحكمه في الطريق إلى الهند ، بل دخل في الأمر عنصر آخر له أهميته وهو البترول .

وهناك مسألة نود الإشارة إليها ، ذلك أن أهمية آبار البترول الفارسية لم تسكن لتقتصر في المستقبل على إمداد البحرية البريطانية بما يلزمها ، بل إن للأمر وجهاً آخر لا يقل عن ذلك خطراً . لقد كانت إنجلترا تحرص دائماً في سبيل ضمان سيطرتها على البحار ، على إنشاء قواعد لتوين أسطولها بالفحم وذلك في النقط ذات الأهمية الاستراتيجية مثل مالطة وعدن ومدينة الرأس وغيرها ، فلما بدا فيما بعد إمكان استخدام المازوت في السفن صار من المتعين على إنجلترا أن تجد قواعد لتوين أسطولها وذلك على الطريق الموصل إلى الهند واستراليا عن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي .

ومن هنا أصبح لساحل الخليج الفارسي قيمة جديدة ألا وهي إمكان إنشاء قواعد على شواطئه لتوين سفن الأسطول بحاجتها من هذا الوقود السائل .

ومن ثم كان للأمتياز الذي حصل عليه دارسي والذي مستشارك فيه إمارة البحر البريطانية فيما بعد أهمية كبيرة من هذه الناحية .

تكميل عن شركه الزيت والتجزئيه الفارسية

بدأت أعمال التقسيب في موضع على مقرابة من قصر شيرين عند الحدود التركية . وقد كان هذا الاختيار غير موفق بسبب الصعاب الكثيرة من طبيعة وغيرها . فمن الضروري دفع رسوم جمركية للسلطات التركية ، وكان نقل المعدات والآلات الالزمة للعمل يتطلب نفقات باهظة ، ومن الصعب في هذه المنطقة الجبلية الوعرة مد أنبوبة طولها ٣٠٠ ميل حتى شاطئ الخليج الفارسي وهو عمل تعجز عنه موارد الجماعة المحدودة . وفضلاً عن هذا لم يكن مشروع سكة حديد بغداد قد خرج إلى حيز التنفيذ وبذا يمكن نقل الزيت بواسطتها . والجبو في منطقة العمل قاري متطرف والحرارة شديدة تكاد لا تطاق وبخاصة في فصل الصيف . وكذلك كان مكان المنطقة وهم من القبائل الرحل لا ينفكون عن النهب والاعتداء وينظرون إلى أولئك الأجانب بعين الحذر والارتياح بل والعداء .

وأخيراً أمكن الوصول إلى الزيت ، ولكن بلغ ما أنفق في هذه الأعمال التمهيدية ٣٠٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى شركة بدأت برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠ جنيه فقط . بدا كأن مواصلة العمل في غير مستطاع دارسي ، وهنا اتصل الرجل بشركه بورما للزيت وجعل لها نصيباً في المشروع ، و تكونت نقابة جديدة بادرت إلى العمل في إقليم قبائل البختياري في الموضع المعروف باسم ميدان أو سهل النفط .

من وقت دون أن يصاحب الشركة نجاح كاف حتى اتجه التفكير إلى الإقلاع عن الغامرة ولكن شاءت الأقدار خلاف ذلك . ففي ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٨ تفجر الزيت من باطن الأرض بمقادير كبيرة ، وفي ربيع العام التالي تألفت شركة لاستثمار هذا المورد (١٤ إبريل سنة ١٩٠٩) باسم شركة الزيت الإنجليزية الفارسية Anglo-Persian Oil Company برأس مال قدره مليونان من الجنيهات ، وببدأ الإنتاج التجارى عام ١٩١١ .

ولا عبرة بكلمة فارسية فهي في نظرنا دليل على مجال نشاط رؤوس الأموال الإنجليزية .

وقد قال السيرج . ت . كارجيل - مدير شركة بورما للزيت في ذلك الوقت - في جلسة الإفتتاح للشركة الإنجليزية الفارسية إن هذا العمل « لا يقتصر على استحواذ شركة بورما للزيت على ما يمدو أنه من أغنى آبار الزيت في العالم ، بل إنه ضمن لامبراطورية البريطانية مورداً طبيعياً يشعرون أن الأيام ستثبت أنه ذو أهمية عظمى للشعب ، وفي الوقت نفسه حال هذا العمل دون وقوع هذا المنبع الطبيعي للثروة في أيدي أجنبية غير بريطانية » .

وقد برهنت الحوادث فيما بعد على أن ظن رجال الشركة لم يخُب لأن الآبار غنية بالفعل وتزايد إنتاجها باطراد ، وفضلاً عن هذا كله فإن البترول الفارسي كان من نوع ممتاز إذ بلغت نسبة البنزين في بعض الآبار ٥٥٪ . وأخيراً فالآبار في موقع طيب وأجور العمال الوظيفيين رخيصة مما يتطلب عليه خفض في نفقات الإنتاج والنقل . وكان رئيس مال الشركة عند ابتدئها مليونين من الجنيهات الإنجليزية ، ونصف الأسهم من الأسهم العاديّة ، والنصف الآخر من الممتازة .

استرال المحكمة البريطانية في الشركة :

كان الضابط فيشر قد تنبأ في عام ١٨٨٢ أن زيت البترول ستكون له أهمية عسكرية كبرى بالنسبة إلى الأساطيل . وفي أكتوبر سنة ١٩٠٤ عين رئيساً للإمبراطورية . وفي نوفمبر تألفت لجنة للنظر في التوصيات اللازمة بشأن حصول البحرية البريطانية على حاجتها من الزيت . وما تدين به انحصاراً من الفضل للجنة أن هذه الأخيرة حالت دون قيام دارسي بيع الامتياز الذي سبق له الحصول عليه إلى شركة أجنبية سنة ١٩٠٦ ، واستطاع المستر . ج . بريتمان *Pretymen* رئيس اللجنة أن يحمل اللورد ستراشكونا على أن يأخذ الامتياز بصفة مؤقتة . ولكن

على أثر وصول الأحرار إلى الحكم في سنة ١٩٠٦ عمدت الحكومة إلى حل اللجنة ، الأمر الذي أثار غضب فيشر واستياءه إذ رأى السلطات لا تقدر دعوه حق قدرها . الواقع أن الظروف لم تكن مهيأة لنجاح الفكرة التي دعا إليها أمير البحر البريطاني إذ لم يثبت عملياً إمكان الاستغناء عن الفحم والاعتماد على هذا النوع الجديد من القوة المحركة في السفن ، كما أن إنجلترا لم تكن تملك في بلادها شيئاً منه ، وإنتاج الإمبراطورية ضئيل إلى حد لا تجوز معه المجازفة بالإقدام على تغيير نظام بناء السفن الحربية .

وأكثر من هذا فإن أصحاب صناعة الفحم ساورهم القلق بشأن مستقبل سلعهم ومصدر أرباحهم إذا قيس لرأي فيشر الانتصار وحل البترول في السفن الحربية وقوداً بديلاً من الفحم ، ولذا نراهم يقاومون الدعوة ويحيطونها بسياج من الشك من حيث جدواها وإمكان تنفيذها عملياً . ولكن ما ثبت الظروف أن ثبت أنها أقوى من هذه الاعتبارات ، ذلك أن ألمانيا (سنة ١٩٠٩) بدأت في تنفيذ برنامجهما البحري وأخذت تبني المدارات الضخمة والطرادات الكبيرة ، فأوجست إنجلترا خيفة وخيل إليها أن ألمانيا تسعى لانتزاع سيادة البحار من يدها ، ورأت من المتعين عليها أن تبادر إلى إنشاء سفن أكبر وأسرع مما بنت عدوتها أو ملائتها . وهنا تنبهت إلى الفوائد العظيمة التي تعود عليها من استخدام زيت البترول وقوداً بديلاً من الفحم إذ لو تسمى لها ذلك لزادت قوة الأسطول البريطاني بما يعادل ٥٠٪ .

وفي هذه اللحظة نامس منظراً عجيناً ، ذلك أن فيشر الغاضب على المسؤولين في بلاده والذي يقضى إجازة على مقربة من نابولي بإيطاليا يفاجئه بزيارة من رئيس الوزارة أسكويث وزير البحري ونسن تشرشل . تحدث معه الرجلان عن اقتناعهما بسداد رأيه ، وطلبوا إليه العودة إلى العمل كي يشرف على تنفيذ أهدافه وتحقيق نبوءته ، وناشداه باسم الوطنية صالح الإمبراطورية . كانت الزيارة ترضية ولا شك ، وتقلب الشعور الذاتي بالأهمية وانتصرت العاطفة الوطنية على استياء الرجل وكراهيته لحكومة الأحرار ، فقبل الإشراف على العمل كيما يتم تنفيذ السياسة الجديدة .

وفي ٣٠ يوليه سنة ١٩١٤ تألفت The Royal Commission on Oil and Oil Engine و كان هذا العمل نقطة ابتداء لها أهميتها . و بناء على توصيات اللجنة وضع تصميم السفينة الحربية الملكية إليزابيث بحيث تستخدم الزيت بدلاً من الفحم ، وكان فيشر يتحمّل أوّصت اللجنة باستعمال آلة الاحتراق الداخلي .

إذن ثبت صدق نبوءة فيشر ، وإذن اعتزمت الأمبريالية البريطانية التحول إلى البترول وقوداً لأساطيلها ، ولكن من أين يمكن الحصول عليه ؟ ... إن موارد الإمبراطورية منه ضئيلة إلى حد لا يصح الاعتماد عليه فهو عبارة عن ٢٪ من الإنتاج العالمي ومعظم هذا المقدار التافه تنتجه شركة واحدة هي شركة بورما للزيت .

وتقع الآبار التي تستغلها في بورما وأسام . وأكثر من ٩٥٪ من واردات الإمبراطورية يرد من الولايات المتحدة أي من شركة ستاندارد أويل بعبارة أخرى . ولا ريب أنه لا يجوز للبحرية البريطانية أن تظل تحت رحمة هذه الشركة فقد تنشأ ظروف تحول دون إمدادها البحرية بكافة ما يلزمها ، كما أن الحصول على الزيت منها معناه دفع ثمن أعلى لهذه المادة الحيوية . وإذاء هذه الظروف يجب الاعتماد إلى أكبر حد ممكن على البترول الموجود في بلاد يكون لاحتلتها فيها مصالح قوية ولها فيها اليد العليا الغالبة .

وحدث في سنة ١٩١٤ أن طلبت الحكومة من الشركة أن تدها بمقادير كبيرة من الزيت ، وهنا اقترح سير كارجيل زيادة رأس المال . ولم يكن تنفيذ هذا الأمر ميسوراً لأن المؤسسة حديثة العهد ولم يتعد إنتاجها (سنة ١٩١٣) مائة ألف طن ، فضلاً عن أن المستقبل لم يكن فيه ما يشجع كثيراً بسبب اضطراب الأحوال السياسية في البلاد ونفور الروح الوطنية من الأجانب بعد ما عمّلته دولتا الروسيا وبريطانيا من تقسيم البلاد إلى منطقتين نفوذ أو احتلال بمعنى أصح . إذاء هذه الصعاب أشير باشتراك الحكومة البريطانية نفسها في الامر . وهو عمل قوبل بالمعارضة من نواح عدّة ، فاعتراض البعض على اشتراك الدولة في مثل هذه الأعمال التجارية . وقيل كذلك إن اشتراك الحكومة معناه تقييدها بالحصول على حاجياتها من البترول من مورد

واحد يقرب أن يكون احتكاراً وبذلك لا تستطيع الاستفادة من عامل المنافسة بين شركات البترول في السوق الحرة .

غير أن الضرورات العسكرية والاعتبارات السياسية كانت أعظم قيمة من هذه الاعتراضات . وأخيراً أقر البرلماناقتراح المعرض بأغلبية ٢٥٤ صوتاً ضد ١٨ صوتاً وهكذا أصبح للحكومة البريطانية نصف أسهم الشركة (١) . ولم تمضأسابيع قلائل حتى عقدت الأميرالية اتفاقاً مع الشركة على أن تمدّها بمقدار معين من الزيت لمدة .٣ عاماً . وقد كان العمل مصدر خير للطرفين إذ ضمن حاجة البحرية من جهة كما أن الشركة أصبحت وثيقة الصلة بالحكومة البريطانية وتعتمد على تأييدها ومعونتها في كافة الحالات ، الأمر الذي كفل لها اطراط التقدم في أعمالها وساعدها على زيادة إنتاجها . لم تتدخل الحكومة الفارسية في الأمر ، وإنه لمن الغريب أن تدور مثل هذه المفاوضات الخطيرة من وراء ظهر حكومة البلاد الشرعية . قد يقول البعض إن هذه صفقة تجارية ، وهذا كلام ظاهري يخفي أمراً خطيراً ذلك أن امتلاك الحكومة البريطانية هذا القدر الكبير من الأسهم في شركة مجال نشاطها بلاد هي موضع الاطماع معناه أن هذا الإمتياز الإحتكاري أصبح انجلتراً يا حكومياً فعلاً وصار أي خلاف أو اختلاف بين الشركة والحكومة الفارسية يbedo نزاعاً بين الأخيرة

(١) بيان مركز الحكومة البريطانية نورد البيان التالي عن رأس مال الشركة في عام ١٩٣٥
نوع مقدار ما تملكه الحكومة مقدار ما يملكه الغير المجموع
البريطانية (بالجنيهات الانجليزية)

اسهم الامتياز الأولى	٧٢٣٢٨٣٨	٧٢٣١٨٣٨	١٠٠٠
اسهم الامتياز الثانية	٥٤١٤	٤١٤	٥٧٤٣٥
الاسهم العادية	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٩٢٥٠
ويدل على مدى نشاط أعمال الشركة ونجاحها الأرقام الآتية عن أرباحها الصافية (مقدرة بالجنيهات الآتية)	١٣٤٢٥	١٣٤٢٥	٧٥٠٠٠

السنوات	المبلغ
١٩٣١	٢١٣٨٧١٧
١٩٣٢	٢٣٧٩٦٧٥
١٩٣٣	٢٦٤٣٩٧٨

والدولة الأنجلizية تتدخل فيه بطريقة سافرة و تستخد كافية قواتها الدبلوماسية وغيرها على سبيل الضغط كا سيحدث في المستقبل و سترى منه أمثلة وفيه . فكان انجلترا حصلت فعلا على السيطرة الاقتصادية على منطقة الامتياز وهذه خطوة قوية بعد اتفاق سنة ١٩٠٧ والذى كان مقدمة لتجزئة بلاد فارس نهائيا ، ولو لا الثورة الروسية الكبرى عام ١٩١٧ وسقوط الحكومة القيصرية لما نجا هنا القطر الشرقي من هذا المصير ، وأصبحت إيران المستقلة في ذمة التاريخ وحدثا من أحداث الماضي .

وإلى جانب زيادة رأس المال من حين إلى آخر ، نجد أن الشركة أقدمت على إنشاء عدد من الشركات التابعة ، وكلها تتميز بغلبة المصالح المالية البريطانية فيها لأن عقودها تنص على ذلك صراحة . وأقدم الشركات التابعة هي شركة بختياري للزيت المؤسسة سنة ١٩٠٩ لاستغلال آبار الزيت الواقعة في الحقول البعيدة في وسط مناطق الزيت الجنوبي . وقد خصت هذه الشركة زعماء البختياري بما مقداره ٣٪ من الأسهم حتى تضمن ولاهم وحسن جيرتهم ، أما بقية الأسهم فملك لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية .

وفي سنة ١٩١٥ تكانت « شركة الناقلات البريطانية المحدودة » The British Tanker Company Limited وهي شركة ملاحية تقوم بنقل الزيت في سفنها إلى أوربا . وقد نشطت أعمالها بالإستيلاء على عدد كبير من سفن الأعداء خلال الحرب العالمية الأولى بحيث بلغت حمولة سفنها ٢٠٠٠٠ طن في ختام عام ١٩١٧ . وكذلك كان من تأثير الحرب مع ألمانيا أن نقلت إلى شركة الزيت الإنجليزية الفارسية ملكية معظم الأسهم التي سيطر عليها الملايين الألمان في شركة The British Homelight Oil company وشركة البترول ، وكلاهما مؤسستان لبيع الزيت في أوربا وبريطانيا العظمى .

(ثانياً) الزحف على الشرق الأدنى

نزاع بين فارس وتركيا :

كان للكشف عن البترول في المناطق الواقعة على الحدود الفاصلة بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية ، أن ثار بينهما الخلاف إذ ادعت الحكومة الأخيرة ملكية هذه المنطقة ، وأخيراً تقرر تعين لجنة للنظر في الأمر ، وأصدرت قرارها في نوفمبر سنة ١٩١٣ وهو يقضى بالتنازل لتركيا عن جزء من الأرض التي هي موضوع النزاع .

شركة البترول التركية :

ولما رأى السلطان عبد الحميد الثاني أعمال التقييب في بلاد فارس والامتياز المنوح للإنجليز ، أراد أن يستغل هذا المورد في بلاده وحاول منذ سنة ١٩٠٢ أن ينقل ملكية مناطقه إلى أملاكه الخاصة ، ثم أعطى ما كان منها في شمال أرض الجزيرة إلى الشركة الألمانية صاحبة امتياز مدرسة حديد بغداد ، ثم حاول بعد ذلك استغلال البترول الذي في القسم الجنوبي من هذا الإقليم بتأسيس شركة بترول تركية ولكن بذلك تركيا أبي الاشتراك في الموضوع بسبب عدم توافر المال اللازم لديه ، وهنا جاء السلطان إلى رجال المال في لندن وفاتح سير أرنست كاسل الذي رأى في الإقتراح السلطاني فرصة لتعزيز العلاقات بين الدولتين البريطانية والألمانية فرصة لتوسيع عرى الصداقة بين الدولتين الإنجليزية سير إرنست كاسل في الأمر وكان الأخير ألماني الأصل وتجنس بالجنسية الإنجليزية والألمانية عن طريق الصلات الاقتصادية ، ولذا زاهي يطلع السلطان ضرورة اشتراك رؤوس الأموال الألمانية في المشروع المزمع القيام به وذلك بمقدار النصف على الأقل .

إذاء هذا أتجه السلطان إلى البنك الألماني Deutsche Bank وهو من أعظم المؤسسات المالية بألمانيا إذ ذاك . فقابلت هذه المؤسسة الفكرة بالارتياح ، لأنها بذلك تضمن لبلادها الاشتراك في استئثار موارد البترول بالشرق الأدنى ، وتدعيم

نفوذها في هذا الإقليم ، فضلاً عن أن المشروع فرصة طيبة للتخلص من سيطرة شركة ستاندارد أويل الأمريكية الجباره .

غير أن الوطنيين الأتراك إذ دروا بالأمر ثارت ثائرتهم ، واشتد بهم الحنق ، واتهموا حكومة السلطان الاستبدادية بالتمكين لنفوذ الأجنبي من السيطرة على موارد البترول . كانت العاصفة قوية وشديدة مما رغب السلطان على الرضوخ ، وجعله يلتجأ إلى بنك تركيا الوطني الذي قبل الاشتراك هذه المرة . وبهذه الطريقة تكوّنت شركة البترول التركية Turkish Petroleum Company في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٢ ، وكان توزيع الأسهم فيها حسب النظام الآتي :

- ١ - ٢٥٪ للبنك الألماني نيابة عن شركة حديد بغداد الألمانية .
- ٢ - ٢٢٪ لشركة البترول الأنجلو-سكسونية ، وتمثل شركة رويدل دتش وشل .
- ٣ - ٤٧٪ لبنك تركيا الوطني ، وهنا تجحب الإشارة إلى أن هذا المصرف مؤسسة إنجلزية .
- ٤ - ٥٪ للمستاذ جلينكيان C.S. Guibenkian وهو مالى دولى لعب دوراً هاماً في المشروع .

سيطرة رأس المال البريطاني في الشركة :

ولكن مقدار البترول التي أمكن استخراجها كانت صغيرة ، ونفقات نقلها كبيرة بسبب بعد مواطنها عن البحر . هذه العوامل جعلت الأتراك يشعرون بخيبة الأمل ودفعهم هذا الشعور إلى التفكير في التخلص مما لهم من أسهم ، وفي ١٩ مارس سنة ١٩١٤ نقل بنك تركيا الوطني بائعاز من الحكومة البريطانية ما له من مصالح في شركة البترول التركية إلى الشركة الإنجلزية الفارسية وما بثت شركة البترول التركية أن حصلت من الحكومة العثمانية على وعد كتبى بامتياز يشمل منطقى الموصل وبغداد .

بهذه الوسائل اقتسمت الدول الأوروبية الكبرى وشركات البترول مناطق المعدن ذى الأهمية داخل الدولة العثمانية .

ولكن الواقع أن الحكومة الإنجليزية هي التي أصبحت ذات النفوذ الأعلى ، والصلحة العالمية في هذا الميدان المليء بالاحتلالات البعيدة في المستقبل ، وضمنت بذلك موارد جديدة لم يجريتها إلى جانب ما سبق لها السيطرة عليه في الإمبراطورية الفارسية. ومنذ ذلك الوقت عظمت أهمية الشرق الأدنى بالنسبة إلى إنجلترا بسبب ماقضمه أرضه من البترول ، فضلاً عن أهميته العسكرية إذ يقع على أقرب الطرق إلى الهند وغيرها ، كما أنه مجال واسع لاستئثار رؤوس الأموال الإنجليزية في شتى النواحي . وقد تمكنت إنجلترا الفرصة بنشوب الحرب العالمية الأولى لكن تطرد منافستها القوية ألمانيا من الميدان ثم تبسط سلطانها الفعلى على ممتلكات الدولة العثمانية تحت ستار الانتداب أو المعاهدات الدائمة ولو بالاشراك مؤقتاً مع فرنسا إلى أن يحين موعد إبعادها عنه نهائياً.

الفصل الرابع

البترول في مصر

توافرت في خليج السويس ظروف جعلت في الإمكان الاحتفاظ بالبترول ، واكتشفت على شواطئ الآبار المنتجة . والمعتقد أن بترول المنطقة يرجع إلى رواسب عضوية من العصر الميوسیني ، وتحولت عند ما هبط الأخدود الأوسط . وترتبط على النقل الهائل للطبقات العليا أن دفع البترول الخام إلى الطبقات الأكثـر قدماً الموجودة على جوانب الأخدود حيث استقرت في «جيوب» أى مستودعات طبيعية.

وببدأ التنقيب عن الزيت في مصر عام ١٨٦٨ ، وكان مقصوراً في أول الأمر «على المساحات الچيولوجية والطوبغرافية على الشاطئ الغربي لخليج السويس والبحر الأحمر وفي شبه جزيرة سيناء ، حيث كانت دلائل وجود البترول ظاهرة على سطح الأرض . ثم تدرجت طرق البحث إلى استعمال أحدث الطرق الچيوفيزيكية وأدق الآلات الهندسية بواسطة بعثات مجهزة بكل الوسائل الفنية للتغلب على مصاعب البحث ، والسير والإقامة في الصحراء^(١) .

ونجحت الجهدـة المبذولة قبيل الحرب العالمية الأولى ، فاكتشف منبع چمـسة وأعقب ذلك كشف منبع الغردة وأخذ الإنتاج يتزايد باطراد على ما سـمـونـصـبعـ بعد منـذـ خـتـامـ الحـرـبـ العـالـمـيـ الأولىـ . وتقـعـ الغـرـدـةـ فيـ الصـحـراءـ الشـرـقـيـةـ عـلـىـ السـاحـلـ الغـرـبـيـ لـخـلـيـجـ السـوـيـسـ عـلـىـ بـعـدـ ٣٣٤ـ كـيـلوـ مـتـرـ جـنـوـبـيـ السـوـيـسـ ولاـ يـتـعـدـيـ الإـتـاجـ الـيـومـيـ لـهـذـاـ حـقـلـ ٢٠٠ـ مـتـرـ مـكـعـبـ منـ الـزـيـتـ الـخـامـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ ، وـبـلـغـ عـدـدـ الـآـبـارـ الـتـيـ حـضـرـتـ فـيـهـ ١٣٩ـ بـرـاحـتـ نـهاـيـةـ سـتـةـ ١٩٥١ـ ، وـهـنـاكـ أـمـلـ فـيـ كـشـفـ اـمـتدـادـ لـهـذـاـ حـقـلـ .

(١) تقرير لجنة الصناعات ص ٤٦٧ (أصدرته وزارة التجارة والصناعة المصرية عام ١٩٤٨)

وفي سنة ١٩٢١ أُكتشف حقل «أبو دربة» إلا أنه لم يكن ذات أهمية من الناحية التجارية إذا لم يزد إنتاجه عن ١٢٥٢ طناً سنة ١٩٢٧ ولم يكن قد تعدد من العمر ثمانى سنوات.

وخلال عام ١٩٣٧/١٩٣٨ حدث كشف هام للغاية، ذلك هو حقل رأس غارب الذي أمد البلاد بالزيت خلال الحرب العالمية الثانية والتي يعتبر من أغنى الحقول المصرية، وبلغ عدد الآبار التي حضرت ١٣٧ منها ١٣٣ بئراً مفتتجة، انتجت حتى اليوم ١٠٦ مليون من البراميل. وأخيراً حدث كشف حقل سدر وعسل ولبيان الأهمية النسبية للآبار نورد الجدول الآتي (بالأطنان المترية):

مکتبہ
۱۹۰۱

1901

١٩٦

١٧٦

الجامعة الـكـوي

۷۳۶۰۲۱۰۰۰۰

۲۰۸۷۸۷۰

۲۰۴۷۰۳۰۲

卷之三

- ۸۷ -

النرد وة

۱۰۴۳

۱۸۷۰

八三一四

三一〇〇·七三〇

وَفِيهَا يَقِنَّ يَبَانُ عَنْ إِتَاجِ الْآَبَارِ الْمَصْرِيَّةِ فِي عَامِ ١٩٥٢^(١) .

أَسْمَاءُ الْآَبَارِ

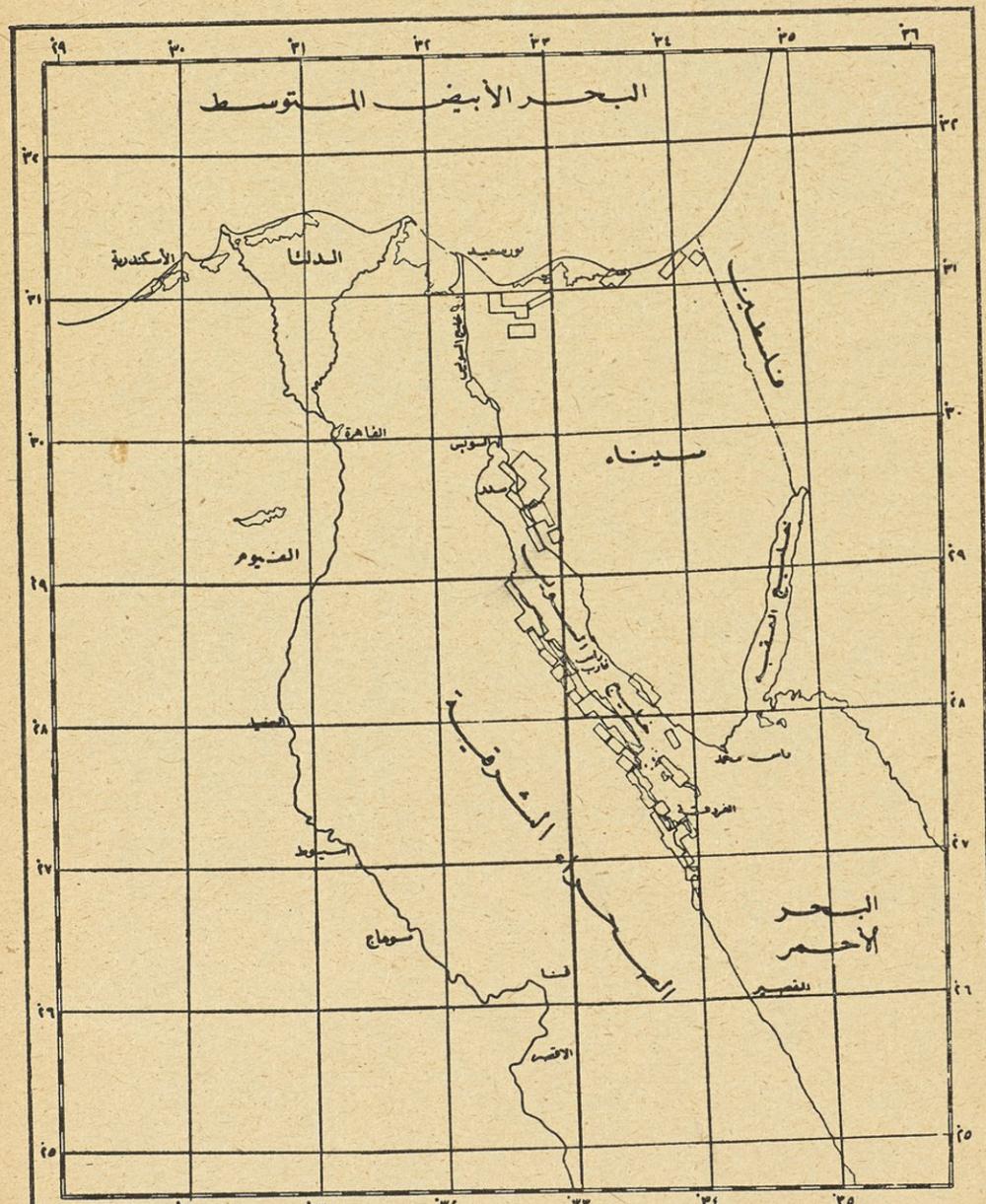
الشهر	الغردقة	رأس غارب	عسل	سدر
يُنَيَّار	٣٤٠٠	٩٨٥٠٠	٦٥٩٠٠	٤١٣٠٠
فِبرَاير	٣٠٠٠	٩١٥٠٠	٦٣٢٠٠	٣٥٤٠٠
مَارِس	٣٥٠٠	٩٩٠٠٠	٦٤٤٠٠	٣٧٢٠٠
إِبْرِيل	٣٤٠٠	٩٧١٠٠	٦٢٠٠٠	٣٠٣٠٠
مَايُو	٣٥٠٠	١٠٣٦٠٠	٦٨٣٠٠	٢٣٦٠٠
يُونِيَّة	٣٤٠٠	١٠٠٨٠٠	٦٦٣٠٠	٢٢٩٠٠
يُولِيَّة	٣٥٠٠	١٠٢٩٠٠	٦٥٠٠٠	٢٣٠٠٠
أُغْسِطَس	٣٢٠٠	١٠٤٢٠٠	٦٣١٠٠	٢٥٦٠٠
سَبْتَمْبَر	٣٠٠٠	٩٥٤٠٠	٦١١٠٠	٢٥٠٠٠
أُكتُوبَر	٣٣٠٠	١٠٤٦٠٠	٧٠٨٠٠	٢٦٥٠٠
نوْفِبِر	٣١٠٠	١٠٠٤٠٠	٧٢٢٠٠	٢٤٣٠٠
دِيْسِمْبَر	٣٦٠٠	١٠٢٠٠٠	٧٤٣٠٠	٢٥٧٠٠

ازدياد أهمية البترول بمصر :

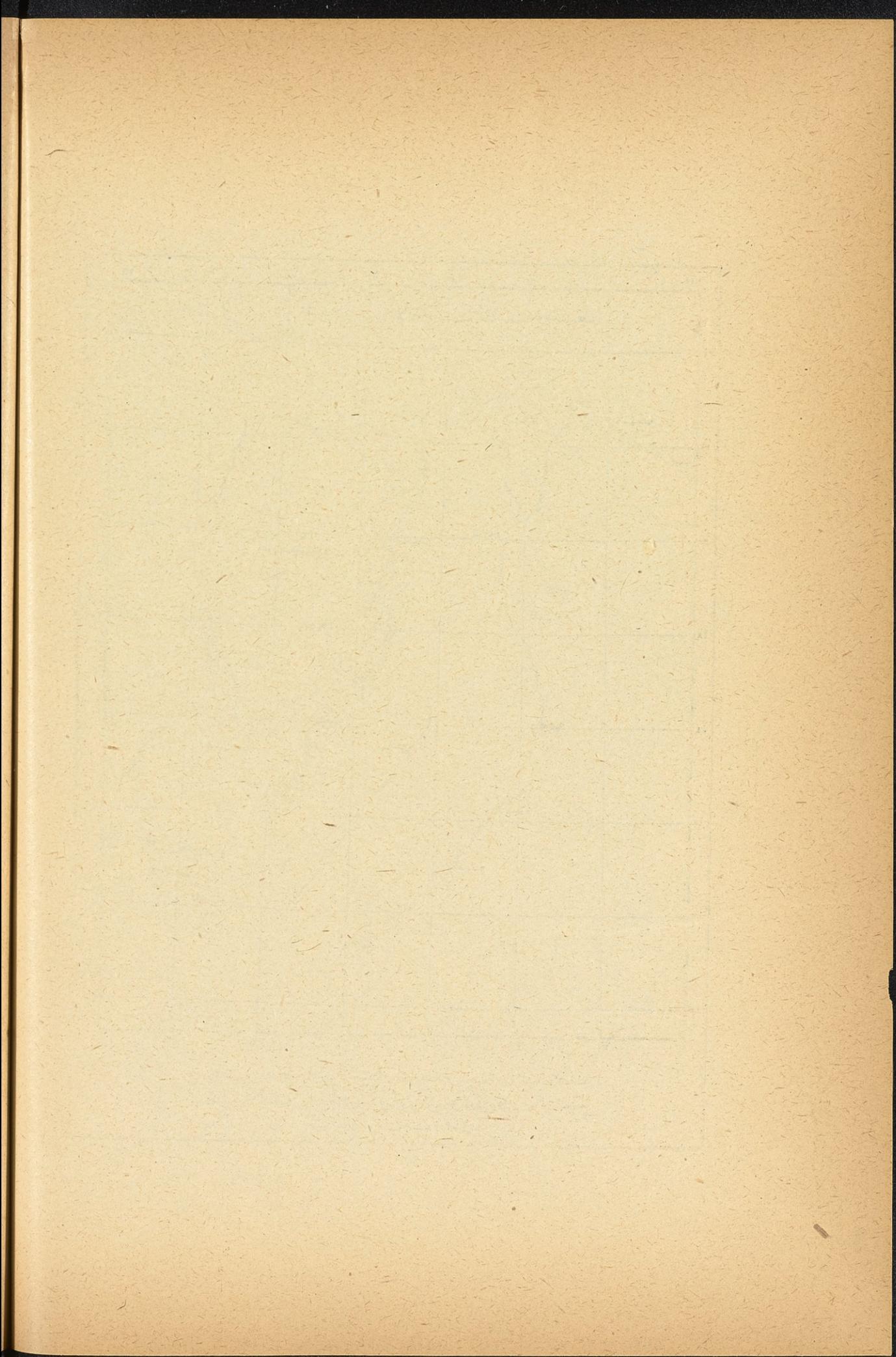
زاد استخدام البترول في مصر بصورة مطردة وواضحة خلال السنوات الأخيرة بحيث يمكن القول أن ٨٧٪ من القوة التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري مصدرها البترول في أشكاله المختلفة ، كما يبدو من البيانات التالية : (٢)

(١) حصلنا على هذه الأرقام من قسم الاحصاء يشركت شل في القاهرة ، فله منا جزيل الشكر ، ونخت أن نوجه النظر إلى هذه الحقيقة وهي أننا نورد الأرقام بحيث يكون كل من رقم الآحاد والمئات هو الصغر .

G.R Taitt ; The Economic Significance of Petroleum in Egypt (Cairo 1953) p.4 . (٢)



خربيطة بين مواقع مناطق الامتياز للبحث عن البترول التي تحت
الى شركة الابار الاجنبية المصرية وستكون فاكم حتى صدور قانون المناجم
فبراير من عام ١٩٥٣



المقدار التقريري للاستهلاك (بالأطنان) في سنوات			أنواع المشتقات
١٩٥٢	١٩٥١	١٩٤٩	
١٧٧٣٠٠	١٧٣٧٠٠	٣٨٠٠٠	زيت الوقود
٣٦٦٠٠	٣٨٧٠٠	٢٠٠٠٠	ديزل
٢٦٠٠٠	٢٦٤٠٠	١٠٠٠٠	بنزين
٦٥٩٠٠	٦٣٤٠٠	٢٥٠٠٠	كريوسين
٣٠٥٨٠٠	٣٠٢٢٠٠	٩٣٠٠٠	

والجدول التالي يوضح نسبة الاعتماد على كل من مشتقات البترول في التواحي المختلفة من الحياة العامة (%) : (١) :

النفاف المنزلية العامية	الأغراض المنزلية	النقل	الصناعة	الزراعة	أنواع المشتقات
—	١٢	٤١	٣٦	٣	زيت الوقود
—	٢٦	٦	٢٢	٣٣	زيت الديزل
—	—	١٠٠	—	—	بنزين
٦٨	—	—	٥	٢١	كريوسين
١٤	١٠	٣٣	٢٥	١٠	

عدم كفاية الإنتاج:

و والإنتاج المصري لا يكفي الاستهلاك المحلي ، ولهذا تهدى البلاد إلى استيراد المقادير الباقيه الازمة .

(١) المصدر الصابق من ٥

الإنتاج والاستهلاك

النوع	السنة	الإنتاج المحلي	الاستهلاك المحلي
(بالأطنـان المترية)			

الخام

١٢٥٧٣٦	١٩٣٨
١٣٤٩٤٧٣	١٩٤٠
٢٣٨٢٣٢٧	١٩٤٩
٢٣٥٨٤٠٣	١٩٥١

بترول

٨٥٠٠٠	٦٨٠٠٠	١٩٣٨
١٣٠٠٠	١٧٧٠٠٠	١٩٤٠
٢٢٧٧٣٨	٢١٩٥٦٩	١٩٤٩
٢٥٨٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	١٩٥١

كريوسين

٣١١٠٠٠	٧٠٠٠	١٩٣٨
٣٥٨٠٠٠	٦٧٠٠٠	١٩٤٠
٥٢٤٢٠٧	١١٨٩٨٨	١٩٤٩
٦٥٢٠٠٠	٢١٠٠٠	١٩٥١

سولار وديزل

٢٢٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٩٣٨
٣٠٤٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٤٠
٣٢١٧١٥	١١٠٩٠١	١٩٤٩
٤٠٣٠٠٠	١١٦٠٠٠	١٩٥١

مازوت

٤٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	١٩٣٨
١٠٨٦٠٠٠	٧٥١٠٠٠	١٩٤٠
١٥٣٤١٧٦	١٥١١٦٠٦	١٩٤٩
١٧٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٩٥١

القيمة السنوية للاستهلاك المحلي (١)

(بالجنيهات المصرية)

<u>١٩٥٢</u>	<u>١٩٥١</u>	
٧١٢٣٠٠	٧٥٠٠٠	زيت الوقود
٥٤٢٤٠٠	٥١٠٠٠	زيت дизيل
١١٢١٠٠٠	١٠٨٠٠٠	البنزين
١١٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠	الكيروسين
٣٥٢٧٧٠٠	٣٣٤٠٠٠	

قيمة المستورد (٢)

(بالجنيهات المصرية)

نسبة المستورد (٢)

(بالأطنان المترية)

<u>١٩٥٢</u>	<u>١٩٥١</u>	<u>١٩٥٢</u>	<u>١٩٥١</u>	
٦٦٠٠٠	١٣٠٠٠	٩٦٠٠	١٧٥٠٠	زيت الوقود
٣٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٧٠٠	٢٦٢٠٠	زيت дизيل
١٢٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٧٩٠٠	٧٢٠٠	البنزين
٦٩٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٦٧٠٠	٤١٠٠	الكيروسين
١٢١٥٠٠٠	١١٠٠٠	٨٩٩٠٠	٩١٩٠٠	

والواقع أن إنتاج البلاد من البترول لا يسد الآن سوى ٦٨ % من حاجياتها التي سترداد باطراد في السنوات القادمة نتيجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي . فلو أمكن التوسيع في الإنتاج ، عن طريق كشف حقول جديدة ، بحيث يكفي الطلب

الداخلي على الزيت بعشقاته لـ كان معنى هذا (على أساس الأسعار الحالية) أن توفر البلاد سنوياً ما يقرب من ١٥٥ مليون جنيه.

صناعة التكثيرير:

في مصر اليوم معملان للتـكثيرير أحدهما ملك لـ شركة آبار الزيوت وطاقته السنوية حوالي مليوني طن ، والآخر حكومي وكفایته ٣٣٠٠٠ طن في السنة . ولقد كررت البلاد في سنة ١٩٥٠ حوالي ٤٣٦٥٠٠٠ طن من الخام المصري منها ٢ مليون في معمل الشركة ، والباقي في معمل تـكثيرير البترول الأميركي . أما في سنة ١٩٥١ فقد كررت حوالي ٢١٣٧٠٠٠ طن منها ١٩٠٩٠٠٠ طن في معمل الشركة ، ٢٢٨٠٠٠ في المعمل الأميركي .

وتهدف الحكومة المصرية إلى توسيع طاقة معملها إلى ٣٠٠٠٠٠ طن سنوياً وسيتم ذلك في نهاية سنة ١٩٥٣ . فإذا ما تحقق هذا كله أمكن توفـية جميع حاجيات البلاد من المواد البترولية المكررة من إنتاج معامل التـكثيرير الحـلية . وما كانت إنتاجـة الحكومة هي حوالي ٣٠٠٠٠٠ طن الآن فإنـها نجحت في إبرام عـقد مع شـركة كالـتكـس على تـورـيد ما يـلزم مـعمل التـكـثـير الأـمـيرـي من الخام الأـجـنبـي في حدود مـقـادـير لاـتـزـيد على مـلـيـون طـنـ سنـوـيـاً بـسـعـرـ خـاصـ كانـ نـتـيـجـةـ مـبـاحـثـاتـ بـيـنـ الشـرـكـةـ وـالمـصلـحةـ مـنـذـ سـنةـ ١٩٤٦ .

وقد ذـكـرـ «ـ المـهـنـدـسـ مـحـمـودـ أـبـوـ زـيدـ»ـ مدـيرـ المـصـلـحةـ سـالـفـةـ اللـذـكـرـ فـيـ الـحـاضـرـةـ الـقـيـاـصـاـ(١)ـ أـنـ بـرـنـامـجـ الـحـكـوـمـةـ يـشـتمـلـ عـلـىـ إـنـشـاءـ :

١ — مـعـلـمـ تـكـثـيرـ بـالـقـاهـرـةـ ، وـهـيـ الـمـوـقـعـ الـاـقـتـصـادـيـ لـالتـوزـيعـ فـيـ جـمـيعـ بـلـادـ القـطـرـ .

٢ — مـعـلـمـ آـخـرـ فـيـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ .

(١) تفضل الدكتور محمود أبو زيد باعطائنا نسخة من تـلـكـ الـحـاضـرـةـ الـقـيـاـصـاـ الـقـيـاـصـاـ

ونعتقد أبه إذا ما أقيم الأخير فيمكن إمداده من الزيت الخام السعودى أو العراقى
من مصبات الأنابيب فى صيدا وبانياس .

والحقيقة أن سياسة مصر البترولية ينبغي أن تهدف ، إلى جانب أمور أخرى ،
إلى تعزير صناعة التكرير لما ينطوى عليه هذا الأمر من وفر فى النفقات وذلك
فى حالة استيراد الخام . ونقل هنا البيانات التالية التى أوردها الدكتور أبو زيد فى
الحاضر (اقرأ أشرنا إليها) ، وهو يتحدث عن حالة عملية التكرير فى سنة ١٩٥١ :
« بلغت الكيليات (اق) تم تكريرها من الخام العربى ٤٥٠٤ برميلاً أى ما
يعادل حوالى ٨١١٣ طن وتقدير قيمتها يبلغ ٦٤٥٦٩٣ جنيه مصرى بواقع ٦١١
ملينا للبرميل تسليم رأس تنوراً ومبلاع ٢٩١٥٣٧ جنهاً مصرى بواقع ٨٨٩
ملينا للبرميل تسليم معمل التكرير بالسويس . وفيما يلى بيان كيليات المنتجات المستخرجة
من تكرير هذا الخام وقيمتها بالتقريب على أسعار الجملة المستعملة فى حالة البيع
لشركات التوزيع :

وبذلك تكون القيمة الإجمالية لـ كل الممتلكات المستخرجة من الخام العربي لعام ١٩٥١ هي ٧٤٣٥٦٨ جنيه . وبما أن تكاليف تكرير البرميل الواحد من هذا الخام هي ٣٥ سنتاً للبرميل فتكون جملة تكاليف تكرير هذا الخام هي :

$$73930 \times 35 = 395030$$

فإذا أضيفت تكاليف التكرير السالفة المذكورة إلى قيمة الخام تسلیم معمل التكرير .

فتشكل جملة المبلغ والتكاليف هي : ٦١١٢٢١ جنيه مصرى

٪. الربح الناتج من العملية بعد استبعاد

أجرة التكرير هو : ١٣٢٢٤٨ جنيه مصرى

ومما تقدم يتضح أنه من الصالح شراء البترول الخام وتكريره في مصر ، وذلك في عدم كفاية الإنتاج المحلي . ونحن لا ريب نؤيد هذا الاتجاه ، وهذا هي الكثير من دول أوروبا قد عمدت إلى تنمية صناعة التكرير في بلادها في المدة الأخيرة ، ومن أمثلة ذلك فرنسا وإيطاليا .

تطور الإنتاج :

يرجع الكشف عن أول مورد بترولي له أهمية تجارية إلى سنة ١٩٠٨ حين أمكن العثور على المعدن بالقرب من رأس جمصة ، وبعد سنوات كان الاستبatement يجري يانتظام^(١) ، وهنا قامت الشركة صاحبة الامتياز بأبحاث أدت إلى الكشف عن البترول في منطقة الغردقة الواقعة في مدخل خليج السويس ، وحفرت الآبار الأولى سنة ١٩١٣ ، وبذلك قفز إنتاج البلاد من البترول من ٢٧٩٣ طناً ١٩١١ إلى ٩٩٦٨٠ طناً سنة ١٩١٤ ، وأخذ يزداد في السنوات التالية لانهاء الحرب العالمية الأولى ، إلا أنه ظل في المتوسط دون ٢٠٠٠ طن في السنة .

(١) نسب معين الإنتاج في هذا الحقل .

ولاحظ العبيو وچيون ما يتميز به سطح منطقة رأس غارب من ظاهرات ودلائل تبشر بالنجاح ، فبدىء بحفر بئرين دون الوصول إلى نتيجة لأنهما لم يخترقا الصخور (الميوسينية) بالرغم من أن إحداهما حفرت على عمق ٣٧٤٥ متراً . إلا أنه بفضل استخدام وسائل جديدة وفق القائمون بعملية التنقيب إلى كشف البترول في هذه المنطقة التي لم يبدأ إنتاجها إلا سنة ١٩٣٨ . وبهذا بدأت المرحلة الثانية في التاريخ البترولي في مصر ، وأخذ الإنتاج يقفز بسرعة حتى وصل إلى ١٣٢٦ طناً سنة ١٩٤٧ . ولقد كان لهذا الحقل أكبر الأثر في سد جانب طيب من مطالب البلاد خلال الحرب العالمية الثانية .

ويعتبر حقل رأس غارب من أعظم الحقول المصرية وأغناها وأوفرها إنتاجاً حتى اليوم ^(١) . وقد علق رئيس مجلس إدارة شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية على هذا الكشف بقوله في اجتماع الجمعية العمومية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤١ « و فيما يتعلق بالنتائج المالية عن السنة الحالية ، فإن الحسابات تدل على زيادة طيبة في أعمالنا ، نتيجة للإنتاج الذي حصلنا عليه من حقل رأس غارب . إن كشف هذا الحقل الذي لم يتم إلا بعد نفقات كبيرة قد نجمت منه زيادة طيبة في دخلنا وأرباحنا ... وقد استطعنا المحافظة على إنتاجنا منذ بداية السنة في مستوى يدعو إلى الرضا وفتحنا بعض آبار إضافية » .

غير أن أهم مراحل الكشف البترولي كان في شبه جزيرة سيناء . وقد تحدثنا عن إخفاق المحاولة التي جرت في حقل « أبو دربه » ؟ غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية قامت شركات آبار الزيت الإنجليزية المصرية ، ستاندارد أويل ، سوكوني فاكوم بعمليات واسعة للتنقيب عن البترول ، إلا أن الشركة الثانية أخفقت في جهودها ، كما عدلت الأخيرة عن مواصلة العمل في منطقة العريش .

وأخيراً وفقت الشركة الأولى إلى كشف هام في « رأس سدر » على بعد ٣٧٣ ميلاً إلى الجنوب من السويس ، حيث تم الكشف عن البترول على عمق ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ متر .

(١) من بين الآبار التي حفرت منذ سنة ١٩٣٦ وعددتها ١٤٣ بلغ عدد الآبار المنتجة ١٣٧ بئراً

قدم تحت سطح البحر . وفي عام ١٩٤٨ اكتشف حقل جديد في « عسل » على مسافة عشرة أميال من الحقل السابق ؟ وبلغ متوسط إنتاج الحقلين الآن ما يقرب من ٢٠٠٠ برميل في اليوم الواحد . وفي نفس السنة ، وفي منتصف الطريق بين رأس سدر وعسل ، أمكن كشف البترول في « رأس مطارمة » ؟ ونما لاحظ أن شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وسوكوني فا كوم قامتا سويا باستنباط البترول من حقول شبه سيناء .

والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج البترولي في القطر المصري (مقدراً بالأطنان المترية) (١) :

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
١٩٣٩	٦٦٦٤١٩	١٩٤٠	٩٢٨٩٥٧	١٩٤١	١٢٢٠٠٦٤
١٩٤٢	١١٨١٨١٠	١٩٤٣	١٢٨٤٩٦٦	١٩٤٤	١٣٥٢٩٤٣
١٩٤٥	١٣٥٠٤٦٨	١٩٤٦	١٢٧٨٦٥٣	١٩٤٧	١٣٢٦١٣٨
١٩٤٨	١٩٠٠٠٠	١٩٤٩	٢٢٩٢٣٢٧	١٩٥٠	٢٣٧٧٥٣٠
١٩٥١	٢٣٥٨٤٠٣	١٩٥٢	٢٢٥٧٣٦	١٩٥٣	٢٢٥٧٣٦
١٩٥٤	٢٢٥٣٤١	١٩٥٥	٢٢٥٣٤١	١٩٥٦	٢٢٥٣٤١
١٩٥٧	٢٢٥٣٤١	١٩٥٨	٢٢٥٣٤١	١٩٥٩	٢٢٥٣٤١
١٩٦٠	٢٢٥٣٤١	١٩٦١	٢٢٥٣٤١	١٩٦٢	٢٢٥٣٤١
١٩٦٣	٢٢٥٣٤١	١٩٦٤	٢٢٥٣٤١	١٩٦٥	٢٢٥٣٤١
١٩٦٧	٢٢٥٣٤١	١٩٦٨	٢٢٥٣٤١	١٩٦٩	٢٢٥٣٤١
١٩٧٠	٢٢٥٣٤١	١٩٧١	٢٢٥٣٤١	١٩٧٢	٢٢٥٣٤١
١٩٧٣	٢٢٥٣٤١	١٩٧٤	٢٢٥٣٤١	١٩٧٥	٢٢٥٣٤١
١٩٧٦	٢٢٥٣٤١	١٩٧٧	٢٢٥٣٤١	١٩٧٨	٢٢٥٣٤١
١٩٧٩	٢٢٥٣٤١	١٩٨٠	٢٢٥٣٤١	١٩٨١	٢٢٥٣٤١
١٩٨٢	٢٢٥٣٤١	١٩٨٣	٢٢٥٣٤١	١٩٨٤	٢٢٥٣٤١
١٩٨٥	٢٢٥٣٤١	١٩٨٦	٢٢٥٣٤١	١٩٨٧	٢٢٥٣٤١
١٩٨٨	٢٢٥٣٤١	١٩٨٩	٢٢٥٣٤١	١٩٩٠	٢٢٥٣٤١
١٩٩١	٢٢٥٣٤١	١٩٩٢	٢٢٥٣٤١	١٩٩٣	٢٢٥٣٤١
١٩٩٤	٢٢٥٣٤١	١٩٩٥	٢٢٥٣٤١	١٩٩٧	٢٢٥٣٤١
١٩٩٨	٢٢٥٣٤١	١٩٩٩	٢٢٥٣٤١	١٩١٠	٢٢٥٣٤١
١٩١١	٢٢٥٣٤١	١٩١٢	٢٢٥٣٤١	١٩١٣	٢٢٥٣٤١
١٩١٤	٢٢٥٣٤١	١٩١٥	٢٢٥٣٤١	١٩١٦	٢٢٥٣٤١
١٩١٧	٢٢٥٣٤١	١٩١٨	٢٢٥٣٤١	١٩١٩	٢٢٥٣٤١
١٩١٩	٢٢٥٣٤١	١٩٢٠	٢٢٥٣٤١	١٩٢١	٢٢٥٣٤١
١٩٢٢	٢٢٥٣٤١	١٩٢٣	٢٢٥٣٤١	١٩٢٤	٢٢٥٣٤١

(١) تقرير لجنة وزارة التجارة والصناعة (٤٧٢) (نهاية عام ١٩٤٥) و مجلة المهندسين في العدد الخامس مؤتمر البترول (العامي ١٩٤٧، ١٩٤٦) وتقرير شركة رويدل دتش شل (العامي ١٩٤٨، ١٩٤٩) والأهرام ١٩٥٢ كنوبير ١٩٥٢

الشركات العاملة في مصر

(ا) شركات الانتاج

١ - شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية :

قبل الحرب العالمية الأولى حصلت شركات ثلاثة^(١) على تصريح بالبحث عن البترول في منطقة جمسة ، ثم اندمجت هذه الشركات الثلاث في شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية . وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة ، صار للأخيرة بمقتضاه القيام بأبحاثها في مناطق أخرى ، وحددت إتاوة الحكومة بما مبلغه ٥٪ من الإنتاج ، كما صار لها ١٠٠.٠٠٠ سهم من الأسهم المرموز لها بحرف (ج) ، وفي سنة ١٩٣٧ تم اتفاق آخر يجيز للشركة حق الحصول على رخص لكشف البترول لا يتعدى مجموعها أربعين رخصة في مساحات لا تتجاوز الواحدة منها مائة من الكيلو مترات المربعة حسب اختيار الشركة على أن تحصل الحكومة لقاء ذلك على حصة قدرها ١٤٪ .

وفي مايو من عام ١٩٤٨ أُحيل إلى مجلس النواب المرسوم بشروع قانون يرخص للحكومة في التعاقد مع الشركة بشأن استغلال البترول الذي تم كشفه في منطقة سدر . وقد صدر المرسوم ونص في المادة الثانية منه على ألا تتجاوز مدة الاستغلال ٣٠ عاماً من تاريخ الالتزام تحدد لمدة ١٥ عاماً وذلك طبقاً لشروط التي تكون سارية بعفاض الأحكام العموم بها في شأن التجديد .

وتدفع الشركة إتاوة قدرها ١٥٪ من قيمة البترول المستخرج عيناً أو بقدأ ، كما يكون للحكومة الأولوية في شراء ٢٠٪ من الخام بالمنطقة أو مستخرجاته ،

على أن يكون نصفها بسعر المثل في السوق العالمية ، مخصوصا منه ١٠٪ والآخر بدون خصم .

ومن النصوص المأمة أنه لا يمكن تأويل أي نص في العقد بما يفيد عليك المستأجر لأى جزء من الأرض موضوع عقد الإيجار ، أو منحه آية حقوق أخرى عدما ورد بشأنه نص صريح ، كما أن ذلك لا يمنع الحكومة من التصرف في الأرض على الوجه الذي تراه :

ونص البند العاشر من العقد على أنه في حالات الطوارئ لأسباب قومية أو بسبب الحرب (وللحكومة وحدها حق تقرير قيام حالات الطوارئ) يكون للحكومة حق الاستيلاء على جميع البترول الناجب بقتضي العقد (ومشتقاته) ، كما يتبعين على المستأجر أن يبذل قصارى جهده في زيادة الإنتاج لسد مطالب الحكومة ، ويلتزم المستأجر بالتوسيع في الاستثمار إلى أقصى حد غير متاثر بصواحله الأخرى . فإذا ما رأت الحكومة تهاونا في تحديد هذا الشرط فلما الحق في إخطار المستأجر وتقرير ماترى اتخاذه من إجراءات لتحقيق القصد من النص . وكل نزاع أو خلاف قضائي بين الحكومة والمستأجر يكون من اختصاص المحكם المصرية طبقا للقوانين العمومية بها في المملكة المصرية .

ولقد أصبح المركز الرئيسي للشركة الآن في القاهرة وكان الفرض من القرار الذي اتخذته في هذا الشأن تلاقي خصوصيتها للضرائب الأجنبية . وتملك بعض شركات البترول البريطانية والمولندية الجانب الأكبر من رأس مال هذه الشركة ؛ أما الأفراد (ويقيم عدد منهم في مصر) وممثهم الحكومة المصرية في حوزتهم حوالي ٢٨٪ من الأسهم . وليبيان الأهمية النسبية للشركة نذكر أنها تنتج من حقولها حوالي ٤٤٪ من الاستهلاك المحلي .

وزي من الضروري أن نورد طائفة من البيانات التي توضح تطورات رأس مال شركة آبار الزيوت الانجليزية فهي قد بدأت عملها برأس مال قدره ٣٠٠٧٠ جنيه

أنجليزي مثلاً في أسهم عادية قيمة كل منها جنيه أنجليزي واحد ، ثم أخذ يتزايد باطراد كما يتضح من البيان التالي :

<u>المجموع</u>	<u>القيمة المدفوعة</u>		<u>السنوات</u>
	<u>أسهم ممتازة</u>	<u>أسهم عادية</u>	
٣٠٠٠٧	—	٣٠٠٠٧	١٩١١
١٠٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠٠	١٩١٢
١٥٦٢٥٠	١٥٦٢٥٠	١٠٠٠٠٠٠	١٩١٣
١٢٨٧٥٠٠	١٨٧٥٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٩١٤
١٣٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٩١٥
١٨٠٨٠٠٠	—	١٨٠٨٠٠٠	١٩٤٢-١٩٢٠

ويتكون رأس المال من الآتي :

(أ) ١٧٠٨٠٠٠ سهم عادي حرف «ب» (منها ٣٠٦٧٨٠ لحامله ، ١٤٠١٢٠ أسهم إسمية) ، وقيمة السهم الواحد جنيه أنجليزي مدفوع بالكامل .

(ب) ١٠٠٠٠ سهم عادي أي حرف «ج» (نصيب الحكومة المصرية) ، وقيمة كل منها جنيه أنجليزي ، مدفوع بالكامل .

ويتم توزيع الأرباح الصافية السنوية وفقاً للنظام الآتي :

- (أ) ٧٨٥٠٠ جنيه لحامل أسهم حرف «ب» .
- (ب) ٥٠٠ جنيه على حملة الأسهم «ج» .
- (ج) يوزعباقي بنسبة ٩٠٪ حملة الأسهم حرف «ب» ، ١٠٪ للأسهم حرف «ج» .

۲ - شرکت سوکونی فاکوم:

وتشترك مع الشركة السابقة في الآبار الجديدة فقط، كما أنها تقوم بتكرير الخام الذي تحصل عليه في العمل التابع لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية.

٣ - شرکه استاندارد الٰ صٰبکه:

أخذت عدة رخص في شبه جزيرة سيناء ووُجِدَتْ في إحداها بترولا بمنطقة
وادي فيران ، ثم السُّجِّبتْ عام ١٩٥٠ من أعمال التفقيب والاسْتغلال
في مصر .

٤ - شركة حنوب المتوسط الصربيّة : South Mediterranean

حصلت على رخص بالبحث في منطقة الخطاطبة، ولكنها لم توفق في أحاجتها فانسحبت بعد أن أتفقـت في هذا السبيل نحو نصف مليون جنيه.

٥ - الشركة العمومية للبترول الفرنسي :

وهي شركة مساهمة فرنسية مقرها باريس ، وقد حصلت على أول امتياز في ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم نالت الامتياز الثاني في يوليه سنة ١٩٥٠ بعد أن كانت جميع المشروعات بقانون قد ألغيت في بداية السنة الأخيرة ، ومن بينها امتياز هذه الشركة . وترتبط على الإمتياز الجديد أن استعدت الشركة للعمل وبدأت تزاول نشاطها بمقتضى رخص البحث المنوحة لها وعدها ٥٢ رخصة موزعة في مناطق رأس محمد والعريش وشمال الإسماعيلية ولكنها لم تجد شيئاً للآن .

٦ - الشركة الأهلية المصرية للتمويل (مصرية) :

وأخذت رخصاً في منطقة شبه جزيرة سيناء ولم تبدأ في العمل بعد.

٦ — الجمعية التعاونية للبترول (مصرية)^(١) :

طلبت المناطق السبع عشرة الأخيرة التي كانت ممنوعة لشركة ستاندارد والتي وجد البترول في إحدى مناطقها وهي وادى فيران . وقد حصلت الجمعية على ١٦ رخصة من هذا العدد وسعت من أجل الحصول على الأخيرة وهي المنطقة التي عثر فيها على البترول .

وتأسست هذه الجمعية في ١٨ مارس سنة ١٩٣٤ برأس مال صغير قدره ٩٣٢ جنيهاً موزعة على ٢٣٣ سهماً ، قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات . وبدأت في إنشاء مستودعاتها العمومية بالماكس (من ضواحي الإسكندرية) في أوائل مايو سنة ١٩٣٥ ولما كان يعوزها المال اقترضت ٨٠٠٠ جنيه من بنك التسليف الزراعي ، واستطاعت بناء مستودعاتها في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ .

وفي ١٩ أبريل سنة ١٩٣٦ تعاقدت الجمعية مع شركة البراهوفا الرومانية على أن تورد لها المواد البترولية من غاز أبيض وبنزين وغاز أسود ، وكان التعاقد لمدة ثلاث سنوات قابلة التجديد وتبدأ من أول مايو سنة ١٩٣٦ . وتملك الجمعية الآن ٣١ مستودعاً ، ٢٨ محطة بنزين ، ٢٨ طلبة لتوزيع البنزين في الأقاليم .

وبلغ رأس مال الجمعية حوالي ربع مليون جنيه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو غير محدود . أما الاحتياطي الظاهر فيعادل رأس المال تقريباً .

وتنطوى سياسة الجمعية اليتالية على الأغراض الآتية :

١ — مساعدة الحكومة في تصريف إنتاج معمل التكرير الأميركي بالسويس .

٢ — إرسال بعوث للخارج وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتوافر

(١) نفضل حضرة محمد محمود فهمي مدير عام الجمعية علينا بهذه البيانات فله منها جزيل الشكر .

العدد السكافي من الإخصائين في هندسة البترول وإدارة المستودعات والزيوت المعدنية .

٣ — الاشتراك في المؤسسات التعاونية الدولية مثل الجمعية التعاونية الدولية للبترول ومركزها نيويورك ، والاتحاد التعاوني الدولي بلندن .

٤ — اقتطاع جزء من الأرباح السنوية لتكوين مال خاص من أجل القيام بعمليات البحث .

(ب) شركات التوزيع

١ — شركة شل تأخذ إنتاج شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية من معمل السويس كما تستورد من الخارج ولها نحو ٤٣٪ حصة في التوزيع تقريباً عدا المازوت فانها توزع أغلبه أى ٩٠٪ منه .

٢ — شركة فاكوم (أمريكية) تأخذ حصة من الانجلو اچيسيان اويلفيليذر من معمل السويس كما تقدم كما تستورد من الخارج فقط ولها كلها نحو ٢٠٪ حصة في التوزيع تقريباً .

٣ — شركة كالتكس (أمريكية) ومعها شركة الغاز المصرية (مصرية) والشركة الأهلية (مصرية) وتستورد من الخارج فقط ولها كلها نحو ١٨٪ حصة في التوزيع تقريباً .

٤ — شركة أسو (استاندارد الأمريكية) ومعها مانتشروف (أمريكية الآن) وتستورد من الخارج ولها كلها نحو ١٢٪ حصة في التوزيع تقريباً

٥ — الجمعية التعاونية للبترول (مصرية) تأخذ الفائض من إنتاج العمل الأميركي وتشتري من شل في حدود حصة تقدر بنحو ٥٪ في التوزيع تقريباً

٦ — الشركة المستقلة المصرية للبترول (مصرية) وتشتري من مثل في حدود حصة تقدر بنحو ٢٪ في التوزيع تقريرًا .

الحياة الاجتماعية في مناطق البترول

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون أن نشير في إيجاز إلى طابع الحياة الاجتماعية في مناطق انتاج البترول بعصر ، وستقتصر الحديث على منطقة رأس غارب على سبيل المثال ، كما أنه أتيحت لنا فرصة زيارتها ومشاهدة معالم الحياة فيها ، فضلاً عن كونها أوفر البلاد إنتاجاً للبترول الخام .

وبلغ عدد السكان حوالي خمسة آلاف من الموظفين والعمال وذويهم ، إلى جانب موظفي الحكومة والتجار وأسراتهم ، ويتوزع إلى المنطقة بماء العذب من السويس في بوآخر خاصة . ومرتبات الموظفين وأجور العمال مرتفعة كما يتضح من البيان التالي عن الأجر في الشهر :-

متزوج ولد ثلاثة أولاد فأكثر	متزوج ولد وله أولاد فأكثر	أعزب أو متزوج أو ولدان	بدون أولاد
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
٢١ ٠٠٠	١٨ ٥٠٠	١٧ ٥٠٠	عامل غير فني
٢٢ ٠٠٠	١٩ ٥٠٠	١٨ ٣٥٠	عامل نصف فني
٤٢ ٧٥٠	٣٩ ٩٠٠	٣٨ ٨٠٠	عامل فني

غير أن من الظواهر المعاكسة أن هذا الارتفاع في الدخل صحبه ارتفاع درجة الإخصاب الطبيعي في صفوف العمال لأكثر من سبب ، وهي المشكلة التي مازالت تعانيناها مصر ، مما يجعل عدد سكانها يتزايدون بكثرة وبسرعة كبيرة .

وأقامت الشركة بيوتاً لسكنى الموظفين والعمال (١) وكلها مزودة بتيار الكهربائي كما أن منازل الموظفين (من مصريين وغيرهم) مجهزة بالكثير من قطع الأناث والثلاجات الكهربائية ووسائل التدفئة الصناعية وأدوات الطهي بالقوة الآلية .

(١) يبلغ عدد مساكن العمال ٧٨٣ .

وهناك ناديان أحدهما للموظفين والآخر للعمال وبكل منهما مكتبة وملاعب وحمام سباحة . وأقيم مطعم مزود بآلات حديثة ويقدم للعمال المشتركين فيه (ويمثلون ٩٠٪ من مجموع العمال) وجبة غذاء بمن قدره خمسة عشر ملیما . ومن أهم النشاطات الاجتماعية المستشفى الذي يشرف عليه ثلاثة أطباء وأربع حكيمات ، والعلاج والدواء للعمال وأسرائهم وغيرهم من أهل المنطقة بدون مقابل (١) . وما يلفت النظر انعدام الأمراض الطفيلية المعروفة في الريف المصري . وكذلك تكونت جمعية تعاونية اشتراك في تأسيسها معظم العمال .

وفي منطقة كفرنحة تبدو مشكلة أوقات الفراغ وضرورة شغلها بصورة انتاجية ، وقد أمكن التغلب على ذلك بإنشاء مراكز خاصة لتدريب العمال وأسرائهم على حرف تدر عليهم دخلا وهي صناعتا الجلوود والسبجاد . وافتتحت الشركة بالتعاون مع وزارة المعارف فصولاً لـ كلية الأمية بين العمال وغيرهم وذلك منذ عام ١٩٤٧ بحيث هبط عدد الأميين إلى ٤٢ عاملًا في نهاية سنة ١٩٥٢ ، وكذلك أنشأت الشركة المباني الالزامية لمدارس التعليم الإبتدائي والثانوي حتى السنة الثالثة الثانوية . وتقوم وزارة المعارف بادارتها وتوفير المدرسين والآثاث ؛ وهناك منح سنوية للتلاميذ الأربع الأوائل من أبناء العمال ومن يرغبون في استكمال دراستهم الثانوية في جهات أخرى .

ولما كانت صناعة البترول (وإن كان الأمر ينطبق على الصناعات الأخرى) في حاجة مستمرة إلى العمل الفني أو الحادق ، افتتح في السويس قسم للتدريب المهني حيث يتحقق به أبناء العمال ، ومدة الدراسة فيه خمس سنوات .

ولكن منطقة رأس غارب ، كغيرها من مناطق إنتاج البترول بالشرق الأوسط لها مشكلتها الكبرى الناشئة من هذه الزيادة السريعة المطردة في صفوف العمال عن طريق التكاثر الطبيعي ، مما يجعل الأيدي العاملة الجديدة تزيد عن حاجة العمل من جهة ، و يؤدي إلى ازدحام المساكن من جهة أخرى ، كما أنه تنشأ مشكلة أخرى بسبب عدم توافر مساكن لأولئك الذين يتزوجون حديثا . غير أن هذه المشكلات ليست مقصورة على هذه الجهات ، ولكنها تتصل بالحياة الاجتماعية لا في مصر وحدها فحسب ، بل وفي الشرق الأوسط بوجه عام .

(١) به ٢٤ سريراً للعمال ، ١٠ لأسرائهم . وغرفة عمليات ، وعيادة خارجية وقسم للأشعة وأخر للولادة وصيدلية .

الخلاف بين شركات الترول والحكومة المصرية

قانون الشركة المساهمة :

في ٢٠ يوليه من عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وذلك لسد نقص في التشريع المصري ، ومواجهة إمكانيات النمو الاقتصادي ، ورعاية مصلحة رأس المال الوطنى الآخذ في الازدياد والنموا ، دون إغلاق الباب في وجه رؤوس الأموال الأجنبية ، وتمشياً مع هذه الأهداف تضمن القانون الأحكام التالية :

(مادة ٤) يجب أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة من المصريين ، وإلا بطلت جميع قراراته ، فضلاً عن جواز الحكم على الشركة بغرامة لا تزيد على ألف جنيه . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يتتجاوز عن هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التي يكون نشاطها موجهاً بصفة خاصة إلى الاشتغال المالي في مؤسسات أغلبها في الخارج ^(١) .

(مادة ٥) يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة .

كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة .

(١) جاء في تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أن من مصلحة الشركات المساهمة أن يكون بين أعضاء مجالس ادارتها مصريون يعرفون حاجات البلاد ومتطلبات العمل فيها ، هذا إلى أن البلاد الأخرى قد أخذت بذلك .

(مادة ٦) بحسب تخصيص ٥١٪ على الأقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال . ولا يدخل في حساب هذه النسبة الأسهم التي تكتتب بها الأشخاص المعنوية ... ولا تسري على الشركات التي تأسست قبل صدور هذا القانون إلى أن تنتهي مدةها على أن تراعى في حالة تجديدها

قانون المناheim والماهير :

أشعرنا إلى ماورد من أحكام جديدة في القانون الخاص باستغلال الآبار الجديدة والمنوح لشركة أويل فيلدرز ، وفي عام ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣٦ بشأن وضع القواعد والأحكام المتعلقة باستغلال المناجم والماهير^(١) ، وفيما يلي أهم الأحكام .

(مادة ٤) يحظر البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة أم في أملاك الأفراد أم في المياه الإقليمية إلا بتخريص خاص . ويعطى التخريص يقاونون وإلى زمن محدود .

(مادة ٥ فقرة ج و د) أما إذا ثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، وجب الإعلان عن منطقة الاستغلال في الجريدة الرسمية وطرحها في مزايدة عامة ، ويعطى التخريص باستغلالها بقانون وإلى زمن محدود .

(مادة ١٠) لا يبرم عقد الاستغلال مالم يثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، ولا تزيد مدة العقد على ثلاثين عاماً قابلة للتتجديد مرة واحدة لا تزيد على ١٥ عاماً .

(مادة ١٥) للحكومة حق شراء ما لا يزيد على ٢٠٪ من خام البرول الناتج من المنطقة المرخص باستغلالها أو منتجاتها المكررة بسعر يقل بعدهار ١٠٪ عن سعر المثل في سوق عالمية معترف بها .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٣ بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٨ .

(مادة ١٦) للحكومة في حالات الطوارئ الناشئة عن قيام أو توقع قيام الحرب أو الناشئة عن أسباب داخلية ، الاستيلاء على بعض أو كل ممتلكات المنجم الخام أو المكررة ومطالبة صاحبه بزيادة الاتساع إلى أقصى حد مستطاع ، والاستيلاء على المنجم عند الاقتضاء .

والحكومة كل ذلك في غير حالات الطوارئ المشار إليها إذا أوقف صاحب المنجم العمل ، أو حد من إنتاجه ، وترتب على ذلك عجز في تموين البلاد ، أو كان يقصد التحكم في الأسواق .

أسباب المخزف :

وقد أثار القانون اعتراضاً من جانب الشركات العاملة في الصناعة البترولية . ففيها يختص بقانون الشركات المساعدة انصب الاعتراض على نص المادة السادسة إذ اعتبرت عائقاً في سبيل اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية نحو عمليات استئناف البترول التي تتطلب نفقات ضخمة وتنطوي على مخاطرة ، وقيل في هذا الصدد أن رؤوس الأموال الوطنية ليست بالقدر الكافي لأداء هذا العمل ، فضلاً عن أنها تتأثر بمخاطر على هذا النحو .

أما قانون المناجم والمحاجر فقد اشتمل على أحكام كانت موضع النقد من جانب الشركات ، ومن ذلك :

أولاً : رأت الشركات أن يجعل مدة الاستغلال ثلاثين عاماً (وإن جاز تجديدها مرة واحدة لمدة لا تزيد على ١٥) غير كافية ، وقد تنتهي سنوات عدة قبل أن تتمكن الشركة من استغلال البترول بطريقة تجارية .

ثانياً : واعتبرت الشركات أيضاً على نص المادتين ٤ ، ٥ من القانون ، فال الأولى جعلت الترخيص بالبحث بقانون ، فإذا ما ثبت وجود المعدن نصت المادة الأخرى على وجوب الإعلان عن منطقة الاستغلال وطرحها في زيادة عامة . ووجهة نظر الشركات أنها قد تتحمل نفقات وجهوداً في التنقيب فإذا ما وقفت إلى كشف الزيت فربما يصبح الاستغلال من نصيب طرف آخر ما دام الأمر في نطاق المزايدة العامة . وردت الدوائر الرسمية على ذلك بقولها إن المشروع قد استدرك الأمر فقال في الفقرة الأخيرة

من المادة الخامسة إن المزايدة العامة تتعين ، فبما إذا آلت حكم الاستغلال لصاحب رخصة البحث بماله من حق الأولوية في ذلك بحكم القانون . ثالثاً : ومن مصادر الشكوى أيضاً النص القائل بأن التصریح باستغلال الكشف لا يجوز منحه إلا للشركة المصرية كماعر لها قانون الشركات ؛ وهذا الأمر عطل أو قف عمليات التنقيب لمدة طويلة .

ومن عوامل الخلاف أيضاً بين الطرفين ما أقدمت عليه الحكومة الحالية من الغاء اتفاق الأسعار الذي سبق للشركات أن عقدته عام ١٩٥١ مع الحكومة الوفدية . والسبب في نقض الاتفاق أن مجلس الدولة أفتى بأنه ينطوي على تعديل للاتفاق الأصلي المعقود سنة ١٩١٣ والذي لا يمكن أن يتم بمقتضى قرار من مجلس الوزراء ، ونزلت حكومة الفواد محمد نجيب على حكم هذا الرأي من جانب مجلس الدولة . وكانت شركة الآبار وسوكوني فاكوم قد تقدمتا بطلب ٦١ رخصة بحث واعتبرتا أن لها الأولوية ، بناءً مجلس الدولة وقرراً أن الشركاتتين ليس لهما هذا الحق . وأخيراً هناك مشكلة الخلاف على الأسعار .

نحو تسوية الخلاف :

لم يكدر ينقضي أسباب قلائل على الانقلاب الذي وقع في البلاد في يونيو سنة ١٩٥٢ حتى بادرت حكومة على ماهر إلى تعديل المادة (٦) من قانون الشركات بحيث يحوز لأصحاب الأموال الأجنبية امتلاك ٥١٪ من رأس مال الشركة المساهمة كما يستطيعون الكتاب بالنسبة الباقية ، وهي ٤٩٪ . إذا لم يغطيها أصحاب رؤوس الأموال الوطنيون خلال مدة معينة . غير أن التعديل يشتمل على نص يجيز تغيير تلك النسب في حالة الصناعات ذات الصفة القومية الخاصة أو الجوهرية مثل الملاحة والأسلحة والمنافع العامة ... الخ .

وكذلك ألغى قانون الناجم لسنة ١٩٤٨ وصدر آخر في فبراير ١٩٥٣ فأزال الكثير من مصادر الشكوى وبذلك حل مشكلة ثانية ظلت قائمة منذ سنوات . أما المشاكل الباقية فهي تتحضر في موضوع الرخص التي كانت الشركاتتان قد قدمتا الطلبات بشأنها وأفتى مجلس الدولة بعدم قيامها ، كما لا يزال الخلاف مستمراً حول موضوع الأسعار . إلا أنه من المتوقع أن يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق في هذا الشأن

الامميات البترولية :

حقيقة تدل الأرقام التي نشرتها هيئة الأمم عام ١٩٤٩ على صحة الاحتياطي الثابت من البترول في مصر . إلا أن هناك أموراً ينبغي أن تكون موضع التفكير ومنها :

أولاً : أن أعمال التنقيب في حقل رأس غارب ومنطقة سيناء لم تستنفد بعد .
ثانياً : احتلال وجود البترول على مقربة من السواحل المجاورة لمناطق الحقول البترولية ، أي تحت سطح البحر .

ثالثاً : لقد عملت بحاث في منطقة الصحراء الغربية ولكنها توقفت دون الوصول إلى نتيجة . ولالمعروف أنه أمكن الكشف عن وجود البترول في تونس ومن هنا يرى الكثيرون عدم استبعاد الصحراء الغربية في مصر من الأقاليم التي يحتمل وجود هذا المعدن فيها ، وهذا يتطلب القيام ببحاث على نطاق واسع .

ولقد ألقى الدكتور رشدي سعيد عاضرة في كلية العلوم بجامعة فؤاد (١٩٥٣/٣١١) قال فيها إنه بالرغم من أن الاحتياطي الثابت يبلغ ٧٥ مليون برميل إلا إن الدراسات التي قام بها يجعله يعتقد أن الاحتياطي المحمول يبلغ ٦٠٠ مليون برميل ، أما عن الصحراء الغربية فالاحتلال خاص بوجود مقدرات متوسطة .

ضرورة تنمية الصناعات البترولية

ان الإجماع منعقد على ضرورة تنمية الصناعة البترولية بمختلف تواجدها في مصر لأسباب اقتصادية متنوعة سنشير إليها ، فضلاً عن الاعتبارات الاستراتيجية ولها أهميتها الكبرى .

ازدياد الاستهلاك

وهذا أمر ينبغي أن يكون موضع الاهتمام إذا ذكرنا كيف ارتفع الاستهلاك من ٩٣٠٠٠ طن سنة ١٩٤١ إلى ٢٠٦٨٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ .

البترول وارقتصاد القومي

ومن الجدول الذى أوردناه (ص ٨٩) يتضح لنا عظم تقدم الاعتماد على مختلف مشتقات البترول مما يقتضى العمل على توفير المقادير الكافية ، وهذه الظاهرة سترداد بروزاً وأهمية كلما سارت البلاد قدماً في طريق التقدم الصناعي والتطور الآلى :

النهاية الطالية:

وهذه ذات شطرين أولهما المال الذى تحصل عليه الخزانة والذى يستفيد منه المصريون العاملون في الصناعة ، وثانيهما الوفر الذى يمكن أن تتحققه البلاد بصدق العملات الأجنبية كلما تقدمت عمليات الاستنباط والتكرير .

والأرقام التالية توضح ما تحصل عليه الخزانة (وهي تقديرات خاصة بعام ١٩٥٢) :

المصدر	القيمة بالجنيهات المصرية
الإتاوة	١٥٠٠٠٠٠
الرسوم الجمركية عن المباه المستوردة	١٥٠٠٠٠
ضريرية الدخل	٤٥٠٠٠٠
رسوم منوعة	١٥٠٠٠٠
الجملة	٢٢٥٠٠٠٠

وتنذكر شركات البترول الكبرى العاملة مصر أنها تستخدم من الموظفين والعمال ٥١٥٠ سنويًا مرتباً لهم وأجورهم السنوية ٣٠٠٠٠٠ جنية . أما الوفر في العملات الأجنبية فإننا نستطيع أن نقدرها براجحة الأرقام التالية عن قيمة ما تستهلكه البلاد سنويًا من مشتقات البترول وقيمة تلك المقادير التي تستوردها إلى جانب الإنتاج المحلي (١) .

القيمة السنوية (بالجنيهات المصرية)

١٩٥٢	١٩٥١	
٧٢١٢٣٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	زيت الوقود
٥٤٤٢٤٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠	وقود الديزل
١١٦٢١٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠٠	بنزين
١١٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	كريوسين
٣٥٢٨٧٠٠٠	٣٣٤٠٠٠٠	

(١) نعيد هنا نشر الجداول التي سبق ايرادها في صحفة ٩١

قيمة الواردات (بالجنيهات المصرية)	نسبة الواردات (بالأطنان المترية)	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	
٦٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٩٦٠٠	١٧٥٠٠	زيت الوقود		
٣٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٧٠٠	٢٦٢٠٠	وقود الديزل		
١٢٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٧٩٠٠	٧٢٠٠	بنزين		
٦٩٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٦٧٠٠	٤١٠٠٠	كيروسين		
١٢١٥٠٠٠	١١٠٠٠٠	٨٩٩٠٠	٩١٩٠٠			

وسائل تربية الصناعة :

والوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها لتنمية الصناعة البترولية على ضوء الاعتبارات التي أسلفنا الاشارة إليها تتحصر فيما يلى :

(١) زيادة الإنتاج :

العمل المتواصل في التحقيق عن البترول في المناطق التي يحتمل توافرها فيها مثل رأس غارب وسيناه وتحت سطح البحر عند الشواطئ المجاورة وفي الصحراء الغربية ولو أمكن للبلاد أن تنتج حاجتها السنوية والتي ستزداد باطراد في المستقبل لكان معنى ذلك دعم التقدم الاقتصادي من جهة ، وتوفير ثمن ما نشتريه من الخارج من جهة أخرى . ومن المنتظر إذا ما بدأ استغلال وادي فيران ورأس مطارمة قريباً (ونكتب هذا في أوائل مارس ١٩٥٣) أن يزداد الإنتاج المحلي ينجو نصف مليون طن سنوياً . ومن الممكن بالكشف عن موارد جديدة في مناطق الرخص التي كانت قد طلبتها الشركات ، وكذلك في الصحراء الغربية .

(٢) توسيع نطاق التكرير :

وذلك بتنفيذ المشروعات الخاصة بـ معمل الحكومة في السويس حتى يصل إلى أقصى الطاقة المقدرة له وهي ٣٠٠٠٠ طن في السنة ، مما أشرنا إليه في موضع سابق . وكذلك يجب في السنوات الخمس القادمة إنشاء معمل تكرير بالقاهرة كفاءة مليون طن في السنة ..

(٣) النقل والتخزين:

ومن المشكلات التي تواجه البلاد عدم توافر الوسائل السريعة والرخيصة نسبياً لنقل البترول ، إذ مازال الأمر مقصوراً على الصلباريح والسلك الحديدية والصنايل . وأكثر من هذا فالبلاد تفتقر إلى المستودعات الكبيرة في القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن في داخلية البلاد ، حتى يتسع تخزين مقدار كبيرة وهو أمر تزداد أهميته خلال أيام الحرب بصفة خاصة وحالات الطوارئ .

ولقد اشتلت الحكومة المصرية من الجيش البريطاني خط أنابيب من السويس إلى القاهرة وينقل يومياً (١٢٠٠ طن) من البنزين أو الكيروسين ، إلا أن طاقته محدودة وحالته ليست بالجيدة التي ينبغي أن يكون عليها . ويرى المعنيون بهذه الأمور أنه يجب إنشاء خطوط الأنابيب الآتية (١) :

١ — خط من السويس إلى القاهرة لا يقل قطره عن ١٢ بوصة لنقل المازوت ، ويتكلف هذا المشروع نحو مليونين ونصف مليون جنيه .

٢ — خط آخر من السويس إلى القاهرة قطر ٨ بوصات لنقل الزيوت الخفيفة وتكليفه حوالي ١٥ مليون جنيه .

٣ — خط أنابيب بين القاهرة والإسكندرية ، وستبدو أهمية هذا إذا ما نفذ مشروع إنشاء معمل التكرير بمدينة الإسكندرية .

ولا بد كذلك من إنشاء عدد كبير من مستودعات التخزين لسهولة التوزيع على مختلف مناطق القطر ، فضلاً عن أن هذا يدعو إلى الأمان والاطمئنان وهذا المشروع يتكلف حوالي مليون جنيه ويمكن تنفيذه في مدى خمس سنوات بمعدل ٢٠٠٠٠ جنية في السنة .

(١) أوصت لجنتا التعدين والبترول والتوسع الصناعي في المجلس الدائم لتنمية الاتصالات التوسيع بضرورة مد الخطين (١) ، (٢) .

ملحق رقم (٤)

محاولة قديمة للحكومة المصرية :

عنيدت الحكومة المصرية بالمشروع الأمريكي الخاص بعد أنابيب من المملكة العربية السعودية حيث تملك الشركات الأمريكية امتياز استخراج البترول ، إلى ساحل البحر المتوسط لتيسير نقله (وهو الذي يعرف الآن باسم خط أنابيب التابلان) . وقد بحثت وزارة التجارة والصناعة المصرية الأمس من مختلف الوجوه فرأى أن من صالح البلاد الاقتصادي أن يعتمد أحد خطوط الأنابيب المراد مدتها إلى أحد الموانئ المصرية وإنما ثورد هنا نص المذكرة التي رفعها وزير التجارة سابا جبشي إلى مجلس الوزراء في ذلك الحين :

تملك بعض الشركات الأمريكية عقود استغلال لمنابع غزيرة للبترول بالمملكة السعودية ، وتعمل تلك الشركات على مد أنابيب لنقل جزء كبير من إنتاج البترول من هذه المنابع إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ، حيث تقام معامل لـ تكريره وتوزيعه على مختلف أقطار العالم .

وقد بحثت الوزارة الفوائد التي تعود على مصر لو امتدت خطوط الأنابيب المشار إليها إلى أحد الموانئ المصرية ، وهي تلخص في الآتي :

١ - يستهلك القطر في الوقت الحاضر زيادة على ما يستخلص من المنابع المصرية حوالي ٩٠٠٠ طن من منتجات البترول المكررة ... الكيروسين والسوولار والديزل والمازوت ، تستوردها الشركات من إيران والبحرين وفلسطين .

وعلى أساس الأسعار الحالية تقدر ماتتكلفه الشركات في شراء هذه الكمية بما لا يقل عن مليون جنيه ، زيادة على ما كانت تتكلفه في شراء

نفس السكينة من منتجات مكررة محلياً من خام أجنبي منقول إلى القطر بواسطة خطوط الأنابيب.

ولا شك في أن مد خطوط أنابيب البترول العربي إلى أحد موانئ القطر المصري، وإقامة معامل بها لتسكير البترول المنقول، سيوفر على المستهلك هذه المبالغ.

٢ - اعتماداً على غزارة منابع البترول في شبه جزيرة العرب، وعلى المدة الباقية في عقود الاستغلال نقدر أن ما ستنقله خطوط الأنابيب من تلك المنابع سيتجاوز ستة ملايين طن سنوياً. وعلى فرض أنه سينتفرع من تلك الخطوط خط يمتد إلى أحد الموانئ المصرية حيث يقام معمل لتسكير، وإذا قدرنا أن ما ينقله ذلك الفرع حوالي أربعة ملايين سنوياً فسوف يعود على البلاد من نقل وتسكير تلك السكينة الفوائد الآتية:

(أ) تشغيل عدد كبير من العمال والموظفين في مد خطوط الأنابيب وصيانتها وإدارتها في دخل الحدود المصرية.

(ب) الاستفادة بحوالي مليون جنيه سنوياً أجور عمال ومرتبات فقط على أساس تكاليف التسخير في الوقف الحاضر أو بحوالي نصف مليون جنيه سنوياً على أساس تكاليف التسخير في الأوقات العادمة، وفي ذلك أكبر مساعد على حل مشاكل البطالة وإيجاد عمل للكثير من خريجي المدارس الفنية والصناعية في معامل التسخير.

(ج) زيادة الإيرادات الجمركية من جراء استيراد معدات التسخير وما لا يمكن صنعه محلياً من المواد والأدوات المستعملة في التسخير ومن جراء تصدير حوالي ثلاثة ملايين طن من المنتجات البترولية المكررة الفائضة عن حاجة البلاد.

(د) انتعاش الصناعات المحلية المتصلة بتسخير البترول.

(هـ) ضمان تموين البلاد بجميع حاجاتها من منتجات البترول بأسعار

معتدلة وتشجيع إنشاء صناعات محلية ومحطات القوى مما قد تكون ندرة الوقود أو غلو أسعاره سبباً في عدم الشروع فيها.

٣ — تستورد شركات البترول في الوقت الحاضر المواد البترولية من إيران والبحرين ومن حيفا كما تنتج محلياً جزءاً من هذه المواد، ويقضى نظام التسعير الجبri بأن يدفع الجمهور سعراً لهذه المنتجات أساسه المتوسط الحقيقي لتكلف المستورد من مختلف الأقطار والمنتج محلياً. كما يقضي أيضاً نظام التسعير الجبri بتعويض الشركات المستوردة عن خسارتها من جراء بيع منتجاتها بهذا المتوسط الذي هو أقل من تكاليف الاستيراد.

أما في الأوقات العادية أو بعد انتهاء نظام التسعير الجبri فستعود الحال إلى المنافسة بين شركات تشتري منتجاتها من مواطن بعيدة كإيران وأمريكا وتدفع في شرائها أسعاراً عالية؛ وأخرى تتمتع بعزة الإنتاج المحلي أو الشراء من مواطن قرية كيما مثلاً وبذلك تكون تكاليف منتجاتها معتدلة، وهذه حالة لا تستقيم معها المنافسة المشروعة وقد تؤدي إلى إرغام الشركات التي تشتري منتجاتها من المواطن البعيدة إلى الخروج من السوق وهو ملا صاح للجمهور فيه.

أما إذا تم مشروع مد فرع من خطوط أنابيب البترول العربي إلى أحد الموانئ المصرية فإن جميع الشركات يمكنها شراء كل ما يلزم لها من منتجات بأسعار متقاربة وبذلك تستمر المنافسة المشروعة مع ما يتبعها من فوائد للشركات والجمهور.

ولهذه الفوائد الجمة تقترح الوزارة:

أولاً: أن تقوم الحكومة المصرية من جانبها بالسعى بالطرق الدبلوماسية لدى المملكة العربية السعودية في ترجيحها بهذه الأنابيب أن تتم خطوطها إلى أحد الموانئ المصرية وأن يقترب بهذا مسعى آخر لدى الحكومة الأمريكية عن طريق المفوضية المصرية في وشنطن.

ثانياً: أن تسهل الحكومة المصرية الإجراءات الالزمة لإعطاء حق مرور

الأنابيب بالأراضي المصرية وإجراءات للترخيص بإقامة معامل التكرير
المتصلة بها .

ثالثاً : أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الاستيراد إلى القطر لل مهمات
والعدد والآلات التي تلزم لم خطوط الأنابيب ولتكرير البترول .

رابعاً : أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الإقامة للفنيين الأمريكيين الذين
يقضي العمل استيفادهم لتنفيذ المشروع .

ذلك ما سبق للحكومة المصرية أن فكرت فيه ، ولكن المسألة لم تخرج عن
هذا النطاق ولم تؤد إلى نتيجة عملية ، واتهى الحال بأن أصبح خط الأنابيب ينتهي
في لبنان ، على ما سنوضح بعد .

الفصل الخامس الموصل بين إنجلترا وفرنسا

الأطاع الاستعمارية

الحرب العالمية الأولى (۱۹۱۴ - ۱۹۱۸) :

في صيف عام ۱۹۱۴ وقعت الكارثة الكبرى التي تنبأ بها واستعد لها الساسة والقادة ، وزلزلت الأرض تحت أقدام البشرية ، فنشبت الحرب بين دول الوسط^(۱) من جهة ودول الوفاق الثلاثي^(۲) من جهة أخرى ، ذلك لأن التنافس الاستعماري كان قد وصل إلى غايته ، وأن للإطاع المكبوتة أن تنفجر ، وأن يكون لانفجارها ذلك الدوى البالغ القوة .

بدأ الصراع الشنيع الذى ما لبث أن اكتسب الطابع资料 العالمى لأول مرة فى تاريخ المجتمع الإنساني ، وفي تلك الحرب استخدمت أحدث الأساليب المعروفة فى القتال والتدمير والفتاك ، من بوارج وطرادات ومدمرات تسبح فوق سطح البحر والمحيط ، وغواصات تشق مسلماً تحت سطح الماء لتصطاد فرائسها ، وطائرات تعلو فى طبقات الجو العليا ثم تنقض على أهدافها فى بلاد العدو وتنشر الموت وتشيع الحراب ، ودببات تزحف إلى الأمام متغلبة على العقبات وخطوط الدفاع ، وسيارات تنقل الجنود والمؤمن وتعتاد الحرب إلى ميادين القتال ، ومدافع تدك الحصون وتحصد الأرواح — هذه الأدوات المدمرة كانت تسير بقوة البترول ومستخرجاته ، وتعطل

(۱) ألمانيا ودولة النمسا والبحر .

(۲) فرنسا وإنجلترا وروسيا القيصرية .

عن أداء مهمتها إذا لم تتوافر لها حاجتها منه ، ولهذا عظمت أهمية هذه المادة إلى حد بالغ ، واشتد التسابق بين الخصوم ، يحاول كل طرف أن يضع يده على مواردها وأن يحرم الآخر منها حتى يجبره على الخضوع والاستسلام ويعجل بهزيمته ، ولهذا وجه القواد الألمان والنسويون عملياتهم الحربية صوب غاليسيا وآبار رومانيا ، واقتض الأتراء العثمانيون على إقليم القوقاز ذي الأهمية الحيوية لروسيا ، وعمل الإنجليز على حماية حقول البترول ومعامل تكريره وأنابيب نقله في بلاد فارس من اعتداء قد تقوم به الجيوش العثمانية ، ووجهوا الحملات إلى بلاد العراق حتى يتسللوا على منابع الموصل الفنية ، على ما قدر الفنيون والخبراء . وهكذا كان البترول أحد مظاهر العمليات الحربية . وفي خلال الحرب وبسبب التقدم في فنونها على ما أوضحتنا ، اتسع نطاق استخدام هذه القوة الكبيرة القاهرة .

فيلا زاد عدد السفن التي تسير بالزيت بحيث أنه في ختام الحرب كان نحو ٤٨٪ من سفن البحرية البريطانية تستخدم هذه القوة ، وبلغ ما خص البحرية البريطانية من واردات انجلترا من البترول ما يقرب من ٩١٪ ، وعظم اعتماد الجيوش البرية على الزيت المعدني هذا بحيث قدر ما كانت الجيوش الإنجليزية والفرنسية تستهلكه في الشهر الواحد بما مبلغه ٥٠٠٠٠٠ رطل من الأطنان . هكذا ثبتت دعائم إمبراطورية البترول وسيادته في الأراضي العسكرية . وأصبح من المسائل التي تعنى بها الحكومات المختلفة بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، إما لأغراض الصناعة والنقل في السلم ، وإما استعداداً للحرب كان لا بد من أن يستعر أوارها بعد عهد قصير أو طويل .

إنجلترا وزبت البترول:

لكي ينسق الحلفاء جهودهم بشأن ضمان موارد البترول اتخذوا إجراءات مختلفة ، منها إنشاء هيئة البترول المتحالف (١) .

الثقافات الآسية بحدائق الشرق الأوسط

في الوقت الذي أعلنت فيه إنجلترا أنها تحارب ألمانيا دفاعاً عن المواتائق والمعاهدات، وأذاع الحلفاء على الملايين منهم يدافعون عن الديموقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ووعد الإنجليز فيه العرب بمساعدتهم على الخلاص من الحكم العثماني — نقول في ذلك الوقت عقد الحلفاء اتفاقات سرية يرمون من وراءها إلى قسمان بلاد الشرق الأوسط وضمنها إلى ممتلكاتهم ولو كره أهلها، ولو خالفوا تصريحاتهم ودعوتها ومواثيقهم. وتحقيقاً لهذه الغاية دارت بينهم مباحثات سرية أسفرت عن الاتفاقيات التالية :

(١) اتفاق فرنسا وروسيا (مارس سنة ١٩١٥) وبمقتضاه تعطى الاستانة للروسيا.

(٢) معاهدة «سوزانوف - باليولوج» Sezanev-Paleologue (إبريل ١٩١٦) وخطت الحدود بين نصيب كل من الروسي وفرنسا في آسيا الغربية.

(٣) اتفاق «سیکس-پیکو» Sykes—Picot (مايو ١٩١٦) بین انجلترا و فرنسا

- (٤) معاهدة لندن (أبريل ١٩١٥) بشأن إعطاء إقليم أضاليا لإيطاليا .
- (٥) اتفاق «سان جان دى موريين» (St.jean de Maurienne) (أغسطس ١٩١٨) وفيه نالت إيطاليا وعداً بالحصول على أزمير وبقية الأراضي حسب الخريطة المرفقة بالاتفاق .
- (٦) تفاهم كليمونسو ولويد جورج (ديسمبر ١٩١٨) على نقل الموصـل إلى إنجلترا ، ولكنه خلف نزاعاً من حيث أن تكون الحدود إلى الشرق أو الغرب من نهر دجلة .

الاتفاق الإنجليزي الفرنسي :

كان اتفاق «سيكس - بيكو» عبارة عن مذكرات تبادلها الدول الثلاث (إنجلترا وفرنسا وروسيا) وفيها اعتراف متبادل بنصيب كل طرف في أملاك الإمبراطورية العثمانية بعد تحريرها أو صاحبها إذا ما انتهت الحرب في صالح الحلفاء . وقد تبودلت المذكـرات الخاصة بفرنسا وإنجلترا في لندن في ١٦ و ٩ مايو بين سير إدوارد جرـاي وزير الخارجية البريطانية والمسيـو بول كامبون السفير الفرنسي وفيما يلى أهم ما نص عليه الاتفاق بين الطرفـين :

أولاً: تحفظ فرنسـا بالجزء الأـكبر من سوريا وجانـبـ كبير من جنوب الأنـاضـول ،
ومنطقة الموصل في العراق .

ثانياً: يتـكون نـصيبـ إنـجلـتراـ من مـسـاحةـ تمـتدـ منـ أـقصـىـ جـنـوبـ سورـياـ ثـمـ إـلـىـ
الـعـراـقـ حيثـ تـنـشـرـ عـلـىـ شـكـلـ مـرـوحـةـ لـتـشـمـلـ بـغـدـادـ وـبـصـرـةـ وـكـلـ النـطـقـةـ
الـوـاقـعـةـ بـيـنـ الـخـلـيـجـ الـفـارـسـيـ وـالـنـطـقـةـ الـمـخـصـصـةـ لـفـرـنـسـاـ . وـيـشـمـلـ النـصـيبـ
كـذـلـكـ ثـغـرـىـ حـيـفـاـ وـعـكـاـ .

ثالثـاً: وـهـنـاكـ جـزـءـ آـخـرـ يـشـمـلـ جـانـبـ منـ فـلـسـطـيـنـ الـحـالـيـةـ اـحـتـفـظـ بـهـ لـإـقـامـةـ
نـظـامـ دـوـلـيـ خـاصـ بـهـ .

وما له مغزى بالنسبة إلى المستقبل النص على عدم جواز تنازل أي من الطرفين عن حقوقه في المنطقة المخصصة له لأي طرف ثالث بغير موافقة الطرف الآخر^(١).

وهنا أمر يستوقف النظر في هذا الاتفاق ، ونقصد به إدخال الموصل الغربية
بابار البترول في دائرة النفوذ الفرنسي ، ولعل تعليل ذلك أن انجلترا بعد المعركة
التي مرت بها جيشها عند كوت العمارنة بالعراق أرادت إغراق فرنسا على بذل عجہود
صادق في الشرق الأدنى فوعدها بمنطقة واسعة منه ، ولكن هذا الأمل لم يتحقق
بسبب تخرج موقف الفرنسيين في الميدان الأوروبي وحاجتهم إلى تركيز جهودهم فيه
لما يقف الزحف الألماني . وعلى هذا وقع في الحقيقة عباء الحرب في الميدان الآسيوي
على عاتق انجلترا التي أدركت بعد أن لاحت طلائع الانتصار أن استبقاء الموصل في
منطقة انتدابها أمر لا بد منه .

وبغم التفاصيم مع كل منصوص شجر النزاع بين الدولتين بشأن تحطيط الحدود الشرقية لملايد سوريا التي تقرر أن تكون انتدابا لفرنسا . وهنا جاءت انجلترا إلى أساليب الضغط فسجحت قواها من سوريا آملة أن تنشب الفوضى ويعم الاضطراب فزيادة موقف فرنسا سوءاً .

وفي ٨ مارس سنة ١٩٣٠ اجتمع المؤتمر السوري العام بدمشق ونادى باستقلال سوريا كدولة مستقلة ذات سيادة يحكمها «فيصل» بصفته ملك دستوري، وهو عمل اعتقدت فرنسا أنه تم بإيعاز من جارتها الغربية. ولم تقف متاعب

(١) فيما يلي النص الإنجليزى :

It is understood that the French Government will at no time initiate any negotiations for the cession of their rights and will not cede their prospective rights in the Blue Area to any third power other than the Arab State or Confederation of Arab States, without the previous consent of His Majesty's Government who, on their part, give the French Government a similar undertaking in respect of the Red Area.

الفرنسيين عند هذا الحد ، إذ اشتبكوا في الحرب مع السكانين ، الذين أبوا الاعتراف بالانتداب الفرنسي على كيليكيا ، ورحت جموعهم على شمال الشام .

هكذا تخرج موقف الفرنسيين في الشرق الأدنى ، ولكن ما لبثت الأحوال أن تبدل لصالحهم ، فأرسلوا القوات والتجددات ، وأحمدوا ثورات القبائل في سوريا . وأناح تردد حكومة دمشق في إعلان الحرب الفرصة للفرنسيين ، حتى إذا ما استتب لهم الأمر قليلاً بادر الجنرال جورو إلى إرسال إنذار نهائياً في ١٤ يوليه سنة ١٩٢٠ ، يتضمن مطالب لتنفيذها في ظرف أربعة أيام ، وأهم ما فيها قبول الانتداب الفرنسي . وبرغم أن فيصل قبل الإنذار فإن الفرنسيين زحفوا على دمشق ودخلوها بعد أن ارتكبوا فيها الكثير من أعمال القسوة والعنف .

وفي ٢٧ يوليه طلبوا إلى فيصل مغادرة البلاد ففعل ، وتوجه إلى حيفا ، ومن هناك أقلع إلى إيطاليا حيث أقام لغاية شهر ديسمبر . ثم سافر إلى لندن بدعوة من الحكومة البريطانية . وهذا العمل الأخير زاد الفرنسيين اقتناعاً بسوء نية وتدبير حلفائهم السابقين .

مناصرة الفرنسيين :

ظلت الحرب قائمة بين فرنسا وتركيا . ولكن الشعب الفرنسي كان قد مل القتال ، وطالب بإنهاء النزاع والاهتمام بأعمال الإنشاء والتعويض . وإذا رأى جورو الاتجاه في صفوف الرأي العام بيلاده عول على أن ينهي الحرب ، ولكنه كان مصمماً أن يثار من الإنجليز الذين عدم مسؤولين عما لقيت فرنسا من متابع في منطقة انتدابها . ولهذا نراه يتناهى مع الآراك بشأن كيليكيا ، وي sisir خطوة انتقامية أخرى ، فيعرض عليهم الاستيلاء العاجل على منطقة البترون التي كانت موضع الخلاف بين دولتي الانتداب . إزاء هذه العروض وضعت الحرب أوزارها في مارس سنة ١٩٢١ .

ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا يأملون بعمائهم هذا أن يمالوا من تركيا امتيازاً

باستغلال الزيت في تلك المنطقة اعتماداً على أن جماعة مالية فرنسية سبق أن قدمت للدولة العثمانية قرضاً قدره تسعون مليوناً من الفرنكـات في صيف عام ١٩١٤، مقابل امتيازات معينة بشأن استثمار المعادن، وتم الخطوط الحديدية في تركيا الآسيوية؛

استياد انجلترا من السياسة الفرنسية:

كالت المادة (٧) من اتفاق سان ريمو تنص على السماح لفرنسا باقتناء ٢٥٪ من بترول الجزيرة بسعر الإنتاج، مقابل ترخيص فرنسا بمرور أنبوبية للزيت إلى أحد موانئ البحر المتوسط، مع إعفائها ومصانعها التابعة لها وطلباتها من فرض أي رسوم عليها.

فلما تم التفاهم الفرنسي سالف الذكر مع تركيا حقوق الإنجليز وهددوا بإلغاء ذلك الاتفاق بشأن الزيت إذا تمكنا من نيل الامتيازات البترولية من تركيا، وحاجتهم في ذلك أن فرنسا قد فقدت حقها بمجرد تنازلها عن المنطقة للأتراك بمحض إرادتها. ولما أسرع السـكـاليـون إلى إحتلال المنطقة يعتبر الإنجليز هذا العمل خرقاً لنصوص هـدـنة مـدـروـسـ (١).

ولم يقف الإنجليز عند حد التمسك بالنصوص القانونية، بل أثاروا اليونان القـآنـزلـتـ جـنـودـهاـ إلىـ برـآـسـياـ الصـغـرـىـ.ـ غيرـ أنـ مـعرـكةـ سـقـارـياـ وـماـ تـلاـهـاـ حـطـمـتـ قـوىـ الجيشـ اليـونـانـيـ،ـ وـطـارـدـهـ السـكـالـيـونـ حـتـىـ آـزـمـيـزـ،ـ وـأـلـقـواـ بـهـ فـيـ الـبـحـرـ،ـ وـبـهـذاـ انهـارتـ السـيـاسـةـ الإنـجـلـيـزـيـةـ.ـ وـعـبـثـاـ حـاـوـلـ لـوـيدـ جـوـرجـ أـنـ يـسـتـيرـ الـهـمـمـ وـالـحـمـاسـ،ـ فـأـمـرـيـكـاـ قـدـ اـمـتـلـأـتـ نـفـسـهاـ اـرـتـيـابـاـ مـنـ حـلـفـائـهـ الـذـينـ بـدـواـ فـيـ ثـوـبـهـ الـحـقـيقـيـ،ـ وـفـرـنـسـاـ حـاجـةـ لـمـاـ بـدـرـ مـنـ الإنـجـلـيـزـ.ـ وـرـوـسـياـ السـوـفـيـتـيـةـ عـلـىـ عـلـاـقـاتـ طـيـةـ مـعـ تـرـكـياـ،ـ وـالـشـعـبـ الإنـجـلـيـزـيـ قـدـ سـمـمـ الـقـتـالـ بـعـدـ طـولـ مـاـ عـانـاهـ.

(١) وهي الهدنة التي بمقتضها سامت تـرـكـياـ العـثـانـيـةـ لـلـحـلـفـاءـ (٣٠ أـكـتوـبـرـ ١٩١٨ـ).

إذاء هذا الفشل الذى أصيب به ذلك السياسى الاستعمارى نراه يرفع استقالته ،
وتخلفه وزاره جديدة برئاسة بونارلو .

الأساليب الدبلوماسية :

وإذ أيقنت إنجلترا إخفاق القوة والوعيد لجأت إلى الأساليب الدبلوماسية . فبعد
أن نودى بفيصل ملكاً على العراق قام العراقيون يطالبون بمنطقة الموصل بأكملها
لأنها كانت على مدى العصور جزءاً من وطنهم ، ثم دخلت قواتهم المنطقة التي هي
موقع النزاع ووضعت اليد عليها ، وفي ظل هذه الأحوال بدأت مفاوضات الصلح
مع الأتراك ، وانتهت بتوقيع معاهدة لوزان في ٢٤ يوليه من سنة ١٩٢٣ .

الفصل السادس

عودة الموصل الى العراق

مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ — أبريل ١٩٢٣) :

في ٢٠ نوفمبر من عام ١٩٢٢ بدأت المفاوضات لعقد معااهدة صلح جديدة مع تركيا العثمانية التي استردت استقلالها بحد السيف ، وبقوة عزيمة أبنائها ومضاء إرادتهم على طرد المستعمر الغاصب . ووقف الوفدان ، التركى برئاسة عصمت باشا والبريطانى برئاسة الاستعمارى المتطرف اللورد كرزون ، أحددهما يمثل القومية المطالبة بحقها في الحياة الحرة الكريمة ، وتذاتهما رمز الاستعمار البعيض إلى النقوس . واجه كل من الوفدين الآخر لا يريد أن يتزحزح عن موقفه الذى ارتضاه لنفسه ، وتبادل اللورد كرزون وعصمت باشا المذكرات المطولة التى حاول كل منهما فيها أن يدعم وجهة نظره بالأسباب القانونية والاقتصادية والسياسية وما إليها .

أعلن الأتراك أن المسألة تتعلق بولاية الموصل ، وأن هدنة مدروسة وضعت خطأً معيناً ، غير أن القوات البريطانية بغير مسوغ قانوني نقضت شروط الهدنة لأنها تجاوزت ذلك الخط . وأخيراً اقرح الوفد التركى كوسيلة سلمية لحل النزاع ، القيام بإجراء استفتاء في المنطقة التي هي موضع الخلاف ، وبذلك يتسمى معرفة وجهة نظر الأهلين ، وهم أصحاب الشأن الفعلى في الموضوع .

واعتراض اللورد كيرزن بحججة أن المسألة لا تخرج عن كونها تعيناً للحدود بين العراق وتركيا لا أكثر ولا أقل وبناء على هذا تنتهي الحاجة إلى عمل الاستفتاء ثم هاجم هذا الاقتراح وندد به ووصفه بأنه إجراء بعيد عن الطابع العംلى لأن الجهل فاش في صفوف الأهلين ، مما يجعل من الصعب تعرف وجهة نظرهم ، كما أنهم ظلوا طويلاً

تحت تأثير الدعاية التي روجها الأتراك . وأكثر من هذا فالاستفتاء قميم أن
يشير العادات بين مختلف العناصر التي تسكن المنطقة ، وقد يؤدي إلى
إراقة الدماء .

ثم أشار اللورد كروزون بعد ذلك إلى الوعود التي سبق لإنجلترا أن قدمتها للعرب بقصد عدم رجوعهم إلى الحكم التركي ، ولهذا فهى لا تستطيع أن تشكك بوعدها وتسليم بوجهة نظر الأتراك إذ يتكون أهل الموصل من عنصر عربي كبير .

وأخيراً ذكر الأتراك بالالتزامات الملقاة على عاتق أتيلترا وفق نظام الانتداب وهي لا تستطيع مخالفة هذه الالتزامات الدولية.

ولكن الأتراك لم يعيروا مسألة الانتداب أهمية ، فهم لا يعلمون أن العصبية انتدبت بريطانيا العظمى ، كما أن الانتداب نفسه عمل غير قانوني لأن العراق — من الوجهة القانونية — لازال ضمن نطاق الدولة العثمانية مادام الأتراك لم يوقعوا راضين على معاهدة صلح تفصله عن بلادهم .

أما معاهدة سيفير فلا وجود لها لأنهم أنكروها وأبوا الاعتراف بها ، ومن جهة خرى لا يجوز التمسك بهم عصبة الأمم لأن المادة (٢٢) منه قد انتهكت فعلاً إذ أن الإنتداب البريطاني المزعوم تم دون استشارة الأهلين وأخذ رأيهم .

إذاء هذه المسألة جأَ رئيس الوفد البريطاني إلى اتجاه آخر؟ فاستند إلى حق الغزو وقال إن انجلترا مضى عليها أربعة أعوام وهي تختل بلاد العراق. هاجم الأتراك «حق الغزو» هذا لأنَّه لا يتفق مع أوضاع القرن العشرين وعقليته، ولهذا لا يصح مطلقاً الاستناد إلى أمثال هذه الدعاوى البالية التي اقضى عهدها وزال أوانها^(١)، وإذاء هذا يجب مراعاة رغبات الأهلين. وقد نشب الخلاف

(١) للأسف ما تزال هذه العقلية مسيطرة على الدول الاستعمارية حتى اليوم وبعد نكبات الحرب الثانية، بحيث يخيل إلينا كأنما العالم ما زال في حاجة إلى حروب أو كثرة تدميراً وثورات =

أيضاً حول تقدير عدد العناصر التي يتكون منها سكان الإقليم كما يتضح من البيان التالي :

تقدير عصمت باشا	تقدير كرزون	
١٤٦٩٩٦٠	٦٦٥٠٠٠	أتراك
٢٦٣٨٣٠	٤٥٥٠٠٠	أكراد
٤٣٢١٠	٢٨٦٠٠٠	عرب
١٨٠٠٠	—	يزيدون
—	٦٢٠٠٠	مسيحيون
٣١٠٠٠	—	غير مسلمين
—	١٧٠٠٠	يهود
٥٠٣٠٠٠	٧٨٦٠٠٠	الجملة

ونستطيع أن نتبين التفاوت بين التقديرتين من حيث المجموع الكلى ومن حيث نسبة الأتراك إلى الأكراد . وأكثر من هذا فقد ادعى اللورد كرزون أن الفريق التركي المقيم بولاية الموصل لا ينتسب إلى الأتراك العثمانيين . ولقد أخذ كل من الطرفين المتنازعين يحاول أن يثبت أن الأرقام التي يشتملها تقديره تعبر عن واقع الحال في المنطقة .

هذا الموقف العنيف من جانب عصمت كان له ما يبرره إلى حد كبير ، فالمسيو بواسكاريه مستاء جد الاستثناء من الموقف غير الودي الذي اتخذته الصحافة البريطانية إزاء إقدام الفرنسيين على احتلال إقليم الروهر ، ولذا نجد أنه لما سلم اللورد كرزون صورة معاهدة الصلح إلى الأتراك في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ على

=أشد عنفاً حتى يتعلم أن الخير كل الخير في الحياة السامية القائمة على أساس الديمقراطية الدولية واحترام رغبات الشعوب .

أن يقبلوها في خلال خمسة أيام ، تقابل المندوب الفرنسي الميسوم . رومبارد M. Rompard مع عصمت وأنفمه أن الحكومة الفرنسية لا تمانع في إدخال تعديلات في صيغة الإنذار . فلما انقضت المهلة المحددة أعلن عصمت رفض حكومته لمعاهدة الصلح .

أما فيما يختص بمسألة الموصل فقد طلب رئيس الوفد البريطاني تحكيم عصبة الأمم وحث تركيا على القبول قائلاً أن ليس لديها ما تخشاه إذ ستكون ممثلة في الاجتماع ولابد أن يصدر القرار بالإجماع، وإذا مارفض الأتراك هذا الاقتراح فإن حكومته مستطبّ تطبيق المادة (١١) من عهد عصبة الأمم . وقد حبّذ ممثلو اليابان وفرنسا وإيطاليا هذا الرأي ولكن عصمت أصر على الرفض .

وأخيراً أعلن كروزون في ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ أن مسألة الحدود بين تركيا وال العراق قد رفعتها الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم لبحثها وإصدار قرار فيها، وهي تعتمد في هذا على التأييد الكامل من جانب حلفائها، وعلى موافقة الرأى العام الإجتماعية في العالم.

(١) حسب هذه المادة للعصبة أن تتخذ الإجراءات التي تراها كفيلة بحماية سلام الشعوب كما أن لكل عضو الحق في لفت نظر المجلس أو الجمعية العمومية إلى أي ظرف يؤثر في العلاقات الدولية مما يهدد باضطراب حبل السلام الدولي . وإذا نشب الخلاف بين دولتين ليستا في العصبة فلأى عضو أت يوجه نظرها إليه ، وللمجلس أن يجتمعم كي يقرر ما يجب اتخاذه من الوسائل لحماية السلام بغض النظر عما إذا كان الخلاف حرباً أو تهديداً بها ، أو يمس الأعضاء أو لا يمسهم .

في العصبة . وما كان أحد يتوقع خلاف الذي نراه وإن العصبة منذ نشأتها حتى زوالها كانت أدلة طيبة في أيدي الدول الكبرى ، كما يedo على خليفتها هيئة الأمم المتحدة أو المختلفة بعبارة قد تكون أدنى إلى الحقيقة والواقع .

انفروط عقد المؤتمرين وعاد عصمت إلى بلاده في الرابع من شهر فبراير ، ولكن مالبثت المفاوضات أن استؤنفت في ٢٣ فبراير ومستكلاً بالنجاح هذه المرة من بعض التواحي .

وفي أثناء الفترة بين انقضاض المؤتمر واجتماعه من جديد دخل إلى المسرح ممثل جديد وهو أرباب المصالح المالية الأمريكية ، في مارس هبط على تركيا الأمير الشسنر الأمريكي ممثلاً لهؤلاء الماليين ودارت بينه وبين الحكومة التركية مفاوضات بشأن امتياز بالحق في إنشاء عدد من الخطوط الحديدية والتلغرافية بالولايات الشرقية من تركيا بما في ذلك ولاية الموصل . وفضلاً عن هذا صار لشركة وحدها الحق في استغلال كافة الموارد الطبيعية في نطاق شريط عرضه عشرون كيلو متراً على كل من جانبي الخط الحديدى المزمع مده .

وفي ١٠ أبريل قبلت الجمعية الوطنية التركية طلباً جديداً بشأن امتياز شسنر على أن يشمل مساحة تزيد عنها في حالة الامتياز الأصلي ثلاث مرات ، لأن الطلب الجديد ينص على إنشاء خط حديدي في قلب ولاية الموصل مع حق استغلال البترول في مساحة قدرها عشرون كيلو متراً على جانبي الخط .

وقد تكلم أحد المسؤولين بالولايات المتحدة قائلاً إن حكومته لم تحصل على الامتياز أو تساوم عليه ، ولكن السياسة الأمريكية بسيطة إذ تتحضر في المطالبة بتطبيق سياسة الباب المفتوح ؛ وبالمعاملة العادلة للرعايا الأمريكيين .

وهكذا نالت تركيا التأييد الأدبي من جانب الولايات المتحدة ؛ الأمر الذى ساعد الأتراك على نيل معاهددة لوزان ، وقد عدلت بعض النصوص التى سبق عرضها عليهم .

أما عن الموصل فإننا نجد عصمت يصرح عند اجتماع المؤتمر باستعداد حكومته لحل مشكلتها بطريق المفاوضات أولًا ثم التحكيم ثانياً . ولهذا جاء في المادة الثالثة (فقرة ٢) من معاهدة لوزان النص الآتي :

« سيتم تحديد الحدود بين تركيا وال العراق بواسطة اتصالات ودية بين تركيا وبريطانيا العظمى في ظرف تسعه شهور ، وفي حالة عدم وصول الحكومتين إلى اتفاق في ظرف الوقت المذكور يحال النزاع على مجلس عصبة الأمم » .

تأليف لجنة التحقيق :

دارت المباحثات دون الوصول إلى نتيجة بسبب تشكي كل من الطرفين بعوقيه وأخيراً تقرر رفع الأمر إلى مجلس العصبة الذي قرر في جلسته الثالثة عشرة التي افتتحت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة للتحقيق . وكان أعضاؤها هم الكونت تيليكي Teleki وهو جغرافي متخصص وينتمي إلى دولة المجر الصديقة لتركيا ، والسيء دى فرسن Wirsén وزير السويد المفوض لدى رومانيا وهو من دولة محايدة ، والكونونيل باوليس Paulis وهو ضابط بالجيش متلاعنة ودولته صديقة لإنجلترا .

وقرر المجلس مقدما خط حدود مؤقتاً عرف باسم خط بروكسل ، براعييه الطرفان إلى أن تتم التسوية النهائية .

وقد درست اللجنة الآراء والحجج المختلفة . وأخيراً قدمت تقريرها وفيه أشارت إلى أن مصالح الأهلين تقتضي عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها ، ثم قالت بأن المصالح الاقتصادية وطبيعة الأحوال الجغرافية يجعل من الأفضل انضمام المنطقة إلى العراق بشرط بقاء الإقليم تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة ، وأن تراعي رغبات السكان الأكراد من حيث تولى أفراد منهم الإدارة وولاية القضاء والتعليم .

وفي خلاف هذه الحالات يكون من الأصلح بقاء المنطقة تحت السيادة التركية

لأن أحوال تركيا الداخلية إلى جانب مركزها السياسي الخارجي أكثر استقراراً منها في العراق .

القرار النهائي لصالح العراق

رفع التقرير إلى المجلس في ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٥ فاعتراض ممثل تركيا في الاجتماع سبتمبر لأن المجلس ليس له الحق في منح الموصل للعراق بشرط امتداد الانتداب ٢٥ عاماً لأن تركيا لم تعرف مطلقاً بالانتداب . وهنا طلب المجلس من محكمة العدل الدولية أن تبدى رأيها القانوني في المسائل التالية :

- ١ — هل يكون قرار المجلس صفة حكم تحكيم ، أو توصية ، أو توسط بسيط ؟
- ٢ — هل يجب أن يكون القرار بالإجماع أو بالأغلبية فقط ، وهل يجوز لممثل الطرفين المتنازعين الاشتراك في التصويت ؟

وفي ٢١ نوفمبر جاء رأى المحكمة ينص على ما يأْتي :

١ — يكون القرار ملزماً للطرفين ، ويعتبر تعيناً نهائياً للحدود بين تركيا والعراق ،

٢ — يجب أن يكون القرار بالإجماع ويشارك ممثلو الطرفين في التصويت . ولكن لا تعدد أصواتهم للتآكيد من وجود الإجماع .

وهنا قرر المجلس بالإجماع (مع عدم حضور ممثل تركيا) إعطاء الموصل للعراق وأن تقدم إنجلترا للعصبة معااهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب مدة ٢٥ سنة ، وقد صدر القرار في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وعلقت عليه صحيفة جمهوريت التركية بقولها « مرة أخرى ثبتت العصبة أنها خادمة الأقوى ، أي بريطانيا العظمى ، إننا لا نلقى مثل هذه القرارات الظالمة والاستبدادية إلا في العصور الوسطى » .

انتهى الأمر عند هذا الحد وصارت ولاية الموصل جزءاً من الوطن العراقي ، ولم تستطع تركيا أن تفعل شيئاً ، وما كان في طاقتها أن تترجم بالطرق المادية عن

اعتراضها على ذلك القرار الذى عدته فى غير مصلحتها . وحق للعراق أن يتوجه إذ استرد هذا الجزء الغنى والذى كان قطعة منه على الدوام .

لقد واصلت إنجلترا نضالاً طويلاً، لأنه إذا كان على إنجلترا أن تظل سيدة البحار فلا بد لها أن تملك إمبراطورية جديدة هي «إمبراطورية البترول» والموصل قسم عظيم من هذه الإمبراطورية العظيمة الأهمية. وأكثـر من هذا فالمنطقة كلها ذات أهمية عسكرية بالنسبة إلى مواصلات إنجلترا مع إمبراطوريتها في الشرق.

الفصل السادس

سيطرة بريطانيا على بترول العراق

أولاً - تطور الإنتاج

لابد أن القارئ قد أدرك بما لا يحتمل للبس مدى المساعي الكبيرة التي بذلها إنجلترا لمنع الموصل من الوقوع في يد فرنسا أو تركيا ، ولا بد كذلك أنه تبين الأغراض الحقيقة التي حاولت إخفاءها تحت ستار الحجج والأسانيد القانونية والسياسية . والواضح مما فعلناه أن مصير الموصل كان قد تقرر منذ أحيل الأمر إلى عصبة الأمم وذلك قبل أن تصدر هذه الهيئة قرارها النهائي بزمن .

مركز العراق

في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، أي قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، كان العراق يشغل المركز الثاني بالنسبة إلى البلاد المنتجة للبترول في إقليم الشرق الأوسط ، ولكننا إذا نظرنا إلى الأرقام في فترة ما بعد الحرب ، وفي سنة ١٩٥٢ بصفة خاصة ، نجد أن العراق قد هبط إلى المركز الرابع ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي شهدتها الإنتاج في البلاد الأخرى كالمملكة العربية السعودية وإيران والكويت .

وأهم من هذا أنه خلال هذه الفترة هبطت نسبة البترول العراقي إلى انتاج الشرق الأوسط ، فبعد أن كانت تقرب من ٢٥٪ سنة ١٩٣٨ هبطت إلى ٩٪ في عام ١٩٥٠ .

أما بالنسبة إلى البلدان الرئيسية المنتجة للبترول في العالم ، فإن العراق يشغل المرتبة الثامنة كا يتضح من البيان التالي عن سنة ١٩٥١ (١) (بآلاف الأطنان المترية):

الولايات المتحدة	٣٢٤٠٠٠	الكويت	٢٨٨٠٠
فنزويلا	٩٠٠٠٠	إيران	١٦٤٠٠
روسيا السوفيتية وجزيرة سخالين	٤٢٠٠٠	المكسيك	١١٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٧١٠٠	العراق	٨٧٠٠

تطور إنتاج البترول (١٩٣٨—١٩٥٢)

ولبيان إنتاج البترول في العراق خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٨ نورد الأرقام التالية (بآلاف الأطنان المترية) (٢) :

٤٦٠٧	١٩٤٥	٤٢٩٨	١٩٣٨
٤٦٨٠	١٩٤٦	٣٩٦٣	١٩٣٩
٤٧٠٢	١٩٤٧	٢٥١٤	١٩٤٠
٣٤٢٧	١٩٤٨	١٥٦٦	١٩٤١
٤٠٦٧	١٩٤٩	٢٥٩٥	١٩٤٢
٦٤٧٩	١٩٥٠	٣٥٧٢	١٩٤٣
٨٣٥١	١٩٥١	٤١٤٦	١٩٤٤

ومن هذا يتضح أن الإنتاج العراقي هبط بشدة خلال الحرب العالمية الثانية وكان أعظم المبوط في عام ١٩٤١ حيث لم ي تعد الإنتاج ١٥٦٦٠٠ طنا مقابل ٤٩٦٣٠٠ طنا سنة ١٩٣٨ ، وبعد ذلك اطردت الزيادة إلا أن البلاد لم تصل إلى مستوى ما قبل الحرب إلا سنة ١٩٤٥ ، ولكن سنة ١٩٤٨ شهدت تقسا واضحاً بسبب اضطراب الأمور في فلسطين مما انتهى بنشوب القتال في ١٥ مايو بين الدول

(١) الاهرام في خدمة التجارة والصناعة (مصدر سابق)

(٢) Review of Economic Conditions, opt. cit. ومصادر أخرى

العربية وإسرائيل ، وهذا كله حال بطبيعة الحال دون انسياط البترول العراقي إلى معامل الشكرير بحيفا ، فضلاً عن أن الخط الثاني المعتمد من كركوك إلى هذا الميناء لم يتم . وبابتداء سنة ١٩٥٠ أخذت مقدار الإنتاج ترتفع بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى ٨٢٥٤٠٠٠ طنًا في نهاية ١٩٥١ . وتعتبر سنة ١٩٥٢ بداية مستقبل جديد في ١٠ يناير بدأ استغلال حقل الزبير في جنوب شرقى البلاد (وكان التقسيب قد بدأ عام ١٩٤٨) ؛ وهذا الحقل يبشر بأن يصبح من أعظم الحقول البترولية في العام حتى الآن تم فتح ١٣ بئرًا لم يكن من بينها بئر جافة ؛ وكانت خطة الشركة تقوم على إنتاج ٢٢ مليون طن سنة ١٩٥٢ (بمعدل ٤٥٠٠٠ برميل يومياً) ثم يزداد الإنتاج سنة بعد أخرى حتى يصل إلى ٨ ملايين طن سنة ١٩٥٦ أي بمعدل ١٦٠٠٠ برميل يومياً .

وفي السنة ذاتها تم إنشاء خط الأنابيب الجديد ويمتد من كركوك إلى بانياس ، كذلك بعد أنبوب جديد طوله ٧٥ ميلًا إلى ميناء « الفاو » قرب مصب شط العرب كما أنشئت ثمانية صهاريج في البلدة الأخيرة ، سعة كل منها ١٣٥٠٠٠ من البراميل ، ولهذه الأسباب مجتمعة وغيرها وصل الإنتاج من البترول العراقي إلى (١) ١٨ مليون طن في سنة ١٩٥٢ ، وفيما يلي الأرقام الشهرية في هذه السنة (بآلاف الأطنان المترية) :

١١٧٠	يوليه	٧٤٤	يناير
١٧٨٣	أغسطس	٨٤٥	فبراير
١٩١٦	سبتمبر	١٠٧٣	مارس
٢١٤١	أكتوبر	١١٧٦	أبريل
١٩١٠	نوفمبر	١٦٣٢	مايو
٢٠٩٤	ديسمبر	١٦٤٤	يونيه

أنابيب البترول ومعامل التكرير:

مد خط أنابيب (قطر ١٢ بوصة) على مقربة من كركوك ويعبر نهر دجلة عند «باقجي» ، والفرات عند «الحديدة» ، ثم يتفرع إلى شعبتين إحداهما تسير عبر شرق الأردن إلى حifa ، والأخرى تخترق سوريا إلى ميناء طرابلس . ووصلت أول رسالة إلى حifa في ١٤ أكتوبر ١٩٣٤ وإلى طرابلس في ١٤ يوليه سنة ١٩٣٤ . وافتتح الخط ذو الإنبي عشرة بوصة رسمياً في ١٤ يناير من السنة التالية ، وطاقة السنوية أربعة ملايين من الأطنان . وهنا أتجه التفكير إلى ازدواجه الخط ، وتم الجزء المتوجه عبر سوريا ، أما الفرع الجنوبي منه فقد بلغ حدود إسرائيل ثم توافقت عملية الإنشاء بسبب الظروف التي نشأت في فلسطين . وكذلك قامت شركة البترول العراقية بعد خط جديد (٣٠ - ٣٢ بوصة) من كركوك إلى بانياس (في لبنان) وببدأ الزيت يناسب فيه في أبريل من عام ١٩٥٢ . وطاقة هذا الخط السنوية ١٤ مليون طن ، بمعدل ٣٠٠٠ برميل في اليوم^(١) وأنشئ خط فرعى في أغسطس سنة ١٩٥٢ ويصل حقل «عين زلع» (شمال الموصل) بالخط الثالث الكبير عند محطة الكيلو رقم (٢) وستكون طاقته مليوناً طن . وبالإضافة إلى خط الأنابيب الذي يعتقد من حقل الزيبر إلى ميناء الفاو وتقدر طاقته بـ٦٠٠ مليون طن في العام ، فإن هذه الشبكة ستجعل في الإمكان نقل البترول العراقي إلى الخارج بمعدل ٤٥٠٠٠ برميل في اليوم الواحد في سنة ١٩٥٤ أي حوالي ٢٣٦ مليوناً من الأطنان في العام الواحد .

(١) سمحت حكومة العراق للشركة بإنشاء طريق برى بمحاذة هذا الخط ، وسيكون ملكاً للحكومتين العراقية والسورية .

أهم خطوط الأنابيب

	الطول بالأمتار	القطر بالبوصة	إلى	من
(عاطل الآن)	٦٢٠	١٢	حيفا	كركوك
	٥٣٠	١٢	طرابلس	»
(لم يتم)	٦٢٠	١٦	حيفا	»
	٥٣٠	١٦	طرابلس	»
	٥٦٠	٣٢ - ٣٠	بانيس	»
	٧٥	١٢	الفاو	الزبير
(١)	١٣٤		خط الثالث الرئيسي	عين زلع

وهناك معامل للاستكراج منها اثنان لشركة البترول العراقية ، والثالث أقامته شركة خاتفين ، كما افتتح معمل التكثير الحكومي بالقرب من البصرة وسينتاج ٨٠٠٠٠٠ رطل جalon في السنة ، وتقوم على إدارته شركة خاتفين لحساب الحكومة .

(ثانية) الشركات العاملة

بالعراق شركات أربع تقوم باستغلال البترول ، ورأس المال موزع بين المصالح البريطانية ، البريتانية - الهولندية ، والفرنسية ، والأمريكية . وفيما يلي نبذة موجزة عن كل منها .

(٢) يزمع إنشاء خط مواز له (٢٤ بوصة) « مجلة الإيكولوجيا نومست ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ » .

شركة النفط العراقية :

في عام ١٩٠٤ حصّات « شركة سكة حديد الأنضول ^(١) Anatolische Eisenhahm Gesellschaft » على وعد من حكومة السلطان عبد الحميد الثاني يتبع لها حق المسح والتقييم في ولايتي البصرة والموصى ؛ على أن تختار هذه المصالح الألمانية بعد عامين من إتمام عملية المسح أن توقيع عقداً مع الحكومة العثمانية لقيام باستغلال الحقول بصورة مشتركة . وإذا كان الاختيار لم يتحقق فقد كان المفهوم أن لأصحاب الوعود الأولوية .

وفي سنة ١٩٠٦ طلب دارسي امتيازاً من السلطان باستغلال البترول في ولايتي الموصل وبغداد ، ودارت المفاوضات بين الطرفين إلا أن نشوب الثورة التركية سنة ١٩٠٨ حال دون إتمام الإتفاق .

وفي سنة ١٩٠٨ سافر إلى تركيا الأميرال شستر ^(٢) للحصول على امتيازات اقتصادية ، واستطاع أن يهيء الأذهان في البلاد لقبول عروضه . ولكن بفضل جهود جلبيكين الأرمني طالبت شركة الزيت الأنجلو-سكسونية ^(٣) بامتياز الاستغلال في إقليم الجزيرة ؟ وهكذا كانت هناك أربع مصالح تتنافس على البترول . غير أن خوف الألمان من المصالح الأمريكية دفعهم إلى التفاهم مع الإنجليز والهولنديين .

وفي سنة ١٩١٢ ألف سير إرنست كاسيل ^(٤) « شركة النفط التركية » برأس المال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه يقصد استغلال بترول الجزيرة والتقييم عنه في بقية أجزاء الإمبراطورية العثمانية . وكانت هذه الشركة الجديدة تتكون من مجموعة شمل

(١) لحساب البنك الألماني .

(٢) ومن ورائه رئيس الجمهورية الأمريكية وغرفة تجارة نيويورك ووزير الخارجية الأمريكية .

(٣) تملكها مجموعة رويدل دتش شل .

(٤) مالى بريطانى من أصل ألمانى .

والبنك الألماني والبنك الوطني العثماني (والأخير مؤسسة بريطانية وله نصف أسهم شركة النفط الجديدة) .

وهنا تدخل الرسميون من الإنجليز والألمان فوقع إتفاق في ١٩ مارس ١٩١٤ بوزارة الخارجية البريطانية من قبل ممثلي الحكومتين الألمانية والبريطانية ، والبنك الوطني العثماني ، وجموعة رويد دتش شل ، وجماعة دارسي . وبعقتضى الاتفاق تعهد كل من الشركات الثلاث بعدم السعي إلى نيل امتيازات في الإمبراطورية العثمانية دون اشتراك الآخرين . وبعد ذلك طلب سفيرا بريطانيا وألمانيا في الاستانة (١٩ يونيو سنة ١٩١٤) منع امتياز باستئناف البترول في ولايتي الموصل وبغداد ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون التنفيذ .

وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقا بشأن البترول تضمن نصاً بخصوص إقليم الجزيرة وفيه تعهد الأولى باعطاء ٢٥٪ من صافي انتاج البترول الخام للفرنسيين طبقاً للأسعار السائدة في السوق ، وكذلك ٢٥٪ من أسهم الشركة التي تكون من أجل استغلال البترول ، على أن يكون مفهوماً أن الشركة تتظل دائماً تحت الإشراف البريطاني ، لأن شركة شل كانت قد أصبحت بريطانية فعلاً . وبعقتضى معايدة سيفر (Sèvres / ١٠ / ١٩٢٠) وافقت تركيا على ما تدعى شركة الزيت التركية من امتيازات بترولية .

ولما قامت الإدارة الوطنية في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى تقدمت بريطانيا مطالبة بمنع مصالحها المالية حق استغلال البترول بصفة كون العراق وارثاً للالتزامات الحكومية العثمانية . واعتراض الكثيرون على هذه الحجة على اعتبار أن الحكومة الأخيرة لم تمنع امتياز أقانونياً ، كما أعلنت الولايات المتحدة أنه حق ولو فرض أن الامتياز كان قانونياً فإنه يخالف عهد عصبة الأمم الذي ينص على أنه في المناطق المشمولة بالإنتداب تتمتع الدول جميعاً بحقوق اقتصادية متساوية ، وأنه لا يجوز افراد دولة أو دول معينة بامتيازات استئناف البترول .

ودارت المفاوضات بين الجانبين البريطاني والأمريكي ولكنها هدأت قليلاً أثناء

الخلاف الذى نشب بين تركيا وبريطانيا حول الموصل ، غير أنه سرعان ما تجددت وأمكن التفاهم بما يحفظ ولو من ناحية الشكل مبدأ « الباب المفتوح » الذى عسكرت به الولايات المتحدة ، ولم يبق إذن إلا بذل الامتياز من الحكومة العراقية .

وعمدت الحكومة البريطانية إلى مختلف الوسائل ، وانتهى الأمر بأن وقعت شركة النفط التركية اتفاقاً مع الحكومة العراقية في ٢٤ مارس من سنة ١٩٢٥ .

أهم أخطاء ارتسان:

وفيها يلى أهم الأحكام التي تضمنها الامتياز المنوه الآتى :

أولاً : لشركة الزيت التركية حقوق استغلال النفط في جميع أنحاء العراق ما عدا ولاية البصرة و « الأقاليم المنقوله » لمدة ٧٥ سنة تعود بعدها كافة ممتلكات الشركة إلى الحكومة العراقية بدون مقابل .

ثانياً : تقوم الشركة بعملية مسح جيولوجي خلال ٨ شهور ؟ وعليها خلال ٣٢ شهراً أن تختار ٢٤ قطعة مستطيلة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة ، على أن تبدأ أعمال التنقيب خلال ثلاث سنوات .

ثالثاً : في مدة أقصاها أربع سنوات من تاريخ الاتفاق ، ثم بعد ذلك سنوياً ، على الحكومة العراقية أن تختار مالا يقل عن ٢٤ قطعة مستطيلة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة وتعرضها للمنافسة ، عن طريق المزايدات المختومة بين الجهات والشركات المسئولة وكذلك الأفراد دون تمييز بسبب الجنسية وذلك لمن يريد استئجارها . وهذا النص الذي تورده المادة (٦) من العقد إنما ارتأته الشركة بعد أن رأت إصرار المصالح الأمريكية على سياسة الباب المفتوح .

رابعاً : تدفع الشركة لـ الحكومة العراقية حصة قدرها ع شلنات ذهباً عن كل طن متري على صافي الانتاج من الزيت لمدة ٢٠ سنة بعد إتمام خط الأنابيب ؟ وبعد ذلك التاريخ تقدر المدفوعات على أساس القيمة السوقية للزيت باعتبار متوسط القيمة خلال فترات كل منها عشر سنوات .

خامساً : يجب أن تظل الشركة بريطانية ومسجلة في بريطانيا العظمى ، وأن يكون رئيسها دائماً رعية بريطانية .

وفي سنة ١٩٢٦ بعد الاتفاق مع المجموعة الأمريكية وجبلنكيان أعيد تنظيم الشركة على الوضع التالي :

الفترة المئوية	الملاحم
٢٣ر٧٥٪	شركة الزيت الإنجليزية - الفارسية
٥	شركة رويدل دتش شل الشركة الفرنسية للبترول (١)
١٠٠	شركة الاستثمار بالشرق الأدنى (٢) شركة جبلنكيان (الأرماني الأصل) (٣) المجموع

وفي ٣١ يوليه ١٩٣٨ وقعت هذه المجموعات التي تتكون منها شركة النفط التركية « اتفاق الخط الأحمر » وأهم نص فيه أن للشركة وحدتها أو لمن تعينها هي

(١) اتحاد يضم ٦٥ شركة .

(٢) نفت عن طريق المجموعة التي ظهرت سنة ١٩٢١ ، وكانت في الأصل مكونة من سبع شركات أمريكية وهي : نيوجرسى وتكساس والخليج وأتلانتيك ونيويورك وسنكلير والمكسيكية . وعند توقيع الاتفاق مع الشركة التركية هبط العدد إلى خمس شركات بسبب انسحاب سنكلير وتكساس ، وبعد ذلك انسحبت ثلاث شركات أخرى ولم يبق سوى ستاندارد أويل أوف نيوجرسى وسوكتونى فاكوم ولكل منها ١١٨٨ في المائة .

(٣) واسمه الكامل Calausle Sarkis Gulbenkian

الحق في الحصول على الإمدادات في المنطقة (وحددت على الخريطة بخط أحمر) التي كانت تسكن منها الإمبراطورية التركية السابقة في أوروبا وأسيا باستثناء مصر ومشيخة الكويت . وهذا إنما هو تأييد لنص مماثل في اتفاق ١٩١٤ مارس .

وفي سنة ١٩٢٩ تغير اسم الشركة فأصبح «شركة النفط العراقية» ، وهذا هو الإسم الذي سنستعمله منذ الآن حين الحديث عنها :

وأخذت الشركة صاحبة الامتياز تطالب أكثر من مرة بإطالة المدة المحددة لل اختيار حتى سرى الاعتقاد بأنها تعمد ذلك وأنها تختفظ بثروة العراق البترولية على سبيل الاحتياطي ، بالرغم مما يعود على البلاد من خسارة بسبب تأخير عمليات استئناف البترول . وخلال الزيارة التي قام بها الألمانى السيد مزاحم الأمين الباجه جي (وهو الوزير التعاقد) أدى بحديث إلى أحد الصحفيين في ٩ مايو سنة ١٩٣٠ جاء فيه :

«إن الكمية المستخرجة في السنوات الأخيرة في العالم كانت عظيمة جداً ولذلك كان من الضروري أن يحدث هبوط في الأسعار ، ومن هنا أوقف أصحاب النفط من الإنكليز والأمريكان أعمال الاستئناف في البلاد التي تعوزها السيادة السياسية التامة . ولقد أذاعوا ، على سبيل تهدئة خواطر الشعب العراقي ، أن أراضي الموصل فقيرة بنفطها ، والواقع أن منابع العراق من أغنى المنابع النفطية العالمية ، وإذا نظر إلى إنجلترا والأمريكان كانوا يحتفظون بآبار الموصل احتياطياً ولا يستغلونها ولا يبيعونها لثلاثة ينتهي م效قتها في زودون العالم بنفط رخيص » .

قلنا إن الشركة تباطأ أو تعمد التلاكت في اختيار طبقاً لعقد الامتياز ، وهذا أصرت الحكومة العراقية على عدم إطالة المدة بعد ٢٩ نوفمبر من سنة ١٩٢٩ . وحاولت الشركة تبرير موقفها بعدم كفاية المدة النصوص عليها في الاتفاق ، وبأن أعمالها كثيراً ما تعرضت للعطل بسبب ما تعرضت له البلاد من قلائل واضطرابات سياسية . إلا أنه إزاء تشكيك الحكومة العراقية بموقفها لم يسع الشركة إلا مواجهة

الواقع وفربت الدخول في مفاوضات لعقد اتفاق جديد أصبح نافذ المفعول ابتداء من ٢١ مايو سنة ١٩٣١ . وفيما يلي أهم النصوص التي تضمنها الاتفاق الجديد (وإن كانت مدة الامتياز تبدأ من سنة ١٩٢٥ وتنتهي سنة ٢٠٠٠ أي بعد ٧٥ عاماً) :

١ - للشركة الحق الوحيد في استغلال موارد الزيت في جميع الأراضي الواقعة داخل ولايتي بغداد والموصل المحدودتين بالجانب الشرقي من نهر دجلة ، والحدود العراقية التركية والحدود الإيرانية التركية ، مع استثناء الأراضي المنقوله^(١) . وبعبارة أدق أخرى شمل الاحتياط كافية موارد البترول في الأراضي العراقية شرق نهر دجلة عدا ولاية البصرة « والأراضي المنقوله » . وتبلغ المساحة المشمولة بالامتياز ٣٢٠٠٠ ميل مربع أي ما يقرب من ٥٢٠٪ من مجموع المساحة ، ويلاحظ أنه قبل ذلك الاتفاق كان الامتياز يشمل ولايتي الموصل وبغداد بأسرها .

٢ - تتنازل الشركة عن كافة حقوقها في المساحات الباقيه من الولاياتين لتتصرف فيها الحكومة العراقية حسبما تشاء ، وبناء على هذا بطل العمل بنظام القطع الذي كان منصوصاً عليه في اتفاق سنة ١٩٢٥ .

٣ - تعهد الشركة أن تقوم من جانبها بعد خط من الأنابيب ينتهي عند ساحل البحر المتوسط وذلك في تاريخ غايته نهاية عام ١٩٣٥ . ونصت المادة السادسة على أن يكون الخط ذاتكفاية يستطيع معها نقل ٥٠٪ على الأقل من الزيت في العام الواحد . وتقرر أن يتفرع إلى شعبتين تصل إحداهما إلى خليج عكا ، وتسير الأخرى عبر بلاد سوريا . ومعنى هذا الشرط الأخير أن ينتهي الزيت إلى موضعين أحدهما في الجهات الحاضنة للانتداب الفرنسي مادام لفرنسا ما يقرب من ربع أسهم الشركة ، والآخر في دائرة الانتداب البريطاني ، وهكذا نرى أن المصالح المالية هي

المسيطرة . ولاشك أن وصول البترول بالأأنابيب إلى ساحل البحر المتوسط فيه اقتصاد كبير في النفقات عما إذا كان ينقل بحراً من الخليج الفارسي فالخليط الهندى والبحر الأحمر وقناة السويس ، وكذلك يسهل تموين الأسطول البريطانى في البحر المتوسط بحاجته من الوقود . وأكثر من هذا تزداد شدة قبضة الاتداب على الليقانت Levant إذ يصبح من الضرورى المحافظة على أنابيب البترول وضمان وصول موارد زيت سليمة كاملة .

٤ — تدفع الشركة منذ ذلك الحين وإلى أن ينتظم الإصدار من ساحل البحر المتوسط مبلغاً سنوياً قدره ٤٠٠٠٠ جنية (ذهباء) حق يبدأ تصدير الزيت بانتظام .

٥ — تضمن الشركة للحكومة حصة على أساس أربعة شلفات عن الطن الواحد ، وذلك على إنتاج حده الأدنى مليونا طن لمدة ٣٠ سنة بعد فتح خط الأنابيب .

٦ — تعهد الشركة بخفض سعر منتجات شركة زيت البترول في العراق بما يقل عن نصف الاستهلاك السنوى (بالأسعار السائدة حين عقد الاتفاق) بمبلغ إجمالي قدره ١٢٠٠٠ جنية . ويلاحظ أن أعظم الخفض ومقداره الثالث إنما هو في حالة زيت الوقود .

* * *

ولما حل ميعاد الدفعة الثانية كانت إنجلترا قد خرجمت عن قاعدة الذهب . وفي هذه الحالة نشب الخلاف مع الحكومة العراقية التي طالبت بالدفع على أساس الذهب بينما أصرت الشركة على أن تدفع بالتزاماتها بالجنيه الإسترليني . وهنا سافر نورى السعيد باشا إلى لندن لمباحثة المسؤولين من رجال الشركة ، وأخيراً قبلت الأخيرة أن تدفع مبلغاً قدره ٥٧٨٠٠٠ جنية على سبيل التسوية ، على أن يكون الدفع بعد ذلك بالجنيه الإسترليني .

٢ - شركة خانقين للنفط :

كان لشركة النفط «الإنجليزية — الإيرانية» حق استنبط واستغلال الزيت في منطقة «الأراضي المنقولة» Transferred Territories^(١)، وصادقت على ذلك الحكومة التركية والعراقية. وفي ٣٠ أغسطس ١٩٢٥ تم الاتفاق بين هذه الشركة والحكومة العراقية على إنشاء شركة تابعة للعمل بالعراق وتعرف باسم «شركة خانقين» وإقامة معمل للتكرير ونقل الزيت المستخرج من إيران أو الأراضي المنقولة إلى ميناء على البحر عبر العراق. وتقوم الشركة باستنبط الزيت من حقل «نقطة خانة» وتنقله في أنبوب طوله ٢٥ ميلاً إلى معمل التكرير الذي تملكه، والقائم على نهر علوان قرب خانقين.

ومنها امتياز الشركة من ١٩٢٥ إلى ١٩٩٥؛ والمساحة المشمولة بالامتياز هي ٦٨٤ ميلاً مربعاً أي ما يعادل ٤٠٪ من المساحة الكلية للبلاد (٢).

٣ - شركة نفط الموصل:

في يونيو من سنة ١٩٣١ أعلنت الحكومة العراقية عن عزمها على منح الامتيازات باستثناء الزيت في المناطق التي لا تشملها الاتفاقيات المبرمة مع الشركة الإنجليزية -

(١) بعد أن منحت الحكومة الفارسية الامتياز إلى دارسي حصلت الحكومة البريطانية على موافقة الحكومة التركية بأن يشمل الامتياز المنطقة الواقعة على الحدود التركية - الفارسية والتي نقلت سنة ١٩١٣ من فارس إلى تركيا.

(٢) كان الإنفاق الأول المقود في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ يُسرى لمدة ٣٥ سنة والمدفوعات عبارة عن نسبة مئوية على أساس الأرباح . وفي ٢٤ مايو سنة ١٩٢٦ أعيد النظر في الاتفاق وجدد لمدة ٢٥ سنة أخرى وأصبحت المدفوعات على أساس الطلن المترى .

الإيرانية والشركة العراقية ، وهنا تقدمت عطاءات مختلفة فوق الاختيار على مؤسسة بريطانية هي «شركة استثمار النفط البريطانية» British Development Company ووقع الطرفان اتفاقاً في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وينص على الأمور التالية :

١ — تمنح الحكومة لشركة امتياز لمدة ٧٥ عاماً بقصد استغلال النفط في جميع الأراضي العراقية الواقعة غربي نهر دجلة وشمالي خط عرض ٣٣° شمالاً . ومساحة الامتياز ٤٦٠٠٠ ميل مربع أي ما يعادل ٢٩٥٪ من مجموع المساحة .

٢ — تتعمد الشركة بإصدار مليون طن سنوياً خلال مدة قدرها سبع سنوات ونصف .

٣ — تدفع الشركة للحكومة العراقية ريعاً سنوياً لا تسترد ، وفقاً للبيان التالي حتى يحين موعد الإصدار المنتظم :

السنة	بالجنيه الذهب
١٩٣٣	١٠٠٠٠
١٩٣٤	١٢٥٠٠
١٩٣٥	١٥٠٠٠
١٩٣٦	١٧٥٠٠
١٩٣٧ (وما بعدها)	٢٠٠٠٠

٤ — حصة الحكومة أربعة شلنات عن الطن الواحد لمدة ٢٠ سنة بعد انتهاء التقدير المنتظم . أما بعد ذلك (وعرضة لإعادة النظر على أساس أرباح الشركة) فيجب ألا تقل هذه الحصة خلال العشرين عاماً الأولى عن ٢٠٠٠ جنية ذهباً بشرط أن تسمح موارد الزيت في منطقة الامتياز بإنتاج مليون طن في السنة بسرعة معقولة من جانب الشركة .

٥ - تخصص الشركة للحكومة (خاليامن النفقات) ٢٠٪ من الزيت المستخرج ، ولها أن تشتري الزيت من الحكومة إذا دعا الأمر بسعر محدود .

وقفى الامتياز كذلك بأن تولى الشركة إنشاء خط أنابيب يكون الحد الأدنى لطاقة السنوية مليون طن ، أو تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل هذا المقدار . غير أن الآمال خابت وزادت خسائر الشركة سنة ١٩٢٧ مما جعل من الصعب احتتماله لأن البترول الذي اكتشف بمقادير وافرة كان يحتوى على نسبة كبيرة من الكبريت مما يحول دون تكريره بطريقة مجزية . وهنا نقل الامتياز إلى «شركة نفط الموصل» وهي إحدى فروع شركة النفط العراقية .

٤ - شركة نفط البصرة :

وامتيازها لمدة ٧٥ عاماً ابتداء من ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ في الناطق التي لم يسبق أن شملتها الاتفاques السابقة ، ومساحتها تقرب من ٤٩٦ ٪ من مجموع المساحة للبلاد ، وتتضمن الجزء الذي يقع غرب نهر دجلة تحت خط عرض ٣٣° شمالاً . وطبقاً للاتفاق تدفع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ٣٠٠٠ جنية ذهباً ، وعليها عمل الترتيبات الالزمة لنقل خمسة ملايين طن من الزيت سنوياً .

٤ - شركة الرافدين :

وهذه الشركة تتولى تسويق البترول في العراق وتحصل على حاجتها من معمل التكرير التابع لشركة خانقين أو من معامل شركة النفط الانجليزية - الإيرانية ، وشركة الرافدين تابعة للأخرية .

ضائقة الباراد :

من العرض الموجز الذي قدمناه نرى كيف أصبحت ثروة العراق النفطية ، ذات الإمكانيات الوافرة في أيدي الشركات البترولية الكبرى .

ومع ذلك لم تحصل الحكومة العراقية ، كغيرها من بلدان الشرق الأوسط المنتجة للبترول ، إلا على حصة يسيرة من الأرباح ، مع أن البترول كان يتبعى أن يكون مورداً رئيسياً من موارد الخزانة لأنه مصدر الثروة الرئيسية في هذه البلدان ، إذ هو بالنسبة إليها كالقطن في مصر . ويكتفى لبيان صالة مكاسب البلدان المتنجة أن نورد هذه الأرقام التي توضح نسبة عوائد النفط إلى مجموع إيرادات هذه الدول ، وذلك قبل التعديلات الأخيرة مما سنشير إليها فيما بعد^(١) .

(١) ملحق رقم ٦ من كتاب « في شؤون النفط » (من منشورات حزب الاستقلال ، بغداد ١٩٥١) .

الإيرادات في المائة (%)	نسبة العوائد إلى عوائد النفط (%)	الإيرادات العامة (%)	الإيرادات العامة (%)	الإيرادات في المائة (%)	إيران (بـ علایین الـ ریـالـات)	العراق (بـ عـلـایـینـ الـدـنـانـیـر)	المملکـةـ الـعـرـیـیـةـ السـعـودـیـةـ	الـبـهـرـیـنـ (بـ عـلـایـینـ الـرـیـالـاتـ)
٤٣٥	—	١٥٢	١٥٦	١٢٩	٢٦٣	١١٥	١٩٣	١٩٣٨
٦٠٦	—	١١٧٤	١١٧٦	١٠٦	١٠٦	٨	١٩٤٣	١٩٤٨
٣٨٥	—	١٢٨٤	١٢٨٦	١٠٩٧	١٠٩٧	١٠٨٨	٢٣٠٣٧	٢٣٠٣٦
٣٠٤	—	١١٧٤	١١٧٦	٧٤٨	٧٤٨	٧٤٨	٩٠٩٣	٩٠٩٣
٢١٥	—	١٠٩٧	١٠٩٧	١٠٨٨	١٠٨٨	١٠٨٨	٣٠٤٦٣	٣٠٤٦٣
١٠٦	—	١٠٢	١٠٢	—	—	—	٣٠٥٣٢	٣٠٥٣٢
٣١٢	١٠٨٧	١٠٩٧	١٠٩٧	١٠٨٨	١٠٨٨	١٠٨٨	١٠٩٣٠	١٠٩٣٠
٢٣٦	١٠٨٧	٢١٥	٢١٥	٢٣٠٣٧	٢٣٠٣٧	٢٣٠٣٧	٧٠٤٨	٧٠٤٨
٢٠٤	٢٣٠٣٦	٢١٥	٢١٥	٢٣٠٣٦	٢٣٠٣٦	٢٣٠٣٦	٣٠٤٦٣	٣٠٤٦٣
١٠٦	٢٣٠٣٦	١٠٦	١٠٦	٢٣٠٣٦	٢٣٠٣٦	٢٣٠٣٦	٩٠٩٣٠	٩٠٩٣٠
١٩٤٩	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٣٨	١٩٣٨	١٩٤٣	١٩٤٣	١٩٤٣
١٩٤٨	١٩٣٨	١٩٤٣	١٩٤٣	١٩٣٨	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٤٨

(١) لم تدخل إيران في إيزارياه العالمية لتلك السنة

(ثالثا) الدعوة إلى تعديل الامتيازات

لم يمض طويلا حتى أخذ الرأي العام العراقي يطالب بتعديل الامتيازات المنوحة لشركات النفط على أساس زيادة حصة الحكومة، وتوسيع نطاق الإنتاج، والإصرار على تنفيذ الشركات لنصوص العقود التي ارتبطت بها.

في ٩ مارس ١٩٤٩ كتب النائب فائق السامرائي مقالاً في جريدة «لواء الاستقلال» قال فيه:

«نصل الفقرة (٢) من الملحق رقم (٤) المعدلة للمادة (١٤) من المقاولة على لزوم إقامة الشركة بكل سرعة مناسبة مصنف في مكان تعيينه الحكومة يكون ملاصقاً لسلكة حديدية وفي جوار كركوك، وينشأ المصنف المذكور على حساب الحكومة وتشغله الحكومة لسد حاجة العراق، ويستوعب السككية الكافية لسد هذه الحاجة وعلى الحكومة أن تبادر إلى تسلم المصنف المذكور فوراً عند إكماله، ولكن هذا المصنف ظلل طيلة هذه السنوات بين أخذ ورد لأن الشركة نفسها لا ترى فيه ما يؤمن مصالحها ولها في حيفا مصنف». ومعنى هذا أن الشركة لم تقم بتنفيذ أحد التزاماتها النصوص عليها في الامتياز.

وفي سنة ١٩٤٩ تقرر البدء في عمل مفاوضات مع الشركات، واشتدت الدعوة إلى التعديل في البلاد، وراح حديث جريدة «صدى الأهالي» لسان حال الحزب الوطني الديموقراطي تعبّر عن المطالب التي لا بد من السعي إلى تحقيقها، وهنا نختار المقال الذي نشره في صفحاتها الأولى الأستاذ محمد حديد بعنوان «تعديل امتيازات النفط» وذلك في ٨ مايو سنة ١٩٥٠.

١ - تعديل مقدار البدل الذي يدفع للعراق لقاء استثمار النفط من قبل الشركات بحيث يساوى نصف قيمة النفط المصدر، كما تنص عليه الامتيازات الخديوية التي تحملها الحكومات المستقلة، ويجب أن يكون

قسم قسم من هذا البدل عيناً ، فتأخذ الحكومة حصة من النفط تعادل ربع الكميات المصدرة ، والقسم الآخر يدفع بيدل نقدى عن كل طن من النفط المصدر ، ويجب أن يعادل ربع قيمته كما يجب أن يدفع هذا البدل النقدى إما بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل للذهب ، أو بالعملة الاسترلينية ، بشرط أن يكون سعر التحويل من الذهب إلى العملة الإسترلينية مساوياً للسعر الحر في الأسواق العالمية ، وليس للسعر الرسمي الذي يعتبر وهياً .

٢ — توحيد الامتيازات الثلاثة المنوحة لاستثمار النفط في العراق على أساس البدل المذكور .

٣ — زيادة الحد الأدنى لتصدير النفط في كل منطقة من مناطق الامتياز إلى الحد المناسب لقابلية إنتاج كل منطقة ، بحيث لا يقل مجموع ما يصدر في الامتيازات الثلاثة عن أربعين مليون طناً سنوياً .

٤ — حصر مناطق الامتيازات بالحقول التي اكتشف فيها النفط حتى الآن ، وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات ، لتصرف فيها الحكومة العراقية ، أو تمنح فيها امتيازات أخرى .

٥ — تعديل الأحكام التي يحدد بموجبها سعر النفط المباع في العراق بحيث تسمح بتجهيز البلاد بالنفط ، وهي صاحبته ، بسعر التكليف مع رفع معقول ، إلى أن تقوم الحكومة بمشروع مصفي النفط العتيد .

٦ — إخضاع شركات النفط لضريبة الدخل أو زيادة المبلغ المقطوع الذي تدفعه لقاءها ، لاسيما وأن إحدى الشركات التابعة لها ، وهي شركة نفط الراشدين ، تحصل على ربح كبير من بيع النفط في العراق دون دفع ضريبة على ذلك .

٧ — تعديل الأحكام الخاصة باستخدام العراقيين ، بحيث تكون الشركات

بدون قيد أو شرط باستخدام العراقيين إلا في الوظائف التي توافق الحكومة العراقية على استخدام الأجانب فيها لعدم توافر العراقيين للالشتغال فيها، وأن تكون الشركات ملزمة بإرسال البعثات من العراقيين إلى خارج العراق، وفتح دورات خاصة لهم في العراق لتدريبهم على أعمالها.

٨ - إلزام الشركات بتحسين أحوال عمالها وتهيئة وسائل الراحة والرفاء لهم.

وهناك في الامتيازات أمور ثانية كثيرة تستوجب التعديل لتأمين مصلحة العراق ولسد الطريق أمام الشركات للتملص من القيام بواجباتها والتزاماتها كما تفعل حتى الآن، بواسطة وجود بعض القيود الاحترازية أو العبارات الغامضة.

ولتكن يجب أن يكون الشرط الأول والأهم لتعديل امتيازات النفط، نقل مصب النفط^(١) ومعمل تصفيته من حيفا إلى ميناء عربي آخر، ويجب ألا تتساهل الحكومة في هذا الأمر مطلقاً. فيجب أن تفهم الشركات أنه ليس بوسع العراق قطعاً أن يسمح بصب النفط في حيفا، وعلى الشركات أن تقطع أملها في ذلك وأن تبادر إلى نقل مصب النفط إلى ميناء عربي.

دعوة إلى التأسيم :

وتقديم فريق من النواب بطلب لسن لائحة قانونية لتأمين شركات النفط وتلي في جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ وقد جاء فيه:

«بالرغم مما أصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المجنحة فإن شركات النفط في العراق قد أظهرت تعتناً كبيراً وإصراراً على عدم حقوق العراق مما أدى إلى إمعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة، ومن ذلك:

(١) تم بعد ذلك مد خط الأنابيب من كركوك إلى بانياس (الطبعة الرابعة).

أولاً : أنها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الآبار والمؤسسات الموجودة والتي في مقدورها زيادة طاقة الإنتاج أضعافاً مضاعفة .

ثانياً : أنها أوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة والموصى لأن امتيازها أقل استغلاً من امتيازات شركة النفط العراقية .

ثالثاً : امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة (الرويالى Royalty) على أساس الذهاب خلافاً لنصوص الامتياز .

رابعاً : أحجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الأعمال الفنية مما التزمت به في نصوص الامتياز وقد مضى أكثر من ربع قرن دون أن تهُيء خيراً عراقياً واحداً حتى الآن .

ذلك نرى من الواجب أن تقدم بطلبنا هذا للحكومة العراقية وفقاً للمادة (٤٥) من القانون الأساسي^(١) راجين سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعها دون استثناء ». .

بعض المخالفات منه حانت السرقة:

وفي جلسة مجلس النواب العراقي المنعقدة في ٢٧ أبريل ١٩٥١ تكلم النائب فائق السامرائي فأورد طائفه من المخالفات التي ارتكبها الشركات :

أولاً : نصت المادة (٣٤) من امتياز شركة النفط العراقية المحددة على أنه « كلما عرضت الشركة على الجمهور أسمها للبيع تفتح قوائم الأكتتاب في العراق ، ويفضل العراقيون القيمة في العراق على غيرهم في

١) أى الدستور .

الاكتتاب بعشرين في المائة على الأقل من الأسهم المعروضة للبيع » ،
وهناك نص مماثل في جميع الامتيازات النفطية الأخرى .

ثم استطرد النائب يقول : وقد مر أكثـر من عشـرين سـنة على منح امتـياز شـركـة
النـفـط العـراـقـي وزـيد رـأسـالـشـركـاتـ فى منـاسـبـاتـ مـخـتـلـفةـ ، وـمعـ هـذـا فـلـمـ يـفـسـحـ المـجـالـ
حقـ الآـنـ لـالـحـكـوـمـةـ العـرـاقـيـ أوـ لـلـعـرـاقـيـنـ بـالـأـكـتـابـ فـىـ أـسـهـمـ الشـرـكـاتـ . وـقدـ سـبـقـ
أنـ عـرـضـتـ عـلـىـ حـضـرـاتـكـمـ أـنـ هـذـاـ الحـقـ كـفـلـتـهـ اـتـفـاقـيـةـ سـانـ رـيمـوـ . كـمـ يـلـاحـظـ
أـيـضاـ أـنـ الـحـكـوـمـةـ قـبـلـ عـقـدـهاـ اـتـفـاقـيـةـ شـرـكـةـ الـنـفـطـ الـعـرـاقـيـ (ـالـتـرـكـيـةـ حـيـنـذاـكـ)ـ فـىـ
عـامـ ١٩٢٥ـ كـانـتـ قـدـ اـسـتـفـسـرـتـ مـنـ الجـهـاتـ الـبـرـيـطـانـيـةـ الـمـخـصـصـةـ عـمـاـ إـذـاـ كـانــ الـحـقـ
الـذـىـ نـصـتـ عـلـىـ اـتـفـاقـيـةـ سـانـ رـيمـوـ فـيـاـ يـتـعـلـقـ بـاـشـرـاكـ الـعـرـاقـ فـىـ رـأسـالـشـرـكـةـ
يـعـتـبرـ تـافـذاـ وـأـيـدـتـ الـحـكـوـمـةـ الـبـرـيـطـانـيـةـ ذـلـكـ»ـ . وـلـكـنـ شـرـكـةـ الـنـفـطـ رـفـضـتـ تـنـفـيـذـ
الـنـصـ بـحـيـجـةـ قـيـامـهـ عـلـىـ الـأـسـاسـ الـفـرـديـ ، فـالـمـادـةـ (٣)ـ مـنـ نـظـامـهـ الدـاخـلـيـ تـنصـ عـلـىـ
أـنـ شـرـكـةـ خـصـوصـيـةـ لـاـتـعـرـضـ أـسـهـمـهـ لـلـبـيعـ عـلـىـ الـجـمـهـورـ ، كـمـ أـنـ المـادـةـ (١١)ـ تـقـضـيـ
بـتـوزـيعـ الـأـسـهـمـ الـجـدـيـدةـ عـلـىـ الـفـرـقاءـ الـمـسـاـمـهـيـنـ الـخـمـسـهـ الـذـيـنـ يـؤـلـفـونـ شـرـكـةـ بـنـسـبـةـ
الـحـصـصـ الـتـىـ يـعـلـكـونـهـاـ . وـهـذـاـ الـاعـتـرـاضـ يـخـالـفـ المـادـةـ (٣٢)ـ مـنـ عـقـدـ الـأـمـتـياـزـ
وـالـذـىـ يـحـتـمـ عـلـىـ شـرـكـةـ أـنـ يـتـضـمـنـ نـظـامـهـ الدـاخـلـيـ مـاـ تـرـيـدـهـ الـحـكـوـمـةـ مـنـ أحـكـامـ
مـقاـوـلـةـ الـأـمـتـياـزـ . وـجـدـتـ الـحـكـوـمـةـ الـعـرـاقـيـةـ مـحاـوـلـتـهاـ بـعـدـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ
فـرـفـضـتـ شـرـكـةـ قـبـولـهـاـ كـفـرـيقـ مـسـاـمـهـ .

ثـانـيـاـ : نـصـتـ المـادـةـ (٢٩)ـ مـنـ اـتـفـاقـيـةـ شـرـكـةـ الـنـفـطـ الـعـرـاقـيـةـ عـلـىـ وجـوبـ قـيـامـ
«ـ شـرـكـةـ بـقـدرـ مـاـ يـمـكـنـ عـمـلـيـاـ ضـمـنـ الـمـعـقـولـ وـبـأـقـرـبـ مـاـ يـمـكـنـ مـنـ
الـوقـتـ بـتـدـريـبـ الـعـرـاقـيـنـ عـلـىـ الـأـعـمـالـ الـهـنـدـسـيـةـ وـالـكـيـمـيـاءـ وـالـحـفـرـ
وـالـمـيـكـانـيـكـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـأـعـمـالـ الـفـنـيـةـ»ـ ، وـبـالـرـغـمـ مـنـ انـقـضـاءـ مـدـةـ
طـوـيـلةـ لـمـ تـتـخـذـ شـرـكـةـ تـدـاـبـيرـ جـدـيـةـ لـإـحلـالـ الـعـرـاقـيـنـ مـحـلـ الـأـجـانـبـ فـيـ
الـوـظـائـفـ الـفـنـيـةـ .

ثالثاً : وإذا انتقل النائب إلى موضوع دفع حصة الحكومة بالسعر الحقيق للذهب وهو الذي عرض أمره على المحاكم البريطانية ، اتقد موقف الشركات ووازن بينه وبين ما جرى في المملكة العربية السعودية حين اضطررت الشركات إلى الموافقة على أن يكون الدفع حسب أسعار هذه الدولة لأن اتفاقية النفط عقدت فيها لا في أمريكا ، ثم قال « إن المادة المختصة بدفع حصة الحكومة في امتياز النفط السعودي تشابه تماماً النص الوارد في المادة العاشرة من امتياز الشركة العراقية » .

(رابعاً) التعديلات الجديدة

إذاء اشتداد الدعوة إلى تصحيح الأوضاع عمدت الحكومة العراقية إلى المفاوضة مع الشركات ، وصدر قرار من مجلس الوزراء في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠ مخولاً الوفد المفاوض للدولة على الأمور الآتية :

١ — أن تدفع شركات النفط المبالغ المستحقة عليها بوجوب نصوص امتيازات النفط بما يعادل سعر الذهب في السوق الحر بدلاً من السعر الرسمي للذهب .

٢ — مطالبة شركة النفط العراقية بتنفيذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الاتفاقية تمهدأ لإعادة النظر في حصة الحكومة البالغة أربعة مثليات ذهب في تاريخ ٢٤ تشرين أول (أكتوبر) سنة ١٩٥٤ .

٣ — السعي لزيادة الحد الأدنى لكميات النفط المصدرة زيادة مناسبة .

٤ — السعي لجعل حصة الحكومة العينية لشركة نفط البصرة والموصل متناسباً مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول التابعة للشركات الثلاث في العراق وذلك على أساس المثالثة .

التعديل الأول سنة ١٩٥٠ :

وفي ١٥ آب (أغسطس) سنة ١٩٥٠ أصدرت مديرية الدعاية العامة بياناً مهماً جاء فيه أن وفد المفاوضة توصل إلى النتائج الآتية :

أولاً : أن نصوص الامتيازات توجب الذهاب إلى التحكيم عند كل خلاف ، ولما كان تقرير سعر الذهب من الأهمية بمكان للعراق فقد أصر العراق على وجوب حسم الخلاف الناجم بينه وبين الشركات حول هذه النقطة الحيوية عن طريق المحاكم بدلاً من التحكيم . وقد وافقت الشركة على ذلك وقررت الحكومة إقامة الدعوى على شركة النفط العراقية لتأمين حقوقها .

ثانياً : استطاع الوفد المفاوض حمل شركة النفط العراقية على قبول دفع الحد الأعلى المقصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الامتياز بنسبة ستة شلتات ذهب للطن الواحد بدلاً من أربعة .

وما هو جدير بالذكر أن الحد الأعلى المذكور في المادة العاشرة يتقرر بعد احتساب أسعار النفط وأرباح الشركة وخسائرها لمدة المتبدلة من تاريخ التصدير سنة ١٩٣٤ إلى نهاية تشرين الأول سنة ١٩٥٤ . غير أن الوفد المفاوض نجح في حمل الشركة على أن تدفع للعراق ابتداء من كانون ثاني (يناير) سنة ١٩٥٠ الحد الأعلى البالغ ٦ شلتات ذهب للطن الواحد دون المساس بحقوق العراق المقصوص عليها في الامتياز . وينتظر أن يدخل العراق نتيجة لهذا الاتفاق ما لا يقل عن سبعة عشر مليون دينار بالإضافة إلى المبالغ التي يستحقها خلال المدة المتبدلة من أول كانون ثاني سنة ١٩٥٠ إلى نهاية تشرين أول سنة ١٩٥٤ .

ثالثاً : أما فيما يتعلق بالتصدير من حقول كركوك فيؤمل أن يبلغ الإنتاج في نهاية عام ١٩٥٣ عمانية عشر مليون طن سنوياً بدلاً من ٦ مليون طن الحالية وبهذا تزداد مدخلات العراق من حصته زيادة كبيرة .

أما فيما يتعلق بشركة نفط البصرة والموصى فقد ارتوى موافقة المفاوضات في المستقبل معهم لتحقيق النقاط الأخرى التي تضمنها قرار مجلس الوزراء.

التعديل الثاني سنة ١٩٥١ :

لم ترض المعارضة في العراق عن الاتفاق وهاجمته واتهمت نوري السعيد بالغريطة في حقوق البلاد، وأخذت الدعوة تشتد من جديد مطالبة بعزايا أوفر، بل وراح الكثيرون يدعون إلى تأمين الصناعة البترولية، كمارأينا في الطلب الذي تقدم به عدد من النواب إلى المجلس التأسيسي. وما ساعد على قوة هذه الدعوات ما أقدمت عليه إيران من تأمين البترول وإلغاء امتياز الشركة البريطانية، كما أن الشركات الأمريكية بادرت إلى عقد اتفاques جديدة مع المملكة العربية السعودية والكويت على أساس المشاركة في الأرباح، مما زاد من نصيب تلك البلدان زيادة كبيرة.

وإذاء هذا، ورغبة في تهدئة الغواط، وخشية عن تكرار ما وقع في إيران، وتمشيا مع اتجاه الشركات الأمريكية، عقد اتفاق جديد في ١٣ أغسطس سنة ١٩٥١ ويتضمن شكل آخر من المشاركة المتساوية في الأرباح قبل دفع الضرائب الأجنبية. ويحدد الربح بأن تخصم من قيمة الزيت الخام عند الحدود العراقية نفقات الإنتاج والنقل إلى الحدود، ولكن يجب ألا يقل ما يحصل عليه العراق عن قيمة ربع الزيت الخام الذي تنتجه وتنقله شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصى عند موانئ شرق البحر المتوسط، وعن ثلث الزيت الخام الذي تنتجه وتنقله شركة نفط البصرة عند ميناء الفاو الواقع على الخليج الفارسي. وللحكومة العراقية أن تأخذ عيناً عند النهايات البحرية ١٢٥٪ من الزيت الخام المستخرج في العراق.

وبنفس الاتفاق كذلك على أن الحد الأدنى لإنتاج الشركة العراقية وشركة الموصى ٢٢ مليوناً من الأطنان الطويلة لسنة ١٩٥٤ وما بعدها، ٨ ملايين بالنسبة لشركة

البصرة لسنة ١٩٥٦ وما بعدها . وبذلك يصل إنتاج النفط العراقي إلى ٣٠ مليون طناً طويلاً على الأقل سنة ١٩٥٥ . وعلاوة على ذلك تعهدت الشركات أن تزود معمل التكرير الحكومي المزمع إقامته عند بايجي على مقربيه من بغداد (وقد تم العمل فعلاً سنة ١٩٥٢) بالزيت الخام اللازم للامتصاص المحلي بسعر خمسة شلنات للطن وهو سعر التكلفة (ويعادل ٣٠ سنتاً للبرميل) ، على أن تتحمل الحكومة نفقة نقله .

والنصوص الأخرى في الاتفاق تتضمن المسائل التالية :

- (١) تدريب الموظفين العراقيين في كركوك وبالجامعات البريطانية .
- (٢) استخدام العمال العراقيين بقدر الإمكان .
- (٣) تعيين عدد من المديرين العراقيين في مجالس إدارة الشركات .
- (٤) دفع ١٤ مليون دولاراً لتسوية الخلافات القديمة .
- (٥) دفع حد أدنى قدره ١٤ مليون دولاراً سنوياً وذلك لمدة عامين في حالة التوقف الإجباري لعمليات استنبطاط البترول .
- (٦) إعادة النظر في الاتفاق إذا ما عقدت البلدان المجاورة اتفاقات مع شركات النفط وتتضمن شروطاً أفضل .

وطبقاً لهذا الاتفاق الجديد ارتفعت حصة العراق من ٧٨ مليون دولار سنة ١٩٤٩ وحوالي ٢٠ مليوناً سنة ١٩٥٠ إلى حوالي ٤٠ مليوناً سنة ١٩٥١ (خلاف ١٤ مليون دولاراً النصوص عليه لتسوية الخلافات القديمة) ، ومن المتوقع أن يحصل العراق في سنة ١٩٥٥ على ١٦٥ مليوناً من الدولارات (أو ٥٩ مليون جنيهأً) .

وبمقتضى اتفاق عقد مع « شركة النفط الإنجليزية - الإيرانية » ستستولي حكومة العراق على شركة خانقين والرافدين وبذلك تشرف على عملية توزيع النفط في السوق المحلية وتحصل على الأرباح . وكذلك ستنتقل الشركات مصفاة خانقين وما لها من مستودعات وخزانات ومراكن توزيع ووسائل نقل بري وبحري إلى

الحكومة . وستقوم شركة خاتفين بدور الموزع في العراق حتى سنة ١٩٦١ . كما ستقيم في البصرة معملاً ل搣كير مشتقات النفط الازمة للأسوق في جنوب العراق .

ولا ريب أن هذا الاتفاق الأخير كان كسباً واضحاً للعراق إذ ما قيس بالأحوال السابقة ومن الناحية المالية .

البترول وألاقتصاد العراقي :

يلعب البترول العراقي دوراً هاماً في اقتصاديات البلاد ، سيرداده أثره كلما تقدم الإنتاج وزادت الأرباح . وتغنى الحكومات العراقية باستغلال حصتها في تنفيذ أعمال العمران وخصوصاً بعد أن تقرر زيادة هذه الحصة بسبب الاتفاق الأخير والذي أشرنا إليه . ولقد أعلن في ٣ إبريل سنة ١٩٥١ تخصيص ٩١ مليون ديناراً من الإيرادات الآتية عن طريق البترول لمشروع سنوات خمس . غير أن احتمالات أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان وتفصى بها تناقص الإنتاج وبالتالي الأرباح إذا ما سويف المشكلة الإيرانية من جهة ، وزاد الإنتاج في المناطق الأخرى بالشرق الأوسط من جهة أخرى (١) .

ملحق رقم (٥) ^(١)

المدفوعات إلى الحكومة العراقية

السنة	المدفوعات بالدينار
٢٨/١٩٢٧	٦٤٤٦٩١
٣٤/١٩٣٣	
٣٥/١٩٣٤	١٠١٩٣٠٤
٣٦/١٩٣٥	٥٩٨٢٠٢
٣٧/١٩٣٦	٥٩٩٩٦٨
٣٨/١٩٣٧	٧٣٠٧٣١
٣٩/١٩٣٨	١٩٧٧٤٥٨
٤٠/١٩٣٩	٢٠١٤٠٨٨
٤١/١٩٤٠	١٥٧٥٩١٥
٤٢/١٩٤١	١٤٦٣٣٧٠
٤٣/١٩٤٢	١٤٦٣٣٧١
٤٤/١٩٤٣	١٧٩٤٢٤٥
٤٥/١٩٤٤	٢١٣٢٤٠٥
٤٦/١٩٤٥	٢٣١٥٥٩٩
٤٧/١٩٤٦	٢٣٢٦٩٦٨
٤٨/١٩٤٧	١٣٤٦٢٨٠
١٩٤٨	٢٠١٢٠٠
١٩٤٩	٤٣٨٨٠٠
١٩٥٠	٥٢٨٥٠٠

(١) المصدر السابق من ٣٧٩ ، وهذه الأرقام ارتفعت بصورة واضحة بعد التعديل الأخير الذي أشرنا إليه .

الفصل الثامن

إيران والحد من الاحتياط الأنجلو-الإيراني

الحرب العالمية الأولى

وقفت إيران على الحياد ولم تشرك في الحرب إلى جانب أي الطرفين ، ومع هذا كان جانب كبير من أرضها مسرحاً لعمليات الحرية . ولما انضمت الإمبراطورية العثمانية إلى ناحية دول الوسط وأعلنت الحرب على الحلفاء اكتسبت أنابيب بترويل إيران أهمية كبيرة ، إذ كان من صالح الأتراك تدميرها وتعطيلها عن العمل ، كما حرصت الدولة البريطانية على الدفاع عنها وعن منابع الزيت ومنشآت الشركة .

وحدث أن قطعت الأنابيب في بعض المواقع بفعل قبائل إيرانية تأثرت بدعاية الأتراك المسلمين ، فما كان من الشركة إلا أن لجأت إلى إجراءات غربية فامتنعت عن الوفاء بالتزاماتها المالية ، ثم طالبت بتعويض قدره ٦٠٠٠ جنية عما لحقها من الأضرار . وأبانت الحكومة الإيرانية قبول هذا الوضع ، لأن حيادها خرقه الظرفان التحذير بان خلافاً للقواعد القانونية الدولية المرعية ، وفضلاً عن هذا فإن خبراء من الإنجلز قدروا الخسارة بـ ١٢٥ مليون جنيهات .

توترت العلاقات بين الطرفين ، خاصة وأن الشركة أبنت أن تقبل فكرة التحكيم في هذا الخلاف كما تقضي بذلك نصوص عقد الامتياز .

وتعرضت البلاد للأهوال وأعمال التدمير بسبب حرب العصابات التي نشب خلال الحرب ، وبسبب زحف وارتداد الأتراك والروس . وكانت الجيوش المتحاربة

أثناء تقهقرها تسلب الناس ما يملكون من مال وغذاء ، وهذا إلى جانب الحصار
الكثيرة في الأرواح .

وانتهت إنجلترا والروسيا فرصة الحرب ففاهما فيما بينهما على حساب هذا
القطر ، فأطلقت يد روسيا في القسم الشمالي منه بينما اختص إنجلترا بالمنطقة الوسطى
المجاورة ومعها الجزء الجنوبي من البلاد^(١) ، وبهذا قسمت البلاد نهائياً بين الدولتين .
وكان الاتفاق سرياً بطبيعة الحال ، ولكن بعد انقلاب نظام الحكم في الروسيا وسقوط
حكم القياصرة على أمر ثورة سنة ١٩١٧ الإشتراكية العامة أسرع الحكم الجديد
فأذاعوا نصوص الاتفاقيات السرية التي عقدتها الحكومة القيصرية مع حلفائها ، وما
علم الإيرانيون ببناؤ ذلك التقسيم اشتد عضمهم على إنجلترا ، ورأوا فيها عدوًّا يعمل
ما في وسعه على امتلاك بلادهم وإدخالها في نطاق الإمبراطورية ، وبذلك زادت
العلاقات بين الطرفين سوءاً وتوتراً .

ولما وضعت الحرب أوزارها طالبت إيران أن تمثل في مؤتمر الصلح ،
وبعثت وفداً من قبلها إلى باريس لعرض قضيتها على الدول المتصورة . وكان لإيران
مطالب أهمها :

١ - تعديل حدودها ، بحيث تشمل مناطق واسعة على حساب روسيا
وتركيماً^(٢) .

٢ - التعويض الملائم عن الأضرار التي أصابتها بسبب الأعمال الحربية التي
قام بها الطوفان المتحاربان في أراضيها .

٣ - إلغاء الامتيازات التي كان الأجانب يتمتعون بها .

(١) في سنة ١٩٠٧ عقد اتفاق بين الروسيا وإنجلترا وبمقتضاه قسمت بلاد فارس منطقتي
يغوز ، الشمالية لروسيا والجنوبية لأنجلترا . وبينهما منطقة محايدة لمنع الاحتلال بين الطرفين .

(٢) طالبت بغرب آسيا الصغرى لغاية نهر الفرات بما في ذلك ولايتا ديار بكر والموصل ، ثم إقليم
الفوقاز بما فيه باكو وأربستان ، ومتاطق أخرى في الشرق بحيث تشمل مقاطعى مرو وخيوه .

أبْتَ إِنْجِلْتَرَا الْمُوافِقَةَ عَلَى السَّمَاحِ لِلْوَفْدِ الإِيرَانِيِّ بِحُضُورِ مَؤْمَنِ الصلح بِحِجَّةِ أَنَّهُ
يَضْمُنُ الدُّولَ الَّتِي اشْتَرَكَتْ فِي الْحَرْبِ فَعَلَا^(١) ، كَمَا كَانَتْ تَرَى أَنَّ مُسْتَقْبِلَ إِرَانَ
لَا يَعْنِي أَحَدًا سُوَى إِنْجِلْتَرَا وَحْدَهُ . وَقَدْ كَانَ هَذَا الْعَمَلُ مِنْ جَانِبِ الإِنْجِلِيزِ آثَارَ
سَيِّئَةً ، فَنَّ جَهَةَ اسْتَأْنَاءِ الإِيرَانِيِّينَ لِهَذَا الْمَوْقِفِ إِزَاءِ وَفْدِهِمْ ، وَهُوَ مَوْقِفٌ فِيهِ
إِشْعَارٌ بِالْإِهَانَةِ وَالْإِحْتِقارِ . وَمِنْ جَهَةِ أُخْرَى ثَارَتْ شَكُوكُ الدُّولِ الْأُخْرَى
وَبِخَاصَّةِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ حِيثُ سَرَى الإِعْتِقَادُ بِأَنَّ لِإِنْجِلْتَرَا أَغْرِاضًا خَفِيَّةً فِي ذَلِكَ
الْبَلْدِ الشَّرْقِيِّ .

فِي هَذَا الْوَقْتِ أُرْسَلَتْ إِنْجِلْتَرَا إِلَى طَهْرَانَ وَزِيرًا مُفَوْضًا فِي شَخْصِ سِيرِ هَرْتِي
كُوكَسِ وَهُوَ مِنْ أَبْرَعِ الدَّبلُومَاسِيِّينِ الإِنْجِلِيزِ ذُوِّي الْخَبْرَةِ الْوَاسِعَةِ فِي شَنُونِ الشَّرْقِ
الْأَوْسَطِ ، وَكَانَ مُؤْيِدًا كُلَّ التَّأْيِيدِ مِنْ جَانِبِ لُورِدِ كِرْزُونَ . وَدَارَتِ الْمَفَاوِضَاتِ
بَيْنَ كُوكَسِ وَحُكْمَوَّةِ طَهْرَانَ ، وَاسْتَغْرَقَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرَ ، وَأَخِيرًا وَصَلَ الْطَّرْفَانَ
إِلَى اِتْفَاقٍ فِي ٩ آغْسْطُسِ سَنَةِ ١٩١٩ وَفِيهِ يَلِي أَهْمَ نَصَوْصَهُ^(٢) :

(١) هَذِهِ حِجَّجٌ يَرَادُ بِهَا اِبْعَادُ الْقَضَايَا الْقَوْمِيَّةِ مِنْ أَنْ تَعْرُضَ عَلَى هَذِهِ الْمَهَيَّاتِ الدُّولِيَّةِ ، وَيَلْاحِظُ
أَنَّ إِنْجِلْتَرَا كَذَلِكَ حَالَتْ دُونَ عَرْضِ الْوَفْدِ الْمَصْرِيِّ لِأَمْرِ مَصْرٍ عَلَى مَؤْمَنِ فَرْسَائِيِّ .

(٢) راجِعُ الْجَزْءِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ Sir percy Sykes . History of Persia (ص. ٥٢١—٥٢١) وَقَدْ جَاءَ فِي دِيَبَاجَةِ اِتْفَاقِ مَا يَأْتِي

« In virtue of the close ties of friendship which have existed between the two Governments in the past . and in the conviction that it is the essential and mutual interests of both in future that these ties should be cemented' and that the progress and prosperity of Persia should be promoted to the utmost' it is hereby agreed between the Persian Government on the one hand and his Britannic Majesty's Minister acting on behalf his Government on the other, as follows » .

وَيَتَلوُ ذَلِكَ نَصَوْصَهُ اِتْفَاقَ .

- ١ - الاعتراف باستقلال إيران وسلامة أراضيها .
- ٢ - تقدم الحكومة البريطانية المستشارين الذين تطلبهم الحكومة الإيرانية .
- ٣ - تقدم الجلالة الضباط والعُدَّات والذخائر لإيران بصدق تنظيم جيشها .
- ٤ - عقد قرض لإيران قدره مليونان من الجنيهات بفائدة ٧٪ لمدة ٢٠ سنة . لمساعدةها على تمويل المشروعات الإصلاحية المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من الاتفاق .
- ٥ - التعاون المشترك في تنمية التجارة ومكافحة الجماعة ، وذلك بالاشتراك في المشروعات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغايات ، كإنشاء الطرق الخميرية ووسائل النقل الأخرى .
- ٦ - اتفاق الحكومتين على تأليف لجنة مشتركة لفحص وإعادة النظر في التعريفة الجمركية القائمة بقصد إصلاحها بما يكفل مصالح البلاد المشروعة وزيادة رخامتها .

وبرغم التأكيد باستقلال البلاد وسلامة أراضيها فإن الاتفاق يمكن اعتباره إجمالاً كمعاهدة حماية مستترة ، وقد أثار هذا الاتفاق الذي لم يودع مكتب عصبة الأمم شكوك فرنسا وغيرها من الدول ، كما غضب له الوطنيون من أهل إيران إذ رأوا فيه إشرافاً بريطانياً على بلادهم .

كان لا بد من أن يعرض الاتفاق على المجلس (البرلمان) تمشياً مع نصوص الدستور الصادر في ١٩٠٦ . وفي خريف سنة ١٩١٩ توجه الشاه إلى الجلالة في زيارة استقبل فيها استقبلاً طيباً من جانب الحكومة الإنجليزية ، وهناك أعرب عن تقديره البالغ لما تآمِّن بين البلدين ، وأخيراً عاد إلى طهران .

وفي هذا الوقت سقطت الوزارة القائمة بالحكم ، وخلفتها أخرى أحد أعضائها من كانوا مواليين للألمان خلال الحرب . وبهذا يمكن القول بأن الاتفاق صار غير نافذ المفعول من الوجهة العملية ولم يرق إلا ظهور الرجل الذي يفصح عن هذا رسميًا .

قلب نظام الحكم

حدد يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ لاجتماع «المجلس» وكان المنظور أن يعرض عليه الاتفاق مع إنجلترا . وفي يوم ٢١ فبراير زحف على العاصمة واستولى عليها الضابط رضا خان الذي ينتهي إلى طبقة الفلاحين من أهل مقاطعة مازندران وأصبح وزيراً للحربيّة ، وأسرّعت الوزارة الجديدة في السادس والعشرين من الشهر نفسه إلى إعلان إلغاء الاتفاق مع إنجلترا ، وهو اليوم الذي وقع فيه بمدينة موسكو اتفاق بين إيران وروسيا السوفيتية في صالح الدولة الأولى كثيراً ، الأمر الذي عزّز موقف الوزارة إزاء إنجلترا وما لها من أطّاع ومصالح اقتصادية كبيرة في البلاد . وقد أقر المجلس سياسة الوزارة ، وبدت خلال المفاوضات التي دارت روح العداء واضحة نحو الدولة البريطانية .

وفي سنة ١٩٢٤ استطاع رضا خان أن يتخلص من رئيس الوزراء ويتولى منصبه ، وبهذا آلت إليه مقاييس الأمور وأصبح له الإشراف الفعلى على سياسة البلاد وأتجاهها ، وفي العام نفسه غادر السلطان أحمد البلاد خوفاً على حياته وسافر إلى أوروبا حيث أقام بها إلى أن مات سنة ١٩٣٠ .

وكانت تركيا قد ألغت السلطنة وأنجحت إلى الجمهورية فأثر ذلك في إيران وقامت حركة عبرت عنها الصحافة ، وترى إلى إقامة الحكم الجمهوري . ولكن إقدام تركيا على إلغاء الخلافة وما تلا ذلك من أعمال عدّها الرجعيون حروجاً على الإسلام ، كان له رد فعل في إيران ، فخدمت حركة المطالبة بالحكم الجمهوري : إلا أن البلاد قررت في أكتوبر سنة ١٩٢٥ عزل الشاه القيم في بلاد أجنبية بعيداً عن وطنه ، ودعى جمعية تأسيسية نادت برضًا خان شاهها أى إمبراطوراً للبلاد باسم «الشاه رضا بهلوى» .

عرض صوبه لنقدم إيران بعد الحرب العالمية :

أنجحت سياسة الشاه الجديد نحو تعمير مرافق البلاد من مختلف النواحي . وكان أول ما ينبغي عمله المبادرة إلى دعم سلطان الحكومة المركزية وبسطه على

كافة الأرجاء . ولهذا ضربت الحكومة على أيدي القبائل العابثة بالنظام وجردتها من سلاحها ، وأحمدت ثورات دبرها دعاء الفتن في بعض المقاطعات . وزجت بنفر من الرعماء والرؤساء التمردين والنزاعين إلى الاستقلال المحلي في غياب السجون ، وعملت على تقوية الجيش وزيادة عدده . وكان من أثر هذا كله أن انشئ الأمن وساد المدود ، وهذا كله عنصر أساسي لا بد من توفره حتى يمكن ضمان الاستقرار والنجاح للسياسة الإصلاحية المنشودة .

اتجهت عناية الحكومة بعد ذلك إلى الحالة المالية وعينت الدكتور Millspaugh الأمريكي مستشاراً مالياً وزودته في بادئ الأمر بسلطات واسعة ، فأقبل الرجل على عمله بهمة ونشاط وإخلاص . وقد ترتب على جهوده أن زادت إيرادات الحكومة وأمكن إجراء وفر في المصروفات ، وتوازنت الميزانية . ولكن ما لبث الخلاف أن نشب بينه وبين الحكومة . ويلاحظ أولاً أن العزم على جباية الضرائب من الأغنياء والقراء على حد سواء أثار غضب الطبقة المالكة في البلاد لأنها تعودت أن تتضخم جيوبها على حساب الجماهير السكادحة من فقراء الفلاحين والصناع .

وكذلك عمدت الإدارة المالية إلى طرد عدد من الموظفين غير الأكفاء والذين كانوا يشغلون مناصبهم بحكم القرابة أو مراكزهم في أسرائهم وعشائرهم ، وهو ذلك الداء الويل في الأمم الشرقية حيث تلعب المحسوسة دوراً كبيراً . وحدث أن ثار الجند في خراسان لعدم دفع مرتباتهم ، وهنا طالب الشاه ببلوغ من المال حتى يتمكن من تسوية النزاع فأبى الأمريكي ، الأمر الذي اضطر معه الامبراطور إلى أن يستدين ٣٠٠٠٠ ريال من أحد مصارف طهران . ووقف المستشار موقف تصلب إزاء مطالب روسيا بشأن مصايد الأسماك إذ رفض الموافقة على منع آلية امتيازات . ولكن ما لبث الظروف أن أجرت الحكومة الإيرانية على التفاهم مع الحكومة السوقية ، مما أثار غضب المستشار المالي إلى درجة شديدة .

وأخير نشب الخلاف الذي لم يتمكن الطرفان من تسويته ، ذلك أن الحكومة أرادت في حالة تجديد عقد الرجل أن تحد من سلطاته وطلبت أن يحال أي نزاع بينهما على مجلس الوزراء أو «المجلس» أى البرلمان الإيراني ، ولكن أصر الدكتور

على أن يعرض الموضوع على السلطة التشريعية وحدها لا غير^(١). وهنا انتهت أعمال
البعثة الأمريكية وغادرت البلاد ، وأخذت الحكومة الإيرانية تستعين بعد ذلك
بخبراء من دول أخرى كألمانيا وسويسرا ، وبعضها دول ليس لها أطماع استعمارية
خاصة في البلاد .

كان حجر الزاوية في سياسة العهد الجديد تحقيق استقلال البلاد بطريقة فعلية ،
وأول ما يجب السعي إلى تحقيقه التخلص من الامتيازات القضائية التي يتمتع بها
الأجانب المقيمون في البلاد . ويلاحظ أن روسيا تنازلت عمما كان لرعاياها من
امتيازات من هذا النوع سنة ١٩٢١ ، فـكان هذا العمل ورقة راجحة في يد
الحكومة الإيرانية . وفضلاً عن هذا فإن الدول اعترفت لتركيا الحديثة بحقها في
الخلاص من الامتيازات (معاهدة لوزان) . وأخذت الحكومة الإيرانية تعمل على
إصلاح النظام القضائي في بلادها أولاً .

وفي سنة ١٩٢٧ صدرت التنظيمات القضائية الجديدة معتمدة على القانون الفرنسي
وبعد هذا أبلغت الدول عزمها على إلغاء الامتيازات تباعاً من عام ١٩٢٨ ، فوافقت
فرنسا على هذا الإجراء ، أما إنجلترا فتشبتت أولاً ولكنها اضطرت إلى الرضوخ أخيراً
والموافقة على سياسة الحكومة الإيرانية . وفي السنة ذاتها صدر النظام الجمركي الجديد
ويعقنه فرض حد أعلى كبير للرسوم الجمركية بالنسبة إلى البلاد الأجنبية جميعاً إلا مع
الدول التي تعقد معاهدات مع إيران فإنها تتمتع بالحد الأدنى . وقد وافقت الدول على
النظام الجديد ، وبذا تحصلت البلاد من القيود المفروضة على استقلالها الاقتصادي .
وما ذلك إلا لأن قادة إيران صمموا على الاستقلال وعرفوا السبيل إليه واختاروا
الظروف المناسبة واستغلوا المواقف الدولية فجحو ووقفوا ! أليس هذادرساً لغيرهم ؟
نعتقد ذلك .

ولكن أي تقدم اقتصادي في بلاد كإيران غير ميسور مادامت الوسائل
الداخلية متأنثة لأنها بلاد شاسعة الأرجاء ومعظمها جبلي وعر . فعند اعتلاء الشاه

العرش لم يزد طول الطرق البرية الصالحة للاستعمال وسيرا العجلات عن ١٢٠٠ ميل فأقدمت الحكومة على الاكتثار منها ومتتابعة العناية بها وإصلاح الموجود منها . وكانت النتيجة أن تضاعف طولها قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأت بعد ذلك العمل في مد خط حديدي كبير يعد من أبرز الأعمال الإصلاحية التي تمت في إيران الحديثة .

وبدلت جهود كبيرة نجحت إلى حد طيب في تقوية الزراعة وتنشيط التجارة وإدخال النهضة الصناعية أسوة بدول الغرب حتى يكمل الاستقلال الاقتصادي للبلاد . وما يلاحظ على سياسة الحكومة الإيرانية احتكارها للتجارة فعلاً بحيث أنها كانت تسيطر على الصادرات والواردات ، كما كان كثير من المصانع والمنشآت ملكاً للدولة . وقد يتعرض البعض من رجال الاقتصاد على امتلاك الحكومة لمظاهر النشاط الاقتصادي ، ولكن زرى اليوم الدول تعمد إلى توطين أو تأميم الكثير من المشروعات Nationalisation إذا كان الغرض من هذا العمل على ما فيه صالح مختلف طوائف المجتمع وأن يكون هدفه القضاء على الفوارق القائمة والتي أثبتت ضررها أكثر مما أدت إلى مصلحة الجميع .

لعلنا توسعنا نوعاً في الحديث عن نهضة إيران الحديثة ، ولكن الواقع أن هذا العرض كان أمراً لا بد منه حتى نستطيع أن نبين حالة البلاد في ذلك العهد الجديد ، حتى يتسمى لنا بإدراك الدوافع والظروف التي انتهت بالزعان الخطير الذي نشب بشكل حاد منذ سنة ١٩٢٨ بين الحكومة الإيرانية وشركة الزيت الإنجليزية .

الزراعة مع شركة النفط

تحدثنا في فصل سابق عن امتياز دارسي ومدى ما انطوى عليه من الغبن بالنسبة إلى إيران . وبالرغم من المزايا الكبيرة التي حصلت عليها الشركة البريطانية فإنها حاولت دائماً التهرب من الإلتزامات المفروضة عليها طبقاً لنصوص عقد الامتياز ، وفيما يلي أمثلة لذلك :

- تعللت الشركة بتعطيل الأنابيب خلال الحرب العالمية الأولى فلم تدفع للحكومة الفارسية أية حصة من سنة ١٩١٦ (أي منذ البدء في توزيع

الأرباح) حتى سنة ١٩٢٠ . وأكثر من هذا فإنها استغلت تلقاءً بسيطاً أصاب تلك الأنايبير بسبب العمليات الحربية ، ولم تكن الحكومة مسؤولة عنه ، فطالبت بتعويض قدره ٤٠٠٠ جنية إسترليني .

٢ - بالرغم من أن الامتياز منح للرعايا البريطانيين فإن الحكومة البريطانية دخلت شريكاً في الأمر بشراء ٥٦٪ من أسهم الشركة ، فضلاً عن أنها عقدت اتفاقيات طويلة الأجل كفلت للبحرية البريطانية الحصول على حاجتها من النفط بسعر يتراوح بين ١٧ و ٣٠ شلن لطن الواحد .

— خالفت الشركة تعهدياتها إذ لم تسمح في أى وقت للحكومة الفارسية بالتفتيش على حساباتها وعملياتها ، كما أنها لم تقبل التحكيم أبداً سواء أكان على يد حكمين أم ثلاثة حكام بطهران . ولهذا كان نصيب الحكومة يقدر على أساس البيانات التي تعدّها وتقدمها الشركة والتي لم تكن تمثل الحقيقة فما يتعلق بإيرادات الشركة أو أرباحها .

غير أن أعظم الخلاف بين الطرفين كان بشأن المبالغ المستحقة للحكومة الفارسية وسعى الشركة بأكثـر من وسيلة لـكي تهرب من التزاماتها مما عاد على البلاد بالخسارة من الناحية المالية .

أولاً : بدلًا من دفع ١٦٪ من أرباح شركات استخراج و تكرير النفط
لإيران فإن هذه الشركات لم تدفع سوى ١٣٪ من صافي الأرباح ،
ولهذا نجد أنه فيما بين عامي ١٩٢٠ ، ١٩٣٢ دفعت الشركة لإيران أقل
من ١٠ ملايين من الجنيهات . أما فيما يتعلق بالنسبة الباقيه وهي ٣٪
فقد زعمت الشركة أنها دفعتها ملاك الأرض في منطقة الامتياز بصفة
إيجار عن استعمال أراضيهم ، بينما يشير العقد إلى أن هذه النقطات يجب
أن تدفعها الشركة من إراداتها (١) .

(١) من الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الإيرانية إلى محكمة العدل الدولية في ٢٦ يونيو

وفي سنة ١٩٣٠ عندما بدأ تطبيق قانون ضريبة الدخل لأول مرة في البلاد امتنعت الشركة عن دفع هذه الضريبة التي لم تعرف منها ، لمدة عامين .

ومن الطبيعي أن ترى الحكومة الإيرانية في شركة النفط سبيلاً إلى الحصول على مقدار من المال يسد بعض حاجتها ، وكان يسوها — إلى جانب ضآلة فصيحتها — أن تجده المبلغ الذي تستحقه غير منظم في مقداره ، فتارة يرتفع وأخرى ينخفض ، الأمر الذي يؤثر تأثيراً خطيراً في الإيرادات المتوقعة من ذلك المورد ؛ والبيان التالي عن بعض السنوات يوضح الأمر .

السنة	الحصة بالجنيهات
١٩٢٣	٣١١٠٠٠
١٩٢٦ / ١٩٢٧	١٥٤٠٠٠٠
١٩٢٧ / ١٩٢٨	٥٠٢٠٠٠

ولقد هال الحكومة النقص الملووس في السنة الأخيرة واتهمت الشركة بأنها محاولة تقيد الإنتاج مما يعود على الدولة بالضرر ، ولكن الشركة أبدعت أنها تعاني أزمة مالية في أسعار البترول وأنها مضطرة بسبب تلك الظروف ويسبب الاتفاقات التي يتعين عقدها مع الهيئات العالمية المشتملة بالبترول إلى الحد من إنتاجها خشية هبوط في الأسعار إلى تقيد الإنتاج مؤقتاً ، وإلا هبطت الأسعار إلى حد كبير ، وتأثرت أعمال الشركة .

إلغاء الامتياز :

وإزاء رغبة الحكومة في تعديل الامتياز دارت المفاوضات بين الطرفين منذ عام ١٩٢٨ وكان المهد في أول الأمر متعلقاً بطبيعة ومدى ما تطالب به الحكومة الإيرانية من ازيداد اشتراكتها في أمر الامتياز ، ولكن المفاوضات تحطمـت لأن الشركة أبـت أن تجـيبـ government إلى غرضـهاـ من حيث تعـديـلـ شـروـطـ الـامـتـياـزـ بما يتفقـ معـ وجـهـةـ النـظرـ الإـيرـانـيـةـ .

وفي أواخر سنة ١٩٣١ استؤنفت المباحثات على نطاق أضيق إذ كان الغرض المراد منها التفاهـمـ علىـ الطـرـيقـةـ الـتـيـ يتمـ بهاـ حـسـابـ أـربـاحـ الشـرـكـةـ . أما وقد انحصرـتـ

المفاوضة في هذا الأمر ، وهو عرضي بطبيعة الحال بالنسبة إلى الموضوع الأساسي وهو شروط الامتياز المجنحة ، أمكن الوصول إلى اتفاق يبعث بصورة منه إلى العاصمة الإيرانية لتنازل المصادقة (٢٩ مايو سنة ١٩٣٢) .

وبناءً تحطم الآمال ، وانهار البناء بأكمله إذ دخل في الموضوع عنصر جديد كان له أثر حاسم ، إذ في ٣ يونيو سنة ١٩٣٢ قدرت حصة الحكومة فإذا بها مبلغ ٣٠٦٨٧٢ جنيه ، فـكان ذلك التقدير صدمة أذهلت الحكومة الإيرانية حين شاهدت نصيتها يهبط إلى هذا الحد التافه فإذا قيس بما كان عليه قبلها ، فهو ١٩٣٠٠٠ ر ٤٣٧ جنيه سنة ١٩٢٩ ، ١٩٢٩ ر ٣١٢ ، ١٩٢٩ ر ٢٨٧٣١٢ ، ١٩٣٠ ر ٤٣٧ .

أصبح الموقف غاية في الحرج ولا بد من إيجاد مخرج منه ، فطلبت الحكومة من الشركة إيضاحاً وأن تعيد مراجعة الأمر . وبيدو أن صبرها قد نفد ، ولذا بعثت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ إنذاراً للشركة تعلن فيه إلغاء الامتياز اعتباراً من ذلك التاريخ .

وجاء في بلاغ الحكومة الإيرانية أنه ليس لها غرض من هذا العمل سوى حماية المصالح الإيرانية ، وأردفت ذلك بقولها إنه إذا كانت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية على استعداد — خلافاً لما مضى — لأن تصنون المصالح الإيرانية بالطريقة التي تتفق مع وجهة نظر الحكومة الإيرانية على أساس من الرزاهة والعدالة ، ومع تقديم الضمانات اللازمة التي تكفل صيانة تلك المصالح ، فإن الحكومة من ناحية المبدأ لا تجد لديها ما يحول دون منع الشركة المذكورة امتياز جديداً .

صيراً تغير الظروف :

وواضح أن العدالة كانت تؤيد الحكومة الإيرانية في موقفها ومطالبها ، فهي لا تويد إلغاء الامتياز لصالح شركة أخرى ، وإنما تويد من الشركة أن تراعي مصلحة البلد الذي تستغل موارده على أساس المساواة العادلة .

ومن الطبيعي أن تصر الدولة الإيرانية الجديدة على وجهة نظرها ، فقد زالت

الظروف السابقة وجدت أخرى تختم إعادة النظر في الامتياز . ولماذا لا يكون لها هذا الحق المتواضع بينما يسبق لروسيا السوفيتية أن أذكرت ديونها وتعهداتها التجارية والمالية قبل الدول الرأسمالية الأخرى ؟ .

لقد كانت إيران سنة ١٩٠١ دولة ضعيفة مهيضة الجناح يحكمها من لا يقدر المسؤوليات الجسمانية إزاء مصالح البلاد ، ولم تمض سنوات قلائل حتى صارت البلاد منطقتى نفوذ بين إنجلترا وروسيا القيصرية ، و تعرضت حرمة أرضها للانتهاك خلال الحرب ، كما امتهنت كرامتها حين لم يسمح لوفدها بالدخول والاشتراك في مؤتمر الصالح بارييس . ولكن منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٣٢ تغيرت الظروف تغيراً كلياً وأساسياً ، فالأسرة المالكة التي منع أحد أفرادها ذلك الامتياز المبجح قد أصبحت في ذمة التاريخ ، وهذا انقلاب لا يقل أهمية مما حدث في الروسيا ، ولم تعد إيران تلك الدولة الضعيفة إلى حد العجز بل أصبح لها جيش قوى حسن التدريب نسبياً يستطيع أن يصد الاعتداء . والعلاقات مع الروسيا وإن لم تكن ودية عاماً إلا أنها لم تكن متميزة بروح العداء السافر والتحفظ لانتهاز الفرصة ، بل بالعكس تهمها حدوث كل ما فيه إخراج لإنجلترا ، وأحوال إيران الداخلية تحسنت كثيراً واستتب فيها الأمن والنظام ، وأصلح الكثير من أحوالها الاقتصادية ، بفضل المستشارين من الدول الأخرى . وإيران في سنة ١٩٣٢ ، قد تخلصت من وطأة الامتيازات الأجنبية .

الموقف الدولي :

وأحسن إيران اختيار الوقت لعملها الجرىء ، فسنة ١٩٣٢ تمثل أشد فترات الأزمة الاقتصادية العالمية سوءاً وما ترتب على ذلك من اضطراب أحوال العالم الرأسمالي ، واليابان قد نفذت سياستها في منشوريا وغادرت عصبة الأمم ولم تقم وزنا لإنجلترا أو غيرها ، والموقف في أوروبا مضطرب قلق فالنازية في ألمانيا قد عظم شأنها وأصبح وصولها إلى مقاييس السلطة مسألة وقت .

وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ اجتمع المؤتمر الدولي للنظر في مشكلة التسلیح ، والبحث في الوسائل المؤدية إلى خفضه ، ولكن مالت أنبدأ التباین بين وجهات نظر الدول المشتركة فيه ، ووضحت روح الشك المتبادل ، وصار فشل المؤتمر أمراً محققاً ولا مناص منه .

هذه الظروف الدولية التي أجلتناها كانت عاملاً شجع إيران على موقف التصلب إزاء الشركة ، ثم محاولة إلغاء الامتياز أخيراً .

نرفض الحكومة الانجليزية :

ردت الشركة على الحكومة منكرة قانونية تصرفها هذا ومشروعيتها ، فكان الجواب أن القرار النهائي لانكوس عنده . وهنا أصبح لا مفر من انتقال الأمر إلى الميدان السياسي ، فأرسلت الحكومة البريطانية في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ مذكرة شديدة اللهجة أعلنت فيها أنها تعد إلغاء الامتياز خرقاً للتعهدات وهو أمر لا تسحب به ولا تقره مطلقاً ، ثم طالبت إيران بسحب الإنذار في الحال وإلا أصبحت في حل من « انخاذ كافة الإجراءات المشروعة » لحماية مصالح الشركة « العادلة التي لا ينزع عنها أحد » ثم أنددت الحكومة الإيرانية بأنها لن تحتمل مطلقاً أي ضرر يصيب الشركة أو مبانها أو عملياتها بأى حال من الأحوال . ولم تعبأ حكومة إيران بهذا التحذير أو الإنذار وأرسلت ردآ شديداً على المذكرة ، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن بعثت بأخرى في ٨ ديسمبر وأعلنت فيها أنه إذا ظلت الحكومة الإيرانية ترفض سحب قرارها بإلغاء الامتياز في خلال أسبوع واحد من هذه المذكرة فلن يكن أمام الحكومة البريطانية سوى أن ترفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية الدائمة للنظر في قانونية هذا العمل (حسب المادة الاختيارية) .

وأجابت الحكومة الإيرانية منكرة اختصاص المحكمة في النظر في هذا الأمر ، واتهمت حكومة إنجلترا بأنها تعمد إلى التهديد ، ثم صرحت بعزمها على إلحاق الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم .

رفع الأمر إلى المجلس وعین المسوو بنیش مقرراً في الموضوع ، وقد استطاع الرجل إقناع الطرفين بالاتفاق فيما بينهما ، وتم ذلك في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ وصادق عليه البرلمان الإیرانی في ٢٨ مايوا والشاه في اليوم التالی وأصبح نافذ المفعول منذ ذلك التاريخ .

مرايا اتفاق الجبرير :

أولاً : خفضت المساحة التي يشملها الامتیاز إذ اقتصرت على النصف الجنوبي من المساحة الأصلية ، ومعنى هذا ازدياد الجهات التي تستطيع الحكومة الإيرانية فيها بعد أن تصرف فيها بمنع امتیازات محلية أخرى أو باستغلال المنافسة بين الشركات المختلفة التي تسعى وراء استئثار موارد زيت البترول . وكانت الشركة حسب عقد الامتیاز الأصلي قد حصلت بطريقة غير مباشرة على منع المنافسة من جانب الغير وذلك ماحتكار إنشاء الأنابيب إلى الساحل الجنوبي ، فجاءت المادة الثالثة من الاتفاق الجديد ملفية هذا الاحتكار .

ونص الاتفاق على أن تعمل الشركة في منطقة الامتیاز المخصصة على توسيع نطاق أعمالها . وتعهدت الشركة (المادة التاسعة) بأن تبدأ في الحال عمليات إنتاج وتكرير زيت البترول في ولاية كرمنشاه بالإضافة إلى عملياتها السابقة في ولاية خوزستان .

ثانياً : تقرر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ أن تأخذ الحكومة أربعة شلنات عن كل طن تبيعه الشركة للاستهلاك المحلي أو للإصدار من البلاد ، على أن تعهد الشركة ألا تنقص حصة الحكومة من ٧٥٠٠٠ جنيه في السنة ، وزيادة على هذا تحصل الحكومة على ٢٠٪ من أرباح الشركة بعد استيلاء المساهمين على مبلغ أولى (حددت قواعده في الاتفاق) ومقابل هذا كله تتنبع الحكومة الإيرانية عن الإصرار على حد أدنى من الإنتاج .

ثالثاً : بعد انقضاء ستين عاماً تؤول كافة ممتلكات الشركة إلى دولة إيران .

رابعاً : قصرت حقوق الاستغلال (كما كان الحال قبل) على زيت البترو .
وعلى الشركة أن تضع تحت تصرف الحكومة الإيرانية كافة ما قد تحصل
عليه من معلومات بشأن الوارد الطبيعية الأخرى في منطقة الامتياز
(الماد ١٢ - ١٤) .

خامساً : تعهد الشركة بأن تخثار العمال الحاذقين والهيئة الفنية والتجارية من
الرعايا الإيرانيين إذا توافر هؤلاء ، أما العامل غير الفني فيجب أن يكون
من إيران خاصة (المادة ١٦) : وتعهد الشركة بأن تتفق كل سنة
١٠٠٠ جنية في بريطانيا على تعلم بعثات من الإيرانيين تعلمها فيما يتصل
بصناعة الزيت ، كما تقدم الشركة على تلقتها الخاصة كافة الخدمات والأجهزة
الصحية في أراضيها ومعاملها ومبانيها بإيران (المادة ١٧) .

سادساً : فيما يختص بالاستهلاك المحلي من البترو تقدم الشركة سعرًا ملائماً
بوجه خاص (١٨) .

أما المنازعات المالية المتعلقة بالمسائل التفصيلية فتقرر تسويتها بمبلغ إجمالي قدره
مليون جنيه .

شركة الرئيس الإنجليزية الإيرانية واتفاق الجديد :

ينبغي لا ينبع إلى الذهن أن شروط الامتياز الجديد ليست في صالح الشركة
مطلقاً . حقيقة تنازلت الأخيرة عن السكك من حقوقها ولا نشك إلا أن الموقف
الدولي المضطرب إذ ذاك وتحفز الشركات الأمريكية لامتناع مثل هذا الاختلاف
وتأيدها الأدبى والسرى للحكومة الإيرانية — نقول إن هذا كله كان له دخل في
موقف التصلب الذى اتخذته الحكومة إزاء الشركة من قبل . ولكن برغم هذا
جميعه ، فقد خرجت الشركة الإنجليزية من الاتفاق الجديد بمحاذيم لها قيمة وخطرها
للنسبة إلى المستقبل .

١ — منح الشركة حق التنازل عن الامتياز بإخطار قبل الميعاد المطلوب بستين (المادة ٢٥) وإلا أصبح الامتياز سارياً لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٣ . وبما أنه لم يكن من المتظر أن تعمد الشركة إلى هذا الإجراء ، كان النص المشار إليه بمثابة امتداد بطريقة غير مباشرة لامتياز دارسي لمدة ٣٢ سنة أخرى . وهذا كسب يبرر الالتزامات التي تعهدت بها الشركة قبل حكومة إيران . وإذا لم تتنازل الشركة عن الامتياز سري لغاية التاريخ سالف الله ذكر إلا إذا قررت لجنة تحكيم إلغاؤه بسبب عدم وفاء الشركة بشروط الاتفاق . ومما من شك أن هذا البند الخاص بعد أجل الامتياز لم يكن في صالح إيران لأنه يقتضي اتفاق دارسي كانت ستؤول إلى الحكومة جميع ممتلكات الشركة بدون دفع أي مبلغ وبلا مقابل سنة ١٩٦١ . وأهم المسائل التي تعد إخلالاً من جانب الشركة عدم النبادرة بدفع أي مبلغ تحكم به محكمة التحكيم وذلك في ظرف شهر من دعوتها إلى الدفع ، أو الإخلال بمعنى تصفية أعمال الشركة ، وفيما عدا ذلك ليس للحكومة الإيرانية أن تلغي الامتياز ، كما لا يجوز تغيير نصوصه بأى عمل إدارى أو بالتشريع (المادة ٢١) .

٢ — وثبتت كسب آخر وهو إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية أو أي نوع من الضرائب على صادراتها من البترول ووارداتها من كافة المواد الالزمة لعملياتها التي تضطلع بها في إيران . ويسرى هذا الإعفاء أيضاً على ما تستورده الشركة من المهمات الطبية والأجهزة الصناعية (المادة ٦) . وبالاحظ أن شركاتها المساعدة أفادت أيضاً من هذه الإعفاءات .

٣ — أُغفت الشركة كذلك (المادة ٧) من الالتزام بتسلیم ما تحت يدها من عملية أجنبية للحكومة الإيرانية .

٤ - تعفي الشركة خلال السنوات الثلاثين الأولى (المادة ١١) من جميع الضرائب الأهلية أو المحلية التي تفرض في إيران ، وذلك مقابل مبلغ إضافي يزداد على حصة الحكومة عن كل طن والمنصوص عليها في المادة العاشرة . وتكون الزيادة على الشكل التالي :

المسدة	عنطن الواحد
(١) السنوات الخمس عشرة الأولى	٩ بنس عن ١١٠٠٠٠٠٠ طن الأولى ٦ بنس عن كل طن بعد هذا الرقم مع ضمان حد أدنى قدره ٢٥٠٠٠ جنيه في السنة .
(٢) السنوات الخمس عشرة الثانية	شان عن ١١٠٠٠٠٠ الأولى و ٩ بنس عما بعد ذلك مع حد أدنى قدره ٣٠٠٠ جنيه في السنة .
(٣) السنوات الثلاثين الثالثة حتى عام ١٩٩٣	يعمل ترتيب خاص بهذه الفترة يمتنع اتفاق يتممهطرفان قبل تلك السنة .

٥ - يحق للشركة أن تشتري أرضاً يملوكتها الأفراد أو الحكومة بغض النظر عن الطريقة التي ستستعمل فيها هذه الأرضي ، وكذلك منحت الحق في بيع أراضيها إلى شركاتها المساعدة .

٦ - للشركة حق إنشاء الخطوط الحديدية والموانئ ، فضلاً عن امتلاك كل وسائل المواصلات وأن يكون لديها جميع وسائل الشحن . والتزمت الحكومة الإيرانية بدفع تعويض عن أي استعمال ضروري لوسائل النقل والشحن الخاصة بالشركة في الدفاع الوطني .

٧ - إعفاء الشركة من كل القوانين المعمول بها في البلاد للبضائع والتوريدات الغذائية والوازيم الأخرى مما تستورده لصالح موظفيها ومثل هذه التسهيلات منعت أي تحسين في زراعة المناطق المجاورة لمنطقة الامتياز وفي تجارةها وصناعتها .

٨ — ييدو في الظاهر أن بند التحكيم يزيل عيوب البند المأذل في اتفاق دارسي إلا أن التغير كان في صالح الشركة إذ جعل الخلاف في يد حكم واحد كما أعطى لرئيس محكمة العدل الدولية حق تعينه ، كما نقل الامتياز الجديد مكان التحكيم من طهران إلى مكان آخر يحدده الحكم .

هل طر اتفاق ١٩٣٣ مفروضا على البلاد ؟

من المبررات التي تذرع بها الإيرانيون لتأميم الصناعية البترولية ووضع حد لعمليات شركة النفط الإنجليزية قولهم إن اتفاق ١٩٣٣ قد فرض على البلاد ، ومن هنا نجد الوثائق الرسمية تتحدث عنه بـ « غير مشروع » . وتلخص حجتهم الرئيسية فيما يأتي : — (١)

١ — أن البلاد كانت مكتاتورية حكماً في ذلك الوقت ولو أن ممثلي الشعب كانوا من اختارهم بملء حرية لما قبلوا مطلقاً التصديق على اتفاق من هذا القبيل .

٢ — إرسال السفن الحربية إلى المياه الإيرانية في سنة ١٩٣٣ وقد بلغت بـ بريطانيا أوج قوتها بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى وفي وقت كانت الولايات المتحدة مشغولة بدعم اقتصادها الدولي وكانت روسيا مهتمة بأمورها الداخلية ، فضلاً عن ضعف إيران الحربي بالنسبة إلى إنجلترا .

٣ — إعتراف السيد تاكى زاده وزير المالية حينذاك حيث قال « كنا بضم رجال ضعاف دون أي قوة نعارضه ، وكنا في غاية الأسف لما وقع . ويجب أن أقول إنه لم يكن من شأنى ما أفعله في هذه المسألة سوى أن أوقع على تلك الورقة وما كان ليحدث أي خلاف لو كان هذا التوقيع لي أو لسوائى وما حدث كان سيحدث على أي حال ... إننى شخصياً لم أوفق وكذلك فعل الآخرون ... » .

(١) حصلنا على الوثائق الخاصة بهذا الفصل وذلك الذي يعالج موضوع التأمين من المصادر الرسمية الإيرانية فلها منا أجزل الشكر .

٤ - التصريحات التي صدرت من الشاه السابق (رضا بهلوى) عندما أثيرت مسألة مد أجل الإمتياز وهدد مئلو الشركة بمعادرة إيران وقطع المفاوضات فقد قال « إنه عن المدهش ساع هذا الأمر وهو مستحيل كلياً لنا نحن الذين كنا نلعن لمدة ثلاثين سنة أولئك الذين منحوا هذا الإمتياز في الأصل ويجب أن لا نضع أنفسنا في وضع نلعن بسببه لمدة حسين عاماً بسبب الموافقة على ذلك . . . » .

نقد مُعْمَلِ السُّرْكَةِ :

بعد هذا التفاصي الذي حلّلناه أسبابه ومظاهره و مختلف نواحيه سارت الشركة في طريق التقدم المطرد واتسع نطاق أعمالها وبخاصة خلال سنوات الحرب الثانية . ورأى من الأفضل أن تورد خلاصة للتقرير المقدم إلى الجمعية العمومية عن سنة ١٩٤٤ إذ أنه يلقي ضوءاً كبيراً على مركز هذه الشركة قبيل انتهاء الحرب ، وهو مركز زاد قوته وتدعيمها منذ ذلك التاريخ .

(١) الأرباح :

استهل التقرير ببيان أن حساب الأرباح الكلية يدل على زيادة بالنسبة إلى ما كان عليه سنة ١٩٤٣ . وقد خصص مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنية لاحتياطي الأسهم المتداولة وتقرر توزيع ربح نهائياً قدره ١٥٪ .

(٢) الإنتاج :

كان إنتاج إيران من الزيت خلال سنوات الحرب كالتالي (١) :

(١) فيما يلي أرقام أخرى عن تلك السنوات (راجم تقرير هيئة الأمم المتحدة عن الشرق الأوسط الذي أشرنا إليه من قبل) .

٩٥٥٠٠٠	١٩٤٢	٩٧٣٧٠٠٠	١٩٣٩
٩٨٦١٠٠٠	١٩٤٣	٨٧٦٥٠٠٠	١٩٤٠
١٣٤٨٧٠٠٠	١٩٤٤	٦٧١١٠٠٠	١٩٤١

الإنتاج (بالأطنان المترية)	السنة
٨٥٣٠٩٧٠٧	١٩٣٩
٨٢١٦٧٢٨٦	١٩٤٠
٥٤٤٢٢١٠٢	١٩٤١
٨٢٨٥٠٨٩	١٩٤٢
٨٢٨٧٨٦٨٩	١٩٤٣
١١٥٥٢١٥٥٥	١٩٤٤

ثم قال التقرير « أشرت في العام الماضي إلى سياسة الحلفاء التي أملتها الضرورة الناجمة عن النقص في عدد ناقلات الزيت مما اقتضى إمداد مراكز الاستهلاك من أقرب مواطن إنتاج ، وبدأ أثر هذه السياسة واضحاً في إنتاج إيران سنة ١٩٤١ بصفة خاصة ولكن جاء الفزو الياباني لجزر الهند الهولندية وبورما في أوائل سنة ١٩٤٢ مما أدى إلى قطع موارد هذه الجهات ، وأصبح الخليج الفارسي أقرب منبع يحصل منه الحلفاء على مطالهم للقيام بالحملات في الشرق الأوسط والشرق . وقد كانت البيعات عام ١٩٤٤ أعلى منها في أي سنة سابقة خلال تاريخ الشركة . »

ويعظم الزيت الخام من حفظ كل ومسجد سليمان ، أما حقل الزيت في كاش ساران والذي بدأ العمل في تعمية استغلاله عند ابتداء الأعمال الحربية فقد أمكن وصله منذ ذلك الوقت بعمل التكرير في عبادان بواسطة أنبوبة . وقد أجريت أعمال كشف عن البترول في أغوا شاري منذ سنة ١٩٣٩ أثبتت وجود موارد كافية وبدأ إنتاج في هذه المنطقة سنة ١٩٤٣ .

(٣) معمل التكرير في عبادان :

كان إنتاج المعمل خلال السنوات الأولى من الحرب دون طاقته . ولكن حدثت زيادة كبيرة مطردة منذ سنة ١٩٤٣ بحيث يستلزم الأمر زيادة معمل طاقته ٥٠٠٠٠ رط طن في السنة . وتقدمت كذلك عمليات استخراج بنزين الطائرات

من بترول إيران تقدماً واسع النطاق ، بحيث يبلغ الإنتاج الآن ١٤٥٠٠٠ طن في السنة . وقد أدت هذه المطالب الضخمة للملقاء على عائق الشركة إلى ازدياد عدد مستخدمها من ٦٥٠٠٠ .

(٤) معمل التكرير في حيفا :

ثم أشار التقرير بعد ذلك إلى معمل التكرير المقام في ميناء حifa وكيف أنه عالج ٣٢٨٢٠٠٠ طن من بترول العراق خلال سنة ١٩٤٤ وقد بلغ إنتاجه ١٢٧٧٠٠٠ طن منذ أواخر سنة ١٩٣٩ حتى ذلك التاريخ .

(٥) ثم عرض التقرير لمسألة إحتياطي البترول فقال إن مقداره كبيرة وافية كما يستدل من الأبحاث التي أجريت على يد الخبراء والمتخصصين .

(٦) ناقلات الزيت :

كان عدد سفن أسطول الشركة قبل نشوب الحرب ٩٣ من السفن التي تتحرى عباب المحيطات وحمولتها ٩٨٠٠٠ طن ولكن خسرت الشركة ٤ سفينة بسبب اعتداءات العدو غير أنها تمكنت بواسطة البناء والشراء من تعويض جانب من النقص بحيث أنه في ختام سنة ١٩٤٤ بلغ عدد سفن الأسطول ٦٩ سفينة حمولتها ٧٥٨٠٠ طن . وتعتمد الشركة موافقة أعمال الإنشاء والتتجديد بحيث يتواافق لها تدريجياً عدد كاف من السفن لنقل الحانب الأكبر من منتجاتها .

الإنتاج ومراته :

تضم إيران ستة حقول رئيسية تقع عند سفوح جبال زاجروس ، على هيئة قوس يمتد حوالي ١٨٠ ميلاً من جريدة عبادان حيث يصب شط العرب في الخليج الفارسي .

تطور الإنتاج ومقدار الاحتياطي

وتتطور الإنتاج الإيراني عاماً بعد آخر تبعاً لما كانت تسفر عنه الأبحاث من جديد، وعشياً مع التوسع في تسهيلات النقل والتكرير.

الإنتاج في سنوات ١٩١٤ - ١٩٢٨ - ١٩٣٣ ، ومن ١٩٣٨ إلى ١٩٥٠

(بالآلاف الأطنان المترية) (١)

المقدار	السنة	المقدار	السنة
٩٨٦١	١٩٤٣	٣٥٤	١٩١٤
١٣٤٨٧	١٩٤٤	٥٧٩١	١٩٢٨
١٧١٠٨	١٩٤٥	٧٢٠٠	١٩٣٣
١٩٤٩٧	١٩٤٦	١٠٣٥٩	١٩٣٨
٢٠٥١٩	١٩٤٧	٩٧٣٧	١٩٣٩
٣٥٢٧٠	١٩٤٨	٨٧٦٥	١٩٤٠
٢٧٢٣٧	١٩٤٩	٦٧١١	١٩٤١
٣٢٣٥٩	١٩٥٠	٩٥٠٠	١٩٤٢

ومعنى هذا أنه في بين عام ١٩٣٨ - ١٩٥٠ ، زاد إنتاج إيران من النفط بنسبة ٦٠٪ وظلت إيران حتى نهاية عام ١٩٥٠ على رأس بلاد الشرق الأوسط ، أما بالنسبة إلى العالم فهي ثالث دولة منتجة للبترول إذ تأتي بعد الولايات المتحدة وقبرنوسلا؟ وإن كان الوضع قد تغير بطبيعة الحال منذ صدور قانون التأمين في أواسط سنة ١٩٥١ . أما الاحتياطي الثابت فإن الأرقام التي نشرت عنه في عام ١٩٤٩ تدل على أنه يبلغ ٩٢٧٤٠٠ ألف طن متري أي ما يعادل ٨٧٧٪ من الاحتياطي العالمي في تلك السنة ، بينما لم يزد الإنتاج حينذاك عن ٢٩٪ من الاحتياطي النفطي في ذلك البلد (٢).

Review of Economic Conditions in the Middle East, opt (١)
cit. p. 60 .

(٢) المصدر السابق ص ٦٠ .

معامل التكرير :

وهناك شبكة من الأنابيب لنقل البترول من الحقول إلى عبادان حيث يقوم أعظم معامل التكرير في العالم ، ويقوم هذا العمل بتكرير حوالي ٧٥٪ من الإنتاج ، أما الباقي فينقل خاماً إلى الخارج .

معامل التكرير في إيران

الحالة	الطاقة اليومية بالبراميل	الموقع	اسم الشركة
عامل	٥٠٠,٠٠٠	عبادان	الأنجلو - إيرانية
عامل	٢١٠٠	كرمنشاه	كرمنشاه للبترول (من شركات الأولى التابعة)

أنابيب البترول :

أنشأت الشركة أحد عشرة خطراً تتد من حقول النفط حتى عبادان مشهور؛ ويسع هو لها ١٠٢٢ ، وطاقتها اليومية ٨٦٤,٠٠٠ برميل ، وتم إنشاؤها فيما بين عامي ١٩١٦ ، ١٩٤٨ . ولشركة أنابيب الشرق الأوسط المحدودة مشروع لخط أنابيب من حقول إيران والكويت إلى الساحل السوري ويكون طوله ٧٧٠ ميلاً وقطره (٣٦ - ٣٤) بوصة . ويحمل يومياً ٥٣٥,٠٠٠ برميل .

جدول حقوقي للبرول الإيرانية

الإنتاج من الخاتم بالبراميل	عدد الآبار في ختام عام	سنة الكشف	اسم الأقليم والحقول
الإنتاج من الخاتم عام	في ختام عام	في ختام عام	الإقليم
١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٣٧ / ١٩٣٨	فارس
١٣٢٠٠٠٠	١٣٢٠٠	١٩٣٧ / ١٩٣٨	كاش ساران
٣٩٠٠٠	٣	١٩٣٧ / ١٩٣٨	إقليم كرمنشاه
١١٦٥٠٠٠	١٠	١٩٣٣	شاه (١)
٣٥٥٠٠	٢	١٩٣٣	إقليم خوزستان
٤٠٠٥٠٠	١٥	١٩٣٨ / ١٩٣٧	أغشاري
٦٨٦٤٠٠٠	١٩٢٨	١٩٣٨ / ١٩٣٧	خسط كل
٤٠١٢٣٠٠	٣٣	١٩٢٨	لالي
٧٥٧٩٥٠٠٠	٣	١٩٤٦	مسجد سليمان
٦٨٨٨٤٩٠٠	٢	١٩٠٨	نقط صدر
٢٩٦٣٠٠٠	٢	١٩٤٨ / ١٩٣٤	(١) على مقربيه من الحدود الإيرانية العراقية
٢٥٧٥٠٠٠			
٢١٣٦٣٠٠			
١٣٢١٤٠٠٠			
٤٢٧٥٢٠٠			

الفصل التاسع

الشركات الأمريكية تنزل إلى الميدان

ذكرات أصريخية :

لمست الولايات المتحدة روح التوسيع السافر خلال انعقاد مؤتمر الصلح على إثر هزيمة ألمانيا وحلفائها ، ورأى تهافت الشركات الإنجليزية والمصالح المالية الفرنسية على اقتسم بترويل الشرق الأدنى بصفة خاصة .

في مثل هذا الجو أتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً في ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ يطلب فيه من رئيس الجمهورية بيانات عن مدى القيود المفروضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الرعايا الأمريكيين الساعين وراء البترول ، من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى وهولندا واليابان أو أية دولة أخرى ، أو البلاد التابعة لها . وكان السبب المباشر في اتخاذ هذا القرار ما حدث من إلقاء القبض على أمريكي يقوم بالبحث عن البترول على ساحل البحر الميت (أكتوبر ١٩١٩) وذلك بأمر القائد الإنجليزي وحاكم فلسطين في الوقت ذاته .

ولكن الحقيقة أن مناورات الدول والشركات فتحت أعين الأمريكيين على ما يدور في الخفاء وأثارت قلقهم ومخاوفهم ، وخشى هؤلاء أن يتهدى الأمر بإعادتهم عن هذا المجال إلى الاحتلالات الوفيرة . وقد ترتب على هذا الشعور أن بعث السفير الأمريكي دافيس بذكرة قوية حازمة اللهجة إلى اللورد كرزون ، أشار فيها إلى الآخر السيء الذي أحدثه في نفس الجمهور الأمريكي ما تراى من أبناء عن إقدام بريطانيا العظمى في البلاد الواقعة تحت انتدابها على أن تخصل مصالح الزيت البريطانية بامتيازات لم تمنع منها الشركات الأجنبية ، وأضافت المذكورة أن بريطانيا كانت تعد العدة في هدوء للانفراد بعوارد الزيت في تلك المناطق .

وأخيراً طالبت الولايات المتحدة بتطبيق مبدأ سياسة الباب المفتوح، وأكدها في أن تشرك في أية مباحثات تدور بشأن امتيازات البترول. أرسلت المذكورة في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ ومر وقت دون تسلم رد عليها، وفي هذه الأثناء لاحظ السفير نشر إتفاق سان ريمو، وقد جاء في المادة السابعة منه بشأن إقليم الجزيرة مياياني :

« تعمد الحكومة البريطانية أن تمنح الحكومة الفرنسية أو من يمثلها ٢٥٪ من صافي إنتاج الزيت الخام بأسعار السوق السائدة التي قد تحصل بها حكومة جلالة الملك من حقول زيت أرض الجزيرة وذلك في حالة ما إذا كان استئثارها من جانب الحكومة. أما في حالة استخدام شركة بترول خاصة لاستغلال حقول زيت أرض الجزيرة فإن الحكومة البريطانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية نصيباً قدره ٢٥٪ من أسهم مثل هذه الشركة. والمن الذي يدفع مثل هذا الاشتراك لا يزيد عما يدفعه المشترين الآخرين في شركة البترول المذكورة. ومن المفهوم أن شركة البترول المذكورة ستكون تحت الإشراف البريطاني الدائم » . وقد كان هذا الاتفاق داعياً إلى إرسال مذكرة جديدة أكد فيها السفير الأمريكي المبادئ التي سبق له الإدلاء بها، ونوه بأن اتفاق سان ريمو يعد خرقاً لها لأنها يكسب فرنسا معاملة تفضيلية .

إذاء هذا أرسل اللورد كروزون رسالته يؤكده فيها أنه لم تعد أنا بذيب ولم تنشيء معامل تذكر مطلقاً، وأما الخطوط الحديدية التي مدت، والأرصدة التي بنيت فيها فلا غرض عسكري بختة، وأشار بعد ذلك إلى أن إنتاج الإمبراطورية البريطانية من البترول عبارة عن ٢٥٪ من الإنتاج العالمي (أو ٥٤٪ إذا ما أضيف إليه زيت إيران). وما له مغزى في الرد الإنجليزي قوله بأن المهد هو الحصول على روابض بترول الجزيرة للدولة العربية المزعمع إنشاؤها في المستقبل وفقاً لمقتضيات التي وضعت في معاهدة الصلح من تركيا (سيفر) وحسب نصوص الانتداب. ولا شك أن هذه الإشارة أريد بها إخفاء نيات إنجلترا الحقيقة. أما عن موضوع معاملة فرنسا فقد ذكر الرد أن هذا إجراء يتفق مع التفسير الذي ارتضته الولايات المتحدة دائماً لنص « الدولة الأولى بالرعاية » في المعاهدات .

وفي مذكرة ثانية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ أكد اللورد كرزون لحكومة الولايات المتحدة أنه ليس لدى إنجلترا النية مطلقاً في احتكار كل حقول البترول التي تشير إليها نصوص إتفاق سان ريمو، ثم صرخ بأن المطالب البريطانية مشروعة ولها ما يسوغها لأنه في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ أبلغ الصدر الأعظم السفير البريطاني بالاستانة في مذكرة رسمية أن وزارة المالية التركية قد قبلت تأجير حقول البترول التركية في ولايتي الموصل وبغداد إلى شركة البترول التركية مع احتفاظ وزارة المالية بالحق في تحديد نصيبيها في المشروع وشرط التعاقد فيها بعد. أما عن المصالح التي كانت لألمانيا في الشركة المذكورة فقد أشارت المذكرة إلى أنها قد انتقلت إلى بريطانيا العظمى.

خطبة الولايات المتحدة :

هذه المذكرات الدبلوماسية المتبادلة تلقي ضوءاً كبيراً على خطة الولايات المتحدة وأهدافها. لقد كانت هذه الدولة قبلاً قليلة الاهتمام ببترول الجزيرة ولكنها الآن أخذت تدخل في الصراع بطريقة إيجابية، والسر في هذا أن عوامل مختلفة قد جدت. فهي قد تعلمت من الحرب كيف عظم استخدام البترول محل الفحوم في الأساطيل الحربية والتجارية وتوقعـت سيادة هذا النوع الجديد من الوقود في مختلف وسائل النقل وقدر بعض المختصين أن آبار الجزيرة غنية بهذا المعدن، وتنبأ جماعة من العلماء بقرب نفاذ البترول من الولايات المتحدة في ظرف مدة وجيدة. ورأى الأميركيون كيف تسعى إنجلترا إلى السيطرة على منابع الشرق الأوسط بثباتها تقريراً. وأخيراً نشطت المصالح البترولية الأمريكية في منافسة المصالح البريطانية في مختلف الجهات، ولا ريب أنها حملت حكومة الولايات المتحدة على هذا المسعي صيانة مصالحها وخدمة لأغراضها.

لقد اعتزـمت الولايات المتحدة النزول إلى ميدان حرب البترول في الشرق الأوسط، وقد وردت العبارة الآتية في المذكرات التي تبادلتـها الحكومـتان الأمريكية والبريطانية «لا يمكن تجاهل الحقيقة بأن موارد الجزيرة المشهورة أثارـت اهتمـام

رأى العام في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والبلاد الأخرى » وذلك لأنها ذات أهمية في الحياة الاقتصادية ». لقد كانت هذه العبارة على إيجازها تحذيراً وإنذاراً للدول الأخرى المعنية بشئون بترول الشرق الأوسط، وبخاصة إنجلترا صاحبة النفوذ العالب فيه.

اتفاق بينصالح البترولية في البلدين :

ويبدو أن الحزم الذي أبدته الولايات المتحدة أثار قلق إنجلترا ولذا نرى السير جون كادمان Sir John Kadman المستشار الفنى لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية وصاحب السلطان المطلق في شئون بترول الإمبراطورية البريطانية خلال الحرب، يتوجه إلى الولايات المتحدة (١٩٢٠ - ١٩٢٢) بقصد التفاهم . وقد انتهى الأمر بعقد اتفاق — بإيعاز الحكومة البريطانية — سلمت بمقتضاه الشركة المشار إليها نصف ما لها في أسهم شركة البترول التركية إلى شركة ستاندارد أوويل الأمريكية .

هكذا تفاهمتصالح الإنجليزية والأمريكية ، واستمر ما يعرف باتفاق الخط الأحمر نافذ المفعول بين الطرفين ، ولكنه لم يحل مطلقاً دون المنافسة بينهما . وهنا نجد أنصالح الإنجليزية كانت تتمتع بالتأييد والرعاية من جانب حكومتها في بلدان الشرق الأوسط ، غير أن الشركات الأمريكية كانت أعظم نشاطاً وأحسن استعداداً وأقوى من الناحية المالية ، ولهذا أخذت تتغلغل أولاً في مناطق أخرى من هذا الإقليم متبعاً الطريق السلمي ، كشبه الجزيرة العربية وتركيا ومصر .

برى تغلغل الشركات الأمريكية في الشرق الأوسط :

كانت إنجلترا عملت في أول الأمر حقوقاً وامتيازات بقصد استثمار موارد البترول الموجودة في بعض أنحاء المملكة العربية السعودية . ولكننا نلاحظ أمراً عجباً ألا وهو إقدامها على التنازل عن هذه الحقوق ، وذلك في أوائل العقد الرابع من

القرن الحالى . وقد تضاربت الآراء في تعليل هذا العمل . قليل من جهة إن أصحاب المصالح من الإنجليز لم يصلوا إلى نتائج سريعة حاسمة بحيث خيل إليهم أن هذه الجهات غير صالحة للاستثمار وأنهم يبذلون جهوداً عابثة خير لهم أن يركزواها في مناطق أخرى . وعلل البعض الأمر بأن الإنجليز لم يقوموا بحقيقة بآبحاث ودراسات علمية وافية مما حمل على الاعتقاد سالف الذكر بشأن فقر شبه الجزيرة . وهناك من يزعم بأن هذا التنازل إنما كان جزءاً من تفاهم تم بين أصحاب المصالح الإنجليزية والأمريكية . وعلى كل حال لا بد أن هناك أمراً خفياً لم يكشف عنه بعد ، وأن على المستقبل أن يزدح الغطاء عن هذا السر الغامض .

وقد حاولت مصالح مالية ألمانية وبابانية أن تحصل على امتيازات بترويلية في هذا المكان ولكنها لم توفق ، وصارت الغلبة للمصالح الأمريكية . فمن جهة نجد أن حكام البحرين والإمارات الصغيرة على سحل الخليج الفارسي في حالة حماية بريطانية ، ولا يستطيعون منح أية امتيازات دون موافقة الحكومة البريطانية ، وما كان من المستطاع والخالة هكذا أن ينجح الألمان واليابانيون . ومن جهة أخرى لم يكن من المنظور أن يوفق الآخرون أيضاً في المملكة العربية السعودية التي حرصت دائماً على أن تكون علاقاتها بالدول الأنجلوسكسونية ، وبخاصة إنجلترا ، ودية ، ولا شك أن هذا الاتجاه يتناقض مع منح امتيازات لدول يعد وجودها في هذه المناطق خطراً على سلامه المواصلات البريطانية وأمن الإمبراطورية . وفضلاً عن هذا كان لأمريكا مزايا ظاهرة ألا وهي ادعاؤها على الدوام بأنها دولة بعيدة كل البعد عن الأطماع الاستعمارية . وتبدو أهمية الإدعاء إذا ذكرنا أنه في الوقت الذي نشطت فيه الشركات الأمريكية للبحث عن البترول في البحرين وشبه الجزيرة العربية كانت اليابان قد اعتدت على منشوريا وأخذت تستعد لتحقيق مآربها في بقية أنحاء الصين . ويلاحظ من جهة أخرى أن الشركات الأمريكية الغنية بمواردها المالية قادرة على إنفاق الأموال بسخاء وعن سعة ، كما أنها وعدت بالقيام بإصلاحات زراعية واسعة النطاق . ولهذا نجد أن ولاة الأمور في المملكة السعودية وجدوا في العروض الأمريكية فرصة طيبة للحصول على مقدار كبير من المال ، فضلاً عمما يتوقعونه من استصلاح آلاف الأفدنة من الصحراء الجدبنة وتحويلها إلى أراض زراعية تنتج مختلف المحصولات .

ففي سنة ١٩٣٠ نالت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة «شركة بترول البحرين» حق البحث عن البترول واستئباطه في الجزر الثلاث التي يتكون منها أرخبيل البحرين، ومنذ ذلك التاريخ أصبح إنتاج الجزر كلها ملكاً لشركة بترول البحرين. وكذلك وجهت الشركات الأمريكية اهتماماً إلى لبنان حيث قيل بوجود مقدرات من الزيت في بعض جهات هذا القطر.

أما في تركيا فقد كانت الحكومة الجمهورية تقوم بأبحاث چيولوجية في مناطق مختلفة من البلاد وطلبت بعض الشركات الأمريكية الترخيص لها بإجراء أعمال التنقيب والاستغلال مقابل أن تضع ثانية الإنتاج تحت تصرف الحكومة التركية.

ولكن توسيع إمبراطورية الزيت الأمريكية بلغ أقصاه ونجح نجاحاً باهراً في المملكة العربية السعودية، فقد توجه إلى الحجاز عدد كبير من الأمريكيين بصفتهم خبراء في شؤون الزراعة، ولكنهم كانوا في الحقيقة وكلاء بعثت بهم شركة ستاندارد أويل التي حصلت الشركة على أول امتياز في سنة ١٩٣٥ في قسم كبير من إمارة الحسا على ساحل الخليج الفارسي حيث تقوم بالاستغلال شركة California Arabian Standard Oil أقامت فيه معامل كبيرة للتكرير. وحصلت الحكومة السعودية مقابل هذا على إتاوة، فضلاً عن مقدار معين من البنزين. وفي السنة ذاتها حصلت شركة Standard Oil of Arabia على امتياز آخر على ساحل البحر الأحمر في العسير والجاز.

ومنذ سنة ١٩٤٠ قامت بعثات چيولوجية كثيرة قوامها العلماء والمهندسون والخبراء الأمريكيون، وبعضها لحساب الحكومة الأمريكية والبعض الآخر على نفقه الشركات، بأبحاث ودراسات منتظمة على نطاق واسع في مختلف أرجاء المملكة العربية السعودية.

وقد أسفرت هذه الجهدود عمما يبرر ما تتكلفته من جهد ومال، إذ أمكن الالهتماء إلى حقول بترولية غنية إلى حد بالغ ولكن لم يسبق استغلالها. وهذه

الحقول واقعة في مساحة واسعة في شمال غرب شبه الجزيرة ، وتمتد من شبه جزيرة سيناء حتى المدينة المنورة .

وفي يوليه سنة ١٩٤٢ تنازلت بريطانيا عما لها من حقوق وامتيازات في الجهات الواقعة على ساحل البحر الأحمر .

ولقد سبق أن ذكرنا أن استغلال البترول تقوم به شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية في مساحة قدرها ٢٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، غير أنه في عام ١٩٣٧ نجد شركات أمريكية تحصل على امتيازات في منطقة واسعة مساحتها ٦١٠٠٠ كيلومتر مربع في شرق فناء السويس .

إذا أخذنا هذه الحقائق في الاعتبار ، وذكرنا إلى جانبها اشتراك المصالح المالية الأمريكية في بترول العراق ، أمكن أن نقول إن هذه المصالح تسيطر بالفعل على الشطر الأعظم من بترول الشرق الأوسط^(١) . ولقد علقت مجلة Oil Forum في افتتاحية عددها الصادر في يناير سنة ١٩٥٠ على أهمية شركات البترول الأمريكية بالشرق الأوسط فقالت :

« لقد هيأت - أي الشركات - الولايات المتحدة حصوناً سياسية واستراتيجية تتجه نحو قلب العدوان والتسرب الشيوعيين . ولقد زادت رؤوس أموالها المستثمرة في الامتيازات والمعتاكلات من مجرد ٢٧٨٠٠٠ دولار سنة ١٩١٨ إلى ما يقرب من ٣٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٤٩ . وفي خلال العاشرين الآخرين فقط أصاحت مجموعات من شركات البترول الأمريكية المستقلة السمع لنداء الدولة ، وذلك باستثمار ما يزيد على ٢٥ مليوناً من الدولارات في تعميم موارد البترول بالخليج الفارسي » .

(١) لعل إيران البلد الوحيد الذي عجزت فيه عن نيل بعض الأسهم ، وذلك لأن للبترول الإيراني أهمية خاصة في تظر الحكومة البريطانية التي تملك متابعه بالاشتراك مع الشركه .

الفصل العاشر

تحليل الامتيازات والانتاج

في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية

البحرين

يتكون أرخبيل البحرين من مجموعة من الجزر في الخليج الفارسي ، وتحده من الغرب شبه جزيرة قطر . بينما يمتد إلى الغرب منه ساحل إمارة الحسا . وتبلغ مساحة هذا الأرخبيل ٢١٣ ميلاً مربعاً . والجزيرة الرئيسية فيه وهي البحرين يبلغ طولها حوالي ٣٠ ميلاً ، ولا يتتجاوز عرضها عشرة أميال . وتقع حقول البترول حول فوهة جبل دخان في الشمال ، ويقدر عدد سكان هذه المجموعة من الجزر بنحو ١٢٠٠٠ نسمة .

وفي أول أغسطس سنة ١٩٣٠ حصلت شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة المعروفة باسم شركة بترول البحرين (١) على امتياز في جزيرة البحرين ، كان قد سبق منحه لمؤسسة بريطانية ، وهي نقابة الشرق العامة . Eastern General Syndicate

وفي سنة ١٩٣٥ استولت جماعة تكساس Texas Oil Corporation على نصف أسهم شركة بترول البحرين . ويحصل شيخ البحرين على إتاوة قدرها ٣٥ روبية عن كل طن من البترول المصدر ، وقد بلغت قيمة الإتاوة ٣١٨٧٥٠ جنيهًا في عام ١٩٤٧ .

(١) يلاحظ أن هذه الشركة مسجلة في سندان لأن المعاهدة العقدية مع بريطانيا تنص على وجوب أن تكون الامتيازات بريطانية .

وقد بلغ الإنتاج ١٣٨٠٠ طن متري سنة ١٩٣٨ ثم هبط خلال سنوات الحرب الأخيرة ، غير أنه بانتهائها عاد إلى الزيادة . وبالرغم من هذا امتاز البحرين في مؤخرة بلدان الشرق الأوسط من حيث الإنتاج . والبيان التالي يبين تطور الإنتاج :

السنة	الإنتاج بالآلاف الأطنان	السنة	الإنتاج بالآلاف الأطنان
١٩٣٨	١١٣٨	١٩٤٥	١٠٠٣
١٩٣٩	١٠٤١	١٩٤٦	١٠٩٩
١٩٤٠	٩٧١	١٩٤٧	١٢٩١
١٩٤١	٩٣٢	١٩٤٨	١٤٩٦
١٩٤٢	٨٥٦	١٩٤٩	١٥٠٨
١٩٤٣	٩٠٢	١٩٥٠	١٥١٢
١٩٤٤	٩٢١		

والاحتياطي عبارة عن ٣٠٠ ألف طن متري أي ٢٢٪ من الاحتياطي العالمي .

وفي عام ١٩٣٦ تم إنشاء معمل للتكرير تبلغ طاقته السنوية الآن ٢٠٠٠٠ طن متري من الأطنان ، وإن كان أربعة أخماس هذا المقدار ينقل بواسطة أنبوبة (تمتد تحت البحر) من الظهران .

وطبقاً لعقد الامتياز تعمدت الشركة أن تدفع لشیخ البحرين ٥٣ روبيه عن كل طن من النفط الخام ، وهذا يعادل ١٤ سنتاً عن البرميل الواحد ، وذلك قبل خفض قيمة الروبية في سنة ١٩٤٩ . وفي السنة التالية وافقت الشركة على أن تزيد ما تدفعه إلى عشر روبيات للطن أي حوالي ٢٩ سنتاً عن البرميل ، على أن يسرى ذلك ابتداء من يناير . إلا أنه في سنة ١٩٥١ عقد اتفاق آخر زيدت بعفاضه حصة الحكومة . ويخصص ثلث هذه الإيرادات لشیخ وأسرته ، وجزء من الباقي يحفظ به على سبيل الاحتياطي ، بينما يستخدم الباقي لتمويل المصروفات العادية فضلاً عن المشروعات الإنسانية .

إمارة الكويت

تقع إمارة الكويت على مقرابة من رأس الخليج الفارسي ، ويحدها العراق من الشمال والغرب ، كما تلقي إلى جنوبها إمارة الحسما (وهي جزء من المملكة العربية السعودية) والتي تفصلها عن الكويت منطقة حمایدة . وتبعد المساحة الكلية حوالي ٢٠٠٠ ميل مربع .

وتتولى عملية استغلال النفط « شركة نفط الكويت المحدودة » بمقتضى امتياز حصلت عليه في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٣ لمدة ٧٥ عاماً ؛ وهذه الشركة مناصفة بين شركة النفط الإنجليزية — الإيرانية وشركة مباحث الخليج وهي أمريكية . وبدأت أولى عمليات التنقيب في منطقة بحره في شمالي خليج الكويت حيث أمكن حفر بئر على عمق ٧٩٥٠ قدمًا ، ولكن سرعان ما تحول عنها الباحثون ، بينما استمر العمل في حقل برغان الواقع على مسافة ٢٨ ميلاً جنوب بلدة الكويت ، ١٤ ميلاً من الساحل . وقامت الشركة أيضاً بأبحاث في منطقة مدانية ولكنها ما لبثت أن ركزت عملها في الحقل المذكور .

وفي مساحة قدرها ستة أميال مربعة حول برغان اكتشفت تسعة آبار فيما بين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٤٥ ، كما كان العمل دائرياً في ثلاثة أخرى ، غير أن الحرب أدت إلى التوقف في النصف الثاني من عام ١٩٤٢ .

وفي أكتوبر سنة ١٩٤٥ استؤنفت العمليات ، وهنا تبدأ نقطة تحول بالغة الأهمية ، وتوالت الكشف عن حقيقة عدد الآبار التي استغلت حتى الآن ١٠٣ بئراً لم يفرغ منها سوى ثلاثة ، وأخذ الإنتاج يرتفع بسرعة كبيرة ، كما يتضح من البيان التالي (مقدراً بآلاف الأطنان المترية) :

الإنتاج	السنة
٢٢٠٠	١٩٤٧
٦٤٠٠	١٩٤٨
١٢٣٧٨	١٩٤٩
١٧٢٩١	١٩٥٠
٢٨٢٢٦	١٩٥١

وهكذا زاد الإنتاج خلال خمس سنوات ما يقرب من ١٤٠٠٪ ، وتقدر الزيادة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥١ بـ ٦٤٪ . وخلال عام ١٩٥٢ وصل الإنتاج إلى أكثر من ٣٧ مليوناً من الأطنان . وفيما يلي الإنتاج الشهري خلال هذه السنة (بالآلاف الأطنان المترية^(١)) .

٣٤٦٧	يوليه	٢٨٨٣	يناير
٣٠٤١	أغسطس	٢٥٧٧	فبراير
٣٠٦٠	سبتمبر	٣٣٥٢	مارس
٣٢١٦	أكتوبر	٣٢٤٢	أبريل
٣٢٨٢	نوفمبر	٣٣٢٩	مايو
٣٠٢٢	ديسمبر	٣١٦٠	يونيه

وبهذا ارتفع المتوسط الشهري من ٤٠٠٠ ر طن (١٩٥٠) إلى ٦٦٠٠٠ ر طن (١٩٥١) ، وهو عبارة عن ٣٦٠٠٠ ر طن تقريرياً لسنة ١٩٥٢ . وهذه الزيادة الملحوظة في انتاج سنة ١٩٥٢ من أسبابها كشف بئر جديدة يطلق عليها مجموعة رقم ١ Magua No . 1 في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وتقع على مسافة سبعة أميال إلى الشمال من برغان .

ونظراً للظروف السائدة في إيران اليوم نجد أن الكويت تقع في المرتبة الثانية

بين بلاد الشرق الأوسط ، وانتاجها يعادل في الوقت نفسه جوالي ٥٪ من الإنتاج العالمي . غير أن أهمية هذه المنطقة ترجع إلى عظم الاحتياطي الثابت بها والذى يقدر بنحو ١٥٠٠ مليون برميل أى نحو ١٤٠٥٪ من الاحتياطي العالمي ، وهنالك معمل تكرير في الأحمدية وانتاجه اليومي ٣٠٠٠٠ برطل ويقدر أن طاقته مت肯ف حاجيات الكويت .

وفي أول ديسمبر من سنة ١٩٥١ وقع اتفاق بين شيخ الكويت والشركات صاحبة الامتياز وينص على أمور عدة أهمها :

١ - زيادة إيراد الكويت من انتاج البترول الخام ، وحضور الشركات لضريبة دخل يفرضها شيخ الكويت اعتباراً من ١٢/١ ١٩٥١ بما يؤدي إلى أن توزع الأرباح مناصفة بين الطرفين .

٢ - مساعدة الشركات في نفقات التعليم العالي لأبناء البلاد في المدارس والجامعات بالخارج . وطبقاً لهذا التعديل يبلغ دخل الحكومة ١٤٠ مليون دولاراً أى ٤٩ مليوناً من الجنيهات ، وهو رقم يزداد باطراد تبعاً لازدياد الانتاج .

أما عن أثر البترول في اقتصاديات الكويت فإننا نفضل أن نورد بشأنه هذه العبارات التي نقتطفها من مقال بعث به إلينا تلميذنا الكويتي الأديب «عقوب الحمد» : «قد لا يتسع المجال لأن نبحث هنا الموضوع باسمهاب ، إلا أن للبترول أثراً عميقاً في الاقتصاد الوطني الكويتي ، فالدخل المتزايد منه قد سمح للحكومة بأن تشجع البلدية على التوسيع في الأعمال الإنسانية ، وساعد الصحة والمعارف على تنفيذ بعض برامجهما ، وساعد على وجود توظيف كامل برغم كثرة تدفق الأجانب على الكويت ، وارتفاع كذلك مستوى المعيشة قليلاً عن ذي قبل .

ويلاحظ أن العدد الإضافي من العمال الذين يتوجون ما يتطلب عمال صناعة البترول من الأغذية والمساكن كبير مما أدى إلى ارتفاع الأجور في الصناعات المختلفة ، ومن ثم إلى ارتفاع نفقات المعيشة » .

وفي المثال المشار إليه طائفة من الأرقام للدلالة على تقدم أعمال الشركة
واسع نطاقها :

١ — تستخدم الشركة (كان ذلك سنة ١٩٥٠) ١٦٠٠٠ نسخة منهم
٢٠٠٠ من أهل الكويت وإيران والعراق وبعض مدن الخليج .

٢ — كانت الشركة تستهلك من المياه العذبة ٢٦٠٠٠ جالون يومياً وذلك في
يناير سنة ١٩٤٨ فارتفع المقدار إلى ١٥٦٧٥٠ جالوناً في أبريل من
السنة ذاتها . وبلغت وارداتها من المعدات والآلات ٦٧٠١ طن
في يناير سنة ١٩٤٧ فزاد المقدار إلى ١٦٤٠٣ طن في أبريل من
السنة التالية :

منطقة الحياد (القسم الكويتي) :

تقع منطقة الحياد أو الشقة الحرام Neutral Zone بين الكويت والمملكة العربية السعودية . وفي عام ١٩٤٧ حصلت «شركة الزيت الأمريكية المستقلة» American Independence Oil Company (AMINOIL) على امتياز البحث عن البترول في مساحة قدرها ٥٥٠٠ ميل مربع بالمنطقة الحיאدة لمدة ٦٠ عاماً . وت تكون الشركة من عشرة ممثليين أمريكيين ، ويبلغ رأس مالها ١٠٠ مليون دولار كما بدأت أعمال التنقيب في أواخر سنة ١٩٤٩ .

ولقد دفعت الشركة لإمارة الكويت عند توقيع الامتياز ٥٧ مليون دولار ، وإلى حين تصدير البترول تتقاضى الحكومة الكويتية ٦٢٥٠٠٠ دولار سنوياً بدل استنبطاط ، فضلاً عن دولارين ونصف دولار عن كل طن معد للإصدار ، ويحق للحكومة الكويتية أن توافق تسلم بدل الاستنبطاط إذا مارأت ذلك متفقاً مع صالحها حتى بعد ظهور البترول .

ووافقت الشركة على إنشاء مستشفى كامل المعدات والأطباء للأمراض الصدرية ،

وعلى مد الطرق من منطقة البترول إلى مدينة الكويت . وعليها كذلك أن تقيم معملاً للتركيز وأن تساهم في نشر التعليم بالإمارة .

وما يلفت النظر في هذا الامتياز المنوح في المنطقة المحاذية أنه تتولاه شركة مستقلة بخلاف الحال في بلاد الشرق الأوسط الأخرى .

قطر

تبعد مساحة شبه جزيرة قطر ٥٠٠٠ ميل مربع ، وسواحلها قليلة الغور وملأى بالرمال والشعاب . وهي عبارة عن لسان من الأرض يرفرف من السواحل الجنوبيّة للخليج الفارسي في اتجاه شمالي ، كما أنها مستوى السطح وخالية من الحياة النباتية .

ولقد بدأت أعمال التنقيب عن البترول بالطرف الشمالي من حقل « دخان » في عام ١٩٣٨ وتمت في يناير من سنة ١٩٤٠ حيث بلغ الإنتاج اليومي ٥٠٠٠ برميل وبعد سنة كشفت بئر أخرى على مسيرة عشرة أميال جنوب الأولى ، كما بدأ التنقيب عن بئر ثالثة . ثم توفرت الأعمال بسبب الخطير الألماني إلى أن استؤنفت سنة ١٩٤٧ وحفرت تسعة آبار متنبجة .

وقد تعطل الإنتاج بطريقة تجارية بسبب الحاجة إلى استيراد مقادير كبيرة من المعدات وإلى إقامة المباني للموظفين والعمال ، وإنشاء أماكن التخزين ، ومد أنبوبة طولها ٧٥ ميلاً . وفي أواخر سنة ١٩٥٩ بدأ الإنتاج بطريقة تجارية وأرسلت أول شحنة في ٣١ ديسمبر ، وبلغ إنتاج آبار حقل دخان سنة ١٩٥٠ ٤٠٠٠ برميل في اليوم .

ويقوم باستغلال البترول في شبه جزيرة قطر شركة بريطانية Petroleum Development Qatar Company Ltd . وقد تأسست عام ١٩٣٦ لتولى مدة

٧٥ سنة استغلال الامتياز الذي منحه الشيخ عبد الله بن قاسم^(١) لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية سنة ١٩٣٥.

ويلاحظ أن توزيع ملكية رأس مال شركة قطر كتوزيعه في شركة البترول العراقية ، أى أن كلا من الأنجلو – إيرانيان والشركة الفرنسية ورويال دتش شل وشركة تنمية الشرق الأدنى (ستاندارد وسوكرني فاكوم) تملك ٢٣٪ ٨٥ ، أما الخامسة في المائة الباقي فيملكونها جلينكيان.

وبمقتضى قرار تحكيم ثبتت دعوى الشركة في أن امتيازها يشمل المناطق المجاورة لشبه الجزيرة من ناحية البحر ؛ وبذلك أصبح نشاط شركة موبيير Superior Oil Company مقصوراً على الرصيف القاري.

الإنتاج والإحتياطي :

السنة	الإنتاج (بآلاف الأطنان المترية)
١٩٤٩	٩٦
١٩٥٠	١٧٦٣٢
١٩٥١	٢٣٦٤
١٩٥٢	٣٢٠٦

ومن هذه الأرقام يبدو مدى الزيادة فيما بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٠.

وطبقاً للأرقام الخاصة بسنة ١٩٤٩ قدر الاحتياطي قطر من النفط بنحو ٦٧٦٠٠ ألف طن متري وهذا يعادل ٦٤٪ من الاحتياطي العالمي . والإنتاج في السنة ذاتها بلغ ٢٪ من الاحتياطي ، ولكن ينبغي أن نذكر أنه يبدأ إلا في ذلك الحين ، ولكنه على أساس انتاج سنة ١٩٥٢ يبلغ ٤٪ من الاحتياطي .

(١) تولى العرش سنة ١٩١٣

الملكة العربية السعودية :

يعتبر زيت البتروл أعظم الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية . ومصدراً رئيسياً تحصل منه على إراداتها . وتقع الحقول الرئيسية حول الظهران في أمارة الحسا . وهذه الحقول هي دمام وبقيق والقطيف ، وتعد من أغنى حقول العالم النفطية وأوفرها إنتاجاً . وفي سنة ١٩٥١ كشف حقل جديد في العثمانية ويبشر بانتاج كبير .

شركة الزيت العربية الأمريكية :

وتقوم باستغلال النفط « شركة الزيت الأمريكية » (أرامكو) التي نالت الامتياز بالاشتراك مع شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا وتكساس ، ثم جرت مفاوضات بعد ذلك لتصبح الملكية على هذا النحو :

٣٠٪	ستاندارد أوف كاليفورنيا
٣٠٪	تكساس
٣٠٪	ستاندارد أوف نيوجرسى
١٠٪	سوكتون فاكوم

ومعنى هذا أن رؤوس الأموال الأمريكية هي التي تتولى استغلال البترول في المملكة العربية السعودية . وبدأ تنفيذ الامتياز في يوليه سنة ١٩٣٣ لمدة ٦٦ سنة ، وبدأ الحفر واستمر العمل حتى حفرت البئر الثامنة في ١٠كتوبر سنة ١٩٣٨ حيث تمكن الشركة من استنبطان البترول بطريقة تجارية . وكانت أول رسالة من النفط السعودي في مايو سنة ١٩٣٩ ، وقام الملك بزيارته الأولى لمراكز الشركة في الظهران . وتواتي فتح الآبار حتى صار مجموع الآبار المنتجة ١١٨ بئراً في نهاية عام ١٩٥١ ، والمجدول التالي يبين الحالة في ذلك التاريخ :

الآبار في نهاية عام ١٩٥١ (١)

الحقل	المجموع	متتبعة مغلقة للمراقبة مؤقتاً مهجورة يجري حفرها						
بقيق	٦٦	—	—	—	٣	١	٦٢	—
عين دار	٣٤	٢	—	—	١	١١	٢٠	—
الدمام	٤١	—	٩	—	—	٢	٣٠	—
القطيف	١٣	—	١	١	١	٤	٦	—
أبوحدرية	٣	—	١	١	—	١	—	—
الفاضل	١	—	—	—	—	١	—	—
حرض	٧	—	—	١	—	٦	—	—
السفانية	٥	١	—	—	—	٤	—	—
العهانية	١٠	٣	—	—	—	٧	—	—
العلاة	١	—	١	—	—	—	—	—
الجعوف	١	—	١	—	—	—	—	—
معقلاء	١	—	١	—	—	—	—	—
المجموع	١٨٣	٦	١٤	٣	٥	٣٧	١١٨	—

ووضعت الشركة مشاريعات عدّة منها إقامة معمل تكرير في رأس تنورة ، غير أن الحرب أوقفت العمل وأغلقت معظم الآبار ، ولم تتعد الصادرات ١٢٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠ برميل في اليوم ، حيث كانت السككية المستخرجة ترسل إلى معمل تكرير البحرين . وفي سنة ١٩٤٥ زيد المقدار إلى ٣٥٠٠٠ برميل يومياً ، وتم في أوائل السنة ذاتها مد أنبوبية تحت الأرض إلى البحرين وزاد الصادر إلى ٤٥٠٠٠ برميل في اليوم . وفي شتاء عام ١٩٤٦/١٩٤٥ تم إنشاء معمل التكرير في رأس تنورة ، وطاقته اليومية ١٤٠٠٠ برميل . والجدول التالي (لسنة ١٩٥١) يلقى صورةً على حركة التكرير في هذا المعمل .

(١) تقرير عن سير الأعمال من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية لعام ١٩٥١ .

(1) المتوجبات المقدرة في معمل التكرير برأس تنورة (بالبراميل)

عام ١٩٥١	بنزين	كريوسين	زيت وفود	اسفلت	المجموع
٩٥٦٤٧٣	٣٤٤٨٦٧	١٢٤٨٧٠٨	١٧٣٤٤٧٩	٥٠٨١	٤٢٨٩٦٠٥
٩١٣٦٤٩	٣٥٢٨٢٢	٧٨٧٧٣٠	١٩٤٨٠	١٨٥٢	٣٩٦٠٨٥٤
١١١٨٥٢	٣٨٥٥٠٩	١١٦٨٨٧٤	٢٠٦٦٩٠٧	٥٢٠	٤٧٣٨٣٤٩
٩٩٤٠١٦	٣٦٤٧٦٧	١٠٠٧٣٩٣	٢١٩٢٢١٤	٣٧٤	٤٠٥٨٧٦٤
١٠١٥٤٩٢	٣١٨٣٧٨	١٠٨٩٦٢٨	١٩٢١٢٣٥	٢٢٥٥	٤٣٦٧٣٧٨
١٠٤٣٩٨٥	٤٢٠٥٤١	١٣٦٣٩٧٤	٢٤٢١١٢٨	٣٣٩٤	٥١٧٦٧٣٢
١١٠١٩٥٨	٤٢٢٩٢٣	٢٠٧٣٦٦٩	١٤٨٨٣	٤٧٩٥٨٦٠	٤٧٩٥٨٦٠
٩٧٥١٥٩	٤٦١٨٢٦	١١٨٢٤٢٧	١٧٣٢	٤٨٧٥٧٠٩	٤٨٧٥٧٠٩
٩٦٥١٥٩	٤٦١٨٢٦	١٢٨٠٨٩٦	٢١٥٠٥٠٦	٥١٨٣٦٦٦	٥١٨٣٦٦٦
١١٤٢٩٨٠	٤٧٤٦٩٧	١٣٣١٢٩٧	٢٢١٦٠٨٤	١٨٦٠٣	١٨٦٠٣
١٠٠١٧٧	٣٦١٠٣٦	١٠٧٣٨٤	١٧١٩٠١١	٤١٨٤٧٣١	٤١٨٤٧٣١
٨٤٩١٩٨	٣٩٣٠٨٣	٣٩٣٠٨٣	٢١١٤٦٢٢	١٩٤٣٨	٤٦٦٧٥١٢
١٠٥٠٤٠	٣٦٩٨٨٣	١٣٥٤١٣٣	١٨٧٦٩٣٢	٢١٨٠٨	٤٥٧٣٧٩٦
١٢١٤٥٥١٦	٤٦٧٥٣٢٠	١٣٩٢٣٦١٥	٢٤٣٩١٥٨٤	١٧٥٨١١	٥٦٣١١٨٤٦

(1) المصدر السابق.

تطور الإنتاج:

بدأ الإنتاج في أول أمره بسيطاً فلم يزد في عام ١٩٣٨ عن ٦٨٠٠ طن ، وتعطلت العمليات خلال الحرب عن الدرجة الواجبة ولذلك لم يتعد ٢٨٧٢٠٠ سنة ١٩٤٥ . إلا أنه أخذ يزيد بعد ذلك بخطى واسعة حتى وصل إلى أكثر من ٢٨ مليوناً من الأطنان في ختام سنة ١٩٥١ . وفي سنة ١٩٥٠ كانت المملوكة العربية السعودية تشغّل المحل الثاني بعد إيران ، ولكنها في السنة التالية (بسبب الظروف السائدة في إيران) أصبحت على رأس دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول . والبيان التالي (مقدراً بالآلاف الأطنان المتوية) يلقي ضوءاً على هذا التقدّم السريع في الإنتاج :

الإنتاج (٢)	السنة	الإنتاج (١)	السنة
٢٨٧٢	١٩٤٥	٦٧	١٩٣٨
٨٢٠٠	١٩٤٦	٥٣٩	١٩٣٩
١٢٣٠٠	١٩٤٧	٧٠٠	١٩٤٠
١٩٢٠٠	١٩٤٨	٥٩٠	١٩٤١
٢٣٤٧١	١٩٤٩	٦٢٠	١٩٤٢
٢٦١٧٩	١٩٥٠	٦٥٠	١٩٤٣
٣٧٦١٨	١٩٥١	١٠٦٣	١٩٤٤

والجدول التالي يبين الإنتاج سنة ١٩٥١ طبقاً للآبار في الشهور المختلفة .

إنتاج الأزيت الخام - حسب المقول - بالأطنان

عام	الماء	بقيق	دار	الخطيب	المجموع
١٩٥١	٣٧٨٣٩٩	١٤٥٩٧٩٥	٤١٠٨٦٠	٣٧١٨٥	٢٢٨٦٤١
يناير	٣٣٠٤٩٩	١٥١٧٧٧٦	٤١٨٨٦١	٧٩٦٩٨	٢٣٣٤٦٣٥
فبراير	٣٥٨٠٤٨	٤١٦٢٣٧٨	٤٣٩٠٤٧	٨٦٨٨٣	٢٦٠٧٧٦٣
مارس	٣٥٢٥٥٩	٤١٨٠٤٣٧	٤٠٣٩٠٨	٨٠١٩٠	٢٧٤٥٩٠٨
ابريل	٣٥٠٥٩	٤١٨٠٨٨١١	٤٠٠٨٨١١	٨١٣٣٦	٣٠٢١٧٢٨
مايو	٣٧٣٨١٨	٤١٩٩٦٨٨٧	٤٠٧٣٨١٨	٧٩٤٠٧	٢٩٩٨٧٤٨
يونيه	٣٧٠٦٧	٤٢٧٠٦٧	٤٠٧٨٩٨١	٧٩٢٩٣	٣٣٤٨٩٧٢
يوليه	٣٧٨٩٦	٤٢٣٢٣٥٢	٤٠٠٨٣٦	٧٩٢٩٣	٣٤٢١١٣٤
أغسطس	٣٣٩٤٧٢	٤٢٣٢٣٥٢	٤٠٩٥٨٣٦	٥٩٥٠٥٢	٣٣٤٨١١٤
سبتمبر	٣٥٤٧٢	٤٢٣٩٩٤٨٢	٤٢٣٩٩٤٨٢	٣٢٤٤٣	٣٤١٩٢٩
أكتوبر	٣٤٧٢٩٥	٤٢٤١٩١٠٩	٤٢٤١٩١٠٩	٣٠٩٠٥٧	٣٤٢٠٥٨٣
نوفمبر	٣٣٨٠٥٧	٤٢٤١٩١١٦	٤٢٤١٩١١٦	٣٣٥٦٣٠	٣٦١٩٢٩
ديسمبر	٣١٥٣٩٧	٤٢٤١٧٧٩	٤٢٤١٧٧٩	٣١٥٣٩٧	٣٦٢٧٨٢٦
المجموع الألآن	١٠١٣٣٣٩	٢٣١٣٤١١٣	٩١٥٥٢٣	٣٦٦٠٨٥٨٥	٣٦٦٠٨٥٨٥

(١) تقرير سبل الاعمال من قبل شركة الريت العقارية للعام ١٩٥١ الأمريكية.

وخلال سنة ١٩٥٢ ارتفع الإنتاج بصورة واضحة بلغ ٤٤٣٠٠٠ ر طن ،
والبيان التالي يوضح الحالة خلال الشهور المختلفة (بآلاف الأطنان المترية) (١) :

٣٦٢٠	يوليه	٣٦٣٣	يناير
٣٤٧٦	أغسطس	٣٤٤٣	فبراير
٣٣٧٢	سبتمبر	٣٤٩٦	مارس
٣٢٥٦	أكتوبر	٣٦١٩	أبريل
٣١٤٧	نوفمبر	٣٥٥٩	مايو
٣١١٩	ديسمبر	٣٧٠٣	يونيو

احتياطي البترول .

وطبقاً للأرقام الصادرة عن عام ١٩٤٩ يقدر احتياطي البترول في المملكة العربية السعودية (بآلاف الأطنان المترية) بنحو ٤٠٠ ر ١٢١٣ أي ما يعادل ١١٪ من الاحتياطي العالمي ، وإن كانت النسبة أقل منها في حالة الكويت .
إلا أن الإنتاج في تلك السنة يعد ضئيلاً فعلاً إلى الاحتياطي إذ أنه لم يتعد ١٪ منه ، ولكنه أعلى من النسبة الخاصة بالكويت وهي ٨٪ ، وبالشرق الأوسط عاماً وهي ١٦٪ .

أنابيب البترول :

وينقل البترول من مواطن الإنتاج بواسطة مجموعة من الأنابيب كما يوضحها الجدول التالي :

من	إلى	الطول بالأمتار	الطاقة(بالبراميل)	سنة الإنشاء
الظهران	بقيق	٦٠	١١٠٠٠٠	١٩٤٧
الظهران	رأس تنورة	٦٥	١٠٠٠٠	١٩٤٦
الظهران	الظهران	٢٣	٣٠٠٠٠	١٩٤٨
الظهران	الظهران	٣٩	١٢٣٠٠٠	١٩٤٦
الظهران	الظهران	٣٤	٦٥٠٠٠	١٩٣٩
الظهران	الظهران	١١٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٩٤٥
الظهران	الظهران	١١١	٣٠٠٠٠٠	١٩٥٠

وفي سنة ١٩٥١ تم مد خط أنابيب ذات قطر ١٢ بوصة من ملتقى الأنابيب في القطيف إلى رأس تنورة ، كما مد خط أنابيب ذات قطر ٢٠ - ٢٢ بوصة من المعامل الثالث لفرز الغاز عن الزيت في بقيق (البقة) إلى ملتقى الأنابيب في القطيف . وسيتم هذا الخط آجلاً إلى معامل فرز الغاز عن الزيت رقم ٢ في بقيق .

وتم أيضاً في عام ١٩٥١ مد خط أنابيب قطرها ٤ بوصات لنقل المنتوجات البلاستيكية من معامل تكرير رأس تنورة عبر خليج تاروت إلى مستودع البترول المركزي في الظهران وإلى مطار الظهران . ويجرى إنشاء خط طوله ٤٥ ميلاً من أنابيب قطرها ٣٠ - ٣١ بوصة من بقيق إلى العثمانية ، وذلك لتوسيع الوسائل التي يتطلبها الإنتاج المتزايد من الزيت المستخرج من حقل عين دار والعثمانية . وبالإضافة إلى ما تقدم مدت أنابيب فرعية متعددة في مناطق القطيف وعين دار ورأس تنورة .

خط أنابيب التايبلين :

وهذا أعظم وأطول خط في الشرق الأوسط . ويبدأ جنوب صيدا (لبنان) عند نقطة انصباب نهر الزهراني في البحر المتوسط ، ثم يأخذ الطريق في الارتفاع حوالي ١٠٠٠ قدم خلال الأميال الأربع الأولى ، ويرتفع بعد ذلك تدريجياً حتى يبلغ حداً أقصاه ١٩٠٠ قدم فوق سطح البحر عند عبوره الطرف الجنوبي من سلسلة جبال لبنان . وبعد ذلك يهبط الخط إلى ارتفاع ٦٠٠ قدم وينزل في وادي الليطاني ويمر بأراض عند حدود سوريا ، ويهبط من ارتفاع ١٨٠٠ قدم إلى قاع وادي الحسبياني على ارتفاع ٨٤٠ قدماً ، وبعد ذلك يرتفع بشدة لمسافة عشرة أميال إلى ٢١٠٠ قدم ، ويستمر مسافة أخرى طولها ٢٥ ميلاً قبل أن يهبط إلى وادي اليرموك . وبعد أن يمر بأطراف جبل الدروز ينتقل إلى المملكة الأردنية ومنها إلى القسم الشمالي من المملكة العربية السعودية في أراض يغلب عليها طابع الاستواء ، ويوصل السير إلى بقيق .

وقد بلغ ما نقل فيه خلال العام الأول التالي لإنشائه (ديسمبر ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١) ١٠٠ مليون برميل . وتقوم شركة التابلайн بإنشاء مصفاة في صيدا من أجل البترول السعودي وتقدير النفقات بأربعين مليون دولاراً ويستغرق إقامته عامين ، والفهم أن المقادير التي سيكررها متعدد مطالب سوريا والأردن من البنزين وزيت الغاز ، وقد يعدها تركيا ومصر بحاجتها في المستقبل .

وقد تولت إنشاء هذا الخط « شركة خطوط الأنابيب عبر البلاد العربية » Trans-Arabian Pipe Line Company وهي مؤسسة أمريكية . وكان أول التوجيه بشأن مد هذا الخط من ناحية السلطات الخيرية الأمريكية بجزء من مشروع « هيئة احتياطيات البترول » ؟ ثم عظمت الحاجة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى يتسع المساحة اللازم لإعاش أوروبا الغربية بصفة خاصة ، وهو أمر يتطلب القصد في الوقت والنفقات .

وخط التابلайн يوفر هذين العنصرين ، ذلك أن الطريق البحري طوله ٧٠٠٠ ميل وتشتغل عملية النقل ٢٠ يوماً ، فضلاً عن أن رسم عبور قناة السويس عبارة عن ١٨ سنتاً للبرميل ومعنى هذا ٤٠٠٠ دولار عن كل ناقلة حديثة كبيرة . وعلاوة على ذلك فإن هذا الوفر في المسافة وفر للولايات المتحدة الأمريكية ٦٥ ناقلة كانت تنقل البترول السعودي مع غيرها ، فصار في الإمكانيات استخدامها في مناطق أخرى .

ولقد بدأ العمل في مد الخط سنة ١٩٤٧ وانتهى بعد أربع سنوات ، وقطره يترواح بين ٣٠ ، ٣١ بوصة ، وتتكلف ٢٣٠ مليون دولاراً .

ملايين مول سعر الذهب :

وطبقاً لعقد الامتياز تعهدت الشركة بدفع أربعة شلنات ذهباً عن كل طن من الزيت الخام . وسرعان ما نشب الخلاف حول سعر الذهب ، فطلبت الشركة أن تكون حصة الحكومة حسب السعر السائد في الولايات المتحدة أي ٨ دولارات ،

٤٤ سنتاً للجنيه الواحد ، بحجة عدم استطاعتها جلب الذهب إلى جده ، ولكن الحكومة السعودية تمكّت بضرورة الدفع حسب سعر الذهب في جده ، والذى يتراوح بين ١٦ و ٢٠ دولاراً للجنيه ، وذلك لأن الاتفاق عقد في المملكة السعودية وليس في الولايات المتحدة . وإذا إصرار الحكومة السعودية قبلت الشركة (١٩٤٨) أن تدفع جنيهات إنجليزية في جده ، وإذا تعذر عليها ذلك تدفع عن كل جنيه ١٢ دولاراً ، كما وافقت أيضاً على تسوية حصة الحكومة التي سبق أداؤها على أساس هذا الاتفاق . وبذلك زادت حصة الحكومة عن البرميل الواحد من حوالي ٢٢ سنتاً إلى ٣٢ سنتاً .

تعديل الامتياز :

وفي سنة ١٩٤٩ راحت الحكومة تضغط على الشركة من أجل رفع مقدار الحصة ، واتهت المفاوضات بين الطرفين إلى عقد اتفاق إضافي (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١) يقضى أهم نص فيه بالمشاركة في الربح حتى أصبح نصيب الدولة ٦٥ سنتاً عن البرميل الواحد .

مطالب بميررة :

ونشرت بعض الصحف في أواسط ١٩٥٢ أن الحكومة السعودية تقدمت بمقابل جديدة أهمها أن يكون نصف أعضاء مجلس الإدارة من السعوديين ، وأن تسلم الشركة خلال خمس سنوات نصف إقليم الامتياز على أن تعيد النصف الآخر بعد خمس سنوات أخرى . وإذا عجزت الشركة عن استغلال الآبار بسبب الحرب تدفع للحكومة مبلغ مائة مليون دولار .

والمطلب الخاص بإعادة منظمة الامتياز يدل على اتجاه نحو التأمين ، ولكن يخيل إليانا أن الفرض منه أن يكون نوعاً من الضغط على الشركة عساها تعيد النظر في الاتفاق ، أملاً في زيادة حصة الحكومة من الأرباح . وهذا دليل على تغير شعور الشعوب العربية إزاء الشركات القاعدة باستخراج النفط من بلادها .

القسم السعودي منه المنطقة المحايدة :

في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩ وقعت الحكومة السعودية اتفاقاً مع شركة نفط الباسفيك الغربية Pacific Western Oil Corporation ، ببيع للأخيرة استغلال البترول في القسم السعودي من المنطقة المحايدة . وكان الامتياز يقوم على مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة ، بحيث أن الحصة المقررة للحكومة السعودية كانت أكثر من ضعف ما تعمدت بدفعه الشركات الأخرى في إقليم الشرق الأوسط . وهذا الاتفاق كثيراً ما رددته حكومات البلدان الأخرى في الإقليم ، كما استندت إليه الحكومة السعودية حين طلبت من شركة أرامكو تعديل الامتياز . ونظر لهذه الأهمية نشر في ملحق هذا الفصل أهم المواد التي اشتمل عليها الاتفاق .

البعض

أغلقت المعاهدة المعقودة عام ١٩٢٤ بين بريطانيا واليمن تعين الحدود الجنوبية للبلد الأخير ، وأرجأت الفصل في الأمر إلى مفاوضات تجري فيما بين الطرفين . وهذا الغموض ليس في صالح اليمن ، وقد تسبب عن ذلك استمرار النزاع الذي كان يتخذ أحياناً شكلًا عسكرياً كاحدث من إقدام الطائرات البريطانية على ضرب حصن يمني أقيم سنة ١٩٣٦ في هذه المناطق ، وكما حدث أيضاً خلال عام ١٩٤٩ . وقد دارت مفاوضات بين الطرفين لمدة أسابيع وأصدر المؤتمر بلاغاً رسميًّا بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ جاء فيه أن المباحثات قد جرت في جو ودي للغاية وأن الوفدين قد قدما مقترنات للعرض على الحكومتين ، كما تم الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية . ويعتقد الكثيرون أن موارد البترول تسكن وراء الخلاف بين البلدين . وفي عام ١٩٤٩ منحت بريطانيا امتياز التنقيب عن البترول في منطقة شابو لشركة متفرعة عن شركة البترول العراقية والشركة الإنجليزية إيرانية .

وقد زارت المنطقة في ذلك الوقت بعثة علمية من ثلاثة من الخبراء قاموا بدراسات جيولوجية وقرروا أن البترول الموجود قد يعادل في مقداره كل بترول المملكة

العربية السعودية . وهذا التصریح على أكبر قدر من الخطورة ويعتبر تأییداً لما قال به المستر چون فلبي بعد رحلته عبر الربع الحالى سنة ١٩٣١ من أنه رأى البترول بوفرة في منطقة شابوا .

ولقد ذكر الخبراء أنهم كشفوا بحيرات من الأسفلت طولها ١٥ ميلاً وعرضها ١٠ أميال ، وقطراناً ممیعنناً من باطن الأرض . وتقع شابوا على مسافة ٣٣٣ ميلاً من ميناء مكلا الخاضع للنفوذ البريطاني و ٢٦٠ ميلاً من واحة الحوف التابعة لليمن . وإذا ثبتت وفرة البترول هناك فمن المتوقع مد أنابيب لنقله عبر محراه الربع الحالى ونجده حق يتنفسى نقله بواسطة خط التابلين إلى ساحل البحر المتوسط (١) .

لبنان

في عام ١٩٤٧ قامت شركة البترول اللبنانيّة (إحدى توابع شركة البترول العراقية) بأبحاث چيولوجية وتابعتها خلال العام التالي ، ولكنها لم تصل إلى كشوف جديدة بعد حفر البئر المعروف باسم « تربول رقم ١ Terbol رقم ١ » على مسافة ميلين من طرابلس ، وهي بئر جافة عمقها ١٠٥٥٩ قدمًا .

سوريا

قامت شركة البترول اللبنانيّة السورية وهي من توابع شركة النفط العراقيّة بأبحاث چيولوجية في بعض مناطق من سوريا ، وحفرت آبار عددة على أعمق بعيدة دون أن تكتشف وجود البترول . وقد تنازلت الشركة عن الامتياز في البلدين .

إلا أنه في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩^(١) عقد اتفاق بين الحكومة السورية وشركة أنابيب البترول للشرق الأوسط بشأن مرور خط «تابلاين» في الأراضي السورية. ومدة الامتياز سبعون عاماً، ولشركة الحق في إنشاء ماتندعو الحاجة إليه من معامل التكرير على ساحل سوريا. أما الفوائد التي تعود على ذلك البلد فتشتهر في حصوله على إتاواة سنوية قدرها خمسون ألفاً من الجنيهات، فضلاً عن فرض رسم قدره ثلاثون شلنًا عن كل ألف طن من الزيت الخام بنقله الخط المشار إليه بشرط ألا تقل الرسوم السنوية عن ٢٠٠٠ روپيه.^(٢)

كذلك قامت شركة البترول العراقية بإنشاء خط أنابيب من كركوك إلى بانياس. وتضمنت الشروط بين الطرفين أن تدفع الشركة إلى الحكومة السورية بنسيان عن كل طن ينقله الخط، إلى جانب مبلغ سنوي قدره ٤٥٠٠٠ ليرة سورية. وكذلك تعمدت الشركة أن تبيع سنويًا للحكومة السورية مقدار ٢٠٠٠ طن من البترول بشمن مخفض ويجرى تكرير هذا المقدار في المعمل الذي تقيمه الشركة في حمص.

ولقد وضعت شركة أنابيب الشرق الأوسط مشروعًا ضخماً يبني بمقتضاه خطان من أنابيب البترول ويخترقان الأراضي السورية. ويبدأ الخط الأول من الكويت ويرتبط بالعراق وسوريا حتى يصل إلى نقطة على الساحل السوري. أما الخط الثاني فإنه يمتد من عبادان ويرتبط بالأراضي العراقية والسويسرية حتى يلتقي بموازاة الخط الأول عند هذا الميلاء الذي يراد إنشاؤه على ساحل سوريا. إلا أن هذا المشروع قد توقف البحث فيه نتيجة للأزمة الإيرانية الناجمة من تأميم الصناعة البترولية.

(١) هنا تاريخ تصديق الحكومة السورية لأن الاتفاق سبق أن وقعه الطرفان في أول سبتمبر سنة ١٩٤٧.

(٢) عدل الاتفاق على ما سنوضح بعد قليل.

فلسطين

قامت شركة فلسطين بأبحاث في جهات متفرقة خفرت بئراً إلى الشهابي الشرقي من غزة وعمقه ٣٤٦ قدمًا ثم هجرته ، توافت الأعمال في منطقة كربنوب جنوب البحر الميت ، وعلى كل فقد وقف جميع الأبحاث المتعلقة بالتنقيب عن البترول بسبب اضطراب الموقف في فلسطين . وإذا كانت الدلائل لا تم عن وجود الزيت في هذا البلد ، إلا أن أهمية فلسطين تتحضر في أن مدينة حيفا وهي جزء من دولة إسرائيل تحتوى على معمل تكرير تملكه شركة شل والأنجلو إيرانيان . ولقد توقف العمل فيه لأن العراق منع انساب البترول في خط الأنابيب المتعد من كركوك إلى حifa بسبب الحرب بين إسرائيل والدول العربية .

ولقد بذلت الجلالة وغيرها من الدول ذات المصانع البترولية الكثير من الضغط على مصر لتسعم عبر ناقلات الزيت في قناة السويس دون قيد أو شرط ولكن مصر ما زالت مصرة على موقفها حق تحول دون وصول الزيت إلى إسرائيل . ولعل اضطراب الذي أصاب عمليتي نقل البترول العراقي وتكريره في حيفا من العوامل التي تحمل الدولتين الأمريكية والإنجليزية تشعيان إلى تصفية الموقف نهائياً وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل .

ولقد سبق لإحدى الصحف الأمريكية المعنية بالبترول أن اقترحت تدويل حيفا وبذلك تزول الدوافع التي تمنع العراق من إرسال بتروله والتي تحول دون تصلب مصر بقصد مرور ناقلات الزيت عبر قناة السويس . غير أن الاقتراح لم يلق اهتماماً ، ولم تنظر إليه الدول الكبرى بعين الجد ، فضلاً عن أن دولة إسرائيل لا يمكن أن توافق على أن يقتطع منها أعظم ميناء فيها .

شرق الاردن

حصلت شركة بترول شرق الأردن (إحدى توابع شركة البترول العراقية) على امتياز عام ١٩٤٧^(١) بالبحث عن البترول في منطقة مساحتها ٢٨٠٠٠ رومان الأميال المربعة، ولقد قامت خلال سنة ١٩٤٨ بابحاث چيوفيزيقية وچيولوجية. وقد تنازلت الشركة (١٩٥٢) عن هذا الامتياز.

دول السُّرُف وأَبْرَاجِ الرُّورِ

بالرغم من أن لبنان وسوريا والأردن ليست من البلدان المنتجة للبترول، إلا أنها تحصل على مغانم مالية بسبب مرور أنابيب البترول السعودي والعربي عبر أراضيها. فطبقاً لاتفاق الأخير (١٩٥٢) بين الحكومة اللبنانية وشركة التابلان يرتفع مقدار الآناء التي تحصل عليها الأولى من ٢٥ إلى ٥٤ مليون ليرة لبنانية، وهذا معناه شلن عن كل طن من البترول ينقل عبر البلاد. وطبقاً لاتفاق المعهود مع شركة النفط العراقية في مايو سنة ١٩٥٢ تحصل الحكومة اللبنانية على مبلغ إجمالي مماثل؟ وهذه الآناء تعادل عشر إيرادات الحكومة الأخيرة. وينص الاتفاق الأخير على أنه عند التصديق عليه من قبل لبنان تقوم الشركة بتوسيع معملها بنسبة ٢٥٪ بما هو عليه، وذلك لمواجهة كل مطالب البلاد. وكذلك تقوم شركة كالتكس بإنشاء مصفاة في صيدا كفأتها السنوية ٦٥٠٠٠ طن. ونظراً لعدم التصديق على الاتفاقيتين فإن اللجنة المالية بالبرلمان اللبناني نصحت برفضهما على أساس عدم كفاية هذه المبالغ.

(١) يعطى الامتياز الشركة الحق في إنشاء خط أنابيب أو أكثر ولا يفرض على الشركة أية ضرائب عقارية أو مرور أو رسوم تصدير، كأن لها الحق في استئجار أراضي الحكومة بمحجر بسيط. وقد ذكرت مجلة «الأردن الجديد» وهي تنتقد شروط الاعفاء أن الشركة استوردت عام ١٩٤٧ وبعده ماقيمته ٣٦٠٢١٠ رومان ٣ جنيهاً. وهذا الامتياز إنما هو امتداد لاتفاقية المعهودة سنة ١٩٣٠ بين الحكومة الأردنية وشركة البترول العراقية.

أما سوريا فقد زادت الإتاوة التي تدفعها لها شركة التابلين من ٤٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ دولار في السنة ، كما جرت مفاوضات بشأن اتفاق مع شركة نفط العراق بشأن خط الأنابيب الممتد عند بانياس ؟ كما تقوم الحكومة السورية باتفاقات مع الشركة العراقية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل إنشاء معمل لتسكير .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الحكومتين تحصلان على مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية تبيعها لها الشركات مقابل العملات المحلية الالزامية لدفع الأجرور وغير ذلك من النفقات الداخلية . ويتبعن على الشركات أن تدفع للحكومة السورية العملة الأجنبية بالسعر الرسمي (١) وهذه تقوم بيعها في السوق الحرة فتحصل على ربح يصل إلى ٥٠٪ .

وتزود مصفاة طرابلس البلدين بالمشتقات البترولية مما يؤدي إلى وفر في العملات الأجنبية . وكذلك أتاح مد الخطوط وإنشاء المصافي أعمالاً لكثير من أهل البلاد ، كما أن صناعة البترول في الكويت والمملكة السعودية وغيرها فتحت أسواقاً للفاكهة والخضر من سوريا ولبنان . وما يلفت النظر أن الاستهلاك السنوي فيما قد زاد من ٣٥٠٠٠ طن سنة ١٩٤٩ إلى ٥٣٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ .

ومنذ سنة ١٩٤٦ تحصل الحكومة الأردنية سنوياً على ٦٠٠٠ جنية من شركة التابلين ، ولكن طبقاً للاتفاق المعقود بين الطرفين في يونيو من سنة ١٩٥٢ سيرتفع المبلغ إلى ٢١٥٠٠ جنية في السنة . وكذلك تحصل الأردن على ٦٠٠٠ جنية سنوياً من شركة البترول العراقية مقابل الخطوط الموجودة في البلاد وأن كانت الآن عاطلة . وتدرس الجهات المسئولة مشروع تحسين وتوسيع ميناء العقبة ، كما يجري التفكير في إنشاء معمل تكرير عند « مفرق » الواقعة على مسافة ٥٠ ميلاً إلى الشمال من العاصمة ؛ ولكن العقبة الوحيدة في الطريق هي ضآلة استهلاك البلاد لأنه لا يتجاوز الآن ٥٠٠٠ طن في السنة .

(١) وهو الآن (أوائل ١٩٥٣) عبارة عن ١٩ ليرة سورية للجنيه الإنجليزي .

تركيا

قررت الحكومة التركية إقامة معمل تكثير يتكلف حوالي ٥٣ مليون جنيه وكفاءته السنوية ٣٠٠٠٠ طن ، وذلك على مقربة من حقول رامانداج وجرزان في أقصى الجنوب الشرقي من البلاد . وهذه الحقول كشفها ويدرها معهد التعدين والبحث والتنقيب الذين عملوا الحكومة ، وستقوم هذه الهيئة ذاتها بإدارة المصفاة الجديدة . ويلاحظ أن إنتاج هذين الحقلين لا يتجاوز الآن ٣٠٠٠ طن من الخام في السنة نظراً لعدم توافر وسائل التكثير ، فإذا ما تم بناء المعمل فإن هذا الإنتاج سيرتفع إلى ٢٠٠٠٠ طن في العام . وهنا نذكر أن استهلاك البلاد السنوي يبلغ حوالي ٦٠٠٠ طن .

ملحق رقم (٦)

مقتبسات من اتفاق الحكومة السعودية
مع شركة باسفيك وسترن كوربوريشن

المادة الرابعة:

على الشركة أن تدفع للحكومة عند توقيع هذه الاتفاقية مبلغ تسعه ملايين وخمسمائة ألف (٩٥٠٠٠٠) دولار بعملة الولايات المتحدة الأميركيّة ، وقد أودع هذا البُلغ لدى فرانسي ترسٌت كومباني بنيويورك ويصبح ملكاً غير معلق على شرط وحالاً للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة:

(١) تدفع الشركة ريعاً مقداره خمسة وخمسون (٥٥) سنتاً بعملة الولايات المتحدة الأميركيّة عن كل برميل من براميل الولايات المتحدة من الزيت الخام الذي تحصل عليه من المنطقة الحادية ، ويشمل هذا أي زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص أو يحسب لها من الإنتاج الذي لا تقوم به الشركة أو الإنتاج الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف آخر ، ولكن لا يشمل الزيت الخام الذي تنتجه الشركة أو من أية عملية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أي طرف أو أطراف آخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو يتحسبه لأي شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية ، حيث أن قصد الطرفين أن الزيت الخام الذي تحفظ به الشركة هو وحده الذي يخضع لهذا الريع الواحد بالنسبة لأي زيت خام . ولا يستحق ذلك الريع عن الزيت الخام الذي يستهلك في حدود المعقول في عمليات الشركة أو ما يتعلق بها ولكنه يستحق عن أي زيت خام يسلم للحكومة بموجب المادة الحادية عشرة الواردة في هذه الاتفاقية ، والزيت الخام الذي يستحق الريع عنه يقدر بعد استبعاد الماء والرمل والمواد الغريبة الأخرى .

(ب) تدفع الشركة أيضاً للحكومة ريعاً مقداره إثنا عشر ونصف (١٢٥) في المائة من التحصيلات الإجمالية التي تحصل عليه الشركة لحسابها الخاص من بيع أي غاز طبيعي أو منتجات أو مستخرجات أي غاز طبيعي يستخرج ويصنع ويباع بمعرفة الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة بعد خصم تكاليف تسليم ونقل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز الطبيعي من مكان استخراجه إلى جهة الوصول النهائية أو إلى مركز الاستهلاك . ولا تجبر على أن تجمع أو تخلص أو تكشف أيها من مثل هذا الغاز الطبيعي وإذا ما استغلت أو جمعت أو كشفت أيها من مثل هذا الغاز الطبيعي أو منتجات الغاز فإنها يجب عليها أن تبلغ الحكومة عن هذا ومن المفهوم أنه يقصد بالغاز الطبيعي ومنتجاته الغاز الطبيعي الغاز الناجم من البترول ومنتجاته ومستخرجاته ومستخرجات البترول فقط .

(ج) يدفع هذه الريعان شهرياً في أو قبل اليوم الثالثين بعد نهاية الشهر الذي استحق عنه أحدهما ولكن بشرط أن لا تدفع مثل هذه الدفعات الشهرية لحساب الربع الذي يستحق بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة إلا ومتى وقفت إذا ما جاوز مجموع المستحق من الربع للحكومة طرف الشركة عملاً بالفقرة (أ) من هذه المادة عن السنة التي دفعت عنها الشركة الريع المقدم والمدفوع من الشركة طبقاً للمادة السادسة التالية من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة :

ابتداءً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية وبعد هذا سنوياً في مثل التاريخ المذكور تدفع الشركة للحكومة مبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠) دولاراً بعملة الولايات المتحدة الأمريكية مقدماً تحت حساب الربع الذي تدفعه الشركة عن السنة التالية للدفع كما هو مبين في المادة الخامسة فقرة (أ) من هذه الاتفاقية وإذا ما قلت جملة المستحق من الربع طبقاً للمادة الخامسة فقرة (أ) من هذه الاتفاقية في سنة ما عن مليون واحد (١٠٠٠٠) دولاراً ، كان للحكومة على الرغم من ذلك الحق

في الاستيلاء على المدفوع مقدماً تحت حساب هذا الربيع عن تلك السنة ولا يحق للشركة أن تسترد أي جزء منه إلا في الحالة المنوه عنها في المادة الثانية والأربعين من هذه الاتفاقية وهي حالة خفض الحكومة للاقتاج ؛ فإن قصد الطرفين أن مقدار ما تدفعه الشركة مقدماً عن كل سنة بذاتها أي مبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠) دولاراً المذكور هو الحد الأدنى للربيع عن كل سنة واحدة بمجرد توقيع هذه الاتفاقية بعملة الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ مليون واحد (١٠٠٠٠٠) دولاراً بموجب هذه المادة السادسة ، وقد أودع هذا المبلغ في شركة فرانق ترسـت كومبـاني بـنيـويـورـك ويصبح ملكاً غير متعلق على شرط وحالـاً للـحكومة وحـدهـا بمـجرـد توـقيـعـ الـطـرفـيـنـ علىـ هـذـهـ الـاـنـفـاقـيـةـ .

المادة السابعة :

خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد كل حلول سنوي لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية تدفع الشركة للحكومة :

(أ) مقداراً بعملة الولايات المتحدة الأمريكية معدلاً لخمسة وعشرين (٢٥٪) في المائة من صافي الأرباح التي حصلت عليها الشركة للسنة المنتهية في التاريخ السنوي المذكور من بيع المنتجات المستخرجات بما فيها الغاز ومنتجات الغاز ومستخرجات الغاز التي حصلت عليها الشركة من المنطقة الحالية المذكورة والتي لم تكرر بمعرفة الشركة في أي معمل من معامل التكرير المنشأة بمعرفتها في تلك المنطقة الحالية المذكورة .

(ب) ومقداراً بعملة الولايات المتحدة الأمريكية معدلاً لعشرين (٢٠٪) في المائة من صافي الأرباح التي حصلت عليها الشركة خلال تلك السنة من تشغيل أي معمل أو معامل التكرير المنشأة بمعرفة الشركة في المنطقة الحالية المذكورة .

من المفهوم والاتفاق عليه أنه إن يكون هناك ازدواج في نصيب الحكومة في حصتها في الأرباح عن السمية الواحدة عملاً بالفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة على التعاقب

ومن المفهوم والمتفق عليه علاوة على هذا أن حصة الحكومة في تلك الأرباح بنوعها تكون من قبيل (كاريد انترست) الأرباح المحمولة ، بمعنى أن مقدارها يحدد بعد خصم كل التكاليف المرتبطة بها ولكن لا تتحمل الحكومة مسؤولية في تلك التكاليف أو أية خسارة أخرى ، ومن المفهوم والمتفق عليه أيضاً أن حصة الحكومة في تلك الأرباح تكون معفاة من كل الضرائب الواجبة لأية حكومة أخرى وإنها تحدد بدون خصم تلك الضرائب الواجب على الشركة وحدها دفعها ومن المفهوم والمتفق عليه فوق ذلك أن مقدار الأرباح السنوية وحصة الحكومة فيها تحدد طبقاً لما يجري عليه العرف في حساب الزيت مما هو مقبول كقاعدة عامة في مناطق إنتاج الزيت الواقعة وسط القارة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنه عند عدم قيام الشركة بدفع حصة الحكومة تقدم الشركة شهادة تؤيد مقدار تلك الأرباح .

المادة التاسعة :

بالإضافة على حقوق الحكومة في أن تحصل على منتجات عينية طبقاً للمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية يكون للحكومة الحق في أن تشتري لاستعمالها الخاص وللاستعمال في البلاد العربية وليس لإعادة البيع للغير في الخارج أو التصدير ووفقاً لنفس الشروط بما في ذلك نوع العملة التي يدفع بها الثمن التي تباع بها تلك المنتجات لأى مشترٍ آخر مع خصم بواقع على خمسة (٥) في المائة من الثمن — مقدار لا يتجاوز العشرين (٢٠٪) في المائة في القيمة من مجموع البترول ومنتجات البترول ومستخرجاته والغاز الطبيعي ومنتجات ومستخرجات الغاز الطبيعي التي تستخرجها الشركة وتحتفظ لحسابها بما في المنطقة الحديدة المذكورة ، ويشمل هذا أية منتجات تحصل عليها الشركة لحسابها الخاص أو يحسب لها من الإنتاج الذي لا تقوم به الشركة أو الإنتاج الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف آخر ولكن لا يشمل المنتجات التي تنتجهما الشركة أو من أية عملية إنتاج مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أى طرف أو أطراف آخر بطلب من الشركة أن تسلّمها أو تحسّبها لأى شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المول للشركة بموجب هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة :

عندما يبلغ إنتاج الزيت الخام المستخرج بمعرفة الشركة أو الذى تحصل عليه لحسابها من المنطقة المحايدة المذكورة ، ويشمل هذا أى زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص ، أو يحسب لها من الإنتاج الذى لا تقوم به الشركة أو باليابا عنها مع طرف أو أطراف آخر ولكن لا يشمل الزيت الخام الذى تنتجه الشركة أو من آية عملية مشتركة للشركة أو باليابا عنها من طرف أو أطراف آخر يطلب من الشركة أن تسلمه أو تحسبه لأى شخص أو شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع المحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية — خمسة وسبعين الف (٧٥٠٠٠) برميل من برميل الولايات المتحدة يومياً لمدة ٩٠ يوماً فإن الشركة تبدأ وتم بأسرع ما يمكن إجراؤه في حدود المعقول بناء معمل أو معامل للسكرير حديثة الطراز في المنطقة المحايدة المذكورة يكون الحد الأدنى لقدرها العملى على الإنتاج اليومى ١٢٠٠٠ برميل من برميل الولايات المتحدة من الزيت الخام إلا إذا كانت الحكومة بناء على طلب الشركة قد استغفت عن طلب بناء معمل أو معامل التكرير هذه ، ويكون جزء من قوة التكرير المشار إليها صالحًا لإنتاج غازولين الطائرات ، وتنتج الشركة في معمل أو معامل التكرير هذه ، وتبيع للحكومة الاستعمال في تعبيد الطرق والشوارع ، وذلك وفقاً لنفس الشروط بما في ذلك نوع العملة التي يدفع بها الثمن الذى يساع به عادة فيما عدا المقدار الذى تطبق بشأنه قاعدة خصم الـ ٥٪ بموجب المادة التاسعة من هذه الاتفاقية مقداراً من الأسفالت حسبما طالب الحكومة وحسماً يتافق وصالح العرف المتبع عملاً في التكرير بالنظر إلى طبيعة ومدى وسائل التكرير وطبيعة نوع الزيت الخام الذى يكرر والحالات الاقتصادية السائدة ويعين موقع أو موقع معمل أو معامل التكرير هذه باتفاق متبادل بين طرفى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة :

ابتداء من السنة التالية لحلول الموعد السنوى لتاريخ عقد هذه الاتفاقية بعد البدء فى بناء معمل أو معامل التكرير . تسلم الشركة سنويًا بدون مقابل أو

تكليف - للحكومة في جدة أو الرياض حسب رغبة الحكومة عند كل مرة من مرات التسلیم مائة ألف ١٠٠٠٠ جالون من الغازولين بوحدة الولايات المتحدة وخمسين ألف ٥٠٠٥ جالون بوحدة الولايات المتحدة من السكريوسين أو - إذا أرادت الحكومة مقدار ٥٠٠٠ جالون بوحدة الولايات المتحدة من الغازولين عوضاً وبدلاً من السكريوسين المذكور . وتبني الشركة قبل هذا التسلیم على نفقتها ولصالح الحكومة وسائل لتخزين ثابتة سعتها مائة وخمسين ألف ١٥٠٠٠ جالون بوحدة الولايات المتحدة في كل من المدينتين المذكورتين على أرض تقدمها الحكومة لهذا الغرض .

والحكومة - عندما تعلن رغبتها كتايباً - أن تأخذ غازولين للطائرات بدلاً من أي أو كل الغازولين أو السكريوسين الذي لها الحق فيه بمقتضى هذه المادة بمعدل جالون واحد من وحدة الولايات المتحدة من غازولين الطائرات عن كل اثنين من جالونات الولايات المتحدة من الغازولين والسكريوسين الذي يحق لها الحصول عليه وتعد الحكومة على نفقتها وسائل لتخزين أو أوعية لغازولين الطائرات .

وفي حالة ما إذا لم يكتمل معمل أو معامل التكرير هذه في الوقت الكافي لتزويد الحكومة بالمنتجات المذكورة التي للحكومة حق فيها بموجب هذه المادة تسلم الشركة للحكومة مقداراً من الزيت الخام يكون كافياً عقلاً لإنتاج ما يعدل المقدار الذي لم يسلم من الغازولين والسكريوسين الذي للحكومة الحق فيه بموجب هذه الاتفاقية ، ومبليغاً من القوود يعدل التكاليف العقلية لنفقة تسلیم وتكريير ونقل وتحويل الزيت الخام إلى غازولين أو كريوسين .

الفصل الحادي عشر

اطراد الزحف الامريكي

الحرب ونفيض صناعة البترول الامريكية :

في سبتمبر من عام ١٩٣٩ اندلعت نار الحرب ، وهي حرب تميزت بسيطرة العنصر الآلي ، فاشتد الطلب على البترول من قبل الحلفاء وبخاصة بعد دخول اليابان الميدان واستيلاهما على منابعه في جنوب شرق آسيا . وكان الحلفاء في حاجة ماسة إلى تأييد الولايات المتحدة الأدبي ثم المادي ، وتتابعت الأحداث سراعا حتى اندرجت هذه الدولة — أو شبه القارة حقيقة — في زمرة المتحاربين .

ولقد كانت الحرب عاما حاما من حيث تناجها بالنسبة إلى إمبراطورية البترول الأمريكية ، وتهيأ لآخرة مجال الغلبة والتتفوق في ميادين كثيرة . غير أن الظاهرة التي تسترعي النظر وخاصة خلال السنوات القلائل الأخيرة أن الحكومة الأمريكية ذاتها أخذت تعنى بمسائل البترول خارج حدود بلادها بطريقة رسمية ، وتفصح عن مشروعاتها وسياساتها بقصد هذا الإقليم . وتميزت هذه المرحلة بالتعارض والتصادم بين المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية .

تنظيم وتعبئة موارد البترول :

في ٢٧ مايو من سنة ١٩٤١ أعلن الرئيس روزفلت حالة طوارئ غير محدودة الأجل ، وعهد إلى المستر هارولد إ. إكس عمدة توحيد مختلف مظاهر الصناعة البترولية لمواجهة هذه الحالة . وفي ٤ يونيو اختار إيكس نائبه هو رالف دافيز من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا . وفي نهاية يوليه نظمت الوحدات الإدارية

بوشنطن وأصبحت الوحدات الرئيسية تشتمل أقساماً تختص بشئون الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق والحزن والحصول على البيانات من الخارج والقيام بالأبحاث.

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ عين إكس ٧٨ من قادة الصناعة بالبلاد في « مجلس صناعة البترول للدفاع الوطني » الذي أصبح فيما بعد يعرف باسم The Petroleum Independent War Council (PIWC) استشارية تصوغ السياسات وتضع البرامج الازمة لسد مطالب الشعب الداخلية واحتياجات الحرب . وكذلك أنشئت في نيويورك « لجنة العمليات الأجنبية » لتقديم المشورة بشأن سياسات البترول الأجنبية . وهكذا توافر للولايات المتحدة تنظيم قومي عام لشئون البترول ، وفي هذا قال إكس :

« هذه حرب آلات وسفن وطائرات يحرّكها الزيت ، وباختصار نقول إن هذه حرب زيت ، فالجانب الذي يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية على العدو والذي يتمكن في الوقت ذاته من إمداد دباباته ومدافعه الميكانيكية وسفنه وطائراته بالجازولين وزيوت التشحيم والوقود من النوع السليم وفي الوقت المناسب وفي الأماكن الصالحة ، فهو الجانب الذي سيحرز في النهاية النصر في هذا الصراع العالمي ».

وليس من عجب أن يتحدث الرجل عن الصراع العالمي بأنه « حرب بترولية » وأن يؤكّد أهمية هذه المادة ، ذلك أن الحقائق نفسها تنطق بذلك ، وبفداحة الاستهلاك من الزيت خلال الحرب .

ولكي نستطيع أن نقدر عاملاته أثره في هزيمة المانيا نذكر أن هجومها على الروسيا كلفها ٢١ مليوناً من البراميل ، وتطلب هجوم هتلر الجوي على لمدن الذي دام ٤٥ يوماً نحو ١٢ مليون برميل ، كما كانت دول المحور تستهلك سنوياً ٢٢٥ مليوناً من البراميل ، مع العلم بأن مواردها من البترول وطاقتها على إنتاجه محدودة .

ويبدو أثر التنسيق سالف الذكر بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا ذكرنا أنه ترقبت عليه زيادة في عدد الآبار بنسب ٣٨٪ ، ٥٣٪ خلال سنوات

١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ بالقياس إلى سنة ١٩٤١ . وكذلك زاد إنتاج
الزيت الخام من ١٤٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤١ إلى ١٧٠٠ مليون برميل
سنة ١٩٤٥ .

هيئة احتياطيات البترول :

وفي ختام سنة ١٩٤٣ أنشأت حكومة الولايات المتحدة إدارة جديدة تعنى بشئون البترول ويطلق عليها اسم «هيئة احتياطيات البترول» Petroleum Reserves Corporation وهي شركة مساهمة برأس مال قدره مليون من الدولارات .
وبرغم هذا الظهور التجارى فهى منشأة ذات طابع سياسى ينم عن المدى الكبير لاهتمام الحكومة الأمريكية ، ذلك أن رئيس مجلس الإدارة هو إكس ، كما كان المجلس يضم شخصيات رسمية مسئولة لها وزنها من أمثال كوردل هل وكولى .
وكان الغرض الظاهرى من تكوين هذه المؤسسة كما أعلن حينذاك ضمان الحصول على البترول من خارج الولايات المتحدة . ولكن الحقيقة أنها هيئة ترمى إلى تنمية صالح البترول الأمريكية والدفاع عنها أينما تكون ، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات في شق الأقاليم ، والاشتراك في كافة أنواع المباحثات والفاوضات التي يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد العالم البترولية ، وتأييد الشركات الأمريكية في جهودها ب مختلف الأساليب التي تتفاوت حسب الزمان والمكان .

وبعبارة أخرى تقول إن هذا العمل من جانب الولايات المتحدة يدل بما لا يرقى إليه الشك على أنها عولت بصفة قاطعة أن تتدخل بطريقة فعالة و مباشرة إن أمكن ، ولها من قوتها ومركزها ووفرة مواردها وحاجة العالم إلى رؤوس أموالها ما يكفل احترام إرادتها إن لم يكن النزول على هذه الإرادة .

أباب التحول في موقف الولايات المتحدة:

أشيرنا من قبل إلى تدخل حكومة الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى حق ظفرت لشريكها بالاشتراك في استغلال البترول العراقي، كما تحدثنا عن الامتيازات التي حصلت عليهاصالح البترولية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين في بلدان أخرى بالشرق الأوسط. ولكننا نلاحظ أن اهتمام الحكومة الأمريكية بالأمر قد عظم بصورة واضحة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وهذا نرى لزاما علينا أن نعرض بعض الدوافع الأساسية التي تكمن وراء هذا التحول الجديد والخطير.

١ - تحدث الكثيرون من الكتاب والساسة الأمريكيين عن اطراد الزيادة في استهلاك المشتقات البترولية الأمر الذي قد تقصر عنه مواردهم الذاتية. ولكننا إذ نرجع إلى الأرقام نجد أن الولايات المتحدة ما زالت أكبر الدول المنتجة للبترول. ففي سنة ١٩٣٨ كان إنتاجها من الخام يعادل ٦١٪ من الإنتاج العالمي؛ فارتفعت النسبة إلى ٦٥٪ سنة ١٩٤٥^(١). وفيما بين عامي ١٩٤٦، ١٩٥٢، زاد إنتاجها من الخام ٢٣٤٢١٥٠٠٠ طن إلى ٣١٠٠٠٠٠ طن، والرقم الأخير يعادل ٥٠٪ من الإنتاج العالمي، مما يدل على أنها ما زالت تحفظ بالمساحة الأولى^(٢).

(١) هذه الزيادة لم يتم تحقيقها إلا بتحسين الأساليب الفنية وازدياد عدد الآبار من ٣٨٠,٠٠٠ سنة ١٩٣٨ إلى ٤١٨,٠٠٠ سنة ١٩٤٤ أي بنسبة ١٠ في المائة.

(٢) فيما يلي أرقام الإنتاج (بآلاف الأطنان الترية) :

٢٣٤٢١٥	١٩٤٦
٢٢٧١٩٠	١٩٤٨
٢٧١٠٨١	١٩٥٠
٣٠٢٠٠	١٩٥١
٣١٠٠٠	١٩٥٢

حقيقة يتظر أن يعظم الاعتماد من جانب الصناعة والنقل والأغراض المدنية الأخرى على البترول ومشتقاته في السنوات القادمة ومع ذلك فإن الاتاج المحلي كفيل أن يسد الشطر الأعظم من مطالب المستقبل . وفي هذا تحدث السادة Swearingen Boatwright (من كبار مدیری شرکة ستاندارد أويل يانديانا) أمام معهد البترول الأمريكي أن الطلب في الولايات المتحدة (المحلي ومعه الصادر) سيصل إلى ١٠٤٠٠ برميل يومياً في سنة ١٩٦٧ ويمكن للاتاج المحلي من البترول الخام والغاز الطبيعي أن يواجهه بالإضافة إلى استيراد لا يتعدي ١٤٢٠٠ برميل في اليوم . وها يلاحظ أن طاقة البلاد الاحتياجية الاحتياطية من الخام والغاز الطبيعي السائل ستترفع من ٩٠٠٠ برميل يومياً (١٩٥٢) إلى ١٣٠٠٠ برميل يومياً (١٩٦٧) ، أي بأكثر منضعف .

والخلاصة أن الإنتاج من البترول في الولايات المتحدة آخذ في الازدياد باستمرار بفضل تحسين مستوى الأساليب الفنية وحفر آبار جديدة وزيادة استثمار رؤوس الأموال حتى أنه يقدر أن الاستثمارات الجديدة ستبلغ ٧٥٠٠ مليون دولار خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ طبقاً للمصدر المشار إليه .

٢ — ومن الحجج التي أبرزت في ذلك الحين ما تعلق بقرب نفاد احتياطي البلاد من البترول ، وقد أورد المستر إكس البيانات الآتية عن الاحتياطيات العالمية (١٩٤٥) أمام مؤتمر البترول في الولايات المتحدة :

الاحتياطي (ملايين الأطنان)	المنطقة
٢٧٠٠	الولايات المتحدة
٦٠٢٥	سواحل البحر المکاري
١٢٠٠	الشرق الأوسط
١١٦٥	الاتحاد السوفييتي

ولكنا نعلم أن ما يسمونه الاحتياطي الثابت Proven Reserve ليس ثابتاً في

الواقع وإنما يتغير من سنة إلى أخرى كما يتضمن من البيان التالي الذي أورده مجلـة «ستاتيست» Statist في مقالها الذي سلفت الإشارة إليه (بـلـيـن البرـامـيل):

العالم	الولايات المتحدة	بداية السنة
—	٥٠٠٠	١٩٢٥
٤٣٠٠٠	١٢١٧٧	١٩٣٥
٦٤٠٠٠	١٩٧٨٥	١٩٤٥
٦٧٠٣٥	٢٠٨٧٤	١٩٤٧
٧١٣١٢	٢١٤٨٨	١٩٤٨
٧٨٣٢٢	٢٣٢٨٠	١٩٤٩

وهذه التغييرات راجعة إلى تقدم طرق الاستنباط وتقدير المناطق التي تضم البترول . وإلى جانب هذا النوع من الاحتياطي ينبغي أن نأخذ في الحسبان « الاحتياطيات الممكنة » possible reserves ، وهي خاصة بالمناطق التي يحتمل وجود البترول فيها . وقد قدرت الأحواض الروسية بالمناطق الملائمة بنحو ١٥٠ مليونا من الأميال المربعة ، تحتوى على حوالي ٢٠ مليونا من الأرض ذات الموارد البترولية المحتملة .

وإذا فرضنا أن الميل المكعب يحتوى على ٤٠٠٠ رغ طن من الزيت كان مقدار هذا النوع من الاحتياطي المحتمل ٨٠ مليون طناً . وطبقاً لتقديرات الجمعية البريطانية سنة ١٩٤٧ يهبط الرقم إلى ٤٠ مليونا ، فلو أخذنا المتوسط لكان احتياطي البترول الخام كافياً لسد مطالب العالم لمدة مائة عام على أساس الاستهلاك الحالى (١) .

ومن مصادر الزيت في المستقبل البترول البحري فكثيراً ما نجد « الرفوف القارية »

جاورة لمناطق وحقول بتروية وافرة الغنى . والآن يستنبطون هذا البترول البحري في فنزويلا الفنزيلية وخليج المكسيك وعلى مقرابة من ساحل كاليفورنيا .

وكذلك يمكن استخلاص البترول من الفحم . وفضلاً عن هذا هناك الغاز الطبيعي . ويمكن استعماله في صورته الغازية أو تحويله إلى مواد سائلة . ويقدرون أن احتياطي الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي (على أساس تحويله إلى مواد سائلة) يعادل احتياطيات ذلك البلد من الزيت الخام^(١) . ومن هنا يتضح أن مسألة الخوف من قرب نفاذ البترول لا تستند إلى أساس علمي سليم .

٣ — تحدثنا عن حماف الأمريكيةين بشأن قرب نفاذ البترول في بلادهم ولكن هذا الخوف إنما مرده في الحقيقة إلى ما قد يحدث إذا ما نشب حرب جديدة . وقد أعرب المستر إكس عن هذا الشعور إذ كتب في «المجلة الأمريكية» يقول :

«يساورنا القلق من ناحية حقيقة لا سبيل إلى إسكاتها أو الجدل بشأنها ، وهي أنها في حالة ما إذا نشب حرب عالمية ثالثة ، يتبعن علينا أن نلجأ إلى استخدام البترول الذي يملكه الغير حتى يصير في مقدورنا مواصلة القتال لأن الولايات المتحدة لن يتوافر لديها البترول الكافي في ذلك الوقت . إن في استطاعتنا أن ننهي الصراع (يقصد الحرب العالمية الثانية) بطريقه كثيرة الكلفة جداً وبواسطة بترولنا الذي ننتجه . ولكن لن تتمكن أن تقوم بحرب عظيمة أخرى بالاعتماد على مواردنا ، خاصة إذا ما تطورت تلك الحرب فصارت ذات طابع عالمي واسع النطاق . لقد ابتعنا سياسة إسراف في إستهلاك موارد بترولنا على الطرق والسكك الحديدية والسفن البخارية والطائرات والاستعلامات المزيلة وفي مختلف أنواع المشروبات . لقد كان صيرنا سريعاً حتى صرنا مسرفين ... فإذا كان علينا أن نحافظ على حضارتنا على أساس البترول فواجب علينا أن نكون على استعداد للسير نحو المناطق التي يتوافر فيها

(١) المصدر السابق ص ١٣

البرول . « إنني أتكلم من الناحية الموضوعية لا من وجهة النظر الاستعمارية » .
وقال : « ينبغي لنا أن نسير إلى حيث يمكننا الحصول على البرول » .

وإذن فواجب الاحتياط ضد أحداث المستقبل يقتضى أن يكون تحت تصرف الولايات المتحدة موارد بترولية كبيرة خارج حدودها مما يبعث على الاطمئنان .
ولكن أين يتوافر هذا الأمر ؟ لقد أمدنا المستر إكس بالإجابة إذا قال :

« إن عاصمة البرول تتجه نحو الشرق الأوسط ، وخير للولايات المتحدة أن تسرع
بالدخول إلى هذه الإمبراطورية . ولتكن ينسى لها إدراك هذه الغاية يتعين عليها أن
يرسم لنفسها سياسة بقصد مسائل النفط » .

٤ — ولكن الدول الأخرى لتأخذ مسألة قرب نفاذ الاحتياطي مأخذ الجد ،
وإنما تنظر إلى الأمر من زاوية أخرى فترى أن الولايات المتحدة ، ذات الإمكانيات
الفنية والصناعية والرأسمالية الضخمة ، قد اعتبرت أن تلعب دوراً هاماً ، بل ورئيسياً
في الشرق الأوسط ، وهو إقليم غني بإمكاناته ، آخذ في التهوض والتقدم ، وفي حاجة
إلى أسباب لهذا التهوض ، فهو إذن إقليم تتسع فيه الفرص . وفي هذا قال المستر
برتون Burton (عضو مجلس الشيوخ الأمريكي) بعد رحلة طويلة قام خلالها بزيارة
بلدان كثيرة في إفريقيا وآسيا :

« إن الشرق الأوسط وإفريقيا ميدان ثابت وطيد لسياسة إنشائية حازمة من
جانب الولايات المتحدة » .

والظروف بعد الحرب الأخيرة مواتية لهذه الدولة . فإلى جانب مواردها الرأسمالية
والصناعية الضخمة ، فإن فرنسا قد خرجت من الإقليم وتزعزع مركز بريطانيا ،
وأكثر من هذا فإن موارد بريطانيا الرأسمالية وقوتها الصناعية تضاءلت كثيرة
 جداً مما كانت عليه من قبل . لقد تغير ميزان القوى ومال إلى جانب
الولايات المتحدة .

مشروع أمريكي خطير :

في ٥ فبراير من سنة ١٩٤٤^(١) فوجيء العالم بمشروع خطير أذاع أمره المستر هارولد إكس بصفته رئيس هيئة احتياطيات البترول^(٢).

وفيه يلى أهم عناصر هذا المشروع الأمريكي الجديد :

١ - صرخ المستر إكس أنه بناء على توصيات إدارى الحرب والبحرية ورؤساء أركان القوات وإدارة بترول الجيش والبحرية ، قد خول له أن يسمى إلى عقد اتفاق من حيث المبدأ مع شركة الزيت العربية الأمريكية (التي تعمل في المملكة العربية) وشركة تنمية الخليج وعملها شركة زيت الخليج The Gulf Oil Corporation وذلك بشأن مد خط أنابيب لنقل البترول من ساحل الخليج الفارسي إلى مكان على الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

٢ - تتعهد الشركات أن تحفظ لحكومة الولايات المتحدة بألف مليون برميل من احتياطيات البترول الخام (أو ٢٠٪ من مجموع الاحتياطيات الكلى إذا كان دون خمسة آلاف مليون برميل) . وهذا الجزء الخصص للحكومة الأمريكية تكون لها حرية شرائه كله أو بعضه لاستعمال القوات البحرية في أي وقت خلال فترة قدرها خمسون عاماً بسعر ينقص ٢٥٪ عن سعر السوق في إقليم الخليج الفارسي أو سعر البترول الخام المماثل في الولايات المتحدة (على أن يكون التقدير بالنسبة إلى أي النوعين أقل ثمناً) .

(١) في ٣ فبراير أعلن المستر إكس نفسه أن شركة الزيت العربية الأمريكية ستبدأ في المجال إجراء اللازم نحو إنشاء معمل تكرير تولى توبيه وعلمه ، وذلك بقصد عمل مشتقات البترول للدول المتحالفه . وهذا يتفق مع الخطط التي كانت شركات البترول الكبرى بالشرق الأوسط تضعها خلال الأشهر السابقة لذلك التصريح ، وهذه الخطط التي كانت ترى إلى زيادة انتاج البترول في تلك المناطق .

(٢) تابعة إلى Reconstruction Finance Corporation

٣ — وفضلاً عن هذا يكون للحكومة الأمريكية في وقت الحرب أو الضرورات القومية ، الخيار في شراء جميع إنتاج الشركات من البترول الخام ومشتقاته بأسعار يتفق عليها في ذلك الوقت .

٤ — وينص الاتفاق المراد عقده على أن تتبع الشركات البترول أو مشتقاتها إلى أية حكومة أخرى أو رعاياها إذا رأت الحكومة الأمريكية أن هذه المبيعات غير حكيمة من وجهة نظر سياسة البلد الخارجية أو مطالب السلامة الإجعافية ، وكذلك يتبعن على الشركات قبل إجراء مفاوضات مع أية حكومة أن تبلغ أمرها إلى السلطات الأمريكية وإدارة احتياطيات البترول .

٥ — قدرت للمشروع نفقات تراوح بين ١٣٠ ، ١٦٥ مليوناً من الدولارات (٣٢ — ٤١ مليوناً من الجنيهات) وتعهد الشركات برد هذه المبالغ إلى الحكومة الأمريكية خلال ٢٥ عاماً مع ما يتفق عليه من الفوائد وجانب من صافي الأرباح .

٦ — تمنع التسليمات لمنتجي الزيت والمشغلين بنقله (عن طريق الشركات التي يعقد معها الاتفاق) مقابل تعهداتهم بعض التزامات معينة .

٧ — وقيل كذلك بأن يوضع مشروع لإنشاء معمل تكرير ضخم في الإسكندرية (إذا وقع عليها الاختيار لأحد نهايتي الخط) يستطيع أن يخرج يوماً ربع مليون برميل . وكذلك قضت الخطوة بتوسيع معمل التكرير في حيفا وزيادة طاقته الإنتاجية بحيث تصل إلى ٣٥٠٠٠ طن في السنة .

وقد جاء إعلان بتأهيل هذا المشروع على أثر زيارة للملك عبد العزيز آل سعود قام بها الماجور جزال روبنس رئيس قوات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومعه بعض الخبراء في شؤون البترول ، من التابعين إلى مجموعة كالتكس وهي الشركة التي سبقت أن حصلت على امتيازات Great Caltex Oil Company

هامة في المملكة العربية السعودية . وفي السابع من فبراير أُعلن المستر كوردل هل أن المفاوضات بشأن الأنبوية المزعـم مدها ستبدأ سريعاً مع الملك عبد العزيز .

مربع إنجلترا :

وقد أحيلت الموضوع في بداية أمره بكثير من الغموض ، وأنار شديد الاهتمام في الدولة البريطانية مما تردد صدأه في الصحف والبرلمان . وفي ٩ فبراير قدم أحد أعضاء مجلس العموم سؤالاً إلى المستر إيدن وزير الخارجية حينذاك عما إذا كانت لديه معلومات يستطيع الإفشاء بها عن المشروع والشروط التي يقتضها ستولى حكومة الولايات المتحدة إتمامه ، وهل معنى هذا أن تناول تلك الدولة السيادة على الأراضي التي سيجتازها الخط ، وهل ستكون لها إمتيازات إقليمية خاصة . فأجاب المستر إيدن بأنه ليست لديه معلومات يدلّ بها إذ ما زال المشروع في مراحله التمهيدية ، وأعرب عن اعتقاده بأن حكومة الولايات المتحدة ستتصدى بالدول التي يعنيها الأمر

حيثما تقدم مراحل بحث المشروع .

لم يكن في إجابة الوزير ما يبعث على الاطمئنان أو يعيد الثقة إلى الفوس وإن كان الشطر الأخير من إجابته برغم أسلوبه الدبلوماسي الرصين ، نوعاً من التحذير للأمريكا وإفصاحاً عن موقف الإنجليز . ولذلك صرخ المستر ستينيوز Stettinius في ١١ فبراير أن الحكومة الأمريكية ستبدأ في وقت قريب المباحثات مع إنجلترا بشأن بترول الشرق الأدنى ، وأن روسيا لن تمثل في تلك المرحلة الأولية إذ ليست لها صالح بترولية بالشرق الأوسط .

وفي جلسة ٢٤ من الشهر ذاته نجد المستر هوربليشا يعبر عما يساور الفوس من قلق ومخاوف قائلاً إنه لا يتوقع في حالة انتهاء الحرب خروج الولايات المتحدة من تلك الأقاليم بقضها وقضيضها .

والواقع أن ضخامة المشروع وظهوره بعد سلسلة متصلة من عمليات الزحف الأمريكي في الشرق الأوسط ، مما حمل الكثيرين من الإنجليز وغيرهم على الاعتقاد

بأن حليفهم الكبير ترمى إلى رحمة حربهم عن مركزهم التقليدي الممتاز ، إن لم يكن بإخراجهم نهائياً من الشرق الأوسط . قد يكون هذا صحيحاً في المستقبل البعيد حق ولو غطى الأمر بشاء من التفاهم والاتفاق بين الطرفين غير متوازن القوى . ولكن لا نظن أن أمريكا تعمد الآن إلى إخراج إنجلترا بصفة فعالة من هذه البقعة الحيوية ، وذلك راجع إلى ما يساور الأميركيين من قلق مبعثه روسيا السوفيتية . ولهذا يخيل إلينا أن أمريكا لن تسفر عن حقيقة نياتها أو تدخل بها في مرحلة التنفيذ إزاء إنجلترا إلا إذا دعمت مركزها الاقتصادي والأدبي واطمأنت نوعاً إلى السياسة الروسية . وفي هذه الحالة تبدأ المرحلة الأخيرة والنهائية من معركة الصراع على النفوذ في ذلك المعبر الهام بين الغرب والشرق .

ماذا تكسب أمريكا من المشروع المقترن :

لاشك أن العالم يحقق إذا قابل المشروع عند ظهوره بالدهشة والخذل والقلق لأنه عمل يعود على الولايات المتحدة بزيادة لها أهميتها و شأنها الكبير ، وسنورد أحدهما :

١ - فمن الناحية العسكرية تصبح تحت تصرف الجيش والبحرية والطيران احتياطيات ضخمة مما يزيد في مناعة هذه القوات بالنسبة إلى غيرها لأن معنى هذا أن تسيطر تلك البلاد (حسب تقدير إكس أمم المؤتمر) على أكثر من نصف احتياطي البترول في العالم لعقود طويلة .

٢ - وتبدو الأهمية كذلك إذا ذكرنا أن للأميركيين قاعدة بحرية قوية في البحرين ، كما أنها كانت معتمدة أن تخفظ بجانب من أسطولها في البحر المتوسط . ومن هنا يبدو خطير المشروع بالنسبة إلى الأمم الشرقية ، إذ أين تكون هذه القواعد مع العلم بضرورة وجودها على مقربة من نهاية خط الأنابيب ؟ وهذا الأمر نفسه يعني إنجلترا بصفة خاصة .

٣ - إن نقل البترول من ساحل الخليج الفارسي إلى موانئ البحر المتوسط مباشرة فيه توقيت اللوقت الذي تقطعه ناقلات البترول . كأنه ينطوي على اقتصاد

في النفقات ، وكذلك تتفق الحاجة إلى دفع رسوم المرور التي تفرضها شركة
قال السويس على السفن التي تخذل هذا المجرى المائي الهام . وقد قدر
الوفر في النفقات بالنصف تقريباً .

٤ — ومن المحمى كذلك أن جانباً من بتروл العراق وإيران ، والذى يصدر
من ميناء البصرة وعبادات ، قد يتحول إلى الطريق الجديد (حيفا ،
الإسكندرية) بسبب قلة تكاليف النقل (١) .

٥ — وأكثر من هذا ، ب بواسطة هذه الأنابيب ومعامل التكرير تزيد
الولايات المتحدة من نفوذها الاقتصادي والسياسي في هذه الأقاليم .

سوق الجلبراز المسرع :

ولكن هل وقفت الحكومة البريطانية موقف المتفرج العاجز إزاء المشروع
الأمريكى ؟ لم تثبت هذه الحكومة أن اتجهت ناحية الملك عبد العزيز آل سعود
وهو الذى يده أن يمنع الترخيص بعد خط الأنابيب . خصلت في إبريل سنة ١٩٤٤
على موافقة الملك على تعيين إنجليرز بصفة مشتشار في شؤون البتروл ، وكذلك
سمح لبنك بار كليز بفتح فرع له في المملكة العربية السعودية . وقد
سنوات إلى الأساليب الأمريكية ، فكانت تقدم إعانات للحكومة السعودية . وقد
قضى على الأستاذ راشد رستم عام ١٩٤٧ - وهو من تعينهم - المسائل الشرقية أن
اجتماعاً ضمه مع إنجليرز مسئول في بلاد العرب ، فقال الأخير ما معناه : إتنا لانقف
موقع العجز ، فنجحن ندفع ، ولكن أقل من الأمريكيين وهذا لا يسو نا ،
فللغرب أن يأخذوا ما شاءوا من الأموال من الشركات الأمريكية ولكننا لا نريد
 منهم إلا صداقتهم ، وعلهم أن يقنعوا كذلك بصادقتنا .

مؤتمر وتنطئن لشئون البرول :

ويبدو أن الحكومة الأمريكية أدركت رد الفعل الناجم من المشروع ، ورأت

(١) هذاما كان يتوقعه الناس في ذلك الحين ، ولكن الأنوب المراد منه على هذا النحو لم يتم ،
كما أن خط قل البتروл السعودى أصبح ينتهى عند صيدا .

ضرورة التفاهم مع بريطانيا بصفة خاصة . ولهذا صرَّح المستر ستيتنوس^(١) بعزم حكومى البلدين على القيام بمباحثات أولية بقصد مسائل الزيت ، على أن تسبقها مباحثات فنية ثم زاد على ذلك قوله : إنه لن تتخذ أية قرارات تتعلق بالمناطق المنتجة للبترول إلا بعد استشارة الحكومات التي يعنيها الأمر . وأعرب عن استعداد حكومة الولايات المتحدة لإجراء المباحثات مع أية دولة صديقة

دارت المباحثات الفنية من ١٨ إبريل حتى ٣ مايو حين صدر بلاغ مشترك في عاصمتي البلدين جاء فيه أن المجموعتين المتباختين قد درستا نطاق مصالح بلديهما في البترول بروح من حسن التفاهم واللودة واستعرضتا المسائل التي تؤثر في عمليات المجموعات الأمريكية والإنجليزية بالخارج ، وهى من المسائل ذات الصلة باتساع البترول وبخاصة في الشرق الأوسط ، ومشروع مد أنبوبية عبر المملكة السعودية ومشروع شركة بترول العراق بقصد مد أنبوبية إضافية من كركوك إلى حيفا .

بعد ذلك دارت مفاوضات رسمية بين وفدين يمثلان الحكومتين البريطانية والأمريكية (٢٦ يوليه) وانتهت بتوقيع اتفاق في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٤ وفيما يلى أهم نصوص الاتفاق .

١ — اتفاق الحكومتين على أن يجري استغلال وتنمية موارد البترول للتجارة الدولية بطريقة منتظمة على أساس عالمي ، بحيث أنه — مع مراعاة اعتبارات السلامة العسكرية — توضع الترتيبات الالزامية لكي تحصل الدول الحية للسلام على مقدار ملائمة من البترول تفي بمتطلباتها وأغراضها السلمية وذلك بأسعار عادلة وعلى أساس ليس فيه تمييز لطرف دون الآخر .

٢ — اعتراف الدولتين بتساوي الفرص أمام كل منها ورعايتها من حيث الحصول على حقوق بالكشف عن البترول واستثماره في المناطق التي لم

(١) ٧ مارس وصدر تصريح مماثل بلندن في نفس الوقت .

يمنع بشأنها امتياز بعد ، وكذلك تختزم كل من الدولتين ورعاياها ما لا يرى ورعاياها من حقوق وامتيازات بشأن البحث عن البترول ، وكذلك يمنع فرض قيود من قبل جانب إزاء الآخر فيما يتعلق باستثمار البترول وإنشاء العامل لتكريره ، ومد الأنابيب لنقله ، مما يتنافى مع نصوص الاتفاق .

٣ — تتصل الدولتان بالدول المنتجة والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء مجلس دولي لشئون البترول ، ويكون مكوناً من ممثلين لمجموعة الدول التي توقيع الاتفاق .

٤ — نظراً لوجود مشاكل عاجلة بين الدولتين فإنهما يتتفقان على إنشاء لجنة مشتركة من ثمانية أعضاء (نصفهم من الإنجليز والنصف الآخر من الأميركيين) لبحث وتقدير الطلب العالمي على الزيت لمدة طويلة ، والتوصية بأحسن الوسائل لمواجهة هذا الطلب بما يتفق مع المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق .

وقد عدلت الاتفاقية بعد ذلك .

ملحق رقم (٧)

اتفاقية النفط بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، اللتان لمواطنهما حقوق مشتركة اشتراها متناً للتفصي عن مصادر البترول في البلدان الأخرى ، واستئثارها تعرف بما يلى :

١ - إن ضمان وجود تجهيزات كافية من البترول في ميدان التجارة الدولية لمواجهة حاجات الأسواق المتزايدة يعتبر ضرورة حيوية من ناحيق الأمان والرفاء الاقتصادي لدى جميع الأمم .

٢ - وأن موارد البترول في العالم - في المستقبل المعلوم - كافية لضمان وجود تلك التجهيزات.

٣ - وأن التجهيزات يجب أن يحصل عليها من مختلف مناطق الإنتاج في العالم على أن يؤخذ بنظر الاعتبار عدة عوامل ، كوجود الاحتياطي ، والخبرة الهندسية الصحيحة ، والعوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع ، ومصالح البلدان المنتجة والمستهلكة ، وأن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً ، مواجهة الطلبات المتزايدة على أكمل وجه .

٤ - وأن مثل تلك التجهيزات النفطية يجب أن تهياً وفقاً لمبادئ ميثاق الأطلسي ولفرض مواجهة حاجات الأمن الجماعي .

٥ - وإن إقرار هذه المبادئ من قبل السافة وإشاعتها على أحسن وجه يتم عن طريق الاتفاق الدولي الذي تشارك فيه البلدان التي تهتم بتجارة سواء كانت البلدان المنتجة أو المستهلكة له .

المادة الأولى :

لقد اتفقت الحكومتان على أن استثمار مصادر البترول لغرض التجارة الدولية يجب أن يوسع وفق منهج تنظيمي يوضع على أساس عالمية ، على أن تؤخذ بنظر الاعتبار العوامل المفصلة في البند الثالث من المقدمة أعلاه ، وفي حدود القوانين النافذة المفعول ، أو عقود الامتيازات .

ولتحقيق هذا الغرض ، وكما جرأت تمهيدى لتوجيه الدعوة لمقد المؤتمر الدولى المشار إليه في المادة الثانية أدناه ، ستقوم الحكومتان بتوجيه جهودهما فيما يتعلق بمصادر البترول التي لمواطى أى الدولتين حقوق فيها ، حالياً ، أو ما سيحصلون عليه من حقوق مستقبلاً .

١ — يجب أن تهيأ تجهيزات نفطية مناسبة في ميدان التجارة الدولية لاستهلاكها من قبل المواطنين في جميع البلدان المسالمة ، وبأسعار معتدلة ، دون أن تتميّز فيما بينهم ، كل ذلك في حدود اعتبارات السلامة العسكرية ، ونصوص « التدابير » التي توضع للمحافظة على السلامة والحيولة دون الاعتداءسلح .

٢ — وأن يكون استثمار مصادر البترول والمنافع التي تحصل عليها البلدان المنتجة منه متوجهاً بشكل يشجع على تقدم تلك البلدان اقتصادياً .

٣ — وأن استثمار تلك الموارد يجب أن يتم بعد أن تؤخذ بنظر الاعتبار تهيئة التجهيزات البترولية المناسبة لحاجات الدولتين المتعاقدتين وكافة البلدان الأخرى الحية والسلام ، على أن يقيد كل ذلك نصوص ما يتم من « تدابير » تتعلق بالأمن الجماعي المشترك .

٤ — على الحكومتين المتعاقدتين أن تتحرما مبدأ تكافؤ الفرص بينها ، فيما يتعلق بالحصول على الحقوق الامتيازية للتنقيب على البترول واستثماره في المناطق التي ليس بها امتيازات في الوقت الحاضر .

٥ — تحترم حكومة كل من البلدين المتعاقدين وكذلك مواطنهما ، كافة عقود

الامتياز القائمة والحقوق الشرعية المكتسبة . وتنبع عن العيام بأى
مجهود منفرد للتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشأن عقود الامتياز
والحقوق المكتسبة المشار إليها .

٦ — تتعهد كل من الحكومتين المتعاقدتين بأن لا تعرقل أعمال التنقيب عن
مصادر البترول واستثمارها وإنشاء وتشغيل المصافي والمرافق الأخرى
وتوزيع البترول عن طريق فرض القيود من قبل الحكومتين أو
رعاياها على تلك الأعمال بما يتعارض وأغراض هذه الاتفاقية ، كل
ذلك في حدود الاعتبارات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى .

المادة الثانية :

تعرف الحكومتان المتعاقدتان بأن المبادئ المعلن عنها في المادة الأولى تطبق
تطبيقاً عاماً وتستحق التطبيق من قبل كافة البلدان التي تهم بالتجارة الدولية للبترول
في العالم .

وعليه ، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار تبني وتحقيق المبادئ التي تضمنتها هذه
الاتفاقية ، على نطاق أوسع ، فقد اتفقت الحكومتان بأن تقرحا على حكومات
البلدان الأخرى التي تهم بياتاج واستهلاك البترول عقد اتفاقية بترولية دولية لإنشاء
مجلس البترول الدولي الدائم - ضمن الأمور الأخرى التي تتناولها الاتفاقية - يتكون
أعضاؤه من ممثلين كافة البلدان الموقعة على الاتفاقية المشار إليها .

ولتحقيق هذا المهد ، تتعهد الحكومتان بموجب هذه الاتفاقية ، بأن تضعوا
الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الدولي ليدرس كيفية التفاوض لعقد مثل هذه الاتفاقية
الدولية ، كما أنهما تعهدان بأن تشاورا مع الحكومات الأخرى ذات العلاقة لغرض
اتخاذ ما يقتضى من التدابير لتهيئة المؤتمر المقترح عقده .

المادة الثالثة :

وعلى كل حال فهنالك مشاكل متعددة تهم بها الحكومتان المتعاقدتان اهتماماً
مشتركاً آتياً فيما يتعلق بوارد البترول التي عليها حقوق امتياز أو التي سيحصل رعاياها

الدولتين على مثل تلك الحقوق فيها ، وهذه المشاكل يجب أن تبحث وتحسم على أسرع وقتية تعاونية إذا أريد الحيلولة دون تدهور وضع التجهيزات البترولية بصورة عامة .

وبعد أن أخذت الحكومتان هذا المهد بنظر الاعتبار ، اتفقت بوجب هذا على إنشاء «لجنة البترول الدولية» من عمانية أعضاء تعين كل واحدة من الحكومتين أربعة منهم حالاً .

وبناء على المبادئ المذكورة في المادة الأولى أعلاه ، وتنفيذًا لها ستقوم لجنة البترول الدولية بدراسة المشاكل التي لها صبغة مشتركة بين الحكومتين ورعاياها ، وسينط بها الواجبات والمسؤوليات الآتية ، لفرض تسوية تلك المشاكل تسوية عادلة :

١ - أن تعد تخمينات لآجال بعيدة بشأن حاجات العالم البترولية ، على أن تأخذ بنظر الاعتبار مصالح البلدان المستمرة وال الحاجات الاستهلاكية المتزايدة .

٢ - أن تقترح كيفية سد الحاجات التخمينية ، على أحسن وجه ، خلال الآجال التي يتناولها التخمين ، عن طريق الإنتاج الموزع توزيعاً عادلاً فيما بين البلدان المتاجة المختلفة وفقاً للمعيار المفصل في الفقرة الثالثة من مقدمة الاتفاقية .

٣ - أن تقدم للحكومتين التوصية بشأن السياسات الواسعة التي تتبعها الشركات المستثمرة للبترول على أن تأخذ تلك التوصيات بنظر الاعتبار تحقيق المناهج المقترحة في صلب الفقرة الثانية من هذه المادة .

٤ - أن تدرس المشاكل الآتية المشتركة التي قد تنتجم فيما يتعلق بانتاج وتصفيه ونقل وتوزيع البترول على أسرع عالمية ، كما كان لرعايا أي الدولتين ، مصالح ملموسة ، وأن توصى الحكومتين المتعاقدتين باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة في كل ما يتعلق بذلك .

- ٥ — أن تقدم للحكومتين تقارير دورية بشأن نشاطها .
- ٦ — أن تضع بين وقت وآخر ، تقارير ووصيات إضافية للحكومتين ، كلما كان ذلك مناسباً لغرض تنفيذ أغراض هذه الاتفاقية .
- وللجنة أن تؤسس أية منظمة ترى أنها ضرورية لفرض القيام بوظائفها (أى وظائف لجنة البترول الدولية) المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وتحمل الحكومتان المتعاقدين نفقات اللجنة المشار إليها بالتساوي .

المادة الرابعة :

- ولتنفيذ هذه الاتفاقية تقدم الحكومتان المتعاقدين تأكيدات متبادلة كيأتي :
- ١ — أن تلزمها بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى بفقراتها السنتين .
- ٢ — أن تبذل مساعيها للحصول على معاونة حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة الأخرى لتحقيق المبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى ، وأن تشاورا كلما كان ذلك مناسباً ، مع الحكومات التي لها علاقة بالنشاط المزمع مزاولته وفقاً للمادة الثالثة أعلاه .
- ٣ — أن تبذل مساعيها بعد المصادقة على توصيات اللجنة وفقاً للإجراءات الدستورية المتبعة في كل منها بأن تنفذها التوصيات المصدق عليها .
- ٤ — أن تلتزم كل حكومة منها أن تتخذ ما يلزم لتكون على علم تام بنشاط رعایاها الحالى أو المستقبل فيما يتعلق باستهار وتصفية ونقل وتوزيع البترول .
- ٥ — أن تهيا كل من الحكومتين للجنة كافة المعلومات الضرورية لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية فيما يتعلق بنشاط رعایاها .

اتفاقية البترول الأميركيّة - البريطانية المعدلة

نورد فيما يلي نص اتفاقية البترول المعدلة ، المنعقدة بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركيّة :

المقدمة : إن حكومة الولايات المتحدة الأميركيّة وحكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشماليّة ، اللتان لرعاياها حقوق مشتركة اشتراها معاً متناسبة للتقيّب عن مصادر البترول في البلدان الأخرى واستئثارها تعترفان بما يلي :

- ١ — إن ضمان وجود تجهيزات كافية من البترول في ميدان التجارة الدوليّة لمواجهة حاجات الأسواق المتزايدة يعتبر ضرورة حيوية من ناحيّة الأمن والرفاء الاقتصادي لجميع الأُمم .
- ٢ — وأن موارد البترول في العالم — في المستقبل العلوم — كافية لضمان وجود تلك التجهيزات .
- ٣ — وأن رفاه وأمن الأُمم كافة يتطلبان إنجازاً تجاريّة البترول الدوليّة بصورة فعالة ومنظمة .
- ٤ — وأن إنجاز تجارة البترول الدوليّة يمكن أن يتحقق على أحسن وجه عن طريق عقد اتفاقية دولية فيما بين كافة البلدان التي لها مصالح في تجارة البترول سواء كانت متوجّة أو مستهلكة له .

وعليه فقد قررت الحكومتان المتعاقدتان أن تعقداً اتفاقية الآتية باعتبارها إجراء تمهدياً للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للتفاوض في عقد اتفاقية بترولية دولية .

المادة الأولى :

إن الحكومتين المتعاقدتين قد اتفقا على أن تجارة البترول الدوليّة يجب أن تدار وفق خطة منتظمة في كل ما يتعلق بشؤون تلك التجارة وعلى أساس عالميّ

على أن تؤخذ بنظر الاعتبار الاعتبارات المدرجة في المقدمة أعلاه وفي حدود القوانين النافذة وعقود الامتيازات ، ولتحقيق هذا الهدف في حدود اعتبارات الأمن العسكري ونصوص « التدابير » التي توضع للحفاظ على السلام والخلولة دون الاعتداءسلح ، تؤكد الحكومتان المتعاقدين المبادئ العامة التالية فيما يتعلق بتجارة البترول الدولية :

(أ) أن تكون تجهيزات البترول المناسبة — والتي يراد بها في هذه الاتفاقية البترول الخام وكافة مشتقاته — في متناول يد كافة رعايا البلدان على أساس المنافسة الحرة وعدم التمييز بين بعضهم البعض في ميدان التجارة الدولية .

(ب) وإنه لجعل التجهيزات البترولية متوافرة في ميدان التجارة الدولية بالشكل السالف الذكر ، يجب أن يحافظ على مصالح البلدان المنتجة له لغرض تحقيق التقدم الاقتصادي في تلك البلدان .

المادة الثانية :

وتحقيقاً لأغراض هذه الاتفاقية توجه الحكومتان جهودهما نحو ما يلي :

(أ) احترام كافة عقود الامتيازات النافذة والحقوق المكتسبة شرعاً ولن يحرر أي تدخل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بعقود الامتياز والحقوق المكتسبة المارة الذكر .

(ب) احترام مبدأ الفرص المتساوية فيما يتعلق بالحصول على حقوق التقىب عن البترول واستثماره « في المستقبل » .

(ج) وأن التقىب عن مصادر البترول واستثمارها وإنماها وإنشاء وتشغيل المصافي والمرافق النفطية الأخرى وتوزيع البترول سوف لا تعرقل بقيود لا تأتلف وأغراض هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة :

أن الحكومتين المتعاقدتين مستقرحان — بعد الأخذ بنظر الاعتبار تبني وتحقيق المبادئ التي تضمنها هذه الاتفاقية — على حكومات البلدان الأخرى التي تهم بانتاج واستهلاك البترول وحالما ترى ذلك عملياً التفاوض لعقد اتفاقية بترولية دولية لإنشاء مجلس البترول الدولي الدائم ضمن الأمور الأخرى التي تناولها الاتفاقية الدولية المقترحة .

ولتحقيق هذا المهدف تتعهد الحكومتان بوجوب هذه الاتفاقية بأن تضعوا الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الدولي ليدرس كيفية التفاوض لعقد مثل هذه الاتفاقية الدولية كما أنهما تتعهدان بأن تشاورا مع الحكومات الأخرى ذات العلاقة لفرض اتخاذ ما يقتضى من التدابير لتهيئة ما يلزم للمؤتمر المقترح عقده .

المادة الرابعة :

١ — هناك مشاكل متعددة ذات أهمية مشتركة بين الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بتجارة البترول الدولية ، يجب أن تبحث وتحسم على أنسن وقية تعاونية إذا أريد الحيلولة دون تدهور وضع التجهيزات البترولية بصورة عامة .

٢ — ونظراً لهذا الغرض فقد اتفقت الحكومتان على إنشاء لجنة البترول الدولية من ستة أعضاء تعين كل واحدة من الحكومتين ثلاثة منهم حالاً ولتسكين اللجنة من الاتصال الوثيق بعمليات الصناعة البترولية ستقوم الحكومتان المتعاقدتان بما يسهل قيام اللجنة بالمشاورات الكلمة مع الرعایا المشغلين في صناعة البترول في كلا الدولتين .

٣ — وبناء على أغراض هذه الاتفاقية وتنفيذها ستقوم اللجنة بدراسة المشاكل المشتركة بين الحكومتين ورعاياها وستنطاط بها الواجبات والمسؤوليات التالية لعرض تسوية تلك المشاكل تسوية عادلة :

(ا) أن تدرس مشاكل تجارة البترول الدولية الناشئة عن الارتباكات التي خلفتها الحرب .

(ب) أن تدرس الاتجاهات الماضية والحالية في تجارة البترول الدولية .

(ج) أن تدرس آثار الطرق الصناعية المتغيرة على تجارة البترول الدولية .

(د) أن تعد تخمينات دورية عن حاجات العالم من البترول وعن التجهيزات المتوفرة لمواجهة تلك الطلبات ، وأن تقدم تقارير بشأن الوسائل التي يجب اتخاذها للتوفيق بين تلك الطلبات والتجهيزات لتحقيق اضطراد تجارة البترول الدولية بصورة فعالة ومنظمة .

(ه) أن تقدم أية تقارير إضافية تراها مناسبة لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية ولاحلال التفاهم العام لمشكلات تجارة البترول الدولية .

٤ - للجنة سلطة تنظم شؤونها ووضع إجراءاتها ولها أن تؤسس المنظمات التي ترى أنها ضرورية لقيام بوظائفها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية . وتحمل الحكومةان المتعاقدتان نفقات اللجنة بالتساوي .

المادة الخامسة:

لقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على :

(ا) أن تسعيا للحصول على معاونة حكومات البلدان المتنجة والمستقلة الأخرى لتحقيق المبادئ المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وأن تشاورا مع حكومات تلك البلدان فيما يتعلق بنشاط اللجنة .

(ب) وأن تقدم كل منها المساعدة لتهيئة المعلومات التي تطلبها اللجنة لغرض القيام بالوظائف المنوطة بها .

المادة السادسة :

لقد اتفقت الحكومتان على :

(أ) أن تنشر تقارير اللجنة مالم تقرر إحدى الحكومتين خلاف ذلك بقصد قضية ما من القضايا المعينة .

(ب) أن ليس في هذه الاتفاقية أى نص يمكن أن يفسر بأنه يلزم أية واحدة من الحكومتين المتعاقدتين بأن تتصرف وفقاً لأى تقرير أو اقتراح من تقارير أو اقتراحات اللجنة أو يفسر بأنه ملزم لرعايا أية واحدة من الحكومتين ، للعمل وفق أى تقرير أو اقتراحات اللجنة ، سواء وافقت الحكومة على التقرير أو الاقتراح أو لم توافق .

المادة السابعة :

(أ) إن الأغراض العامة لهذه الاتفاقية هي تنمية تجارة البترول الدولية بصورة تنظيمية ، وأن ليس في هذه الاتفاقية أى نص — فيما عدا المادة الثانية — يمكن أن يفسر بأنه يطبق على عمليات صناعة البترول المحلية في حدود بلدان كل من الحكومتين المتعاقدتين .

(ب) وأن ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن أن يفسر بأنه يعطى أو يعدل أى قانون أو نظام أو الحق في تشريع أى قانون أو نظام يتعلق باستيراد البترول إلى بلاد كل من الحكومتين المتعاقدتين .

(ج) وأنه . لأغراض هذه المادة ، تعنى الكلمة « البلد » .

١ — فيما يتعلق بحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندا الشمالية ، المملكة المتحدة ، والمستعمرات البريطانية والأقاليم فيما وراء البحار والحميات والدول الحممية وكافة الأقاليم المنتدبة ، التي هي تحت إدارة تلك الحكومة .

٢ — وفيما يتعلق بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الولايات المتحدة في القارة وجميع الأقاليم الواقعة تحت اختصاص الولايات المتحدة والتي

نظمت بهـا غرائم مؤرخة بتاريخ هذه الاتفاقية وجرى تبادلها بين
الطرفين .

المادة الثانية :

تدخل هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ بتاريخ يتفق عليه الطرفان بعد أن تعلم كل حكومة الأخرى عن استعدادها لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ وتبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة ثلاثة أشهر بعد تسلم أي من الحكومتين إنذاراً بإنهاء أحكامها أو حتى تلغى أحكامها باتفاقية البترول الدولية المزمع عقدها كما جاء في المادة الثالثة أعلاه .

الفصل الثاني عشر

المحور و بتروл الشرق الأوسط

كانت المانيا وإيطاليا تستعدان للصراع الذي لابد من نشوئه في يوم من الأيام ، ولهذا السبب عملتا على الإكثار من إنتاج البترول الطبيعي والصناعي في بلادها ، وعنيتا أيضاً باستيراد واحتراز المقادير الكبيرة منه . غير أن إيطاليا أسرفت في احتياطيها الخزون بسبب الحرب التي شنتها في سبيل تحقيق أطماعها الاستعمارية في الحبشة ، ولهذا لما بدأت الحرب في أوروبا كان موقف إيطاليا ضعيفاً ، وبدا عجزها بعد وقت وجيز عن الاستمرار في حرب طويلة الأمد . وساد موقف المانيا كذلك لأن اتساع نطاق ميدان القتال ألقى عليها أعباء كثيرة . بحيث وصل استهلاكه من البترول للقتال والاستعمالات المدنية إلى أكثر من ضعف ما كان عليه قبل الحرب . وفضلاً عن هذا فإن الحصار البحري العنيف الذي فرضه عليها الأسطول البريطاني جعل من أشق الأمور عليها أن تحصل على البترول من البلاد الأمريكية ومن القارات الأخرى . وجاءت الحرب مع روسيا ضغطاً قوياً على موارد المانيا المحدودة . وأخيراً اشتركت الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء فاستحال استيراد أي مقدار مهما كان بسيطاً من خارج القارة الأوروبية .

دولتا المحور توأمها الموقف :

اتجهت المانيا إلى تنمية موارد البترول الموجودة في بعض أجزائها ، وقد عملت الشيء ذاته في آبار غربي المجر والنسا ، بحيث يقدر أن الدولة الأخيرة كانت تُدها مليون طن سنوياً خلال سنوات الحرب .

واستفادت المانيا كذلك من حقول البترول في غاليسيا البولندية ، وكذلك حصلت على مقدادر كبيرة استطاعت الوصول إلى مخازنها في البلاد الأوروبية إلى

احتاحتها كالأراضي الواطئة وفرنسا ، وبرغم ما قام به الغلوبون من بعض أعمـال التدمير وإشعال النار في المخزون من الزيت .

ووجهت إيطاليـا هـمـها إـلـى استـهـار آـبـار أـلـبـانـيا وـبعـض منـاطـق اليـونـان ، وـذـلـك بـعـد اـحتـلالـ الـبلـدـ الـأـخـيـرـ ، وـإـنـ كانـ إـلـاتـاجـ فـيـ كـلـيـمـاـ قـلـيلـاـ ، وـلـاـ يـسـدـ جـانـبـاـ كـافـيـاـ مـنـ حـاجـةـ أـداـةـ الـحـربـ الإـيـطـالـيـةـ . غـيرـ أـنـ أـعـظـمـ كـسـبـ حـقـقـتـ الـلـانـيـاـ كـانـ عـنـ طـرـيقـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ آـبـارـ الـبـرـولـ الـرـوـمـانـيـةـ ، ذـلـكـ أـنـهـاـ ضـمـنـتـ مـوـارـدـ كـبـيرـةـ حـيـثـ أـنـ إـنـتـاجـ رـوـمـانـيـاـ مـنـ الـبـرـولـ الـخـامـ بـلـغـ ٦٣٩٠٠ـ طـنـ عـامـ ١٩٣٩ـ (١)ـ .

وـأخـيرـاـ عـمـدـ الـلـانـيـاـ النـازـيـةـ إـلـىـ اـجـتـياـحـ الـرـوـسـيـاـ عـلـىـ أـمـلـ وـضـعـ الـيدـ عـلـىـ آـبـارـ الـبـرـولـ فـيـهـاـ ، إـلـىـ جـانـبـ أـسـبـابـ أـخـرىـ ، وـلـمـ يـكـنـ الـأـمـرـ سـهـلاـ لـأـنـ الـآـبـارـ الرـئـيـسـيـةـ مـوـجـودـةـ عـنـدـ بـحـرـ قـزوـينـ وـفـيـ إـقـلـيمـ الـقـوـقـازـ .

أـمـاـ مـنـ جـهـةـ اـسـتـيـبـاطـ الـبـرـولـ الصـنـاعـيـ فقدـ تـقـدـمـتـ هـذـهـ الصـنـاعـةـ فـيـ الـلـانـيـاـ تـقـدـمـاـ رـاثـمـاـ خـلـالـ الـحـربـ فـكـثـرـتـ مـصـانـعـهـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ ، بـحـيثـ أـصـبـحـ إـلـاتـاجـ مـنـهـ عـلـىـ ماـ قـعـقـدـ كـشـيرـ مـنـ الـمـاصـادـرـ ، يـقـرـبـ مـنـ سـتـةـ مـلـيـلـيـنـ طـنـ فـيـ الـعـامـ الـوـاحـدـ بـعـدـ أـنـ كـانـ حـوـالـىـ الـمـلـيـلـيـنـ قـبـلـ الـحـربـ .

غـيرـ أـنـ الـحـربـ لـمـ تـنـتـهـ فـيـ عـامـ أـوـ عـامـينـ كـاـقـدـرـ وـأـمـلـ زـعـمـاءـ الـفـاشـيـةـ وـأـتـبـاعـهـاـ ، وـإـنـاـ دـامـتـ زـمـنـاـ طـوـيـلاـ ، وـاـنـتـشـرـتـ مـيـادـيـنـ الـقـتـالـ وـتـشـعـبـتـ فـيـ الـبـرـ وـالـبـحـرـ وـالـجـوـ ، وـزـادـتـ الـأـعـبـاءـ الـلـقـاـةـ عـلـىـ عـاتـقـ أـداـةـ الـحـربـ الـأـلـمـانـيـةـ . وـإـزـاءـ هـذـهـ الـظـرـوفـ بـدـأـتـ الـنـازـيـةـ تـشـعـرـ بـثـقـلـ الـحـربـ وـشـدـةـ وـطـأـتـهـاـ وـبـدـاـ بـوـضـوحـ كـبـيرـ الـخـطـرـ الشـدـيدـ النـاجـمـ مـنـ فـقـرـهـاـ فـيـ الـبـرـولـ وـعـجزـهـاـ عـنـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ مـنـابـعـهـ الـفـيـقـيـةـ ، أـضـفـ إـلـىـ ذـلـكـ أـنـ الـحـلـفـاءـ وـجـهـواـ أـقـصـىـ هـمـمـهـ إـلـىـ إـلـاغـارـةـ عـلـىـ مـصـانـعـ الـبـرـولـ الصـنـاعـيـ الـقـىـ كـانـتـ عـدـ الـلـانـيـاـ بـقـدـرـ كـبـيرـ مـنـ حـاجـيـاتـهـاـ ، وـلـقـدـ أـصـابـواـ فـيـ إـدـراكـ هـذـاـ الـهـدـفـ توـفـيقـاـ عـظـيـماـ وـبـخـاصـةـ بـعـدـ اـنـزـاعـهـمـ سـيـادـةـ الـجـوـ مـنـ أـعـدـائـهـمـ ، وـبـعـدـ الـفـارـاتـ الـاـكـتسـاحـيـةـ الشـامـلـةـ بـأـلـافـ الطـائـراتـ لـيـلاـ وـهـارـاـ اـبـتـداءـ مـنـ عـامـ ١٩٤٤ـ .

(١) كتاب الإحصاء السنوي لعصبة الأمم ١٩٣٩/٤٠ ص ١٣١ .

ولما انحازت رومانيا إلى المحور علينا ، واشتركت في الهجوم على الروسية اتعرضت آبار الزيت فيها ومعامل تكريره وعربات نقله وأماكن خزنه إلى غارات عنيفة متصلة شنتها الطائرات السوفيتية بنجاح كبير . وفضلاً عن هذا فإن اشتراك رومانيا جعل جيوشها تعتمد اعتماداً كبيراً في مواصلة القتال على موارد بلادها وإناجها من البترول .

برول السرقة الأوسط :

كان من الطبيعي والمانيا في خطر من أن تتوقف عملياتها الحربية في أية لحظة أو تعجز بالنسبة إلى أعدائها المسيطرین على الأغلبية الساحقة من موارد البترول أن تتطلع إلى الشرق الأوسط ، وبخاصة في إيران والعراق ، ولزيت إيران أهمية خاصة إذ يشمل نسبة كبيرة من البنزين .

وكان المانيا تأمل من وراء الجملة على الروسيا ، إلى جانب أغراض اقتصادية وعسكرية أخرى ، أن تبلغ جيوشها في قترة وجيزة منطقة بحر قزوين والقوقاز . وأن تدخل الأراضي الإيرانية فتواصل زحفها صوب الجنوب وبذلك تستولي على الآبار والمنشآت التي عملت بها شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية أو على الأقل يصبح في مكانتها حرمان عدوتها إنجلترا من هذا المورد الهام اللازم لسيادتها في المحيط الهندي ومركزها الحربي في العراق وماجاوره .

وكانت المانيا تعتمد على الدعاية الواسعة التي قام بها وكلاؤها بجد ونشاط بحيث وصل الأمر بالحلفاء إلى اتهام الشاه رضا بهلوي بعمالة الألمان والميل إليهم ، ونرى أن على التاريخ بأسانيده ووثائقه أن يثبتت صحة هذا الاتهام لأننا نعتقد أن التهم التي توجه في أوقات الحرب تحتاج إلى قدر كبير من التأييد . وفي هذه الحالة بالذات كان لا بد من التماس عنده للتدخل وعزل الإمبراطور .

كانت الخطة الألمانية بدعة على الورق ؟ ولكن القول شيء والتفصيد شيء آخر ، ذلك أن روسيا الاشتراكية صمدت أمام جحافل الألمان ، ولم تتحطم حسب

المقتظر . لقد وقفت حاجزاً منيعاً ضد الفاشية التي حفرت قبرها بيدها عند مسالنجراو وعجزت عن السيطرة على بترول القوقاز . وإلى جانب هذا لم يقف الحلفاء ساكتين أو عاجزين ، بل نراهم قد أسرعوا بالعمل ، فزحفت الجيوش الإنجليزية والروسية واحتلت إيران وسيطرت على بترولها .

الطبع في موارد العراق :

ويبدو أن الألمان كانوا يعلقون أكبر الآمال على العراق وموارده الكبيرة من البترول ، وخيل إليهم أن الوصول إليها في حكم الميسور والمستطاع ، لأن الأمور في ظاهرها كانت مواتية لهم إلى حدماً . فبعد أن سلمت فرنسا إيران بيارقواتها المحاربة ، ظلت الإدارة الفرنسية في سوريا ولبنان خاضعة لسلطان حكومة فيشي العاجزة وأخذت البعثات المحورية تتدفق سرراً وعلانية على البلدين الشرقيين للدراسة مواقع المطارات وبحث الاحتمالات التي قد تتميّض عنها الأيام . والعلوم أن بترول العراق ينقل جانب منه إلى طرابلس الواقعة في المنطقة الخاضعة لسلطان فرنسا .

وزادت آمال الألمان ارتفاعاً ، بعد أن استولوا على اليونان وطردوا الإنجليز من جزيرة كريت . وإذا سيطر المخور على البلقان صار هناك طريق مباشر إلى آسيا تسيطر عليه تركيا . وهذه - كما خيل لدول المخور - من الممكن اجتنابها بالوعد أو الوعيد .

والعراق نفسه كان عرضة للقلق السياسي ، وروح العداء للإنجليز فيه شديدة واتهى الأمر بثورة رشيد عالي الكيلاني مما جعل موقف ангلوساكسون في هذه المنطقة محفوفاً بالخطر . ولو قدر لهذه الحركة النجاح لربما وجدت ألمانيا تكتأة تستند إليها في تحقيق أطماعها .

وفضلاً عن هذا كانت الجيوش المخورية معسورة في شمال القارة الإفريقية على مقرية من مصر ، بل ووصل الأمر في أوائل صيف سنة ١٩٤٢ أن أصبح هذا البلد الأخير قاب قوسين أو أدنى من السقوط في أيدي الفاشية .

ولو أن هذا الحادث وقع فمن المؤكد أن الجيوش الألمانية والإيطالية كانت تسرع بطاردة أعدائها إلى فلسطين وسوريا مما يجعل الوصول إلى بتروл العراق ممكناً . وأكثر من هذا فإن الأسطول البريطاني كان يفقد في هذه الحالة القواعد التي يستند إليها في شرق البحر المتوسط . هذه كلها فرض لو قدر لها أن تصبح حقائق مادية لأصبحت موارد الشرق الأوسط من بترول تحت رحمة المانيا .

ولكن هذه الأحلام تبدلت في يقظة الحقيقة . فأولاً زحفت الجيوش الإنجليزية مع القوات الفرنسية التابعة لم يحول على سوريا ولبنان وعمكت من انتزاع البلدين من قبضة أتباع حكومة فيشي ، وبهذا سد ذلك الطريق أمام الألمان .

وعلاوة على هذا فإن معمل التكرير في طرابلس أصيب بخسائر فادحة نتيجة إنفجار لم يعرف سببه بعد ، وحتى لو لم يحدث ذلك لما كان هناك نفع من المعمل لأن شركة بترول العراق عممت بعد تسليم فرنسا إلى منع انتساب الزيت في خط الأنابيب .

أما ثورة رشيد على السكرياني فقد أخفقت ، وهكذا عمدت بريطانيا من حماية آبار الزيت ومعامل تكريره وأنابيب نقله ، ومن ناحية تركيا فإن هذه الدولة حافظت على حيادها بين الطرفين المتحاربين ، ولم تخضع للضغط النازى ، ورفضت كافية عروضه ، وسرى الاعتقاد بأنها ستقاوم أية محاولة لاجتياز أراضيها على غير رضاها . وهكذا سد السبيل أمام الألمان إلى العراق عبر الأراضى التركية . وفيما يتعلق بالحملة المحورية في شمال إفريقيا فإنها انتهت كذلك بالإخفاق .

هكذا تبدلت آمال دول المحور في الاستيلاء على بترول الشرق الأوسط ، وكانت النتيجة المترتبة على هذا كله أن تضاءلت موارد المانيا من الزيت وتضعضعت أداة الحرب بها ، ووصل الأمر إلى أن طائراتها لم تتمكن لتجدد الوقود اللازم لطيرانها ، لا للهجوم فحسب ، بل وللدفاع أيضاً .

صعوبة القيادة منه بترول الشرق الأوسط :

ومن هذا ، لنفرض جدلاً أن دول المحور تمكن من أن تصل إلى بلدان الشرق الأوسط ، فهل كان في مستطاعها في هذه الحالة أن تستفيد حقاً من حقوله البترولية ؟ نشك في هذا إلى حد بعيد إذ من المحقق أن الحلفاء ما كانوا يغادرون هذه المناطق ويركزونها سليمة ، بل لا بد أنهم كانوا يلجأون إلى تطبيق سياسة « حرق الأرض » التي اتبواها بدقة في بورما أمام الجيوش اليابانية ، وحذفها الروس وهم يتقدرون أمام الزحف الألماني .

ومن المؤكد أن الألمان كانوا ينتهيون إلى البترول فيجدون آلاته قد نزعـت ، ومعامل تكريره قد دمرـت . وأنايبـب نقلـه قد حطـمت أو نـقلـت من أماـكنـها ، ولا شكـ أنـ البـترـولـ لاـ قـيمـةـ لـهـ بـغـيرـ معـالـمـ التـكـرـيرـ وأـنـايـبـبـ النـقـلـ إـلـىـ الـموـانـىـ الـقـىـ يـكـنـ مـنـهـ حـمـلـ إـلـىـ مـخـلـفـ مـيـادـينـ القـتـالـ . وـفـ حـالـةـ إـيـرانـ بـصـفـةـ خـاصـةـ هـنـاكـ صـعـوبـةـ مـادـيـةـ قـوـيـةـ وـهـيـ عـدـمـ وـجـودـ أـنـايـبـبـ لـنـقـلـ البـترـولـ إـلـىـ الشـمـالـ .

وحتى في حالة إعداد الآلات الازمة لاستخراج الزيت تنشأ عقبة التـكـرـيرـ . بل وإذا ما أمكن التغلب على الصعوبة الأخيرة ، نشأت أخرى أشد تعقيداً وهي طريقة النقل ، أما بـراً فلا بد من آلاف العربات الحديدية المعدة لهذا الغرض ، وهو مالم يكن متـواـافـرـ لـدىـ المـانـيـاـ ، وأـمـاـ بـطـرـيقـ الـبـرـ فهو مستـحـيلـ قـطـعاـ لأنـ السيـادةـ فـيـ الـخـلـيجـ الـفـاسـيـ وـالـمـحـيطـ الـهـنـدـيـ للـبـحـرـيـاتـ الـمـتـحـالـفةـ ، وـعـلـىـ ذـلـكـ إـذـاـ أـمـكـنـ لـأـلمـانـيـاـ تـدـيـرـ بـعـضـ السـفـنـ مـنـ نـاقـلـاتـ الـزـيـتـ عـلـىـ أـنـ تـخـرـجـ بـحـمـولـتـهاـ بـحـرـاـ حـقـ تـصـلـ إـلـىـ الـبـرـ الـمـتوـسـطـ ، فـإـنـهـاـ كـانـتـ تـتـعـرـضـ قـطـعاـ لـهـجـومـ الـأـسـطـولـ الـنـيـطـائـيـ عـلـيـهـاـ ، وـتـدـمـيرـهـاـ وـإـغـرـاقـهـاـ ، وـبـخـاصـةـ لـأـنـ مـفـتـاحـ الـبـرـ الـأـحـمـرـ الـجـنـوـبـيـ وـهـوـ عـدـنـ وـاقـعـ تـحـتـ سـيـطـرـةـ إـنـجـلـيزـ الـدـيـنـ أـحـكـمـواـهـنـهـ السـيـطـرـةـ بـعـدـأنـ نـجـحـواـ فـيـ إـخـرـاجـ إـيـطـالـيـنـ مـنـ الـجـبـشـةـ وـمـسـعـمـاـهـمـ فـيـ شـرـقـ إـفـرـيقـيـةـ .

موقف الحلفاء :

أما الحلفاء فكان مركزهم من هذه الناحية ممتازاً بالنسبة إلى الألمان وحلفائهم .
حقيقة عمدت الغواصات والطائرات المحمولة إلى مهاجمة السفن المتحالفه من ناقلات
البترول وإغراقها ، وكذلك وضعت ألمانيا يدها على آبار رومانيا وحالت بين
الإنجليز والاستفادة منها .

وفي الشرق الأقصى تسكن اليابانيون في وقت قصير من إخراج الإنجلترا
والهولنديين من جزر الهند الشرقية والملايو وبورما ، وهي جهات ذات موارد
بترولية واسعة تستغلها شركات شل وتوابعها وبورما .

ولتكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحلفاء كانوا متفوقين في البحر وإنتاج السفن ،
وأزداد التفوق باطراد مما جعل من الميسور تعويض النقص الناجم من إغراق السفن
بفعل العدو . وفضلاً عن هذا وخاصة بعد دخول الولايات المتحدة إلى الميدان ، كان
الحلفاء يسيطرون على أغنى مناطق البترول وهي القارة الأمريكية وبلدان الشرق
الأوسط . وثبت أمر له أهميته وهو أن هذه الجهات الفنية ظلت بعيدة عن
تناول العدو وطائراته وبهذا كانت في مأمن من أن تهدى إليها يد التدمير ، أو التعطيل
على أقل تقدير . ويعكن إدراك قيمة هذه الميزة إذ ذكرنا مدى التحريف الواسع
لنطاق الذي تعرضت له آبار البترول ومصانعه ومستودعاته وناقلاته برأ وبحراً في
البلاد التابعة أو الخاضعة للمحور .

وفضلاً عن هذا عملت الولايات المتحدة على زيادة إنتاجها لمواجهة المطالب
الحربية في مختلف الميادين ، وحتى الروسيا التي عانت الأمر من وجاهة العدو أرضها
وأنزل بها أكبر الضربات ، استمرت محتفظة ببترول باكو والقوقاز ولذلك لم تعجز
عن موصلة القتال .

أهمية السُّرُفِ الأَوْسَطِ فِي إِهْرَازِ النَّصْرِ :

لقد لعب الشرق الأوسط دوراً بالغ الأهمية في إهراز النصر الذي حققه الحلفاء .
 فهو لاء احتفظوا به بترول إيران والبحرين والكويت والعراق ومصر ، ولم يقف الأسد
عند هذا الحد بل إنهم بذلوا غاية جهودهم في زيادة طاقة هذه المناطق على
الإنتاج .

وبهذا البترول الوفير أمكن تزويد القوات البرية والبحرية الماربة في الشرق
الأقصى بعد أن حرمت من موارد ذلك الإقليم من آسيا وهكذا استطاع الأسطول
البريطاني أن يحتفظ بمكانته وأن يدافع عن الهند وأن يحمي الطريق في المحيط الهندي
وأن ينقلب هو وأساطيل الحلفاء من الدفاع إلى الهجوم . ولو لا بترول الشرق الأوسط
لأصيخت الأعمال الحربية في البحر المتوسط وشمال إفريقيا بضررية شديدة ولما كان
أمل المحور في النصر أكبر .

والواقع أننا لأنعدوا الحق إذا قررنا أن الحلفاء طافوا على بحر من زيت الشرق
الأوسط نحو النصر الذي أحرزوه .

الفصل الثالث عشر

صراع حول بترول شمال ايران

تحدثنا في فصول سابقة عن الامتياز الذي منح لرئيس المال البريطاني بشأن استئناف
البترول الإيراني ، ولكنه لم يشمل أقاليم أذربيجان وجيلان ومازندران واسترآباد
وخراسان ، أي الأقاليم الشمالية التي جعلت منها تقاليد الصراع الدولي منطقة نفوذ
لروسيا القيصرية .

غير أنه في عام ١٩١٦ منح امتياز في هذه المناطق الشمالية لرجل روسي يدعى
اكاكى خشتاريا Akakiy Khoshtaria ، وهو امتياز يستند إلى منحة من جانب
الشاه مظفر الدين ويرجع تاريخها إلى عام ١٨٩٦ . إلا أن نشوب الحرب العالمية
الأولى حال دون دخول هذا الامتياز في دور التنفيذ ، وفي عام ١٩٢٠ اشتراطت شركة
الأنجلو إيرانيان لقاء مبلغ قدره ٣٠٠٠٠ جنيه إنجليزي ، وتكونت من أجله
«شركة بترول شمال فارس^(١)» .

كان هذا العمل فوزاً للمصالح البترولية البريطانية ، ولكنه أثار السخط من
جوانب متعددة . فالروسيا السوقية رأت فيه وسيلة لتسرب النفوذ البريطاني
ولو بطريق غير مباشر إلى منقطة نفوذه التقليدية ، والشركات الأمريكية كانت
تطمع في الاستفادة من هذه الأقاليم الشمالية ، والحكومة الإيرانية خشيت أن يترب
على الأمر وقوع أعظم الموارد الطبيعية بالبلاد في أيدي أجنبية . ولهذا السبب ،
وخوفاً من إغضاب الروس ، أعلنت الحكومة الإيرانية عدم شرعية الامتياز والمنحة
ولأن الأسرة الحاكمة حين إعطاء المنحة كانت تبدد ثروة البلاد وإذن فأعمالها

غير ملزمة . وأكثر من هذا فمعاهدة سنة ١٩٢١ مع الروسيا نصت على إلغاء كافة الامتيازات المنوحة لهذه الدولة ورعايتها . واعتبرت شركة الأنجلو إيرانية على اعتبار أن مالك الامتياز عن رعايا جمهورية چورچيا الحرة ، ولكن المسألة زادت تعقيداً حين اجتاحت الجيوش السوفيتية هذه الجمهورية عام ١٩٢١ ، مما أضعف مركز الشركة البريطانية .

وقامت الحكومة الإيرانية من جانبها بإجراء مفاوضات مع شركة ستاندارد أوويل الأمريكية ووافق « المجلس » (البرمان الإيراني) على منح الأخيرة امتيازاً لمدة خمسين سنة ، وذلك في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ . ونص العقد على أن تحصل الحكومة الإيرانية على ٥٠٪ من الزيت الذي يحرى إنتاجه ، كأنه لا يجوز التنازل عن الامتياز لأى طرف ثالث ، بل إن انضمام أى رأسمالي إلى الشركة يستدعي موافقة المجلس وإلا عد الامتياز لاغياً .

وهنا احتجت الحكومة البريطانية باسم امتياز شركة الأنجلو إيرانية ، وردت الحكومة الأمريكية على ذلك مستندة إلى مبدأ « الباب المفتوح » الذي يتبيّح لختلف المصالح المالية الأجنبية أن تسعى إلى العمل ومزاولة نشاطها في البلاد الإيرانية . وأخيراً اتفق الطرفان الأمريكي والبريطاني على اقسام الامتياز مناصفة ، ويدوّن أن السبب الذي حمل الأمريكيين على الرضوخ ما كان للشركة الإنجليزية الكبرى من احتكار نقل البترول في منطقة امتيازها . إلا أن الحكومة السوفيتية أعلنت معارضتها وعزمها على مقاومة هذا الإجراء مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى قطع المفاوضات .

ولم يمض وقت حتى عادت الحكومة الإيرانية تواصل الموضوع من جديد ، ومع شركة سينكلير الأمريكية هذه المرة Sinclair Consolidated Oil Corporation وأقر المجلس الامتياز في يونيو سنة ١٩٢٣ ، معلنًا في الوقت ذاته بطلان أية امتيازات أو حقوق أخرى في الأقاليم الشمالية من البلاد . وكانت الظروف مواتية للشركة الأمريكية إذ سبق لها أن حصلت على امتياز باستئناف البترول من جزيرة سخالين ، كما أنها أخذت تفاوض الحكومة السوفيتية بشأن السماح بنقل البترول الإيراني .

الذى تنتجه عن طريق خط الأنابيب الروسى المعتمد من باكو إلى باطوم ، مقابل أن تشتري الشركة من البترول الروسى كمية تعادل ما تنتجه من البترول الإيرانى أو أكثر منه .

ولكن سرعان ما وقعت أحداث مفاجئة في إيران ، إذ في اليوم الذى صادق فيه البرلمان الإيرانى على الامتياز شب النار في مبناه ، وأعقب ذلك اغتيال نائب قنصل الولايات المتحدة في العاصمة . وإذاء هذا التقلبات قطعت الشركة المفاوضات التى كان لا بد من إجراؤها لتحديد التفاصيل المتعلقة بالامتياز .

* * *

توقفت المحاولات والجهود المبذولة بشأن بترول القسم الشمالي من إيران ، ولكن في ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ وافق البرلمان على منح امتياز في منطقة خراسان لشركة أمريكية^(١) ، كما نالت شركة أخرى متصلة بها وهى شركة الأنابيب الإيرانية Iranian Pipe-Line Company امتيازاً بإنشاء أنابيب في البلاد .

غير أن هذا الامتياز الجديد لم يقدر له النضوج إذ تنازلت عنه الشركة ذاتها ، بسبب اضطراب الأحوال الدولية في ذلك الحين ، كما أنه لا بد من نقل البترول من شمال البلاد إلى جنوبها مما يكلف نفقات طائلة لا تجعل العملية مجزية .

وبهذا تنتهى قصة السعي إلى نيل حقوق استنبطاط البترول في شمال إيران ، وهى قصة توضح لنا الصراع بين المصالح الأجنبية ، وتصارب مصالح الدول الثلاث وهى الروسية وأنجلترا والولايات المتحدة في هذه البقعة الحساسة من العالم .

ولا يسعنا أن ندع هذا الفصل دون أن نشير إلى امتياز وإن كان أقل شأناً .
ففي عام ١٨٧٨ منح الشاه ناصر الدين امتيازاً لأحد رعاياه ، وهو الحاج على أكبر أمين امتيازاً باستنبطاط البترول ، في سistan الواقعة إلى الشرق من العاصمة ، وتأيد الامتياز في سنة ١٩٢٤ .

وسرعان ما دعت شركة الأنجلو إيرانية أنه داخل في نطاق امتيازها ، وعارضت الحكومة الإيرانية وأيدتها الروس الذين سبق أن اشتروا نصيتها من الامتياز من صاحبه ، وتأسست شركة « إيرانية » Kavir Khurian عام ١٩٢٥ برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠٥ ريال مقسمة إلى ١٠٠٠٠٠ سهم ، تملك الحكومة السوفيتية ٦٥٪ منها .

وفي سنة ١٩٢٦ سمح لرأس المال الفرنسي بالاشراك ، وتألفت « نقابة إيرانية فرنسية » للقيام بعمليات البحث عن البترول واستئنافه^(١) .

(١) راجع بشأن هذا الفصل كتاب :

« Russia and the West in Iran (1928—1948) by George Lenczowski , p. 76 and after .

الفصل الرابع عشر

الحرب العالمية الثانية

وسياحة الروسية نحو البترول الإيرانية

صوب ميز العبرقات الاقتصادية بين روسيا وإيران (١٩٢١ - ١٩٣٩) :

أشعرنا إلى الاتفاق الذي عقدته روسيا السوفيتية وإيران سنة ١٩٢١ وبمقتضاه تنازلت الأولى عمما كان لها منذ العهد القيصرى من حقوق وامتيازات اقتصادية سواء أكانت للدولة الروسية أم لرعاياها . وهكذا أعادت للقطر الشرقي ما كان له من طرق بحرية وحديدية ، وامتيازات باستنبط الزيت ، وخطوط تليفونية ، ومنشآت الموانئ وغير ذلك كثیر ، الأمر الذي جعل إيران تسترد سيادتها الاقتصادية والسياسية تماماً وبطريقة واقعية في أنحائها الشمالية .

ولكن مقابل هذا تعهدت الدولة الإيرانية ألا تتنازل عن الامتيازات الروسية لأى دولة أجنبية مطلقاً ، ومعنى هذا أن روسيا حرصت تماماً على إبعاد أى نفوذ اقتصادي عن شمال إيران المتاخم بلادها ، وهو احتياط يدل على بعد نظر من جانب السياسة الروسية .

غير أن التنازل الروسي المشار إليه استثنى مسألة صناعات الصيد على الساحل الإيراني من بحر قزوين ، كما اشترط عقداً اتفاقاً جرى بين الدولتين . ودارت المفاوضات بعد ذلك بين الطرفين دون الوصول إلى نتيجة إيجابية ؟ وهذا جلّت الحكومة الروسية إلى أساليب الضغط الاقتصادي مستعينة بموقعها الجغرافي ومركزها الاقتصادي فقاطعت التجارة الإيرانية الأمر الذي سبب خسائر فادحة للزراعة والتجارة الإيرانية لأن ٩٠٪ من صادرات إيران كانت وجهتها روسيا . ولم تكتف بذلك

بل إنها منعت إرسال البترول من باكوه إلى جارتها الصغيرة ، وهذا العمل ضرورة ألمية الواقع لأن صعوبة المواصلات إذ ذاك نحو الجنوب جعلت من الصعب الحصول على البترول من شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية .

لم يكن في استطاعة إيران تحمل وطأة هذه الحرب الاقتصادية فاضطرت إلى الرضوخ واتفاق الطرفان سنة ١٩٢٧ على ما فيه ارضاء المطالب الروسية ، ولكن الحادث ترك أثراً سيئاً في علاقات الدولتين في المستقبل ولهذا هبطت التجارة بينهما وكانت ٣٥ مليون ريالاً سنة ١٩٣٧ و٢٤ مليوناً سنة ١٩٣٨ (وهذه الأرقام تشمل الصادرات والواردات) . وما يلاحظ أن العلاقات مع ألمانيا توقيت وعظم نفوذ الأخيرة في إيران قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، فاستعان الشاه بالخبراء والفنين والمهندسين الألمان وأرسل البعوث إلى بلادهم . وقد كان من أثر هذا أن شغلت ألمانيا المرتبة الثانية في تجارة إيران إذ بلغت قيمتها ٣٤ مليوناً سنة ١٩٣٨ .

الحرب العالمية الثانية واحتلال إيران

عظم النفوذ الألماني في إيران وبخاصة فيما بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤١ ولما هاجم هتلر الروسيا وتوغل في أراضيها خشي الحلفاء سيادة النفوذ الألماني المذكور وزادت محاورفهم بسبب الحركات في العراق ، وكان لا بد من إرسال الإمداد إلى الروسيا ، ولهذا أسرعت الجيوش الإنجليزية والروسية إلى احتلال إيران ، فأقامت الأولى في جنوب البلاد وعسكرت الثانية في القسم الشمالي ، ولكن تعهدت الدولتان بضمان سلامة إيران واستقلالها ، وسحب جيوشهما من بلادها في ميعاد غايتها ستة أشهر بعد انتهاء الحرب . وفي مؤتمر طهران المنعقد في أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ضمنت الولايات المتحدة استقلال إيران وصدر تصریح بذلك من الدول الثلاث وهي إنجلترا والولايات المتحدة والروسيا (١) .

The Governments of ... are at one with the Government of (١)
Iran in their for the maiutenance of the independence. soverignty
and territorial integrity of Iran .

سماو على الامتيازات :

أشرنا في الفصل السابق إلى المحاولات الرامية إلى استغلال البترول في المناطق التي لم يشملها امتياز دارسي وكيف أنها لم تصل إلى نتيجة إيجابية، ولكن الحرب العالمية الثانية أدت إلى عودة الصراع وبصورة عنيفة هذه المرة.

وفي أواخر عام ١٩٤٣ بعثت شركة شل البريطانية بممثل لها لإجراء المفاوضات بشأن امتياز بالنسبة لمنطقة الجنوبيّة.

وفي ربيع العام التالي وصل ممثلان آخران لشركة سوكوني فاكوم وسنكلير الأميركيتين. وسرعان ما بُرِزَ إلى الميدان عنصر لم يكن متوقعاً في النصف الثاني من سبتمبر وصل العاصمة الإيرانية المسيوسريجى كافتاتادزى Sergei I. Kavtadze نائب قوميسير الشؤون الخارجية في الاتحاد السوفياتي على رأس بعثة كبيرة من الخبراء الدبلوماسيين والفنين، ولم يلبث أن علم أن حضوره كان بشأن البحث في استغلال البترول في منطقة سمنان. ولكن إن هى إلا أيام قلائل حتى شاع أن الدبلوماسي السوفياتي جاء يسعى إلى نيل امتياز باستئناف البترول في المناطق الشمالية الخمس. وتبينت تفسيرات هذا العمل، فزعم البعض أنّ الروسيا إنما اتخذت من الطلب وسيلة لحمل إيران على رفض المطالب الأمريكية، وقال آخرون إنّها كانت راغبة حقاً في نيل حقوق بترولية.

ومهما يكن من أمر، في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أعلنت الحكومة الإيرانية أنها قد رفضت جميع المطالب التي تلقتها بشأن منح الامتيازات، فما كان من المندوب الروسي إلا أن دعا إلى مؤتمر صحفي حمل فيه على القرار سالف الذكر ووصفه بأنه عمل عدائي خال من حسن النية والإخلاص إزاء بلاده. وفي ٣٠ أكتوبر أذاع رئيس الوزارة الإيرانية حديثاً أيدى فيه أسفه ل موقف المندوب الروسي ثم برر الإجراء الذي اتخذته بلاده بالأسباب الآتية:

١ — طالما كانت الجيوش الأجنبية موجودة في الأراضي الإيرانية فإن الرأى العام لا بد وأن يعتقد أن الامتيازات الخاصة باستخراج البترول قد منحت تحت تأثير ضغط خارجي .

٢ — عدم وضوح الموقف الاقتصادي في العالم .

٣ — ترك مؤتمر وشنطن لشئون البترول المشكلة في موضع الشك ولم يتوصل إلى حل نهائي حاسم .

٤ — إن كافة ممثلي إيران بالخارج أرسلوا إلى حكومتهم يحثونها على تأجيل منح أية امتيازات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

وفي أول نوفمبر أبلغ المستر ليلاند موريس سفير الولايات المتحدة في طهران أن حكومته ترى أن قرار إيران في نطاق حقوقها ، وأذاع راديو لندن أن الحكومة البريطانية ليس لديها أى اعتراض عليه .

هذا العمل من جانب الحكومة الإيرانية أثار الروسيا التي اعتقدت أنها مؤامرة مدبرة ، وعندنا أن الحكومة الإيرانية لم يكن لتشهد مثل هذا القرار إلا بعد التفاهم مع الإنجليز الذين أرادوا سد الطريق في وجه حصول الروسيا على امتيازات للبترول في شمالي إيران . ومعنى هذا أن حرب البترول أصبحت سافرة وإن كانت حكومة إيران هي الأداة التي استخدمت في هذا الصدد .

والواقع أنه لو لم يكن هذا القرار موجهاً ضد دولة بالذات لما وافقت عليه إنجلترا والولايات المتحدة ، وأكبر الظن أنهما كانتا تحولان دون صدوره حتى يتتسنى لشركتهما الدخول في الميدان ؟ ولكنهما يعلمان أن أية محاولة من هذا القبيل غير ممكنة لأن إيران متعبدة ألا تتنازل عن امتيازات روسيا القصيرة لدول أخرى .

سيخطت إذن روسيا وتحرّكت العناصر اليسارية في إيران . وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وافق البرلمان الإيراني على قانون ينص على ألا يقوم رئيس وزارة أو وزير بإجراء مفاوضات رسمية بقصد امتيازات الزيت مع ممثلين رسميين أو غير رسميين لأى دولة

أو مع ممثلي شركات البترول . وجعلت عقوبة هذا العمل أو توقيع أي اتفاق الحبس من ثلاثة إلى خمس سنوات ، والنفي المؤبد من البلاد .

وقد زاد هذا العمل من غضب الروسيا حتى أن صحيفة « الحرب والطبقة العاملة » التي تصدر في موسكو علقت عليه قائلة إن القانون صدر بقصد قيام احتكار لامتيازات الزيت بإيران ، ومعنى هذا أن الإجراء أخذ لمصالح شركة الزيت الإنجليزية ، ثم ختمت مقاومتها مهددة الطبقات الحاكمة في إيران من جراء السياسة التي رأت اتهاجها .

عظم نفوذ حزب توده في إيران ، وفي أبريل سنة ١٩٤٥ استقالت الوزارة ، وبعد أيام قلائل بدأ مؤتمر سان فنسنستوكو أعماله . واشتدت أعمال الحزب بروزاً ، وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ أقام الحزب حكومة ذات استقلال ذاتي في مقاطعة أذربيجان .

وهنا رفعت الحكومة الإيرانية الاحتتجاجات إلى الاتحاد السوفيتي ، ثم أحالت المسألة إلى مجلس الأمن في يناير سنة ١٩٤٦ ، وهذا الأخير أصدر قراراً في ٣٠ يناير يقضى بموافقة على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين ، وطلب إليهما موافاته بما تسفر عنه المفاوضات من تنازل ، كما أنه احتفظ بالحق في طلب البيانات عن سير المفاوضات في أي وقت .

وتعشياً مع قرار مجلس الأمن سافر رئيس الوزراء الإيراني إلى موسكو ، ولتكن لم تؤدزيارة إلى نتيجة . وفي ٢ مارس انتهى أجل المعاهدة الثلاثية وجلت القوات البريطانية والأمريكية عن البلاد . وفي ١٩ مارس رفعت حكومة إيران إلى مجلس الأمن أمر خلافها مع الاتحاد السوفيتي على أنه خلاف يعرض السلام الدولي للخطر ، كما أنه خلافاً لمعاهدة سنة ١٩٤٣ يحتفظ الاتحاد السوفيتي بقواته في إيران بعد الثاني من مارس ، وهذا العمل من جانبه معناه تدخل في الشئون الداخلية لإيران .

وكثرت الإشاعات عن ضغط توقعه الروسيا على إيران ، وقيل إن مفاوضات

دارت بين حكومة قوام السلطنة والسلطات الروسية ، وربما انتهت بعقد معاهدة سياسية واقتصادية خطيرة الشأن بين البلدين . وقد ذكر مراسل جريدة الدليل تغريف في طهران أن المعاهدة ستتناول على المسائل التالية :

(١) تعهد الروسيا بسحب قواتها ومعداتها الحربية قبل السادس من شهر مايو.

(٢) تمنع إيران للروسيا تسهيلات تجارية لتهكين الأخيرة من إصدار بضائعها من موانئ إيران الواقعة على الخليج الفارسي إلى بلاد العرب والمهد والشرق الأقصى وشرق إفريقيا .

(٣) تمنع إيران الروسيا في المعاملات التجارية مركز « أولى الدول بالمراعاة ».

(٤) إذا أرادت الحكومة الإيرانية أن تستعين بخبراء من الأجانب فإنها تفترضهم من روسيا ، مع مراعاة أن يكونوا من الجمادات السوفيتية التي يكثر فيها المسلمون قرب حدود إيران .

(٥) يعقد الطرفان معاهدة تجارية واقتصادية شاملة بحيث يستغنى كل منهما بموارد الآخر عن المصادر الأجنبية ما دام ذلك في المستطاع ومادامت المواصلات بين الدولتين أقصر منها بين إيران وأى دولة أجنبية ، ويستثنى من كلية الدول الأجنبية أفغانستان والدول العربية المجاورة لإيران مثل العراق .

(٦) عقد محالفه دفاعية بين البلدين .

(٧) تتفاوض الدولتان لعقد معاهدة لاستغلال الزيت الإيراني الذي لا تستغله الشركات الإنجليزية والأمريكية ، وللتنتياب عن الزيت في مناطق جديدة .

(٨) لا تعقد إيران مع أية دولة أجنبية ثالثة أى اتفاق أو معاهدة أو محالفه سياسية أو حرية إلا إذا كانت تبلغ روسيا ذلك أولاً ، حتى إذا كان هناك ما يتعارض مع المصالح الروسية وفقت المفاوضات .

(٩) تعقد روسيا وإيران قرضاً مالياً كبيراً لاستخدامه الأخيرة في رفع مستوى الطبقات وتحسين نظم الإصلاح الزراعي والصناعي .

ولو أن مثل هذه المعاهدة تمت لـ كان معناها فعلاً أن تصبح إيران مقاطعة
تابعة أو داخلة في نطاق الاتحاد السوفيتي شأنها كأى قسم آخر منه ، مع مراعاة
المحافظة على المظاهر الشكلية لتغطية الموقف من الناحية الدولية والبلوماسية .

ويخيل إلينا أن هذه البيانات فيها قدر من المبالغة من جانب مراسل الدليل
تلغراف وهي الصحيفة المحافظة ، وإن كينا لا نستبعد المسائل الخاصة بالعلاقات الاقتصادية
والتجارية .

الاتفاق بين إيران وروسيا^(١) :

في وسط هذا الجو المليء بالتكهنات والشائعات وعوامل القلق النفسي ، طلعت
الصحف الصادرة في ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ بنص البلاغ الرسمي الذي أعلنه السيد
قوام السلطنة رئيس الوزارة الإيرانية ، وهذا نصه :

« إن المفاوضات التي بدأت في موسكو بين رئيس الوزارة الإيرانية والسلطات
السوفيتية استؤنفت في طهران بعد عودة رئيس الوزارة ووصول السفير السوفيتي ،
وقد انتهت هذه المفاوضات في ٤ أبريل الحالي بعقد اتفاق تام بشأن جميع
المسائل وهي :

(١) تخلو قوات الجيش الأحمر عن جميع أراضي إيران في غضون شهر ونصف
ابتداء من ٢٤ مارس الماضي .

(٢) الموافقة على تأسيس شركه إيرانية سوفيتية مشتركة للزيت تعرض شروطها
على الدورة الخامسة عشرة للبرلمان الإيراني للتصديق عليها في بحر سبعة
أشهر ابتداء من ٢٤ مارس الماضي .

(١) في الواقع كان الاتفاق مجرد تفاهم شفوي بين الطرفين في ٤ أبريل ١٩٤٦ ، أعقبه
تبادل خطابات بشأنه بين رئيس وزراء إيران والسفير الروسي I.X.Sadetskoy
(The Middle East: A Political and Economic Survey p.211)

(٣) أما فيما يختص بأذريجان فهي باعتبارها مسألة إيرانية داخلية فستوضع
بشكلها ترتيبات سلمية بين الحكومة وشعب أذريجان تتضمن تنفيذ
بعض اصلاحات تنسق والقوانين القائمة وتحشى مع روح الود نحو
شعب أذريجان .

وهكذا نفس العالم القلق الصعداء وانفرجت أزمة عنيفة ، وزال التوتر
الشديد بين الحلفاء السابقين ، ولو ظاهرياً ، وفي هذه المسألة ذاتها . وقد أعرب
متحدث بلسان الحكومة الإيرانية عن أمله في «أن يسفر الاتفاق عن قيام
عهد جديد للعلاقات الإيرانية الروسية» ، وقال : انى أعتقد أن هذا الحادث على
جانب عظيم من الأهمية ، وأن جميع حلفائنا سيرحبون به باعتباره خدمة جليلة
تقديم للسلام العالمي ». وفي ٩ مايو أعلن رئيس وزراء ايران أنه قد تم جلاء
القوات الروسية عن البلاد . وفي ٩ يونيو بدأت المفاوضات بين أذريجان
والحكومة الإيرانية .

الشركة الروسية لبرائحة واستئمار بترول ايران :

ويستفاد مما أذاعه راديو موسكو وأوردته صحيفة الأخبار التي تصدر في بغداد
أن رئيس الحكومة الإيرانية بعث إلى المستر ساچيكوف السفير الروسي بطهران
برسالة تتضمن الشروط الرئيسية التي يوجها سياوافق الشاه على تأسيس الشركة
الإيرانية الروسية للبحث عن البترول واستغلاله في شمال ایران . وتوضح الرسالة أن
جميع مقاطعة أذريجان ستكون قبلة لعمليات الشركة ، عدا جزء منها واقع علي
الحدود الإيرانية الروسية التركية حتى ميلاندواب . وتعهد الحكومة الإيرانية لا
تنحأية دولة أجنبية امتيازات في غرب أذريجان .

وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٣٠٠ كيلومتر مربع وتحدها شمالاً الروسيا ، وشرقاً
بحر قزوين وجنوبياً أذريجان وغرباً بحيرة أورميا ؛ وفي الخمس والعشرين سنة
الأولى من أعمال الشركة يكون ٤٩٪ من رأس مالها للفريق الإيراني و ٥١٪

للحاجب الروسي ، وخلال الخمس والعشرين سنة الثانية تقسم الأسهم بالتساوي بين الدولتين ، وتقسم الأرباح بنسبة عدد الأسهم التي يملكونها كل منها .

والشروط الأخرى التي تضمنها رسالة حكومة إيران تنص على أن رأس المال الذي ستستغله يتمثل في آبار البترول الموجودة حالياً ، أما الحكومة الروسية فيتمثل رأس مالها في النفقات والمعدات وأجور الإخصائين والعمال الذين مستحتاج إليهم الشركة لاستثمار الزيت . والمدة المرخص بها للشركة هي خمسون عاماً ، وبعد انتهاء هذه المدة يكون للحكومة الإيرانية الحق في أن تشتري الأسهم التي من نصيب الدولة الروسية أو أن تتم أعمال الشركة .

وبموازنة هذه الشروط بمتطلباتها في حالة الامتياز المنوح للشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية نلاحظ أن ما يقرب من نصف الأسهم لإيران ، ومعنى هذا حصول هذه الدولة على نصف الأرباح الناجمة عن عملية استخراج البترول ، ولا يزيد نصيبها في تأسيس الشركة عن تقديم الآبار .

وفضلاً عن هذا فإن قيام شركة على هذا الوضع له أهمية أدية تفوق موقف الدولة الإيرانية في حالة الامتياز المنوح لرأس المال الإنجليزى لأن المفروض في حالة الاشتراك مع الروس أن يكون لإيران من أعضاء مجلس الإدارة عدد يقرب من نصف المجموع الكلى ، وهي ميزة تحرم منها الحكومات الشرقية مع شركات الاحتكار الأجنبية .

تعليق الشهاب روسيا بالبترول الإيراني:

نرى بما لا يحتمل اللبس والنقاش أن الخلاف الذي نشب بين إيران والروسيا كان يدور حول آبار البترول فهو إذن جزء من هذه الحرب البترولية في إيران . وهذه الحقيقة أدركها المراقبون السياسيون والاقتصاديون في كل مكان ، برغم المحاولات الدبلوماسية التي بذلت في أول الأمر لإخفاءها ، وإن أبووال الساسة الإيرانيين لا تستطيع مع ما يحوطها من رواء أن تخفي أن الروس كانوا يسعون

فعلا إلى الاشتراك في الإشراف على بترول إيران ونيل جانب منه ، خاصة وأن نصيب الحكومة الإيرانية من الإنتاج سيستغل قدر منه في إشباع حاجياتهم ثم تبيع الباق منه إلى الدولة الروسية . فكيف نعمل هذا الاهتمام الكبير من جانب روسيا السوفيتية ؟ حقيقة إنها حاربت أية محاولة من جانب الشركات الأجنبية للعمل في آبار البترول الواقعة في شمال إيران ، ولكنها لم تستخدم ضغطاً لـ نيل امتيازات لها كما عملت فيما بعد .

تقدّم إنتاج البترول بالروسيا بعد الحرب الأولى وتزايد خلال الحرب الأخيرة إلى درجة كبيرة بحيث لم تكن الروسيا في حاجة إلى الاستيراد في هذه الناحية . ومن جهة أخرى تحتوي الحقول الروسية على احتياطي كبير قدره المستر إكس بحوالى ١٦٥٪ من الاحتياطي العالمي . غير أن التقديرات الروسية تفوق هذا التقدير إلى درجة كبيرة ، ففي سنة ١٩٢٥ قال العالم الروسي رمzin ان احتياطي بلاده يعادل ٤٣٨٪ من الاحتياطي العالمي ، بينما يجعل الأستاذ ستريزيف النسبة ٤٥٪ . وفي سنة ١٩٣٩ قدرت « دائرة المعارف الشوفيتية الكبرى » هذا الاحتياطي بحوالى ٤٦ بليون من الأطنان من المجموع العالمي البالغ ٥٩ بليون ، ومعنى هذا « أن الاتحاد السوفيتي يملك ٦٨٪ من احتياطي البترول بالعالم ، فهو إذن يشغل المحل الأول من هذه الناحية » .

وأجمع علماء طبقات الأرض والاقتصاد من الروس على أن بلادهم تسيطر على أكثر من نصف احتياطي البترول في العالم (١) . وقد يهدو على هذه التقديرات طابع المغالاة ، وقد يكون تقدير المستر إكس أقرب إلى الحقيقة نوعاً ، ومع هذا لا مراء أن الروسيا في مركز طيب ، وأن بها من الاحتياطي ما يكفيها لسنوات كثيرة في المستقبل ، فهي إذن مطمئنة من هذه الناحية ، فضلاً عما تملكه من مناجم غنية بالفحم وما أمامها من امتدادات التوسيع في توليد القوة الكهربائية .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحرب الأخيرة التي شنتها النازية على الروسيا أصابت هذه البلاد بخسائر فادحة ، خرب كثير من المناجم ، ودمر عدد كبير من آبار البترول ومحطات توليد الكهرباء ، ولا بد من بذل مجهود كبير ومضى وقت طويل حتى يتسمى إصلاح ما أفسدته الحرب وإعادة الآبار إلى إنتاجها السابق .

وأقدمت روسيا بعد الحرب على تنفيذ سياسة واسعة النطاق من الإصلاح والإنشاء في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، وهذا يتطلب أعظم المقدار من الفحم والبترول ، ولهذا السبب ترى نفسها في حاجة إلى ضمان مورد من البترول تستغله لتحقيق هذه الأهداف من الموارد الواقعة خارج حدودها بدون الحاجة إلى شرائه ودفع ثمنه .

وفضلاً عن هذا فإن شراء حاجتها يجعلها تحت رحمة كل من أمريكا وإنجلترا اللتين قد تتيحان من هذه الحاجة وسيلة لضغط أو مساومة . وأخيراً ترى روسيا أن الحكمة تقضي عليها بالاقتصاد في استهلاك احتياطياتها من البترول مما كان كبيراً ، والطريق المؤدية إلى هذا ، مع ضمان الحصول على المقدار اللازم للأغراض الاقتصادية والعسكرية ، تكون باستئثار موارد بترول جديدة في بلاد تساهن فيها بنصيب وافر أو تسيطر عليها كلها أو على جانب منها . وبغض النظر عن آلية اعتبارات أخرى فلا ريب أن روسيا إنما تحذو حذو سياسة الولايات المتحدة التي أفضح عنها المستر إكس على مانقلناه من أقواله في موضع آخر من هذا الكتاب .

ولكن للموضوع ناحية سياسية لها خطرها وأهميتها ، وهي ناحية متعددة الجوانب والمظاهر . فمن جهة نعلم أن روسيا كانت حرية داعماً على أن تحول دون تسرب أى نفوذ خارجي إلى المناطق الشمالية من إيران وهذه سياسة تقليدية ، سواء كان النفوذ سياسياً مثلاً في الاحتلال ، أو اقتصادياً على هيئة امتيازات أو احتكارات لاستغلال موارد الثروة في هذه الأجزاء . فمثلاً امتياز دارسي استثنى مقاطعات خمساً ، واتفاق سنة ١٩٠٧ وتفاهم سنة ١٩١٥ مع إنجلترا أبعداً الأخيرة عن الشمال تماماً ، وجاء التنازل السوفيتي سنة ١٩٢١ مصرياً باشتراط عدم منع إيران تملك الامتيازات المتنازع عنها لأية دولة أجنبية .

ولما استقر رأى الحلفاء خلال الحرب الثانية على احتلال إيران كان القسم الشمالي من هذه البلاد منطقة الاحتلال الروسي ، والحركة اليسارية أشد ما تكون قوة في أذربيجان وهي منطقة بيروol ذات الأهمية العسكرية من وجهة نظر الدفاع الروسية وهذا يغدو عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت المقاطعة تربة خصبة للثورات والاضطرابات . غير أن الأحداث توالت من سنة ١٩٤٠ فأزعمت السياسة الروسية . فمن جهة عملت الدولتان الأنجلو سكسونيتان على تنمية إنتاج بيروol في مناطق الشرق الأوسط بصفة خاصة ، وتغلقت المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية حتى وضعت يدها بالفعل على بيروolها من إنتاج حالي واحتياطي ، وأعلنت أمريكا مشروعها الخاص بعد خط أنابيب من الخليج الفارسي حتى ساحل البحر المتوسط .

وأخذت إنجلترا تحاول التفاهم مع هذه الدولة على ما يشبه إنشاء احتكار ثنائي لوارد بيروol الشرق الأوسط ودارت بينهما مفاوضات في هذا الصدد . إذن أصبحت الحرب حول بيروol الشرق الأوسط حرباً سافرة ذات طابع رسمي ، ومن هنا وجدت الروسيا أن الواجب يقضي عليها بالاشتراك في المعركة قبل أن تنتهي إلى غير صالحها .

ثم جاءت القرارات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية بشأن منح امتيازات بيروol في بلادها فاعتقدت روسيا أن الأمر مؤامرة مدبرة لاقصائها عن الإقليم بأسره وسد الطريق عليها ، كما خيل إليها أن هذه الأعمال كلها خدعة بحيث إذا انتهت الحرب وجلت جيوشها عن الأرض الإيرانية أسرع ذلك القطر الشرقي فتح امتيازات جديدة للشركات الأمريكية بناء على تفاهم سري مع بعض الهيئات أو السلطات الإيرانية .

لهذه الأسباب مجتمعة صدرت أن تبادر فتقطع الطريق على غيرها ، بأن تساهم في استئثار منابع الزيت في القسم الشمالي من البلاد وأن تقصر هذا الحق عليها وحدها وبهذا تفوت الفرصة على إنجلترا والولايات المتحدة .

والخلاصة أن الظروف كلها تؤيد وجود حرب بيروolية في الشرق الأوسط بين

أطراف ثلاثة وهم الحلفاء الثلاثة في النضال ضد المحور ، وبعبارة أخرى كان هدف روسيا أن تدق إسفيناً لنفسها بين مناطق البترول الخاضعة لبريطانيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

و ثُمَّتْ أمر آخر ، فالمعلوم أنه على أثر تحطم الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى أصبح النفوذ الأعلى في بلاد الشرق العربي لإنجلترا بوجه خاص ، فهي ترتبط بمعاهدات صداقة دائمة مع مصر والعراق ، وهي تجعل من شرق الأردن نقطة ارتكاز في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم . فلما شبت نار الحرب الثانية تحطمت إيطاليا ولم تعد خطراً في البحرين المتوسط والأحمر . وانهارت إنجلترا نحو الروح القومية العربية فعاونتها حتى تجاحت في إقصاء فرنسا عن الرياحان .

حقيقة جاءت المصالح الأمريكية وأخذت تدعم مركزها الاقتصادي في الشرق الأوسط ولكنها ظلت في بداية المرحلة . وعلى كل حال اختل توازن القوى في هذا الإقليم البالغ الأهمية .

وبطبيعة الحال لم يفت الساسة الروس ملاحظة مختلف التطورات والأحداث ، وانتظروا حتى الوقت المناسب ! فلما هاجمهم النازية وانضموا إلى الحلفاء ، عرفوا كيف يستغلون الظروف الجديدة الناشئة ، واستطاعوا أن يزيدوا نفوذهم في الشرق الأوسط ، ومن أمثلة ذلك أن اعترفت مصر بحكومة الاتحاد السوفيتي في أغسطس سنة ١٩٤٣ وتبادلت الدولتان التبليغ السياسي . وفي صيف سنة ١٩٤٤ استؤنفت العلاقات الروسية مع سوريا ولبنان ، ونعلم أن الاتحاد السوفيتي يشتمل على عدة جمهوريات يعيش فيها عنصر إسلامي قوي ، وهي جورجيا وإذبك وتركمان والقرغيز وغيرها . وقد تقرر في الإصلاح الدستوري الذي حدث في روسيا في فبراير سنة ١٩٤٤ منح جمهوريات الاتحاد حق إنشاء علاقات خارجية دبلوماسية وتكوين جيوش مستقلة خاصة بها . وعلى هذا الأساس تستطيع الجمهوريات ذات العنصر الإسلامي أن تدخل في تفاهم من أهل البلاد الإسلامية وتعقد المعاهدات معهم . وبعبارة أخرى ت يريد روسيا أن تتخند من هذه الجمهوريات معيلاً للتفاهم مع العالم العربي ، وهي تعتقد أن هناك أحزاباً ديموقراطية في الشرق العربي مناوية للاستعمار ، حريصة على

مصالح بلادها ، ولا تأبى أن تتفاهم مع أية دولة أجنبية التفاهم الذى يصون كرامة الشرق ويحقق مصالحة .

هذه المواقف من جانب الروسيا تدل على أن السياسة الروسية تدرك خطر اختلال التوازن . ولهذا يرى الكثيرون من المراقبين السياسيين أن حصول السوقية على امتيازات في إيران ، فضلاً عما له من أهمية من حيث مناؤة تجارة البترول الإنجليزية الأمريكية الموطدة الأركان في بلدان الشرق الأوسط ، فإنه قد يؤدي من جهة أخرى إلى التأثير في توازن القوى الدولية في المستقبل . قد يرى البعض أن الضغط الذى وقع على إيران كان سببه الأول والرئيسى حصول الروس على امتيازات استنبط البترول ، ولكن مما كانت أهمية هذه المسألة يبدو أن مسألة البترول لم تكن سوى ظهر من مظاهر الصراع لنيل النفوذ في إيران .

هذه على مانعى أهم البواعث التى نعمل بها اهتمام الروسيا بالحصول على السيطرة على البترول في شمالي إيران ، وهى منابع يعتقد البعض أنها مستغل فى المستقبل انتاجاً أعظم مما يستخرجونه من منطقة الامتياز الإنجليزية (السابقة) في البلاد .

نقض اتفاق الرئيس :

نصت إحدى مواد الاتفاق على وجوب عرضه على البرلمان الإيرانى الجديد ، وعلى أية حال لا يجوز تأخير التصديق عن مسبعة أشهر تبدأ من ٢٤ مارس ١٩٤٦ . ولقد انتهت مدة «المجلس» في مارس وبدأت الانتخابات النهاية في ديسمبر ثم اجتمع المجلس في ١٧ يوليه سنة ١٩٤٧ .

لم يتوجه قوام السلطة تقديم الاتفاق إلى المجلس فما كان من الحكومة السوقية إلا أن أرسلت مذكرة في ٢٧ أغسطس تتهم فيها الحكومة الإيرانية بمخالفة النص والعودة إلى سياسة العداء والتمييز إزاء الاتحاد السوقى . وفي ١٥ سبتمبر بعثت الحكومة السوقية بمذكرة أخرى تشكو فيها من سياسة التسويف التي تسير عليها إيران . وأخيراً تقدم قوام السلطة بالاتفاق إلى المجلس الذي قرر في ٢٢ أكتوبر

أن الاتفاق باطل ولاغ ، لأنه لا يسمح بمنح امتيازات الزيت إلى الحكومات الأجنبية أو بقبولها شركاء في استغلاله ، إلا أن إيران ستقوم — بالاعتماد على مواردها — بتنفيذ برنامج سنوات خمس بقصد الكشف عن البترول . ولما تسلّمت الحكومة السوفيتية المذكورة الإيرانية التي تتضمّن القرار سالف الذكر ؛ اهتمت الحكومة الإيرانية بخنق تعهّداتها وبأخذ أعمال معادية لا تتفق مع العلاقات الودية بين الدولتين .

وفي ١٠ ديسمبر أقرّ البرلمان الإيراني على عدم الثقة بحكومة قوام السلطنة ، فاستقال الرجل وتآلفت وزارة أخرى برئاسة محمد حكيمى (٢٢ ديسمبر) ، وفي اليوم الثاني أعلنت حكومة الولايات المتحدة صورة الاتفاق الذي سبق أن عقدته مع حكومة الإيرانية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . ويقضى الاتفاق ببقاء بعثة عسكرية أمريكية في إيران لتعاون وزارة الحرب الإيرانية على تنمية كفاية الجيش ، وينتهي الاتفاق في ٢٠ مارس ١٩٤٩ . وما يلفت النظر ما نصّت عليه أحدى مواده من أنه لا يجوز بأن تعهد مسائل الجيش الإيراني إلى خبراء عسكريين يتّمّون إلى دول أخرى بدون موافقة الولايات المتحدة .

الفصل الخامس عشر

خلاف بين بريطانيا

وشركات البترول الأمريكية

خفض الجنيه الاسترليني :

في ۱۹ سبتمبر من عام ۱۹۴۹ قررت الحكومة البريطانية خفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار الأمريكي . وقد ترتب على الحادث أن سرى خوف في أوساط البترول الأمريكية من أن يحل البترول бритانى محل البترول الأمريكية في الأسواق العالمية ، وفي سوق الولايات المتحدة ذاتها .

غير أن البعض رأى أن هذه الميزة الجديدة المترتبة على خفض قيمة الجنيه الاسترليني ميزة مؤقتة وذلك لأسباب عدة منها أن شركات البترول البريطانية تحصل على معظم حاجاتها من الآلات والمعدات من الولايات المتحدة ، وهذا أمر من شأنه أن يرفع من « فقامتها الدولارية » ، وفضلاً على هذا فنجلى ترا تعد البترول من أهم مصادرها للحصول على العمالة الأجنبية . وعلاوة على ذلك فهي مضطرة إلى دفع الحصص في الشرق الأوسط بالذهب ، كما طالبت الحكومة الإيرانية بزيادة حصتها .

ولهذه الأسباب وغيرها توقع البعض من المراقبين أن تعمد إنجلترا إلى رفع أسعار البترول في المناطق الاسترلينية ، بل إن الشركات البريطانية ذاتها فكرت في الموضوع ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت إليها عدم البت في الموضوع حتى تنتهي (أى الحكومة) من دراسة المسألة بحذافيرها ومن مختلف نواحيها .

در ار بریتانی خطر :

في ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ أعلنت «وزارة الوقود والقوى» البريطانية مشروعها الخاص بخفض نسبة تراوح بين ٥٪ و ١٠٪ مما تفق من الدولارات على البترول ، والسبب في ذلك راجع إلى أن معظم ما لدى الدولة من الدولارات يذهب عذراً لمشترياتها من البترول وما يتصل بذلك . وفيما يلي نص القرار الرسمي الصادر :

« وعلى كل فإن حكومة جلاله الملوك على استعداد للفوز في أية مفترحات تقدم
ويراد بها التقليل من أثر أية صعوبة عملية مباشرة تتعرض لها شركات الولايات
المتحدة للمتروبول ».

وعلى أثر صدور ذلك القرار تلقت الشركات الأمريكية إخطاراً رسمياً بخفض
ممايل من جانب أميرالا وسلام والمهد وكينا.

وتتلخص وجهة النظر البريطانية في أن البترول هو المادة الوحيدة التي تك足
منطقة الاسترليني مبالغ طائلة من الدولارات ، فطبقاً لتقديرات الوزارة البريطانية
عن سنة ١٩٥٠ تبلغ النفقات الدولارية ٦٢٥ مليوناً بالشكل الآتي :

(١) ٣٥٠ مليون دولاراً من ١٣ مليون طناً تستورد من شركات المترول الأمريكية.

(ب) ٢٧٥ مليوناً وهي النفقات الدولارية الخالصة لعمليات شركات المترول الاسترلينية ، ذلك أن سوق هذه الأخيرة المقدر بنحو ٨٠ مليوناً من

الأطيان في السنة وإن تجراها يقعان خارج نطاق الكومونولث ، ويكلفان مقادير بالغة من الدولارات كرسوم امتياز وأجور وأدوات .

وقد يمدو على هذه الحجة أنها جزء من السياسة البريطانية الرامية إلى سد ثغرة الدولارات التي تعانيها المنطقة الاسترلينية بسبب الحرب الأخيرة وما بعدها ، كما أنها تتمشى مع القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على الاستيراد من منطقة الدولار وذلك على أثر القرار الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والخاص بخفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات المالية البحتة تكون الحكومة البريطانية منطقية مع نفسها حين تعزم خفض مشترياتها من البترول بالعملة الصعبة بتلك النسبة التي تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ .

غير أن هناك سببا آخر نفسر به ذلك العمل من جانب الحكومة البريطانية ، وأوردهته وثيقة رسمية تقع في عشر صفحات ، وهو أنه بسبب القيود المفروضة على الاستهلاك فإن إنتاج الشركات البريطانية من البترول يزيد عن حاجة أسواقها العادلة خلال عام ١٩٥٠ . وإذاً يكون القرار وسيلة يراد بها تمكين الشركات البريطانية من توزيع إنتاجها في المنطقة الاسترلينية حتى لا يتبقى لديها فائض كبير يعرضها للخسارة وهذا الإنتاج سيزيد فيما بعد عام ١٩٥٠ . وإذاً تكون السياسة البريطانية التي حددتها قرار ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ مظهراً آخر من مظاهر الصراع بين الصالح البريطاني والأمريكية المشغولة بشئون البترول . وما يدل على ما يتوقعونه من ازدياد إنتاج الشركات البترولية في الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة البيانات الواردة في الجدول التالي (مقدرة بعشرات الأطنان) :

١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٤٨
٦٦٥	٦١١	٣١٤
٥٦٩	٥٠٣	٢٣٦
٦٣	٤٣	٠٠٩
الجملة		٩٥٩
١٢٩٧		١١٥٧

- (١) الشركات البريطانية الهولندية
- (٢) الشركات الأمريكية
- (٣) الشركات الفرنسية

ومعنى هذا توقع زيادة قدرها ٣٥ مليون طنا عام ١٩٥٣ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ وذلك في حالة الشركات التي يسيطر عليها رأس المال البريطاني.

وأكثراً من هذا فإن الإنتاج العالمي للبترول الخام للشركات الاسترلينية سيزداد من ٦٦ مليون طناً في عام ١٩٤٨ إلى ١٠٦ مليون طن عام ١٩٥٢ ، كما ستزداد طاقتها من ٦٣ مليون طناً إلى ٩٤٨ مليوناً ، وذلك بسبب المشروعات الرامية إلى توسيع نطاق معامل التكرير ، وهي مشروعات تبلغ تكلفتها ١٢٠ مليوناً من الجنيهات.

وتعلق المجلة الإنجليزية New Statesman and the Nation على هذه الزيادات المتطرفة بقولها إن القصد من ذلك أن تصبح إنجلترا والكتلة الاسترلينية في وضع مستقل عن إنتاج المنطقة долларية .

وكأنما أرادت المجلة المذكورة أن ترد على ثورة الغضب التي أحدها القرار في نفوس الأميركيين فقالت إن مصدرى البترول الأميركيين يدركون تماماً أنه لو لا المساعدات التي ينطوى عليها مشروع مارشال لما استطاعوا أن يبيعوا شيئاً بالدولار في أوروبا الغربية . كما أن هذا المشروع ذاته هو الذي حال بين إنجلترا وبين اتخاذ تدابير حازمة منذ بداية الأمر ، وهي تدابير كانت تؤدي إلى انفصال وارداتها البترولية بالعملة الصعبة ، وإلى توجيه تجارة شركات البترول البريطانية وجهة جديدة داخل إنجلترا وفيها وراء البحار .

ويستطرد كاتب المقال فيقول « وكان في النية السماح للأميريكان في أن يوردو المزيد من النفط إلى المناطق الاسترلينية إذا ما زادوا كيات صرفياتهم الاسترلينية على العدد والأدوات والمخازن والمصلحات ، ويكون الأميركيان بنقل صرفياتهم من مناطق الدولار إلى غير مناطق الدولار قد وفروا الدولارات اللازمة لتعزيز تجارة المنطقة الاسترلينية وتوسيعها وهو أمر جد مهم وقيم ولكن يظهر أنه كان بالنسبة إلى الأميركيان مربكاً ومعقداً لأنهم لم يفكروا بسوى الأرباح والخس » لأن لغتهم مع الأسف كانت « لغة المقاول الذي لا تهمه سوى أرباحه وأسعاره » .

وكأنما أرادت الدوائر البريطانية أن تخفي الواقع فأشارت المذكورة الرسمية
سابقة الذكر إلى أنه يمكن النظر بعين الاعتبار إلى الشركات الأمريكية بحيث تعمل
في منطقة الاسترليني بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات البريطانية ، وهذه
الشروط هي :

١ - إجراء خفض محسوس في التكاليف долларية بالنسبة إلى المملكة
المتحدة .

٢ - إجراء العمليات أساسياً في منطقة الإسترليني ويجب أن تتولاها شركات
تقيم فيها وتخضع لنظمها الضريبية .

وأعلنت المذكورة كذلك أنه ليست هناك نية ترمي إلى توسيع أو حماية سوق
للشركات البريطانية داخل المنطقة الإسترلينية .

وجهة نظر المصالح الأمريكية :

ولقد تولت مجلة أويل فورم Oil Forum (عدد يناير ١٩٥٠) الرد على
القرار البريطاني ومسوغاته ، مبدية في الوقت ذاته وجهة النظر الأمريكية ، فقالت
ان الإحصائيات تذكر أقوال الوزارة البريطانية .

١ - خلال المباحثات التي دارت في سبتمبر سنة ١٩٥٠ (بين إنجلترا
والولايات المتحدة وكندا) اتضح أن منطقة الإسترليني كانت تتفق ٤٠٠
مليون دولار أكثر من نصفه للمملكة المتحدة .

٢ - خلال السنة المالية (٤٩/١٩٤٨) قدرت مطالبات بريطانيا بالدولارات
من البترول طبقاً لمشروع مارشال بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار قدمت منه
هيئة الإنعاش الأوروبي (ECA) ١٦٧ مليوناً .

٣ - يقول رجال صناعة البترول الأمريكية ان نصيبهم من السوق كان حديثاً
٣٠٪ من احتياجات منطقة الإسترليني .

٤ - منعت الحكومة البريطانية نقل الإسترليني من الدائنين الأجانب إلى
شركات الزيت الأمريكية .

وعلى ذلك «إذا كان على الشركات التي يسيطر عليها الأميركيون أن تتشبث بامتيازاتها التي كافتها كثيرة، فلنرا على أنها أن تواصل عمليات الإنتاج بدون نقص محسوس. وفي حالة واحدة، وهي الكويت، نجد أن زيادة الإنتاج إلى المقدار المقترن وهو ٦٠٠٠ برميل يومياً تكفين الإنجليز المالكين نصفه من زيادة مواردهم، معناها أن يتبع لدى شركة زيت الخليج ٣٠٠٠ برميل. ولذلك عبد العزيز قلق بسبب هذا الخفض في الإنتاج بالبلاد العربية، وقد يصر على العودة إلى المستوى السابق وهو ٥٢٥٠٠ برميل. ويلغى إنتاج البحرين ٣٠٠٠ برميل، كما يبلغ نصيب الشركات الأمريكية من البترول العراقي ٤٠٠٠ برميل، علاوة على ٥٠٠٠ برميل هي نصيبها من الإنتاج المصري، وربما ١٠٠٠ برميل أخرى يومياً ينتظرون الحصول عليها من الحقل الذي تم افتتاحه حديثاً في قطر.

وعلى هذا فمن المتحمل أن يلقي الشرق الأوسط بغرده إلى السوق العالمية بنحو ٩٢٠٠٠ برميل يومياً بحاجة إلى تصريفها».

ويقول أرباب المصلحة من الأميركيان إنه في أوائل سنة ١٩٥٠ كانت هناك أربعة أسواق عالمية:

(١) إنجلترا مع الكومنولث والمستعمرات والكتلة الإسترلينية، وطبقاً لقرار الحكومة لا يسمح للشركات الأمريكية أن تبيع بترولها مقابل الإسترليني.

(٢) وقعت مصر والسويد وبوغوسلافيا واليابان والأرجنتين والبرازيل اتفاقيات ثنائية مع بريطانيا وبعقتضاهما يتمتع البترول البريطاني بسوق تفضيلية.

(٣) في بلاد العمالة السهلة التي لها أرصدة تجذب بريطانيا تبيعها البترول مقابل هذه الأرصدة وليس للشركات الأمريكية أن تبيع مقابل الإسترليني.

(٤) لم يبق أمام الشركات الأمريكية إلا منطقة الاسترليني التي تعادل ٦٩٪ من السوق العالمية للبترول.

وفي عدد فبراير سنة ١٩٥٠ علقت المجلة ذاتها على سياسة بريطانيا بقولها: «تستطيع الحكومة البريطانية أن تعين أماكن بيع الزيت الذي تنتجه الشركات

البريطانية والشروط التي يماع بها ؛ وبفضل رقابتها على النقد تستطيع أن تقرر أي المنتجات يحتاج حدودها أو يدخل الأسواق التي لها فيها رقابة فعالة .

ولقد عقدت اتفاقيات مع شعوب أخرى لإمداد الأخيرة بالبترول الاسترليني ، مع إبعاد البترول الوارد من المصادر الأخرى ، كما أتت فرضت الحظر على جميع الواردات من زيت الوقود عدا ما تنتجه منه الشركات البريطانية ، وخفضت وارداتها من الجازولين بقدر الثلث » .

هذا هو الخلاف الذي نشب بين المصالح البترولية ، عرضنا فيه لوجهة نظر كل من الفريقين ، وليس لنا من تعليق عليه إلا أنه مظهر آخر من مظاهر النضال بين شركات البترول والحكومات التي تقف من ورائها (١) .

(١) أعلن رئيس مجلس إدارة جموع كالتكس بناءً لاتفاق مع الحكومة البريطانية في ١٨ يوليه سنة ١٩٥٠ وأتم نصوص الاتفاق :

١ — تقوم شركة كالتكس (بالمملكة المتحدة وهي إحدى فروع المجموعة) بأن توزع في المنطقة الاسترلينية بترول كالتكس الذي يكرر في البحرين والذي مصدره الزيت الخام الذي تنتجه شركة أرامكو والبحرين .

٢ — خفض متبادل في النفقات الدولارية فيما يتعلق بترول مجموعة كالتكس الذي تتولى بيعه شركة كالتكس (المملكة المتحدة) .

٣ — ويسهل الاتفاق أن شركة أرامكو قبلت أن تؤدي لها شركة كالتكس (بالمملكة المتحدة) جانباً طيباً من المدفوعات بالاسترليني ، وتستطيع أرامكو استخدام مثل هذا الاسترليني في عملياتها الجارية .

الفصل السادس عشر

إيران وتأمين البترول

في عام ١٩٤٤ سن «المجلس» قانوناً يمنع منح أي امتياز للنفط ، كما تضمن علاوة على ذلك أنه «على الحكومة أن تقوم بمقاييس الضرر والضرورة لجميع الحالات التي حدث فيها الإضرار بحقوق إيران في مواردها التي تحت الأرض وغيرها وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الزيت في الجزء الجنوبي من البلاد لاستعادة الحقوق الوطنية كاملة ، والحكومة ملزمة بموافقة المجلس بالنتيجة» .

ومنذ ذلك الحين ، وكان الرأي العام قد تنبه إلى العين الذي فرضه اتفاق ١٩٣٣ على البلاد ، قامت المظاهرات في كل مكان تطالب باستعادة حقوق إيران . وعمدت الحكومة القائمة بالأمر حينذاك إلى مقاومة هذه الدعوة ، وعظم الصراع وبلغت التطورات ذروتها حين وقع الاعتداء على حياة الشاه في فبراير سنة ١٩٤٩ ، وهو الحادث الذي استغل لإعلان الأحكام العرفية وإلغاء الصحف التي كانت تناقش مسألة النفط وتدعوا إلى تأمين هذه الصناعة الوطنية الكبرى .

الاتفاق الإضافي :

ودارت مفاوضات لمدة ثمانية أشهر بين ممثل كل من الشركة والحكومة الإيرانية ، وانتهت في تكتم تام إلى الاتفاق الإضافي المعروف باسم اتفاق جاز جولشيان ، وتقرر عرضه على «المجلس» على وجه السرعة وكان ذلك قبل نهاية الدورة البرلمانية بأسبوع واحد ليصادق عليه مع أن الوقت لم يكن كافياً بحيث يتتيح له أن يحيثه بحثاً وافياً دقيقاً .

وأهم مزايا هذا الاتفاق الإضافي تتحصّر في الأمور التالية :

١ - رفع رسوم الامتياز من ٤ إلى ٦ شلنات وهي زيادة قدرها ٥٠٪ .

٢ - رفع معدل الضرائب إلى شلن عن الطن الواحد، أى زيد من ٢٠٪ إلى ٢٥٪.

٣ - موافقة الشركة على دفع حصة إيران البالغة ٢٠٪ كاملاً على دفعة واحدة كل سنة عند تقديم الميزانية خلافاً لما جرت عليه حتى ذلك التاريخ.

٤ - موافقة الشركة فيما يختص بالماضي على أن تدفع مرة واحدة حصة إيران من الاحتياطي الذي في حيازتها.

٦ - لا تقل حصة إيران من الأرباح والاحتياطي عن ٤ ملايين جنيه استرليني في السنة.

٦ - توافق الشركة على أن يعتبر الإتفاق ساري المفعول فيما يتعلق برفع مبلغ رسم الامتياز ومعدل الضرائب ابتداء من عام ١٩٢٨.

٧ - توافق الشركة على تخفيض قدره ٢٥٪ كأساس لسعر الزيت بإيران بدلاً من خفض ١٠٪ على أقل سعر في خليج المكسيك والخليج الروماني.

ولقد تحدث ممثل إنجلترا في مجلس الأمن فقال أن الإتفاق المشار إليه كان سيرفع الإيراد الذي تحصل عليه الحكومة الإيرانية خلال السنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٠) من ٣٧٦٧ مليون جنيه إلى ٨٦٦٦ مليون.

ولكن الرأي العام الإيراني عارض في الإتفاق لاعتبارات عدة منها^(١):

١ - كان الإتفاق الإضافي سيؤكّد في مقدمته وفي البندين الأول والعشر منه إتفاق سنة ١٩٣٣.

٢ - في تحديد المبلغ الذي يجب على الشركة دفعه كضريبة ورسم امتياز

(١) راجع في هذا النشرة التي أصدرتها السفارة الإيرانية بالقاهرة بعنوان «النفط الأساسية لامتياز داري وما ترتب عليه من نتائج» ص ١٥ - ١٧.

عن سنة ١٩٤٨ والرجعي المفهول للسنوات السابقة ينعكسنوت تفسير إجتهادى وفقاً لرأى الشركة بشرط الدفع بالذهب الذى كان موضع نزاع في حين أن التفسير الإيرانى كان هو الصحيح وفقاً لآراء كبراء رجال القانون والمال مثل الميسوفان زيلند .

٣ — ما كان دخل إيران ليزيد من رسوم الامتياز والضربيه بتفسير الدفع بالذهب مع اعتبار الفرق بين السعر الحقيقى للذهب وسعره الرسمى وهو ٥٪ تقريباً ، بل كان سينقص بذنبة تتراوح بين ٥٪ ، ١٠٪ .

٤ — في حالة ظروف خارجة عن إرادة الشركة قد يوقف معها إنتاج الزيت وتكون الشركة عاجزة عن تصدير البترول الإيرانى يكون الحد الأدنى المضمون وقدره ٤٠٠٠ جنية بنسبة مدة هذا الإيقاف للتصدير . وفي حالة استمرار هذا الإيقاف لمدة عام بأكمله لن يدفع أى مبلغ بصفة حد أدنى في حين أن إيران بموجب اتفاقى سنة ١٩٣٣ كانت مستظل تحصل على حد أدنى قدره ٧٥٠٠ جنية مهما كانت الظروف .

٥ — والاتفاق الاضافي برغم مظهره البراق وما جاء فيه عن تخفيض أكبر من السعر الأساسى لمبيعات النفط قد احتاط ليكون الحد الأدنى للسعر فيما بعد محدوداً على أساس سعر الزيت في منطقة خليج المكسيك فقط بدلاً من الأسعار السائدة في خليج المكسيك والخليج الروماني . وترتفع الأسعار إرتفاعاً مستمراً في خليج المكسيك نتيجة لنقل نقطة إرتكانز صادرات الزيت من خليج المكسيك إلى الخليج الفارسى وانخفاض تصدير الزيت من الولايات المتحدة وعليه كانت أسعار مبيعات الزيت بإيران متراجعة .

٦ — وبالرغم من أنه كان لا يران وفقاً لاتفاق ١٩٣٣ حصة قدرها ٢٠٪ من كل المبالغ الاحتياطية للشركة فإن الاتفاق الاضافي قصر حقوقها

على الاحتياطي العام وكان سيحرمها من حقوقها في جميع المبالغ الاحتياطية الأخرى حرمانا نهائيا.

٧ — وكان يجب بلا شك أن يدفع المبلغ الذي كان على الشركة لإيران على ذمة المبالغ الاحتياطية من المبالغ الاحتياطية الموجودة السابقة . وقد صار واضحاً من ميزانية عام ١٩٤٨ أن مبلغ ١١ مليون جنيه استرليني المستحق حتى ختام سنة ١٩٤٨ على المبالغ الاحتياطية قد دفع من المبالغ الاحتياطية السرية التي خصمت من إيراد سنة ١٩٤٨ ، وهذه العملية كبدت البلاد خسارة قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنية من حصتها .

٨ — وكانت كل مطالبات إيران من الشركات المساعدة والخليفة ستصفي عند دفع جزء من حصة الحكومة في الاحتياطي العام .

ولهذه الإعتبارات وغيرها رفض المجلس التصديق على الاتفاق الإضافي . ولم يقف سخط الرأى العام عند حد بل تجلى في اغتيال رئيس الوزراء رازمارا الذي كان مؤيداً للتفاهم ومعارضاً في التأمين (١٠ مارس) . وأخيراً أخذت تعظم الدعوة إلى التأمين ، وفي أول مايو سنة ١٩٥١ صدر قانون التأمين .

الدروافع الطافية وراء التأمين :

وتجدر هنا أن نعرض بعض الدوافع الساقمة وراء هذه الخطوة من جانب إيران (١) :

أولاً : الأحرف عـه اتفاق ١٩٣٣

ويتجلى ذلك في الكثير من الحالات التي ارتكبتها الشركة والتفسيرات التعسفية لعدد من نصوص ذلك الاتفاق .

(١) من المطبوعات والوثائق المختلفة التي نشرتها الحكومة الإيرانية .

١ — حاولت الشركة أن تدمج المياه الساحلية الإيرانية في المساحة التي يشملها الامتياز مع أن الأخير مقصور على الأراضي التي في إيران.

٢ — ضمنت الضرائب ورسوم الامتياز بالذهب على أساس سعره في السوق الحرة تبعاً لروح الاتفاق، ولكن الشركة كانت تبني حساباتها على السعر الرسمي للذهب الذي يصل إلى ٥٠٪ أقل من السعر الحقيقي.

٣ — تملك إيران في الحقيقة حصة تعادل ٢٠٪ من أرباح الشركة من كل من شركاتها المساعدة والمتحددة، ولكن بما أن هذه الشركات تدفع للشركة الأساسية (الرئيسية) جزءاً فقط من أرباحها فإن إيران مستحصل بالتالي على جزء فقط من نصيتها البالغ ٢٠٪ من أرباح هذه الشركات المساعدة. فمثلاً شركة ناقلات البرتول البريطانية التي دفعت الشركة الرئيسية كل رأس مالها حصلت على ربح قدره ١٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ ودفعت فقط ٤٠٠٠ جنيه أي ٦٪ من رأس مالها الأساسي للشركة الرئيسية وباعتبار ضريبة الدخل التي تدفع للحكومة البريطانية وصل نصيب إيران إلى الحد الأقصى وهو ٣٠٠٠ جنيه أي ١٪ من نصيتها القانوني الذي كان يجب أن يكون مليوني جنيه كنصيب من ربح قدره عشرة ملايين.

٤ — فسرت الشركة نصيب إيران (٢٠٪) من الاحتياطي على أنه مقصور على الاحتياطي العام بينما لا ينال الحق في ٢٠٪ من كل دخل الشركة قبل خصم ضريبة دخل الحكومة البريطانية وقبل نقل أي مبلغ منه لأى حساب احتياطي.

٥ — منعت الشركة بتفسيرها الخاطئ التعسفي للاتفاق أي إشراف من جانب الحكومة الإيرانية على الحسابات أو الاطلاع عليها، وكذلك الحال بالنسبة إلى شركاتها المساعدة والمتحددة، مع أن لممثل إيران الحق المطلق في الحصول على كل التفاصيل مما يتمتع به حاملو الأسهم. وزيادة على ذلك

فإن لإيران حصة توازى ٢٠٪ من كافة الأرباح . وكذلك منعت الشركة مراقبة كمية الزيت المصدرة (وكما ذكرت مجلة أمريكية صدرت الشركة ٥٦ مليون طنًا سنة ١٩٥٠ لا ٣٢ مليونا كما أعلنت الشركة)

٦ - بدلاً من السير على سياسة خفض عدد الموظفين والخبراء الأجانب ليحل بدلاً منهم إيرانيون ، زادت الشركة عدد الأولين من ١٨٠٠ سنة ١٩٣٣ إلى ٤٨٠٠ سنة ١٩٤٨ . وكان بإيران فنيون أكفاء من أهل البلاد ولكن الشركة حالت دون الإستفادة منهم . وتقول المصادر الإيرانية الرسمية إنه (عند التأمين) كان أكثر من ٨٠٪ من العمال الذين في خدمة الشركة ينقصهم المسكن الملائم ويقيمون في جحور هيأشبه بكهوف العصر الحجري .

٧ - زادت الشركة رأس مالها من الأسهم العادي مرتين بإصدار أسهم حرة لمساهميها السابقين وبذلك رفعت رأس المال الأصلي من ٩ مليون جنيه إلى ٢١ مليوناً . وقد جعل فشل الشركة في إصدار أسهم البند الثامن عشر من الاتفاق بلا مفعول وهو ما كان لصالح إيران وبيسح لها المشاركة في شراء أسهم الشركة العادي .

ثانياً : الخسائر الطائلة :

والواقع أن الحصة التي كانت تحصل عليها إيران تعد ضئيلة إلى حد بعيد إذا قييست بالأرباح الطائلة التي كانت من نصيب الشركة البريطانية . وفي الرسالة التي بعث بها وزير خارجية إيران بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٥١ إلى رئيس محكمة العدل الدولية ذكر أنه حسب ميزانية سنة ١٩٤٨ (والتي لم تراجعها الحكومة ولم تتحقق من دقة وصحة أرقامها) كان الربح ٦٢ مليون جنيه استرليني ، كما دفعت الشركة إلى الحكومة البريطانية ضريبة دخل قدرها ٢٨ مليون جنيه ، بينما لم تتعذر الضرائب

المدفوعة إلى الحكومة الإيرانية في نفس السنة ١٩٤٠٠,٠٠٠ جنية أي أقل من ٢٪ من أرباح الشركة ، هذا مع العلم أن ضريبة الدخل المدفوعة لحكومة إيران سنة ١٩٣٣ بلغت ٤٪ من كل المبالغ التي حصلت عليها الشركة . ولو أن اتفاق دارسي كان سارياً لحصلت إيران سنة ١٩٤٨ (على أساس أسعار ضريبة الدخل في تلك السنة) على ٣١ مليونا من الجنيهات .

وقد قال بعض المسؤولين الإيرانيين من تحذّنا إليهم في الأمر إن بلادهم لم تفعّل بالموايا الواجبة من وراء هذه الثروة الطبيعية ، وطلبوا أن تتصور مدى الغبن الذي تعرّض له مصر لو فرض أنها منحت امتياز زراعة واتّاج وتسويق مصوّلها من القطن إلى شركة أجنبية ، وأشاروا أن من الطبيعي أن يسيطر الرأي العام في إيران على ذلك الوضع الذي حرم البلاد من أموال تكفي لتنفيذ المشروعات الاصلاحية التي ترفع مستوى حياة الشعب . وإنّ ذن فوراء سياسة التأمين تكمن فكرة استغلال الثروة البترولية لمصالح البلاد والحصول على أقصى ربح منها حتى يتسرى استغلال تلك الأموال الطائلة للخير العام .

ولقد عبر عن هذا المعنى وغيره الدكتور محمد مصدق في رسالة بعث بها إلى المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية فقال إن الدافع الثاني للتآمين هو الرغبة في تحسين الأحوال الاقتصادية ، ذلك أنه خلال المدة التي تولت فيها الشركة استغلال موارد إيران لم تكن مستعدة إطلاقاً للفوز في حقوق الشعب الإيراني ومراقبتها حتى طبقاً لامتياز دارسي واتفاق ١٩٣٣ غير المشروع ، خلال تلك المدة كانت الضرائب التي دفعت لحكومة البريطانية تزيد مرات عن الدخل الذي حصل عليه أصحاب النفط الأصليون وهو الشعب الإيراني ؟ وعلى ذلك فالغرض من التأمين أن يحصل الشعب على الحد الأقصى من الأرباح .

ثالثاً: التحرر السياسي :

لم تكن شركة النفط الإنجليزية - الإيرانية مجرد مؤسسة عادية « تباشر أعمالاً تجارية حسب ، وإنما كانت في الحقيقة عبارة عن قوة سياسية لها أثرها

وخطرها واستطاعت أن تلعب أدواراً لها خطورتها في حياة إيران . فكانت تدفع الإتاوات لرجال القبائل كسبيل لاستخدامهم في الوقت المناسب ، وتشير القلائل والاضطرابات إذا كان ذلك في صالحها ، وتحذب إلى جانبها الكثيرين من رجال السياسة وأعضاء البرلمان وكبار الموظفين لتكلف المتع بالمزايا ولتجنب صدور التشريعات التي تعارض مع أهدافها . ولقد أوضح الدكتور محمد مصدق كل ذلك في رسالته إلى المستر تشرشل الذي سبق أن أشرنا إليها فقال إن الدافع الأول للتأمين إنما هو « اجتناث النفوذ الأجنبي والعملاء الأجانب في البلاد وبذلك تتولى مصادرها بنفسها وتضمن استقلالها السياسي متعاونة مع الشعوب الحية لاحرى في المحافظة على السلام العالمي . خلال نصف القرن الذي سيطرت فيه الشركة لم يكن يمكننا للحكومات الإيرانية أن تتخذ قراراً بمحض حريتها في شؤونها الداخلية وسياساتها الخارجية » .

هذه هي العوامل الرئيسية الكامنة وراء سياسة إيران من حيث تأمين الصناعة البترولية ، والواقع أنها كلها تمثل ذلك الإتجاه القوى الذي أخذ يزداد قوة في العالم عامة والشرق الأوسط خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي يستهدف التحرر الاقتصادي والسياسي . إن إيران إذ اعتمدت تأمين الصناعة البترولية إنما توخت من وراء ذلك كله أن تسترد سيادتها الاقتصادية بأن تكون هي صاحبة الأمر في استغلال ثرواتها الطبيعية ، كما إنها بالقضاء على الامتياز الطويل الأمد الذي كان ممنوحًا للجانب البريطاني قد اعتمدت أن تزيل عاملًا أجنبية يتدخل بكلفة السبيل في الحد من إرادتها ويلعب دوراً له خطورته في عدم الاستقرار الداخلي . وعلى ذلك فإذا أردنا أن نفهم سياسة التأمين على وجهها الحقيقى كان لزاماً علينا أن ننظر إليها على أنها تغيير عن الإنبعاث القوى .

أمام محكمة العدل الدولية

في ٢٦ مايو ١٩٥١ قدمت المملكة المتحدة طليباً إلى محكمة العدل الدولية ضد إيران . وبعد أن استعرضت شروط اتفاق ٢٩ إبريل عام ١٩٣٣ والنزاع الذي

نشأ نتيجة قانون التأمين الصادر في أول مايو ١٩٥١ ، قالت إن المحكمة مختصة بالنظر في النزاع طبقاً لتصريح حكومة إيران والمودع لدى الأمانة العامة لعصبة الأمم في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ والذي عقدته قبل الاختصاص الإجباري للمحكمة العدل الدولية ؟ وطلبت المملكة المتحدة من المحكمة أن تقرر أن إيران ملزمة برفع نزاعها مع الشركة إلى التحكيم طبقاً للمادة ٢٢ من اتفاق ١٩٣٣^(١) ، وإنها قبل وتنفيذ أي حكم يصدر عنها نتيجة مثل هذا التحكيم .

وتطلب المملكة المتحدة من المحكمة أن تعلن :

١ — أن تفاصيل قانون التأمين بما يحمل معنى الإلغاء من جانب واحد أو تغيير شروط اتفاق ١٩٣٣ يكون مخالف للمادتين ٢٦ و ٢١ من الاتفاق وهذا يكون مخالفًا للقانون الدولي وتكون إيران مسؤولة دولياً عن ذلك .

٢ — إن المادة ٢٢ من الاتفاق تظل ملزمة قانوناً لإيران التي أذ حرمت الشركة من الحق القانوني المنصوص عليه في الاتفاق ، قد أنكرت العدالة خلافاً للقانون الدولي .

٣ — إنه لا يمكن قانوناً الغاء الاتفاق أو تغييره من جانب إيران إلا بالاتفاق مع الشركة طبقاً للمادة ٢٦ من الاتفاق .

وطلبت من المحكمة أن تقرر أن على إيران تقديم الترخصية الكاملة عن كافة

(١) فيما يلى نص المادة : « أي خلافات بين الطرفين مهما كانت طبيعتها وبخاصة الخلافات التي تنشأ عن تفسير هذا الاتفاق والحقوق والإلتزامات الواردة فيه ، وكذلك أي خلافات في الرأى قد تنشأ بقصد مسائل يكون من الضروري ، طبقاً لنصوص هذا الاتفاق ، أن تجري تسويتها باتفاق الطرفين ، يجب تسويتها بطريق التحكيم » .

(٢) وهذه هي الفقرة الهمامة من المادة ٢١ « لا يجوز للحكومة الغاء هذا الإمتياز أو تغير الشروط الواردة فيه عن طريق تشريع عام أو خاص في المستقبل أو بواسطة إجراءات إدارية أو أية أعمال وتصرفات أخرى من جانب السلطات التنفيذية » .

وتنص المادة ٢٦ على أن الإمتياز منوح للشركة لمدة تنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، وأنه لا يجوز اتهاؤه إلا إذا تنازلت عنه الشركة ، أو ما إذا قررت محكمة التحكيم الغاؤه نتيجة لعدم قيام الشركة بتنفيذ الاتفاق .

التصيرات التي اتخذت إزاء الشركة والتي هي مخالفة للقانون الدولي أو اتفاق ١٩٣٣ ، وأن تعين طريقة الترضية والتعويض . واحتفظت المملكة المتحدة بحقها في أن تطلب من المحكمة أن تقرر ، طبقاً للمادة ٤١ من لائحة الأخيرة ، تدابير مؤقتة لحماية حقوقها (أى بريطانيا) حتى يتسعى لأى رعايتها ، أى شركة النفط ، أن يتمتع بحقوقه الخولة له بمقتضى نصوص اتفاق ١٩٣٣ .

وفي ٢٢ يونيو ١٩٥١ طلبت المملكة المتحدة من المحكمة تقرير التدابير المؤقتة لحماية الشركة ومن ذلك :

- ١ - السماح للشركة ، بدون أى عائق ، أن تواصل أداء العمليات التي كانت تقوم بها قبل صدور قانون التأميم .
- ٢ - عدم مصادرة أموالها أو أموالها التي تكتسبها .
- ٣ - ضمن الحكومة الإيرانية عدم اتخاذ أية خطوات تمنع تنفيذ قرار المحكمة إذا صدر لصالح المملكة المتحدة .
- ٤ - تعهد الحكومة الإيرانية والبريطانية بعدم اتخاذ أية إجراءات تؤدي إلى زيادة حدة النزاع القائم . كما تعهد الحكومة الإيرانية بصفة خاصة بالامتناع عن الدعاية التي تلهب شعور الشعب الإيراني ضد الشركة والمملكة المتحدة .

وفي اليوم التالي طلب رئيس المملكة من حكومة ايران تحجب أية تدابير تزيد من حدة النزاع أو تعرقل تنفيذ أى حكم قد تصدره المحكمة . وفي ٢٩ من الشهر نفسه بعث وزير خارجية ايران برسالة الى الرئيس يطلب فيها أن تقرر المحكمة عدم اختصاصها بالنظر في الموضوع وذلك طبقاً للاعتبارات الآتية :

- ١ - بفرض الاعتراف بشرعية اتفاق عام ١٩٣٣ فهو اتفاق مع شركة خاصة وليس مع الحكومة البريطانية . فهذه الشركة - كما هو شأن بالنسبة الى جميع الشركات الخاصة من أجنبية أو محلية - تخضع للقوانين المحلية للبلد الذي تعمل فيه . اما أن الحكومة البريطانية أكبر شريك في الشركة فإن

هذا لا يغير من مركز الأخيرة من حيث أنها هي التي وقعت على الاتفاق .

٢ — إن التصريح الصادر من حكومة ايران سنة ١٩٣٢ بشأن قبول اختصاص محكمة العدل الدولية يستبعد كافة المسائل المتعلقة بسيادتها القومية (١) .

٣ — طبقاً للفقرة السابقة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ليس للأخيرة « أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما . وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحكم بحكم هذا الميثاق » .

٤ — ليس للمحكمة ولاية في هذه المسألة لأنه طبقاً للفقرة الأولى من المادة السادسة والثلاثين من « النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية » فإن ولايتها تشمل جميع القضايا التي يعرضها عليها المتخاصرون ، كما يشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .

(١) وقعت الحكومة (الفارسية) هذا التصريح في ٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، وأودع التصديق في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، ويسرى لمدة ست سنوات وما بعد ذلك إلا إذا قدم إخطار بشأن إنهاء العمل به .

وتسرى شروطه بغير اتفاق خاص إزاء أية دولة أخرى قبل الالتزام نفسه « في أية منازعات تنشأ بعد التصديق على التصريح الحالى فيما يتعلق بالمواقف أو الحقائق التي تس ب بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تطبق المعاهدات أو الاتفاقيات التي تقبلها فارس واللاحقة للتصديق على هذا التصريح » مع استثناء :

١ — المنازعات المتعلقة بالوضع الإقليمي لفارس ، بما في ذلك تلك المنازعات الخاصة بحقوق سيادتها على جزرها وموانئها .

٢ — المنازعات التي اتفق أو قد يتفق الأطراف المعنيون على الاتجاه إلى سبيل آخر لتسويتها سامياً .

٣ — المنازعات التي تدخل ، طبقاً للقانون الدولي ، في اختصاص فارس .

٤ — في حالة رفع أى نزاع إلى مجلس عصبة الأمم فإن فارس تحتفظ بالحق في أن تطلب من المحكمة وقف إجراءات السير في الدعوى .

٥ - لا يوجد نزاع بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية ، ولكن الحكومة الأخيرة تحاول أن تقدم نفسها في مسألة « تدخل طبقاً لبديهيات القانون الدولي ومبادئه الأولية في نطاق حق السيادة الذي للشعب الإيراني وإذن فهمي مسألة من اختصاص الحكومة الإيرانية وحدها .

٦ - على فرض وجود خلاف بشأن تأمين النفط الإيراني فإنه بين الحكومة الإيرانية والشركة التي لا يختلف مركزها من الناحية القانونية عن مركز أي فرد من الرعايا البريطانيين وأذن ليس للمحكمة أن تنظر في الأمر لأنه طبقاً لنظمها الأساسي « للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة » (م ٣٤ ف ١) .

٧ - إن موضوع النزاع لا يمكن عرضه على آية محكمة لأنه لا توجد هناك مسألة إلغاء أو مخالفة لاتفاق ١٩٣٣ ، وغاية الأمر أن حكومة وشعب إيران يستخدمان حقاً طبيعياً لهم وهو حق السيادة الذي لا ينزع فيه أحد ، ومن هنا قررا تأمين صناعة النفط في جميع أنحاء البلاد دون أي تمييز أو تفرقة . ولقد استخدمت الحكومة البريطانية عراراً هذا الحق بتأمين صناعاتها السكرى ولم يكن لأصحابها حق في الشكوى .
وهكذا تمسكت إيران بقواعد القانون الدولي المتعارف عليها والتي تعد أي امتياز من هذا القبيل مع شركة خاصة أمراً لا دخل لمحكمة العدل الدولية فيه ، كما أن المنح أو التأمين من حقوق السيادة .

أصل بالتدابير المؤقتة :

وفي ٣٠ يونيو عقدت جلسة في لاهى استمعت المحكمة خلاها لممثل المملكة المتحدة وحده ، إذ لم تبعث إيران بمندوب عنها ؛ وفي ٥ يوليه ١٩٥١ أصدرت أمراً بشأن التدابير المؤقتة (أثناء نظر الموضوع) :

(١) يمنع كل من الطرفين عن أي إجراء يسىء إلى الطرف الآخر بشأن تنفيذ القرار الذي قد تتخذه المحكمة بعد ذلك .

- (٢) يمتنع الطرفان عن كل ما يؤدي إلى زيادة حدة النزاع أو اتساع نطاقه .
(٣) الامتناع عمما يمنع الشركة من القيام بأعمالها الصناعية والتجارية كما كانت تمارسها قبل أول مايو ١٩٥١ :

ولقد اعترض القاضيان عبد الحميد بدوى ووينيارسكي Winiarski على هذا القرار لأنّه لا يجوز صدوره إلا إذا رأت المحكمة - ولو بصورة مؤقتة - أنها مختصة ببحث النزاع .

اعتراضه إيران :

وبعد أربعة أيام من صدور القرار بعث وزير خارجية إيران برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ذكر فيها - إلى جانب أشياء أخرى - أن المسألة لاتدخل في اختصاص المحكمة لأنّها متصلة باختصاص إيران الداخلي بصدق امتياز فرض على البلاد في ظل ظروف خاصة ، كما أنه - مع التسلیم بشرعیته - لا يudo أن يكون امتیازاً منوحاً من قبل الحكومة الإيرانية لشخص قانوني خاص . ولم تكن المحكمة مختصة لأن إيران لم توافق على رفع الأمر إليها ، ولم يخول الميثاق للمحكمة ولاية في هذه القضية ، كما أنه ليست هناك معاهدات أو اتفاقيات دولية تسبيغ هذه الولاية على المحكمة ، فضلاً عن أن المسألة خارج نطاق التصریح الذي أصدرته إيران سنة ١٩٣٢ وكل هذا قد لفتت الحكومة الإيرانية نظر المحكمة إليه . وأشارت الرسالة إلى أن المحكمة قد هدمت ثقة إيران في العدالة الدولية . وإذاء هذه الاعتبارات جميعاً قررت إيران سحب تصريحها الخاص بقبولها الولاية الجيرية للمحكمة .

في مجلس الأمن :

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٥١ شكت المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن من أن الحكومة الإيرانية لم تستجب إلى قرار المحكمة ، وطلبت إليه النظر في الموقف الناجم من ذلك . وفي جلسة أول أكتوبر عرض ممثل الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا في ادراج الشكوى

بجدول الأعمال ، على اعتبار أن المسألة خارج اختصاص المجلس ؛ ولكن هذه الميئنة قررت الإدراج بأغلبية ٩ أصوات ضد صوتين (الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا) . واستمرت المناقشات حتى ١٩٠١ كتوير ، وخلالها تكلم ممثلان الدولتين .

صحبة بريطانيا :

تكلم ممثل المملكة المتحدة واستعرض تاريخ الامتياز منذ عام ١٩٠٢ ، وقال انه في عام ١٩٤٩ عدلت بعض الشروط المالية لصالح ايران بمقتضى اتفاق وقعه وزير المالية ولتكن « المجلس » لم يصادق عليه . وطبقاً للاتفاق المذكور كان إيراد ايران خلال الفترة (١٩٤٨ - ١٩٥٠) يرتفع من ٣٨٦٧ مليون جنيه الى ٧٦٦٦ مليوناً . غير أن حركة تدعو الى التأمين أخذت تنشط في البلاد ، وفي الوقت نفسه أعربت الشركة عن استعدادها للدخول في مفاوضات لعقد اتفاق جديد على أساس المشاركة في الأرباح . وفي ١٠ مارس قتل رئيس الوزارة ، وسار البرلمان الإيراني قدماً في التيار الذي انتهى بصدور قانون التأمين ، مما حمل بريطانيا على رفع الأمر الى محكمة العدل الدولية .

وبعد أن أشار الى المباحثات التي دارت عن طريق المستر هاريمان انتقل الى الناحية القانونية قائلاً إن التقدم الى مجلس الأمن يستند الى المادتين ٣٤ ، ٣٥ من الميثاق^(١) ، ذلك أنه ما من أحد يستطيع أن ينكر روح الإنذارة في ايران ، ولا

(١) تقول المادة ٣٤ إن « مجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكن يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلام للأمن الدولي ». أما المادة ٣٥ فهذا نصها :

١ - لكل عضو من « الأمم المتحدة » أن يتبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة والثلاثين .

٢ - لكل دولة ليست عضواً في « الأمم المتحدة » أن تتبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت قبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق .

٣ - تجري أحكام المادتين ١١ ، ١٢ على الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة المسائل التي تتبه إليها وفقاً لهذه المادة .

التهديد للسلام العالمي. ثم أضاف إلى ذلك أن المحكمة أخطرت المجلس بالتدابير المؤقتة التي اتخذتها (طبقاً للمادة ٤١ ف ٢ من نظامها الأساسي بما يفيد اختصاص المجلس).

وفي جلسة ١٥ كتوبر تقدم بمشروع قرار معدل ينتهي بأن يطلب المجلس استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن ، وتجنب أي عمل قدزيد من حدة الموقف أو يسيء إلى حقوق دعاوى وموافق الطرفين .

رد إيران :

وتكلم ممثل إيران ، وبعد أن أورد الأرقام عن ضآلته نصيب بلاده ، انتقل إلى قانون التأمين وأوضح كيف نص على التعويض وعلى تحصيص ٢٥٪ من أرباح الشركة الجديدة لهذا الغرض ، وأن لعملاء الشركة الملاحة السابقين أن يواصلوا شراء حاجتهم بالأسعار العالمية ، كما تكون لهم الأولوية في شراء أي مقدادير إضافية. وكذلك فإن الحكومة الإيرانية أبدت استعدادها لتوقيع عقد طويل الأمد بشأن بيع النفط للملكة المتحدة واستخدام الفنيين البريطانيين . ثم انتقد التجاه الحكومة البريطانية إلى المحكمة الدولية وكذلك قرار ٥ يوليه الذي أصدرته الأخيرة وهي غير ذات اختصاص . وإذا ثُنِدَ عن تهديد السلام أبان أن إيران لا يمكن أن تكون مصدره بسبب ضآلته مواردها وافتقارها إلى إمكانيات الحرب ، أما إذا كان هناك تهديد من هذا القبيل فإِنما مبعثه مظهر القوة من جانب المملكة المتحدة . ثم هاجم سياسة الشركة في خفض الإنتاج ، ووضع ميزانيات وهمية ، وحرمان إيران من نصيبها العادل في الأرباح ، والإكتثار المطرد من عدد الفنيين الأجانب ، وعدم تقديم البيانات التي كانت تطلبها الحكومة البريطانية ؟ وتحدث بعد ذلك عن المفاوضات التالية وجهود المستر هاريمان وأورد العروض التي قدمها الطرف البريطاني وأوضح مبلغ تعارضها مع أهداف البلاد ، كما لخص المقترنات التي تقدمت بها الحكومة البريطانية . وختم ممثل إيران خطابه بقوله إن مشروع القرار البريطاني غير مقبول نظراً لأن المجلس غير مختص بالنظر في الموضوع .

وأخيراً قرر المجلس في ١٩ أكتوبر ١٩٥١ تأجيل المناقشة .

محكمة العدل تصدر قرارها :

عادت محكمة العدل الدولية إلى النظر في النزاع ، وفي ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ أصدرت القرار التالي بأغلبية تسعه أصوات ضد خمسة :

« ترى المحكمة أنه ليس لها اختصاص في القضية الحالية » .

وكانت حجة الحكومة البريطانية أن اتفاق ٢٩ أبريل عام ١٩٣٣ له صفة مذدوجة فهو من جهة عقد امتياز بين حكومة إيران والشركة ، كما أنه من جهة أخرى اتفاق بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية . ولكن المحكمة رفضت هذا التفسير لأن الحكومة البريطانية لم تكن طرفاً في العقد ، وطبقاً للأخير ليس للحكومة الإيرانية أن تطالب الحكومة البريطانية بأى حقوق ، كما أنها غير مطالبة بأى التزامات قبل الحكومة البريطانية ، وهي الالتزامات التي يتعين عليها الوفاء بها إزاء الشركة . والوثيقة التي تحمل توقيع كل من حكومة إيران والشركة لها غرض واحد ، وهو تنظيم العلاقات بين هذين الطرفين ، وليس بين الحكومتين . ولا عبرة بالواسطة الق سبق أن قام بها مجلس عصبة الأمم عن طريق المفرر ، والحكومة البريطانية حين رفعت الأمر إلى مجلس العصبة إنما كانت تمارس حقها في الحماية الدبلوماسية لأحد رعاياها (وهو الشركة) من ضرر تعتقد أنه تعرض له .

ولقد كان القرار الذى أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن عدم اختصاصها نصراً لا لوجهة نظر إيران القانونيةحسب ، وإنما للسياسة الإيرانية القومية كما تجلت في تأمين صناعة النفط ، وقبول بالارتياح البالغ في كافة بلاد الشرق الأوسط المتتجة للبترول لأنه مصدر تشجيع على أي اتجاه مماثل .

قطع العلاقات الدبلوماسية :

دارت مفاوضات عدة بين الجانبين الإيرانى والبريطانى من أجل الوصول إلى تسوية واشتركت في بعضها الولايات المتحدة ولكنها - حتى الآن - لم تؤد إلى أية نتيجة إيجابية . وراحت حكومة إيران تتهم البريطانيين المقيمين في البلاد بالقيام بأعمال تعرض سلامتها وأمنها للخطر ، وازداد التوتر حدة وأخيراً انتهى الأمر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٠ كتوبر سنة ١٩٥٢ .

بعض نتائج التأمين

لسنا نعدوا الحقيقة إذ نقرر أن الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإيرانية بشأن تأميم البترول في بلادها يعد من أخطر الأحداث التي حدثت في الفترة التالية لانهاء الحرب العالمية الثانية .

في إنجلترا :

إن هذا العمل كان ضربة عنيفة لبريطانيا لأنه حرمتها من مورد بترولي ضخم حيث ظلت إيران ، حتى صدور قانون التأمين ، تشغل المقام الأول بين البلاد المنتجة في الشرق الأوسط ، كما حرمتها من أرباح ضخمة كانت تحصل عليها . غير أن الناحية السياسية لا تقل أهمية ، ذلك أن سمعة بريطانيا في الإقليم قد هبطت إلى حد بعيد ، وأن عجزها عن مواجهة الموقف كما كانت تفعل في الحالات المماثلة في الماضي ، عدت دليلاً على تضاؤل نفوذها أو منزلتها في مضمار السياسة الدولية .

في السُّرُوفِ الرُّوْسِطِ :

ولا ريب أن توقف الإنتاج الإيراني على أثر صدور قانون التأمين كان قميماً أن يكون ذا أثر سيء بالنسبة إلى الدول الغربية ، ولكن هذه الأخيرة – عن طريق الشركات التابعة لها – استطاعت أن تغلب على الأزمة الناشئة وذلك ببذل مزيد من النشاط في عمليات التنقيب والاستخراج في المناطق الأخرى ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث زيادة واضحة في الإنتاج البترولي بالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، كما تدل على ذلك الأرقام التي سبق لنا إيرادها .

إلا أن البلاد الأخرى المنتجة في الإقليم قد استفادت من الحادث الإيراني ، ذلك أن الشركات البترولية سارعت إلى تعديل الامتيازات فارتقت بصورة ظاهرة الحصص التي تحصل عليها حكومات تلك البلدان ، على ما أوضحتناه .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن الأصوات ترتفع من وقت آخر مطالبة بتعديلات جديدة . وأكثـر من هذا فإن هناك الكثـيرين - وبخـاصة في العراق - من يطالبون بتأمـيم الصنـاعة البـترولـية ، أسوـة بما فعلـت إـيران .

في إـیران :

١ - كان أول أثر مباشر للتأمـيم وـتوقف أعمـال الشرـكة البرـيطـانـية السابقة أن حرمـت إـیران من الأموـال التي هي من نصـيبـها ، والـتي كانت سـترـتفـع كـثـيرـاً لو تم اـتفـاقـ مـمـاثـلـ لما حـدـثـ فيـ الـبـلـادـ الـأـخـرـيـ كالـكـوـيـتـ وـالـعـرـاقـ وـالـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ . وهـبـطـ الإـقـاتـاجـ بشـكـلـ واـضـعـ ، وـلمـ تـمـكـنـ إـیرـانـ منـ تـصـرـيفـهـ عـلـىـ ضـائـعـهـ لـعدـمـ اـمـتـلاـكـهـ لـالـنـاقـلـاتـ منـ جـهـةـ ، كـمـاـ أـنـ الـبـلـادـ الـأـخـرـيـ الـكـبـيرـةـ مـنـ حـيـثـ حاجـاتـهـ إـلـىـ الـبـتـرـولـ لمـ تـقـدـمـ إـلـىـ مـيدـانـ الشـرـاءـ ، إـماـ مـرـاعـاةـ لـأـنـجـلـنـتـرـاـ أوـ خـوفـاـ مـنـ المـصـادـرـ لـسـفـنـهـاـ فـيـ عـرـضـ الـبـحـارـ .

وـمـهـمـاـ يـكـنـ مـنـ أـمـرـ فـإـنـ حـرـمـانـ إـیرـانـ مـنـ الـأـرـبـاحـ الضـخـمةـ الـتـيـ يـجـبـ أـنـ تـدـرـهـاـ صـنـاعـةـ الـبـتـرـولـ أـحـدـثـ آـثـارـاـ خـطـيرـةـ فـيـ اـقـتصـادـيـاتـهـ ، كـمـاـ تـوـقـفـ المـشـرـوعـ الـذـيـ سـبـقـ إـعـدـادـهـ لـلـتـعـمـيرـ وـالـإـصـلاحـ فـيـ مـخـلـفـ نـوـاـحـيـ حـيـاةـ الـبـلـادـ .

وـقـدـ يـتسـاءـلـ الـكـثـيرـونـ لـمـاـ لـاـ تـدـخـلـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ أـوـ الـأـنـخـادـ السـوـقـيـيـ لـاـنـهـ هـذـهـ فـرـصـةـ . أـمـاـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ فـإـنـ شـرـكـاتـهـ يـعـنـبـهاـ أـنـ تـحـلـ مـحـلـ الـإـنـجـلـيـزـ وـكـثـيرـاـ مـاـ تـرـدـدـتـ الـرـوـاـيـاتـ أـوـ الـأـنـبـاءـ عـنـ مـحاـوـلـاتـ مـنـ جـانـبـ هـذـهـ الـشـرـكـاتـ أـوـ اـتـفـاقـاتـ تـرـيـدـ عـقـدـهـاـ مـعـ الـحـكـومـةـ الـإـیرـانـیـةـ ، غـيرـ أـنـ الـوـاقـعـ أـنـ السـيـاسـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ لـيـسـ مـنـ صـالـحـهـاـ أـنـ يـحـدـثـ شـيـءـ مـنـ هـذـاـ القـبـيلـ لـأـنـهـ يـؤـدـيـ إـلـىـ إـغـضـابـ اـنـجـلـنـتـرـاـ وـبـالـتـالـىـ إـلـىـ تـصـدـعـ فـيـ جـهـةـ الـمـعـسـكـرـ الـقـرـبـيـ . وـعـلـاوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ فـإـنـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ ذـاـهـاـ صـاحـبـةـ إـنـتـاجـ كـبـيرـ ، كـمـاـ أـنـهـ تـقـومـ باـسـتـغـلـالـ الـبـتـرـولـ فـيـ أـعـظـمـ الـمـنـاطـقـ إـنـتـاجـاـ بـالـعـالـمـ .

فإذا انتقلنا إلى الاتحاد السوفيتي نجد أنه ليس بحاجة ماسة إلى البترول الإيراني
أكتفاء بموارده المتعددة من الوقود ، فضلاً عن صعوبة نقل هذا البترول الذي
يستخرج من الجزء الجنوبي من إيران لعدم وجود أنابيب تتجه شمالاً صوب الحدود
الروسية . وليس من الميسير على الروسيا أن تنقله بحراً لعدم توافر الناقلات ، وطول
المسافة وال الحاجة إلى دفع رسوم المرور في قناة السويس . وقد سبق أن صرخ رئيس
شركة البترول الأهلية الإيرانية أنه لم تقدم أية عروض من جانب الحكومة
السوفيتية .

٢ - وحتى لو فرض واستأنفت إيران إنتاجها فإن الاهتمام من جانب الدول
الأخرى المستهلكة مدين صعب على استيراد البترول الخام ، لأن الكثير من
البلدان في أوروبا عمدت بعد إغلاق معامل عبادان إلى تنمية صناعة التكرير
عندتها . وكذلك ينبغي ألا ننسى أن الشركات البريطانية تقوم الآن
 بإنشاء معمل تكرير في عدن ، كفاءته السنوية خمسة ملايين من الأطنان .

٣ - والنوى يتبع تاريخ إيران الداخلي منذ أواسط عام ١٩٥١ يرى هذا
البلد يتعرض من حين لآخر للمنازعات والخلافات ، فالدكتور محمد مصدق
قد طالب بفتح سلطات استثنائية أراد استخدامها لغايتين إحداهما مكافحة
أولئك الذين يطالبون بالتفاهم مع الإنجليز ، والأخرى الحمد من سلطان
القصر والعمل على تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية كتقلييم أظافر
الإقطاع والرجعية . وقد أدى تشتيت الرجل بهذه السياسة إلى صدام بينه
 وبين آية الله كاشاني ، الزعيم الديني ورئيس مجلس النواب ، وكذلك
 بينه وبين الشاه حتى أن الأخير كان على وشك أن يغادر البلاد لولا
 وقوف كاشاني وأنصاره إلى جانبه . وفي الوقت الذي تكتب فيه هذه
 السطور (١) ترد الأنباء من إيران محدثة عن اشتداد الصراع بين حكومة
 مصدق والقصر بسبب إصرار الأولى على أن يلتزم الشاه حدوده

الدستورية ، بحيث راحت الصحف تشير إلى احتمال نشوب الثورة في البلاد .

المعسكر الغربي :

وكان من نتيجة النزاع مع بريطانيا من جهة وعدم تأييد الولايات المتحدة لوجهة النظر الإيرانية من جهة أخرى ، أن ساءت العلاقات بوجه عام بين إيران ودول العسكرية الغربية حتى أصبح الأخير يوجس خيفة من المستقبل . ولا ريب أن بقاء الحال على هذا النحو معناه وجود نقطة بالغة الضعف في سياسة الغرب الدافعية .

ملحق رقم (٩)

من مصدق إلى السفير البريطاني

و قبل أن نختم هذا الفصل نقدم الوثيقة التالية التي تحمل وجهاً النظر الإيرانية والقى هي عبارة عن خطاب بعث به الدكتور محمد مصدق إلى السفير البريطاني في طهران ، قبل أن يغادر الأخير الأراضي الإيرانية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية .

طهران في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢
عزيزى المستر ميدلتون

الآن ، وأنتم وزملاؤكم على أهبة العودة إلى وطنكم ولم تعد إقامتكم في إيران سوى مسألة أيام ، أود أن أبعث عن طريقكم برسالة إلى مواطنكم ، أملا في أنهم سيطلعون على الحقائق على ما هي عليه وسيعرفون كيف حاول الإيرانيون داعماً ، خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة ، استخدام ما يمكنون من وسائل لمنع ظهور أي نزرة فيما بين الشعبين من علاقات ودية طويلة الأمد . وبهذا الأمل أعرض بإيجاز حقائق التطورات في إيران خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة ، والتي أخفيت عن الشعب البريطاني بسبب الجهد الذي تبذله الشركة السابقة . ولقد حاولت حكومى أيضاً أن تجده حلاً عادلاً للنزاع بشأن النفط ، عن طريق المفاوضات الودية لزييل ما خلقه جشع شركة لا هدف لها سوى الربح ، من سحب الشك والتباوؤ الذى خيمت على أفق العلاقات بين الدولتين ، وحتى تخلق جواً من الثقة والإخلاص المتبادلين وتفتح فصلاً جديداً في العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة المتحدة .

إن الوقت الثمين الذى كان يجب إنفاقه في إدخال الإصلاحات الداخلية ، قد صاغ مصدى بسبب استمرار المفاوضات العقيمة مع البعثات المختلفة وتبادل المذكرات خلال التسعة عشر شهراً الأخيرة . غير أنه ترتب على ذلك أنه إذ وصلت - مع أسفنا الشديد - العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين إلى المرحلة الحالية ، أصبح من السهل على حكومة إيران وشعبها أن يوضحوا للعالم أنه منذ بداية الأمر كانوا راغبين بأوفر قدر من حسن النية في تسوية النزاع بشأن النفط ، ولم يدخلوا وسعاً في إدراك هذه

الغاية ، بينما على النقيض من ذلك عمدت الشركة الطامحة الى تدرك أن آمالها ورغباتها غير القانونية موضع الحماية -كاملة من جانب الحكومة البريطانية ، إلى التهديد ورفعت النزاع إلى المحاكم الدولية وهي غير ذات اختصاص . وكذلك ، تمشياً مع سياسة التسويف بقصد الإفادة من عنصر الزمن لإحداث انها يصيب الشعب الإيراني ، نلقاها تسبّب عمداً في إخفاق مختلفبعثات النفطية ، وعملت بطريق الدعاية التي مولتها من وراء، نهب موارد الإيرانيين المسـاكين على نشر الشائعات حتى في أقصى أرجاء العمورة ، زاعمة أن حكومة وشعب إيران ليسا على استعداد للوصول إلى تسوية بشأن موضوع النفط . وواصلت الشركة السابقة مسماستها هذه غير المرغوب فيها ، وبطرفت حكومة المملكة المتحدة في بسط حمايتها على الدعوى الوهمية وغير المشروعية من جانب الشركة السابقة ، إلى حد إدراج مبدأ العلاقات الودية في زوايا النسيان ، والاتجاه إلى الدسائس والمؤثرات الداخلية المقرونة بالضغط المالي والقيود الاقتصادية غير المعقولة ، مما لم يدع مجالاً للشك في أن حكومة المملكة المتحدة تتجاهل وتهرّب مبادئ العلاقات الودية التي يجب أن تسود بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة وذلك بإيزال العقاب الاقتصادي بالمخلوق الذي أوجده . حدث ذلك بينما تحملت الحكومة الإيرانية بشجاعة وصبر هذا العدوان على حقوقها على مر الشهور دون أي رد فعل من جانبها .

ولا حاجة أن نبني لغير ذوى الدراسة بقصة هذه المغامرة أن الحكومة البريطانية
أقامت نظاماً دكتاتورياً في إيران بهدف حماية مصالحها غير المشروعة. أما الخطوة
الثانية لها فتمثلت في فرض اتفاق جديد عام ١٩٣٣ على الشعب الإيراني بفضل نظام
الحكم الذى خلقته، مستندة إلى امتياز دارسى الأصلى الذى لم يصدق عليه البرلمان
الإيراني إطلاقاً. وبالرغم مما فيه من نعائص اقتصادية تهدىء مصالحنا فإنه عرض
سلامتنا السياسية واستقلالنا للخطر إذ أتاح لشركة السابقة، بدون وجه حق، أن
تدخل في شؤوننا الاجتماعية والسياسية.

وخلال التسعين عاماً التي مارست فيها الشرك السابقة أعمالها بجد أنها ، وهي تستغل مواردنا النفطية التي درت علينا مئات الملايين من الجنيهات ، لم تتصرف يوماً

واحداً بوصفها مشروعَاً تجاريَاً بعيداً عن السياسة ، بل بالعكس كان لها يد في خلق ذلك الجو من الفساد الذي شهدناه في إيران خلال التسعين عاماً الأخيرة .

وإذ نأخذ في الاعتبار التطورات العالمية الحديثة بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، لم يعد في وسع أهل إيران احتفال سلوك الشركة السابقة ، وتطبّت مصالح الشعب الحقيقية إجراء تغيير سريع في الموقف ، مما تجلّى في تأميم صناعة النفط بالبلاد وبعبارة أخرى عمل الإيرانيون على الاستفادة من هذا الحق الطبيعي لـكل شعب حر مستقل ، أسوة ببلاد أخرى كثيرة وبخاصة المملكة المتحدة ، استغلّته لتأميم صناعاتها .

وبالرغم من أن الحكومة الإيرانية كانت تتصرف في حدود حقوقها الثابتة إذ أمنت صناعة النفط ، عمّدت المملكة المتحدة منذ البداية إلى إجراءات داخل إيران وخارجها ، لحماية ما للشركة السابقة من مصالح غير قانونية ، وهذا ما يتعارض مع روح الصداقة بين الحكومتين . وعلى أثر تلك الحرب العنيفة غير المشروعة التي شنت على مشاعرنا وأمانينا القومية ، لم تجد الحكومة البريطانية في النهاية مناصاً من الاعتراف بحق الشعب الإيراني الذي لا يسيّل إلى إنسكاره في تأميم صناعاته النفطية ، وتوقع الإيرانيون أن تلزم الحكومة البريطانية جهودها لتضع المصالح البريطانية تعمل وفقاً له . وكذلك بذلك بذلت الحكومة الإيرانية جهودها لتضع المصالح البريطانية موضع الاعتبار ، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع نصوص قانون التأميم ، كما لم تدخر وسعاً في إظهار حسن نواياها . ومن أمثلة ذلك استعدادنا للسماح للشركة السابقة بتصدير أي مقدار من النفط على أن يعد المهن لحساب دعاوى التعويض عند تسويتها ، ولكن لم تبد رغبة في قبول الاقتراح . وراحت الحكومة الإيرانية تفرض استمرار موظفي الشركة الفنيين في أداء أعمالهم وطبقاً لعقودهم الحالية ، فكان مصير هذا الاقتراح الرفض أيضاً . وإذا بأي الموظفون الفنيون البريطانيون العمل بشركة النفط الإيرانية الأهلية لم يسع الحكومة الإيرانية أن تتقى بهم مرتباتهم ، وصار فصلهم أمراً أملته الظروف علينا .

وحوّلت الحكومة البريطانية النزاع مع الشركة السابقة إلى نزاع بين دولتين ، ورفعت

قضية مكانها الطبيعي المحاكم الإيرانية إلى مجلس الأمن ، فلما خاب أمرها اتجهت إلى محكمة العدل الدولية دون نتيجة إيجابية حتى أن العضو البريطاني في المحكمة ، سير أرنولد دنكان مكنير ، انحاز إلى جانب إيران ، وإن لأرجى لزاماً على بهذه المناسبة أنأشكر له عدالته وبعده عن التحيز .

ولما تقتضي الشرطة السابقة بقرار محكمة العدل الدولية عادت تطلب منها أن تعين حكماً ، ولكن جاء الرد بالسلب . وكنا نتوقع بعد هذه الأعمال الكثيرة المفاجئة لروح الصداقة ، أن تغير الحكومة البريطانية سياستها إزاء إيران ، ولكنها - مع أسفنا الشديد - واصلت اتهام السبيل ذاته .

ولكي يتضمن تسوية الخلافات أبدت الحكومة الإيرانية استعدادها لتعويض الشرطة السابقة طبقاً لقوانين التأمين المعمول بها في بريطانيا العظمى أو في أي بلد آخر تختاره . وكم دليل على حسن نيتها ، وعلى قبيل الاستثناء ، امتنعت عن رفع القضية إلى المحاكم الإيرانية وهي الوحيدة المختصة بالنظر ووافقت على رفع موضوع التعويض إلى محكمة العدل الدولية ، ولكن الاقتراح رفض . وأخيراً عرضت أن تدفع ٢٠ مليوناً من الجنيهات (ذهبها مضموناً وقابل للتحويل إلى دولارات) من مبلغ ٤٩٥ مليوناً تستحقه إيران قبل الشرطة طبقاً لميزانيتها المنشورة الأخيرة ، حتى يمكن أن تخف نوعاً حالة التوتر الاقتصادي التي تسود إيران الآن ، فكان مصير هذا الاقتراح كذلك الرفض .

وهذا المبلغ الذي يراد دفعه فوراً جزء من نصيب حكومة إيران في رصيد الاحتياطي العام الموجود لدى الشرطة السابقة طبقاً لميزانية ١٩٥١ والاتفاق المفروض على البلاد سنة ١٩٣٣ . فحسب ميزانية سنة ١٩٥١ يبلغ هذا الرصيد ١١٠٥٠٠٠٠٠ جنيه ، منها ٨١٠٠٠٠ ضمن الاحتياطي العام ، والباقي وقدره ٢٩٥٠٠٠٠٠ جنيه أدخل ضمن مبلغ الـ ٤٩٥٠٠٠٠ . وعلى ذلك فمن المبلغ الإجمالي وقدره ١١١٥٠٠٠٠ تكون حصة الحكومة الإيرانية وهي ٢٠٪ على أساس اتفاق ١٩٣٣ ، عبارة عن ٢٢٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ مستحق فوراً للشرطة السابقة لحساب التعويض ، وقد رجينا أن يخصص منه لهذا الغرض ٢٠ مليوناً .

وفي هذه الأثناء ، وعلى ما سبق لنا ذكره ، نجد أن الحكومة البريطانية ، إلى جانب الصعاب الأخرى التي أثارتها ، لم تتوρع عن تأييد المصالح غير الشرعية لشركة السابقة واستخدمت الضغط المالي والاقتصادي على شعب إيران وذلت بالحيلولة دون بيع الزيت الإيراني في الأسواق العالمية ، بل وبرفض الإفراج عن الاسترليني الذي تملّكه إيران في المصارف الانجليزية .

وأخيراً كشفت حكومةكم الغطاء عن نواياها في المذكورة التي بعث بها سعادة المستر أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانية في ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ ردآ على المقترفات التي تقدمت الحكومة الإيرانية . وقد وضح أن وزير الخارجية الانجليزية يطلب التعويض عن الأرباح التي كانت مستجنيها الشركة السابقة لو أنها ظلت تواصل عملياتها في نهب ثروة البلاد .

إن الصناعات تؤمِّم بقصد إزالة الاستغلال الخاص وتحويل الأرباح الناجمة من التأمين كلها إلى الخزانة العامة . وحسب آخر مذكرة لها تعتمد الحكومة البريطانية أن تبعث اتفاق ١٩٣٣ إلى الحياة في صورة جديدة ، ذلك أنها بدلاً من قصر دعاوى التعويض على ممتلكات الشركة السابقة ومنشآتها في إيران ، تطلب التعويض الذي يشمل كافة الأرباح غير المشروعة المفروض أنها تstem من ذلك الاتفاق .

ولم تدع هذه المذكرة الأخيرة شكا في عقول المراقبين المحايدين في أن الحكومة البريطانية إنما تشن إجراءات غير الودية التي اتخذتها لا تريد أن تدخل أقل تعديل على سياستها ، وإنما تبغى موافقة سياستها غير الودية التي تتعارض مع أمنى الشعبين .

هذه الخطوات أرغمت حكومة إيران على قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الحكومة البريطانية ، وأن تدع استئنافها إلى الوقت الذي قد تعنى فيه الحكومة البريطانية باعادة النظر في سياستها ، على ضوء التطورات العالمية ويقظة شعب إيران ، ومع المراقبة الواجبة لمبادئ العدالة والنزاهة .

وتعلن الحكومة الإيرانية في وضوح وصراحة أن العلاقات المخلصة والودية بين شعب إيران وبريطانيا العظمى ستظل قائمة على أساس ثابتة . ولهذا السبب في الوقت الذي يستعد فيه آخر أعضاءبعثة الدبلوماسية للإمبراطورية البريطانية لغادره العاصمة الإيرانية ، لن تقم أية صعاب في وجه الرعايا البريطانيين ، سواء أكانوا من التجار أم من المسافرين . وإنها على يقين أنه في اليوم الذي يطلع فيه شعب بريطانيا العظمى الحب لايحق على دفاتر وسجلات شركة الزيت السابقة وتتاح له الفرصة ليرى ما كانت تقدم عليه من التدخل وعدم العدالة والمسائل والمناورات السياسية وأعمال النهب ، فإنه سيعجب بالرأي من صبر شعبنا وقدرته على الاحتمال . ولكن هذا الستار القائم الكثيف (من الدعاية الظالمة) الذي تسده الشركة السابقة في بريطانيا العظمى وغيرها يحول دون انتشار الحق ، وأنبت هذا مرة أخرى أن قوة المال ما زالت تسخر من الحق والعدالة في القرن العشرين . ولكن شعبنا سيواصل كفاح الرجال حتى تصل أغلبية شعب بريطانيا العظمى إلى نفس الحكم بعيد عن التحيز ، الذي ارتآه سير آرنولد ذنكان مكثير ، وسيسمع ويقرأ سطوراً مما قرأ وسمع .

خاتمة

أهداف وواجبات

حين أخرجنا الطبعة الأولى من كتابنا هذا عام ١٩٤٧ ، صدرناها بقولنا « والغاية التي نرمي إليها من هذا الكتاب أن نقدم للقاريء العربي صورة واضحة لذلـكـ العـراـكـ الشـدـيدـ الـذـيـ مـازـالـ نـاـشـبـاـ حـوـلـ بـتـرـولـ بـلـادـهـ مـنـذـ مـسـتـهـلـ الـقـرـنـ الـعـشـرـينـ » ، ورجونا « أن يجد القاريء العربي فيها نقدمه له حافزاً على العمل والنشاط ، وأن يكون كتابنا المتواضع هذا فاتحة لسلسلة باللغة العربية في موضوع « أدب حرب البترول » .

وإذ انتقلنا إلى خاتمة البحث طالبناـ كـثـيرـ مـنـ الأـشـيـاءـ نـذـكـرـ مـنـهـاـ :

أولاً : العمل على أن يزداد الكفاح القومي قوّة وعنفاً من أجل القضاء على الاستعمار الأجنبي ، أيًا كانت الصورة التي يبدو بها .

ثانياً : مقاومة العناصر الرجعية في الداخل لأنها الدعامات التي يرتكز إليها التسلط الأجنبي ، لماءل العيادات والمصالح .

ثالثاً : السعي إلى إلغاء عقود الامتيازات الاحتكارية ، فإن تعذر ذلك فتعديلها لصالح البلاد المفتولة للبتروـلـ فـيـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ .

رابعاً : فرض الرسوم على أنابيب البترول المعتمدة عبر أراضي البلدان غير المنتجة .

والواقع أنتـاـ كـنـاـ نـهـدـفـ مـنـ وـرـاءـ هـذـهـ الـدـرـاسـاتـ إـلـىـ الـقـيـامـ بـدـعـوـةـ هـيـ — في رأينا وعند الأحرار — من صميم الحركة القومية النامية والمتطلعة . وكان الكثيرون ينظرون إلى مانتادي به نظرة تتطوى على الكثير من التشاوـمـ ، بل وعدم التصديق من حيث إمكانية التحقيق . ولـكـنـاـ كـنـاـ — ومازـلـنـاـ — وـاقـفـنـاـ

من النتائج التي نأمل الوصول إليها ، ذلك أنها نعتقد داعماً أن الفكرة الصالحة ، كالبذرة الطيبة ، لا بد أن تنمو وتوئي مغارها ولو بعد حين .

وخلال السنوات القلائل التي أعقبت صدور الطبعة الأولى حدثت تطورات على جانب كبير من الأهمية فقد عظم اهتمام الناس بمسائل البترول ، وانتقلت الظاهرة إلى الصحافة وال المجالس النسائية والهيئات الرسمية ، بل والجماهير ، وبهذا يمكن القول إن هذه الفترة القصيرة ، بالقياس إلى أعمار الشعوب ، شهدت نحو ماندعاوه « الوعي البترولي » وهو ما كان في المقدمة من الغايات السكانية وراء هذه الدراسة . أصبح « البترول » حديثاً يجري على الألسنة وفي المجالس ، ومما من حاضرها ألقىها مثلاً عن الاقتصاد القومي في مصر أو البلاد العربية ، إلا وتوقع الحاضرون مني أن أخوض مسائل البترول . وإنني لأذكر كيف دعيت إلى مدرسة السنيدة للبنات لأحضر مناقشة تدور حول هذا الموضوع الذي بدا شاغلاً للأذهان به بالرغم من أن مصر ليست من دول الشرق الأوسط الرئيسية من حيث انتاج هذا الذهب الأسود .

وعظمت مقاومة الإستعمار . ففي العراق تحطمت المحاولة لتنفيذ مشروع معاهدة بورتسموث ، وفي أكتوبر من عام ١٩٥١ أقدمت مصر على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩ ، كما رفضت ، جملة وتفصيلاً ، المقترنات الرباعية الخاصة بإنشاء قيادة متحالفية للدفاع عن الشرق الأوسط .

ويعلن قادة مصر اليوم ، في خطبهم وبياناتهم وتصريحاتهم ، أن هدفهم الذي لن يتتحولوا عنه إنما هو الجلاء الشامل غير المشروط أو المقيد . وحتى الآن لم تحرر حكومة عربية على قبول أية صورة للتنظيم الدفاعي المقترن ، لأن الذي يعني الشعوب أولاً وقبل كل شيء أن تتحقق أمانها القومية .

وكانت مصر مسرحاً لأخطر حادث شهدته العالم العربي في السنوات الأخيرة ،
ففي ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ حدث الانقلاب الكبير الذي أطاح بالملك السابق
عن عرشه وأقصاه عن البلاد ، وحطم الإقطاع الزراعي الذي ظل قيداً عنيفاً على تقدم

الإنتاج والتطور السياسي والاجتماعي ، وكذلك عمل — وما زال يعمل — على
تنمية الحياة العامة من أفسدوها .

أما في عالم البترول فقد قررت إيران قرب انتصاف عام ١٩٥١ تأميم صناعة البترول في البلاد ، كما عدلت الحصص المقررة للبلاد العربية المنتجة بصورة واضحة مما أدى إلى ارتفاع حصيلتها ، وكذلك ارتفعت الإتاوات التي تدفعها شركات البترول إلى حكومات لبنان وسوريا والأردن لقاء مرور الأنابيب عبر أراضيها .

ونحن إذ نلق هذه النظرة إلى الوراء ونستعرض هاتيك الأحداث نشعر بقدر ، ولو يسير ، من الرضا الذي والاطمئنان كذلك إلى المستقبل ، ذلك أن دعوتنا حققت جانبا من النجاح الذي كنا نرجوه . ولكن ، هل انتهت مهمة شعوب الشرق الأوسط عند هذا الحد ؟ الجواب بالنفي على وجه التأكيد ، إذ مازال الاستعمار قائما .

لقد قلنا ، وما زلنا نكرر ومنظمل نواصل القول إن الاستعمار هو الفقر والجهل والمرض بل وهو الموت ، وإن في الحال من الغنى والعلم والصحة والحياة ، إن الاستعمار يجر في ذياله العار والانحطاط الأدبي ، بينما التحرر يبعث في النموس الشعور بالشرف والعزة والكرامة . فعلى شعوب الشرق الأوسط أن تتبين طرقها بوضوح وجلاء وأن تسلك السبيل القومى . لسنا من ذوى التعصب الأعمى ، ولكننا ننادي بالاستقلال الصحيح . أما التعاون الاقتصادي مع الدول المختلفة فيعني لا يخرج عن نطق التعاون بمعناه الحقيقي ، وأن يكون بين شعوب تقف موقف المساواة إزاء بعضها البعض . نريد التعاون الحر الطليق الكريم بمحض إرادتنا ولصالح اقتصادياتنا ، ونأبى المشاركة أو المحالمة أو الصدقة التي تحمل بلادنا ذيلا لآخرين .

أما في الداخل فيجب أن تتجه كافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نحو خدمة الرجل العادى ، وبعبارة أخرى كما صرخ اللواء أركان حرب محمد نجيب وإخوانه في أكثر من مناسبة يتعين أن يكون المبدأ هو أن الحكم للمحكومين لا الحكم.

وأئم من هذا ينبغي بكل مانعك من قوة ، لأنفسهم للخيانة أن تتسرب إلى صفوفنا ، والخيانة هنا تمثل في الرجعية التي تسعى دائماً - من أجل الدفاع عن مصالحها الذاتية - إلى أن تؤخر التطور ، ولنذكر هذه العبارة التي قالها الصاباط المصري جمال عبد الناصر^(١) « أئم الموطنون .. لقد كان أول أهداف الضباط الأحرار هو القضاء على الاستعمار الأجنبي وأعوانه من الخونة المصريين فإن الذي ثبت أقدام الاستعمار في بلادنا هو الخونة المصريون^(١) » .

والواقع أن علينا أن نكون على أشد الحذر من الرجعية مهما اختلف لون التوب الذي ترتدية ، وأيا كان الميدان الذي تمارس نشاطها فيه . لقد أدركت أخيراً أن الحركات الشعبية آخذة في النمو والازدهار ، وأيقنت أن الجماهير تطالب بالتحرر الفعلى لا الوهمي ، وتكشف لها الخطر الذي ينذر بزوال سلطانها القائم على غير أساس . وهذا الشعور يدفعها داعماً إلى التحالف مع الاستعمار ، وإنها لعلى قدر وافر من الدهاء فهي تتظاهر بالرغبة في الحرية ومع ذلك قبلت المعاهدات ذات الصبغة الدائمة التي جعلت بلادها ذيلاً للاستعمار . ولكن الرجعية لا يمكن أن تقف في وجه يقظة الشعوب ، وإن ثورة مصر على يد جيشها لتضرب لنا أروع الأمثلة في تاريخ هذا البلد وكفاحه ضد عناصر الجمود والرجعية والخيانة . إن على الشعوب الشرقية التي تخوض معركة التحرير والاستقلال أن تحطم الرجعية لأنها بذلك تدرك قواعد الاستعمار . وإذا نعود إلى موضوع البرول وأرباحه وشركته فإننا الآن نطالب بأمور أخرى نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : إن المبالغ الضخمة التي تحصل عليها الحكومات المنتجة يجب أن توجه كلها صوب الإصلاح وتنفيذ مشروعات التعمير والإنشاء ، والعراق هنا قد سار قدماً في هذا الطريق على ما أوضحنا في غير هذا المكان . ولكننا نود أن نعالج الأمر من ناحية أخرى على ضوء ما نفهمه من التعاون العربي لخير الشرق العربي بوصفه مجموعة متراكمة . إننا نطالب بإنشاء « بنك عربي للإنشاء والتعمير » يتكون رأس المال على النحو التالي :

(١) نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .

(٢) الصحف المصرية (٤ - ١٠ - ١٩٥٣)

(ا) ماتساهم به الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من أنصبة طبقا لطاقتها ومواردها المالية ، ونعتقد أن مصر إلى جانب البلد العربية ذات الإنتاج البترولي الوفير تستطيع أن تلعب دوراً له أهميته القصوى في هذا المضمار .

(ب) تشتراك الشركات البترولية التي تمارس أعمالها في البلد العربية بمحاب من أموالها وأرباحها الضخمة ، وينطبق الأمر ذاته على شركة قناة السويس . والفوائد التي تعود على إقليم الشرق العربي من المشروع كافية بأن تحملنا على التفكير الجدي من أجل إخراجه إلى حيز التنفيذ السريع : —

١ — يضع موارد مالية لا بأس بها تحت تصرف البلد التي تفتقر إلى هذا العنصر لتسكينها من متابعة عمليات الإنشاء الخاصة بها . بدلا من التوقف أو الاضطرار إلى طرق أبواب المصادر المالية الأجنبية .

٢ — تسكين بعض البلد المتقدمة للبترول والتي تحصل على مبالغ كبيرة لقاء استغلاله ، من استئثار الأموال بطريقة مجزية لها ونافعة لغيرها .

٣ — الاستفادة من الأرباح الضخمة التي تتدفق على الشركات الكبرى العاملة في الإقليم .

٤ — تأكيد معنى التعاون بين العالم العربي ، ويكون ذلك العمل خطوة مؤدية إلى نواح أخرى تزيد الوحدة بين البلد العربية قوة وتوافقا .

٥ — تأكيد الاستقلال الاقتصادي وهو أساس للسياسي . بالنسبة إلى العالم العربي . هذا ما دعونا إليه أكثر من مرة في كتاباتنا^(١) ومحاضراتنا ، وما تحدثنا بشأنه إلى الكثيرين من المسؤولين في البلد العربية ، وهذا نحن

(١) كان آخر ما كتبناه بهذا الصدد مقالا لنا نشرته جريدة «المصرى» في عددها الصادر يوم ٢ إبريل ١٩٥٣ .

أولاً نوجه الدعوة من جديد وإنما على ثقة أنهاستجد طريقها إلى ميدان التحقيق ، عاجلاً أو آجلاً .

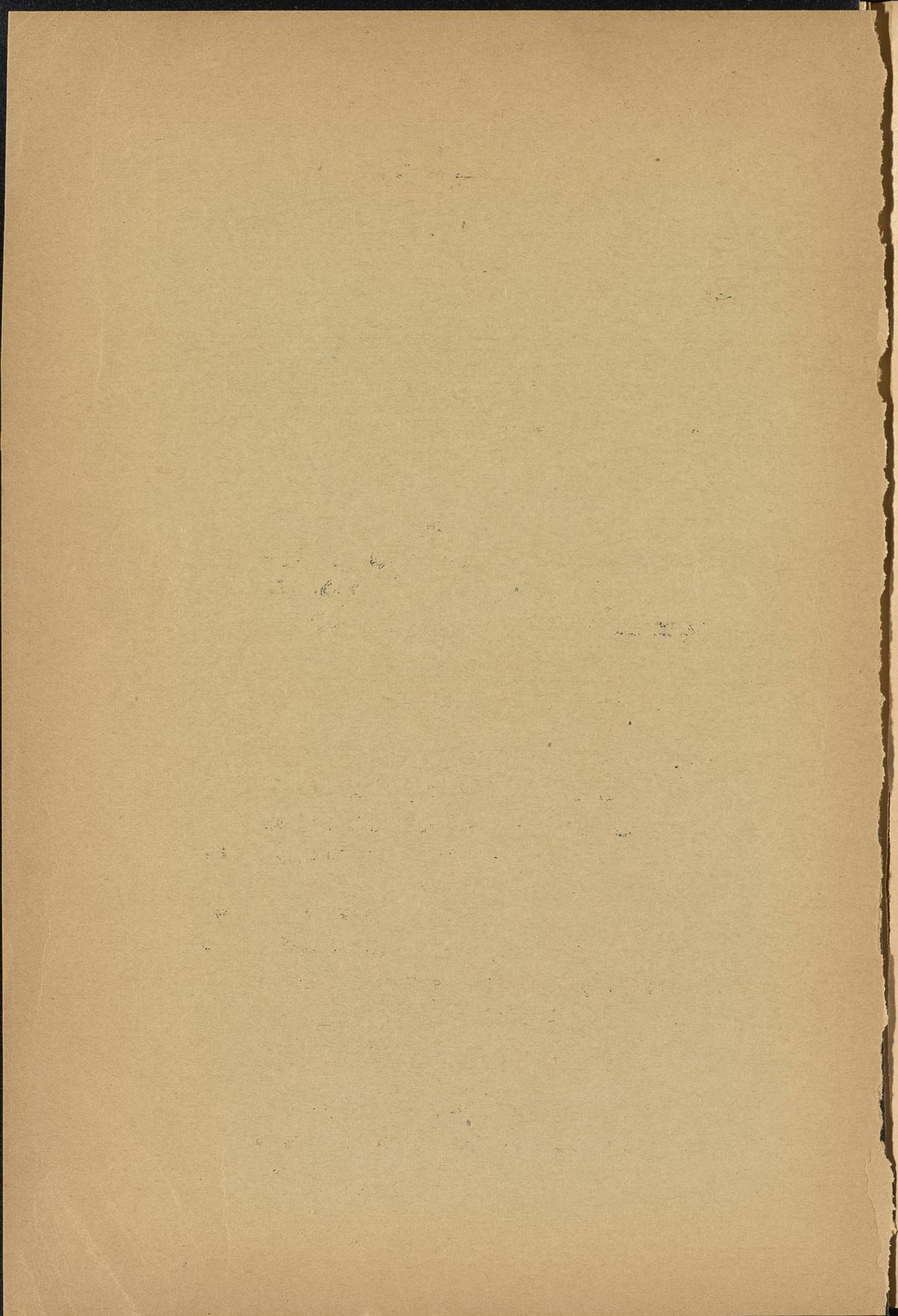
ثانياً : اسنا نتذكر أن العراق والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية قد حصلت بمقتضى الاتفاقيات الأخيرة على زيادات طيبة في الإناثات التي تؤديها شركات البترول وهو ما كنا ، مع غيرنا ، ننادي به ولكننا نرى أنه يحسن بالحكومات العربية المنتجة للبترول أن تسير في اتجاه آخر ، وهو أن تكون شريكة في هذه الشركات ، كما ينبغي أن تطرح بعض أسهم الأخيرة ، وبنسبة طيبة ، في الأسواق أمام الوطنيين . إننا نعلم أن الكثرين من أبناء العراق قد طالبوا بهذا الأمر ، وإننا لنأمل أن يكون ذلك جزءاً من السياسة البترولية التي تسير عليها البلدان المنتجة في الشرق العربي .

ثالثاً : من الضروري أن تصر الحكومات الشرقية على أن يكون لها عدد كاف من الممثلين في مجالس إدارة الشركات التي تعمل في أراضيها ، وهذا أمر غاية في الأهمية والخطورة تنبه إليه وتحذر منه . تحذر الشعوب من أن تخذل بالأسماء الرفانة التي يقع عليها اختيار الشركات ، وليس لأصحابها صوت مسحوق في الادارة ، وينحصر عملهم الوحيد في تسلم المكافآت وربما تسهيل الصلات ... إن هذه الأسماء عبارة عن « لافتات » تبدو لا معنة وإن تكن غير ذلك إيهما ظاهرة اجتماعية خطيرة تلك التي نقلاها في البلاد الشرقية . تقرأ أسماء أعضاء مجالس الشركات أي كانت فإذا بأغلبها يتذكر ، وتنتساع : هل لهذه جميعها أهمية علمية في المسائل الفنية أو المالية أو الاقتصادية ؟ فيقال لك ... لا ! وتسمع بفؤة أن موظفاً كبيراً قد استقال من عمله وعيّن عضواً في مجالس إدارة بعض الشركات ، وتسأل مرة أخرى : هل هناك عمل جدي يؤديه بحيث يعود بالخير على الشركة ، فيقال كذلك ... لا .. وتقراً مرة ثالثة أن بعض رجال الهيئات النيابية قد هبط عليهم الوحي بفؤة فأصبحوا حجة في الاقتصاد والإدارة والمال بحيث وقع عليهم الاختيار ، وهنا يعرض السؤال الحالد : هل لـكمـاـية حـقـيقـيـة ، فيـكـونـ الجـوابـ بالـنـفـى . ولا يتبقى أمامك

سوى العجب المقررون بالشك . إننا لا نعارض في أن يتولى شخص أيا كانت صفتة ومرتبته عملاً في الشركات الكبرى أو غيرها ، ولكننا نطالب أن تكون الكفاءة أو العمل المتعين المعيار في الاختيار .

رابعاً : ولزام أن نطالب الشركات ببيانات صحيحة عن عدد مستخدميها وموظفيها من الأجانب والوطنيين ، وعن نسبة كل فريق إلى مجموع المرتبات . إننا لا نعارض مطلقاً في الاستفادة بالعلم والخبرة أيا كان مصدرهما . ولكن بشرط لأن الجند الوطنيين اللذين لا يتواءرون فيهم هذا العنصران . ولكن الأمر الذي نعترض عليه ونستذكره أن تقتصر الوظائف العالية ، من فنية وإدارية ، على غير أبناء البلاد ؛ وإذا جاز هذا في بعضها ، فإنه لا ينطبق قطعاً بصورة مطلقة على جميعها . وحتى إذا قصرت ظروف بعض البلدان عن توفير العدد الكافى من الفنيين والإداريين إلا كفاء من أبنائهما ، فإن من واجب الشركات أن تعمل على سد النقص وإنما لنعلم أن عقود الامتيازات البترولية تنص على شيء من هذا القبيل . وكذلك يجب أن تتوجه عنائتنا نحو تحقيق التسوية في الأجور والمرتبات إذا ما تساوت الأعمال والكافيات . أليس من الظلم الصارخ أن يتناول مصرى مثلًا في مصرف كبير عشرة جنيهات وهو ذو مؤهلات عالية بينما يحصل أجنبي دونه علمًا وكفاية على ضعف هذا المرتب ؟ إننا في الواقع إنما ندعوا إلى مبادئ المساواة والإخاء .

هذا قليل من كثير نشير إليه على سبيل المثال ، ونعود فنقول إن الوعى البترولى ، وهو أحد مظاهر التطور القومى ، قد حقق الكثير من الانتصارات والكسب ، فالحالة اليوم ونحن نقدم هذه الطبعة الرابعة لأفضل مما كانت عليه يوم آخر جنا الأولى منذ خمس سنوات فقط ، وهذا ما يبعث في النفس الرضا ويحمل على التفاؤل والاطمئنان إلى المستقبل .

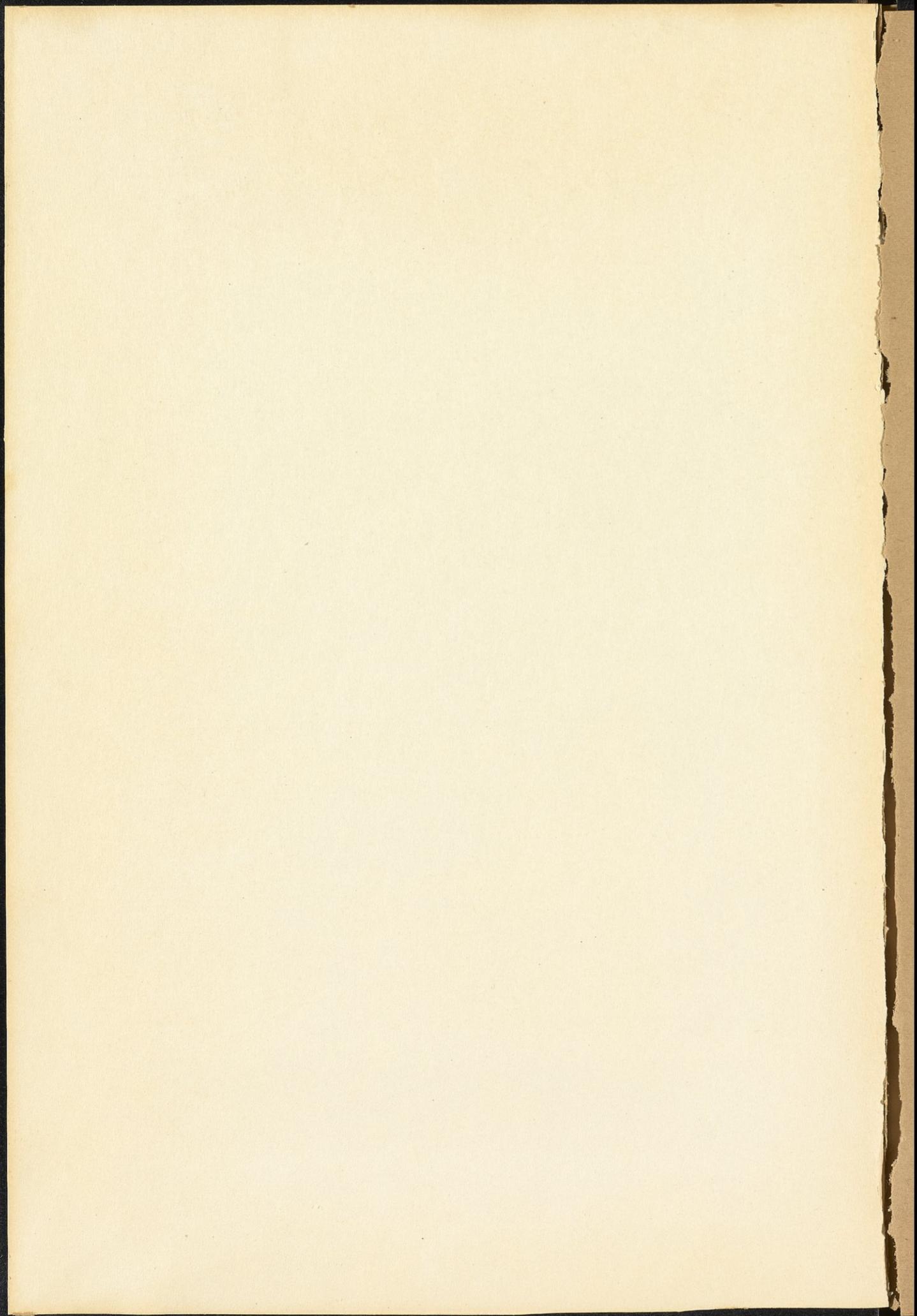


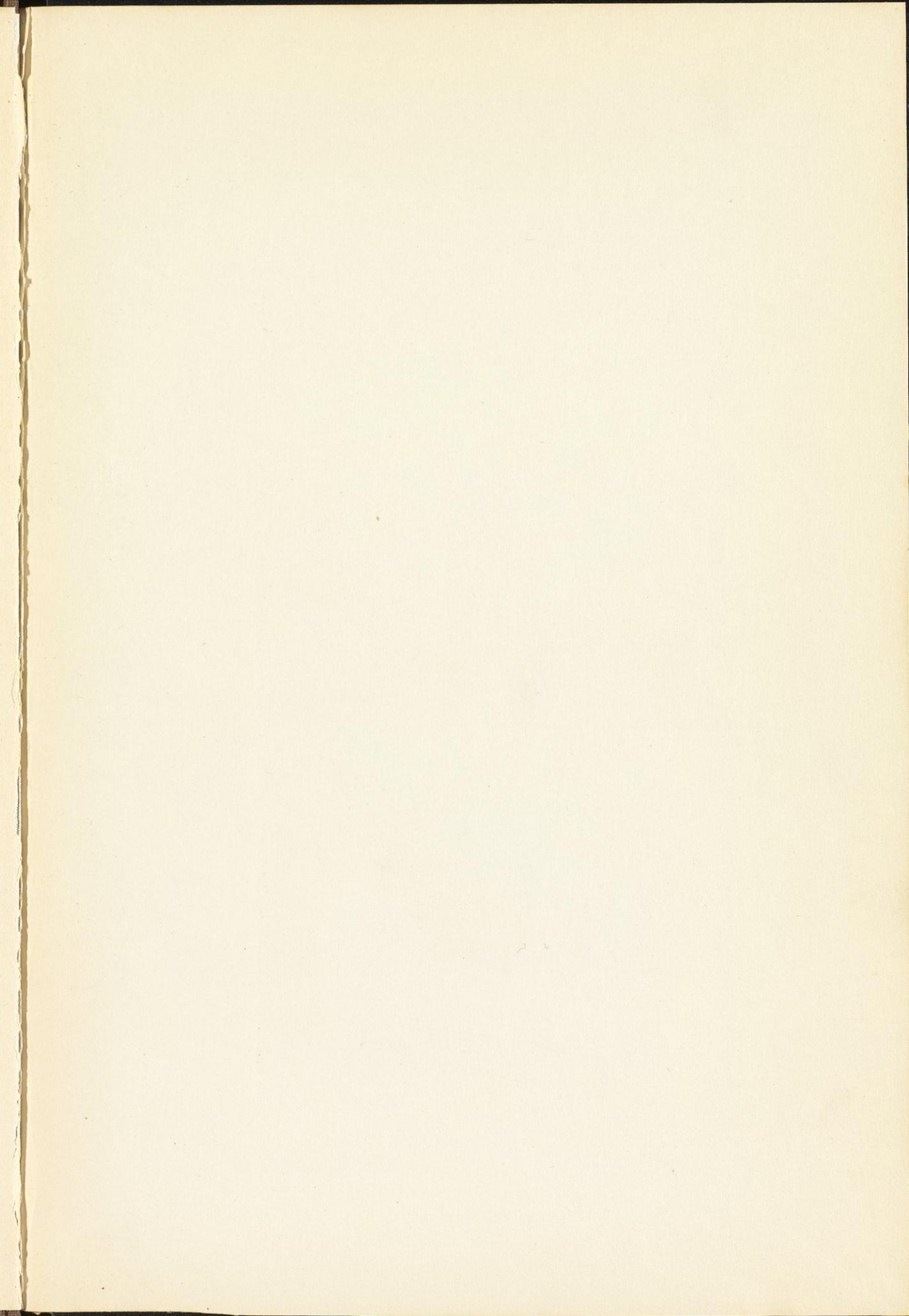
من مطبوعات مكتبة الهرمة المصرية

للدكتور رأسير البرادى

مؤلفات

التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث (الطبعة الرابعة)	٥٠
مشروعات السنوات الخمس	٥٠
نحو عالم جديد (تقد)	٤٠
النظام الاشتراكي : عرض وتحليل وتقديم (تقد)	٤٠
الطريق إلى السلام : بحث في تنظيم العلاقات الدولية (تقد)	٤٠
حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين	٤٠
النظام الاشتراكي من الناحتين النظرية والعملية	٢٥
ماو ماو ، أو ثورة الوطنيين في كينيا	١٠
حرب البرول في الشرق الأوسط	٤٠
حقيقة الانقلاب الأخير في مصر (الطبعة الثانية)	١٨
مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)	١٠
آراء حرة (دراسات في تنظيم المجتمع)	١٠
مجموعة الوثائق السياسية، الجبهة الأولى، المركز الدولي لمصر والسودان	٤٠
وقناة السويس	
الكلمة الإسلامية	٨
مشكلاتنا الاجتماعية (تقد)	٨
اليمن والانقلاب الأخير (تقد)	٦
مشروع سوريا الكبرى	٥
Egypt, Britain And The Sudan	٥
The Military Coup in Egypt (٧ شلتات)	٣٥
كتب مترجمة	
رأس المال تأليف كارل ماركس (تقد)	٧٠
الاقتصاد السياسي تأليف ليونتييف (تقد)	٢٥
التفسير الاشتراكي للتاريخ : محارات من ماركس وانجلز (تقد)	٢٥
الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية تأليف لينين (تقد)	٢٠
الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط تأليف بوينيه بإشراف . . .	٤٥
دراسات في السودان واقتصاديات الشرق الأوسط	١٦
مشكلات الشرق الأوسط (تقد)	١٤
١٥ مشكلات العالم العربي (تقد)	١٤





COLUMBIA UNIVERSITY



0026812746

956

B23

BOUND

AUG 6 1957

00000